مجلة بروميثيوس الدولية

للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات و الأبحاث
في مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

مدير المجلة و رئيس التحرير :
د.سامي دقاقي

المجلد الأول
العدد الثاني
يوليوز 2026

جميع الحقوق محفوظة للمجلة

رقم الإيداع القانوني:2026PE0013
الرقم الدولي المعياري: 6837- 3119
الرقم الدولي المعياري الإلكتروني: 6845 -3119

عنوان المجلّة

مجلة بروميثيوس الدولية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

المدير المسؤول ورئيس التحرير

د. سامي دقاقي

مجال الاشتغال

العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

شركاء المجلة

مجلة الباحث

مركز قرطبة الخاص بالدراسات والأبحاث

المركز الأكاديمي ACETI

الإيداع القانوني

2026PE0013

الرقم الدولي المعياري

3119-6837

الرقم الدولي المعياري الإلكتروني

3119-6845

تصميم الغلاف و تنسيق العدد

مصطفى جليل

التواصل مع المجلة

الهاتف و الواتساب: +212659792126

البريد الإلكتروني:
Magazine.prometheus@gmail.com

الموقع الإلكتروني:
WWW.PROMETHEUSMAG.ORG

المجلة موطنة في المنصة الإلكترونية PSRM
التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية IMIST

جميع الحقوق محفوظة للمجلة ©

أعضاء إدارة المجلة

المدير المسؤول و رئيس التحرير
د.سامي دقاقي

نائب رئيس التحرير
د.عبد الله اللويز

سكرتير التحرير
د.عصام الامحراك

مسؤول العلاقات العامة
سعيد موزك

مسؤولة الموقع و النشر الالكتروني
إكرام راشد

التصميم و الإخراج الفني
مصطفى جليل

أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة

د. البروفيسور الخمار العلمي	سوسيولوجي، وخبير في علوم التربية، المغرب
د. البروفيسور محمد الدريج	خبير في التربية، المغرب
د. البروفيسور مولاي إسماعيل علوي	أستاذ التعليم العالي في علم النفس الإكلينيكي جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د. البروفيسور مصطفى بوعناني	أستاذ التعليم العالي في اللسانيات المعرفية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د. البروفيسور عبد الرحمن حداد	أستاذ التعليم العالي في القانون جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د.البروفيسور ادريس الخضراوي	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
د.البروفيسور محمد حجاوي	أستاذ التعليم العالي،الفلسفة،مدير المعهد العالي لمهن التمريض وتقنيات الصحة، الرشيدية
د.البروفيسورة إستير لوبيز زافرا	أستاذة التعليم العالي في علم النفس الاجتماعي جامعة خاين بإسبانيا
د.البروفيسورة أولغا أندريفا	دكتورة خبيرة وباحثة في علم النفس، روسيا

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة

عبد العزيز مناضل	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية، جامعة ابن طفيل
عبد الله الحلوي	أستاذ التعليم العالي، اللغة الإنجليزية، جامعة القاضي عياض، مراكش
عبد المجيد شكير	أستاذ التعليم العالي، باحث في الجماليات والتربية الفنية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء
عمر أكراصي	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بفاس
هدى بلمكي	أستاذة محاضرة مؤهلة، علوم التربية، المدرسة العليا للأستاذة بمكناس
الزهرة شلاط	،أستاذة محاضرة مؤهلة، اللغة الفرنسية، الكلية متعددة التخصصات الرشيدة جامعة مولاي إسماعيل، مكناس
عبد الله الإدريسي	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
عبد الله أزور	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، المدرسة العليا للأساتذة بالرباط
عتيقة بونو	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
إيمان توفيق	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
أكرم عبد الله الأدور	أستاذ علم النفس التربوي مساعد، جامعة ذمار باليمن
محمد مزيان	أستاذ محاضر مؤهل، التاريخ، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
حميد بنسي	أستاذ محاضر مؤهل، الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
ادريس لويز	أستاذ محاضر مؤهل، الفرنسية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
هشام بن الهاشمي	أستاذ محاضر مؤهل، المسرح، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
عمر الرويضي	أستاذ محاضر مؤهل اللغة العربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء
رضوان أبو فراس	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المدرسة العليا للأساتذة بالدار البيضاء
أسامة الصغير	أستاذ محاضر مؤهل، اللغة العربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة
محمد الناجي	أستاذ محاضر علم النفس، كلية الطب والصيدلة بالعيون
ربيعة عادل	أستاذة محاضرة، اللغة الفرنسية، كلية الطب والصيدلة و طب الأسنان بفاس
حسناء الفوقي	أستاذة محاضرة، اللغة الفرنسية . جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال
نوال فهمي	أستاذة محاضرة، علم الاجتماع، كلية الطب والصيدلة و طب الأسنان بفاس
حمدي التريعي	أستاذ مساعد، علم النفس، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بوجدة
رجاء مفقود	أستاذة مساعدة، اللسانيات العربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بسطات
بوشعيب متعبد	أستاذ مساعد، اللغة الفرنسية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجديدة
زكرياء الزاير	دكتور باحث في اللغة العربية وآدابها، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
هشام ابرير	دكتور باحث في علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
قاسم شرف	دكتور باحث في الفلسفة، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
سامية رماش	دكتورة باحثة في القانون، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

شروط النشر في مجلة بروميثيوس

أن يكون البحث أصليا وغير منشور سابقا في أي مجلة أو كتاب أو موقع أو صفحة.

- أن يلتزم بالمنهجية العلمية الأكاديمية المتعارف عليها دوليا.
- ألا يقل عدد كلمات البحث عن 3000 كلمة ولا يزيد عن 6000 كلمة.
- بالنسبة للغة العربية، يرجى استعمال خط Simplified Arabic حجم 14 في المتن، وخط Simplified Arabic (Bold)حجم 16 في العناوين. وبالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية، يرجى استعمال خط Times New Romanحجم 12 في المتن، وخط(Times New Roman (Bold، حجم 14 في العناوين.
- أن يُرفق البحث بملخصين باللغتين (العربية والإنجليزية أو الفرنسية)، أو العكس بالنسبة للبحوث باللغة الأجنبية، على أن لا يزيد الملخصان عن 250 كلمة، و5 إلى 7 كلمات مفتاحة. كما يرجى كتابة الاسم الكامل والصفة والمؤسسة الجامعية والبريد الالكتروني الأكاديمي تحت العنوان مباشرة.
- أن تُكتب المراجع وفق نظام APA أو أي نظام آخر بشكل مضبوط ومحكم التنسيق.
- أن يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من طرف المحكمين في الآجال المحددة، ويعد عدم الالتزام بذلك سببا لعدم قبول البحث.
- تحتفظ هيئة تحرير المجلة بحق الاعتذار عن نشر أي مقال لا يستوفي شروط النشر أو لا ينسجم مع سياسة المجلة التحريرية، دون إلزامها بتعليل قرارها.
- لا يمكن سحب المقالات المرسلة إلى المجلة بعد اتخاذ إجراءات النشر بشأنها.
- لا تعبر الآراء والأفكار الواردة في المقالات المنشورة إلا عن أصحابها، ولا تتحمل المجلة أو هيئة تحريرها أي مسؤولية عنها.
- تسلم شواهد الوعد بالنشر فور القبول النهائي للمقال، وشواهد النشر بعد صدور المجلة متضمنة المقال، وذلك لأغراض علمية ومهنية حصرا.

مواعيد هامة:

- آخر موعد لاستقبال الأبحاث : 25 من كلّ شهر.
- تاريخ صدور العدد : مطلع الشهر الموالي ، حيث سيكون متوافرا في موقع المجلة Www.prometheusmag.orgوأيضا على المنصة الكترونية PSRM التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية IMIST

الإرسال:

تُرسل الأبحاث بصيغة Word منسقة وموضّبة وفق الشروط وداخل الأجل المذكورين أعلاه، إلى البريد الإلكتروني للمجلة: Magazine.prometheus@gmail.com

للتواصل والاستفسار يرجى الاتصال **هاتفيا** أو عبر **واتساب** في الرقم التالي: 00212659792126

ملحوظة: يرجى الاطلاع على شروط وأخلاقيات النشر بتفصيل على موقع المجلة المذكور أعلاه.

مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية
PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

فهرسة العدد

عنوان البحث أو الدراسة	المؤلف	الصفحة
كلمة العدد بقلم مدير المجلة: بروميثيوس والمعرفة: نحو تمتين التعاقد العلمي مع القارئ	د. سامي دقاقي	9
القوات المسلحة الملكية في الصحراء المغربية من الصيرورة السيادية إلى تأمين المنطلق التنموي	د. عبد الله اللويز	10
العلاقة بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى المراهقين المتمدرسين بالثانوي التأهيلي	د. هشام ابرير	21
موقع المحرر العرفي الثابت: التاريخ في توثيق التصرفات العقارية	د. عبد الحق الصبوني أحمد الحموتي	37
علم الإجرام الرقمي: محاولة للتغيير وفق نظرية الضبط الاجتماعي	د. يونس باعدي	57
الدولة الاجتماعية في المغرب: من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي	د. سفيان مهذب	83
الديناميات السوسيوثقافية للسلوك الحضري بمدينة ميسور: مقاربة إيكولوجية	محمد غمري	97
تحولات الخطاب المسرحي: بين سلطة النص وجماليات العرض	د. محمد الزنجلي	128
إنتاجية المعرفة التاريخية في الخطاب النقدي عند إدريس الخضراوي: قراءة في المرجعيات والآليات الإجرائية	محمد الوسطاني	150
النص الشعري الأمازيغي مستشرفا النهايات: دراسة سيميائية مقارنة في قصيدة الشاعر الأمازيغي الراحل حميد بنساني	د. حفيظ ونو	171
رمزية الأعداد في الألعاب الشعبية المغربية: لعبة "الكارطا" نموذجا	عبد الحق أتراك	189

فهرسة العدد

عنوان البحث أو الدراسة	المؤلف	الصفحة
ديدكتيك النص الأدبي وتقنية الذكاء الاصطناعي تنمية الكفايات التواصلية واللغوية وتحسين الممارسات الصفية بالسلك الثانوي الإعدادي	د. زكرياء الزاير	214
L'erreur de Descartes : Damasio ou l'esthétique incarnée	Pr Mohamed HAJAOUI	229
Des topoï à l'inférence discursive : logique, sémantique et argumentation dans les langues naturelles	Dr Zahra CHELLAT	254
De la sociolinguistique du terrain à la sociolinguistique numérique Négocier sa posture de chercheur à l'ère des humanités digitales	Dr EL FAOUKI Hasna	275
Institutional Learning and Fiscal Constraints: The Political Economy of Crisis Response in MENA — Morocco's Trajectory 2008–2023	Karima Bairouk	294

افتتاحية العدد الثاني

بروميثيوس والمعرفة: نحو تمتين التعاقد العلمي مع القارئ

يسـعدنا مجدّدا أن نتقدّم إلى قراء مجلة بروميثيوس الدولية، وباحثيها الأوفياء، بهذا العدد الثاني، الذي يتوجّه إلى جمهوره بعد أن كان العدد الأول محطة تأسيسية عكست الرؤية التي انطلقت منها المجلة، وهي رؤية استلهمت من اسم "بروميثيوس" وأسطورته رمز السعي إلى المعرفة ونشرها أيضا، في إطار أكاديمي يضع الدقة والموضوعية في صدارة أولوياته.

وإننا إذ نقدّم هذا العدد، نؤكد من خلاله التزام المجلة بمعايير النشـر العلمي الدولية، وانفتاحها على الإسـهامات الجادّة في مجالات العلوم الإنسـانية والاجتماعية والقانونية، بما يثري الحقل الأكاديمي، ويُتيح للباحثين فضـاء للنقاش الهادف والتبادل المعرفي الرصين. ويسرّنا بوجه خاص أن نشير إلى التنوع الذي يزخر به هذا العدد على غرار سابقه من حيث الموضوعات والتخصصات و والمقاربات، وأيضا اللغات، مما يعكس غنى الحقول التي تُغطيها المجلة، ويتّسق مع سياستها المنفتحة على مختلف التيارات الفكرية والمناهج العلمية، شرط أن تظلّ الجودة والأصالة هما المعيار الأساسي للقبول والنشر.

لا يفوتنا في هذه المناسـبة أن نتقدّم بخالص الشـكر والتقدير لكل من سـاهم في إخراج هذا العدد إلى النور، من باحثين أفاضـل، ومحكمين متخصـصـين، وفريق عمل دؤوب، وكذلك لكل القراء الذين يتابعون مسـيرة المجلة باهتمام، ويشكّلون الدافع الأهم لمواصلة التطوير والارتقاء.

ختاما، ندعوكم إلى تصـفح هذا العدد بكل ما يحتويه من دراسـات وأبحاث، ونعدكم بالسـعي الدائم إلى تقديم الأفضل في كل عدد يليه. والشكر لله أولا وآخرا، والمجلة مفتوحة أمام كل إسهام أكاديمي يثري مسيرتها.

المدير المسؤول ورئيس التحرير: د. سامي دقاقي

القوات المسلحة الملكية في الصحراء المغربية
من الصيرورة السيادية إلى تأمين المنطلق التنموي

The Royal Armed Forces in the Moroccan Sahara: From the Process of Sovereignty to Securing the Foundation for Development

الدكتور عبد الله اللويز
باحث في التاريخ المعاصر والراهن
جامعة ابن طفيل القنيطرة
abdellahellouiz@gmail.com

ملخص: نسلط الضوء في هذه المقالة على تاريخ المواجهات العسكرية في الأقاليم الجنوبية المغربية، مستظهرين مراحل الاستنزاف الميداني والتحول الاستراتيجي في نمط القتال، علاوة على ذلك نميط اللثام عن عبقرية هندسة الحزام الأمني كمنظومة دفاعية حاسمة شلت مناورات الخصم، ثم فرضت واقع الاستقرار برعاية أممية سنة 1991م، ومن ثَمَّ نرصد كيف شكل هذا الأمن ركيزة أساسية لانتقال المنطقة من التدابير الاستعجالية إلى نهضة تنموية واقتصادية، حتى غدت الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية قطبا استثماريا صاعدا، وصلة وصل حيوية مع العمق الأوروبي والإفريقي.

الكلمات المفتاحية: القوات المسلحة الملكية – الصحراء المغربية – المواجهات العسكرية – الحزام الأمني – ميليشيات البوليساريو – التنمية – الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية – الأمن – الاستقرار.

Abstract : This article highlightsthe armed confrontations in the Moroccan Saharan provinces, outlining the tactical stages of field attrition and the strategic shift in modes of fighting; Moreover, we also reveal the genius of the security buffer zoneas a decisive defensive systemthat paralyzed the adversary's maneuvers, which system also imposed a reality of stability under UN auspices in 1991. Hence, we observe how this security formed a fundamental pillar for

the region's transition from emergency measures to a developmental and economic renaissance, transforming the Moroccan southern Saharan territories into an emerging investment hub and a crucial gateway to the European and African hinterland.

مقدمة

شكلت الإرهاصات الجنينية للقوة العسكرية المغربية انعكاسا لصيرورة بناء الدولة المخزنية منذ العصر الوسيط، حيث قامت العقيدة الدفاعية على ثنائية العصبية القبلية والتشكيلات النظامية لترسيخ السيادة المركزية. ومع تعاقب الدول، من المرابطين وصولا إلى الدولة العلوية، ظل الجهاز العسكري رهين منظومة الولاء الشخصي للسلطان، مما حال دون تبلور مؤسسة عسكرية وطنية بالمنظور الحداثي. وقد كشفت المعارك العسكرية في القرن التاسع عشر، ولا سيما مواجهتي إسلي وتطوان عن حدود النموذج التقليدي المغربي واختلالاته البنيوية، مما أدى إلى تآكل السمعة الرمزية التي اكتسبها المغرب منذ انتصاره الاستراتيجي في معركة وادي المخازن عهد الحكم السعدي.

حاول المغرب على إثره القيام بمحاولات تحديثية في اللاحق، لكن الطبيعة لهذه الإصلاحات اصطدمت بصلابة البنيات المخزنية التقليدية، لينتقل الجيش مطلع القرن العشرين إلى طور تنظيمي جديد وفق النماذج الحديثة. وتعد قضية الصحراء المغربية المحك الرئيسي الذي جسد انتقال المؤسسة العسكرية من منطق التأسيس إلى منطق الفعل الاستراتيجي، حيث استلزم تدبير النزاع تحولا نحو الاحترافية لتطويع مسرح العمليات وتحدياته الجيوسياسية. وقد فرض الانتشار العسكري عقب حدث المسيرة الخضراء استجابة فورية للتهديدات الإقليمية والتدخلات الخارجية، ما تطلب تكييفا عملياتيا مع بيئة صحراوية قاسية، تتجاوز في تعقيدها بنية التضاريس الجبلية. وبناء عليه، ارتهنت الكفاءة القتالية والخطط التكتيكية بالقدرة على إدارة اللوجستيك ومواجهة الإكراهات المناخية في معركة حاسمة لتكريس السيادة الوطنية.

الجيش المغربي والمواجهات العسكرية في الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية

تبين الإحصائيات ندرة واضحة في المتون التاريخية التي واكبت العمليات العسكرية المغربية خلال تلك الحقبة، ويظل مؤلف "الجيش المغربي عبر التاريخ" لصاحبه عبد الحق المريني المصدر المرجعي الأكثر حضورا في هذا السياق. وعلى الرغم من المساعي المتعددة لتقصي البيانات من أرشيف المؤسسة الوصية على القطاع العسكري، إلا أن ممانعة الوصول إلى المعلومة والسرية الصارمة المحيطة بالوثيقة العسكرية لا تزالان تقفان سدا منيعا أمام تعميق البحث الأكاديمي في هذا الشأن[1].

اتسمت المواجهات الميدانية بين القوات المسلحة الملكية وميليشيات "البوليساريو" بالعنف والضراوة الشديدة، إذ استعملت فيها ترسانة متنوعة من العدة والعتاد، تجسدت في الطائرات، والمدفعيات والدبابات والآليات المصفحة وراجمات الصواريخ، أدى هذا الزخم القتالي إلى استنزاف كبير في الأرواح والعتاد في صفوف الطرفين، علاوة على حالات من الأسر والاختطاف والاعتقال. وتتبعا لملامح هذا الاستنزاف، يُظهر الرصد الزمني للخسائر التي تكبدتها القوات المسلحة الملكية المغربية وعناصر جبهة "البوليساريو" الانفصالية[2]، ما يلي :

– طور المباغتة والتصعيد الميداني (1976م – 1980م): عرفت الفترة الفاصلة بين سنتي 1976م و1980م تحولات جوهرية في نمط القتال، استهلت بوقعة أمغالا سنة 1976م، والتي لم تسجل خلالها أية أضرار مادية أو بشرية. بيد أن العمليات التي تلتها حتى سنة 1979م أدت إلى استشهاد ما يربو عن 400 جندي وإصابة العشرات، مع وجود مفقودين وخسائر مادية طفيفة. كانت الغاية من هذه التحركات المباغتة ضرب استقرار المملكة المغربية الشريفة وإنهاك قواها الدفاعية، مما دفع بها إلى تطوير منظومتها العسكرية. وفي استكمال هذا الطور، شهدت سنة 1980م ما بين شهري يناير وشتنبر استشهاد ما يزيد عن 88 قتيلا وإصابة 111 آخرين، وقد بلغت الهجمات ذروتها الدموية في منطقة وركزيز ما بين يومي 6 و10 ماي 1980م إذ أسفرت عن سقوط 36 قتيلا و40 جريحا، كما طالت مراكز سكنية في كل من طاطا وأقا دون

[1]– عبد الله اللويز، نزاع الصحراء المغربية بين الجذور التاريخية والصراعات السياسية من خلال الكتابات المغربية، مطابع الرباط نت، الرباط، الطبعة الأولى 2024م، ص 109.

[2]– عمل شخصي، اعتمادا على كتابات كل من عبد الحق المريني في مؤلفه الجيش المغربي عبر التاريخ، وبعض المواقع الإلكترونية.

أضرار مادية تذكر. وفي الربع الأخير من سنة 1980م، نفذت عناصر الجبهة الوهمية هجمات على الأقاليم المسترجعة من الإدارة الإسبانية، نتج عنها وفاة 47 جنديا وجرح 288، مع غياب الخسائر في التجهيزات، وهو ما فرض على المغرب تعزيز الاستراتيجيات الدفاعية وتجويد الحوكمة.

– طور استنزاف التجهيزات والصدامات الكبرى (1981م – 1985م): سجلت هذه المرحلة تباينا في الخسائر البشرية وأضرارا جلية في العتاد. ففي سنة 1981م بقيت الحصيلة البشرية محدودة مقارنة مع النتائج التي أسفرت عنها المراحل الماضية، باستثناء واقعة كلثة زمور شهر أكتوبر 1981م التي لم يحدد عدد قتلاها بدقة، لكنها شهدت تدمير أربعة طائرات وخمسة مركبات عسكرية، بالإضافة إلى اختطاف 10 جنود في هجوم بوكَراع يوم 16 أبريل 1981م، ورغم ذلك حافظ الجيش على ثباته وأرغم الخصم على الانسحاب. وبين سنتي 1982م و1985م، تأرجحت المعطيات بين هجمات بيضاء وأخرى قاسية، ففي يناير 1982م تحطم عدد كبير من الآليات والسيارات العسكرية في المحور الرابط بين مناطق أبطيح وتراغت ورؤوس الحميرة. وتلا ذلك هجوم المسيد في يونيو 1983م الذي نشب تحت قيظ شديد، ما أسفر عن استشهاد 37 جنديا وإصابة 46. وفي يناير 1985م، وقع هجوم شمال واد توني بمحاذاة الحدود الجزائرية، خلف 25 قتيلا و48 جريحا وتدمير طائرة مقاتلة من طراز F1.

– طور الكلفة البشرية المرتفعة وبداية الانحسار (1987م – 1989م): عرفت هذه المرحلة هجمات شرسة، أوقعت خسائر كبيرة في الأرواح. إذ بلغت ما بين مارس وشتنبر 1987م، استشهاد أكثر من 149 فردا وجرح قرابة 180. وفي الفترة ما بين شهري يونيو إلى نونبر 1989م، شنت خمس هجمات أدت إلى مقتل قرابة 76 شخصا وإصابة ما يزيد عن 111. أما تقنيا، فلم تسجل إلا حالة واحدة تمثلت في تدمير سيارتين عسكريتين خلال الهجوم على جدار الدفاع في كَلثة زمور وأمغالا منتصف نونبر 1989م. وتعكس هذه الإحصائيات في محصلتها الختامية ميلا نحو تراجع حدة الصدام المسلح مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

أما الخسائر التي أوقعتها القوات المسلحة الملكية في صفوف الجبهة الوهمية من نفس الفترة، فقد تباينت التقديرات بشأن ضحاياها وعتادها المفقود. وقد تجلى هذا الإنهاك ابتداء من سنة 1976م، إذ رصدت التوثيقات قرابة 14 واقعة محورية حتى سنة 1979م، تراوحت أعداد القتلى والجرحى في العملية الواحدة بين 20 عنصرا في واقعة جنوب الزاك و500 فردا في معركة بئر أنزران البارزة. ومع مطلع الثمانينيات، تصاعد زخم المعارك ليتسبب في غضون أشهر معدودة من سنة 1980م في هلاك وإصابة نحو 2666

فردا من الجبهة، علاوة على سحق مئات المركبات والمعدات الحربية المتنوعة. تواصل هذا التراجع العملياتي للانفصاليين حتى مشارف نهاية الثمانينيات، حيث أحصت سنة 1989م وحدها ما يزيد عن 374 مصابا وقتيلا، لا سيما معركة حوزة في أكتوبر من السنة ذاتها، والتي مثلت ذروة المساعي الفاشلة لخرق الجدار الدفاعي المغربي.

المواجهات العسكرية في الصحراء بين التحول الجيوعسكري والتجاذب السياسي

تجمع الأدبيات التاريخية والمصادر الموثوقة على أن المعارك الضارية التي خاضها الجيش المغربي في الصحراء، لم تكن مجرد مواجهة مع فصيل محلي محدود الإمكانات، بل كانت حربا ضد كيان مسلح بترسانة سوفياتية متطورة للغاية، وضمت هذه المنظومة دبابات ومدرعات ثقيلة، ومنصات صاروخية، ومدافع ثنائية السبطانة، وهي تجهيزات نوعية تبقى حكرا على الجيوش النظامية للدول الثرية والقوية[3]، مما يبرهن على حجم الدعم اللوجستي الهائل الذي وفرته حاضنتها الجزائر، والنظام الليبي، فضلا عن تكتل المعسكر الشرقي. وقد ذكر ضابط الصف عبد الله سامر الذي قضى بمخيمات تندوف حوالي 24 سنة من الأسر، أنه أثناء إفراغ البضائع التي كانت تأتي من ليبيا عهد حكم العقيد معمر القذافي، كانت تشمل جميع أنواع المساعدات بداية من العتاد الحربي المتطور إلى إبرة الخياطة، وزاد قائلا إن أول القافلة في تندوف وآخرها في النفوذ الترابي الليبي[4]، وهذا دليل قاطع على حجم المساعدات التي كانت توجه لجبهة "البوليساريو" الانفصالية.

تفيد القراءات الإستراتيجية لتلك الحقبة، أن الصدام المسلح تحول من نمط المواجهة المباشرة والمكشوفة كما تجسد في واقعتي أمغالا الأولى والثانية سنة 1976م إلى أسلوب حرب العصابات الخاطفة. إذ اعتمدت الجبهة على عامل المفاجأة، والسرعة الفائقة، والتواري، محاكية في ذلك المنهجية العسكرية للجيش الأحمر الصيني والأساليب التي كان ينهجها رجال الثورة الجزائرية[5]. في المقابل، جاء الرد المغربي حاسما وبأبعاد

---

[3]– عبد الوهاب بن منصور ، ملف الصحراء المغربية الغربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بأديس أبابا يوم الإثنين 12 نونبر 1984م، المطبعة الملكية، 1984م، ص 65.

[4] – عبد الله سامر، ضابط صف بالقوات المسلحة الملكية المغربية، أسير بمخيمات تندوف من سنة 1980م إلى حدود سنة 2003م، أجريت معه مقابلة شفوية بمنزله بمدينة وجدة، يوم 25 ماي 2022م.

[5] – عبد الله اللويز، نزاع الصحراء المغربية بين الجذور التاريخية والصراعات السياسية من خلال الكتابات المغربية، م.س، ص 134.

إستراتيجية، إذ تخطى منطق الدفاع إلى التركيز على تطوير البنية القتالية للقوات المسلحة وإرساء الجدار الرملي الواقي. هذا الطوق الأمني أدى إلى تقويض فاعلية الهجمات تدريجيا، وعزل الجبهة على المستويين السياسي والعسكري، وجردها من القدرة على تأمين خطوط الإمداد لعناصرها.

لم تقتصر فصول النزاع على المجابهات المسلحة في الميدان، بل تعدته إلى خطط استمالة ممنهجة قادتها ميليشيات "البوليساريو" بتنسيق وثيق مع مؤسسة الاستخبارات الجزائرية، إذ أخضعت بعض سكان المجال الصحراوي المغربي لضغوطات قاسية وأعمال اختطاف واسعة، أسفرت عن تهجيرهم قسرا صوب تجمعات تندوف، والتنكيل والتصفية الجسدية للذين رفضوا الخنوع لأفكارهم بالاستعانة ببعض الخبراء من المعسكر الشرقي الذين دأبوا على تطويع السكان وتأطيرهم فكريا وسياسيا[6]، للتسويق لها دوليا كملجأ إنساني لاستدرار تعاطف الهيئات الأممية، لكن تركيبتها البشرية لم تقتصر على الساكنة الصحراوية الأصيلة، بل شكلت مزيجا من مهاجرين ومقاتلين وفدوا من بلدان الجوار كمالي، والنيجر، وتشاد، والجزائر...، دفعتهم وطأة القحط والجفاف إلى البحث عن الإعاشة، حيث أبقوا هناك تحت نظام رقابي وأمني صارم[7].

يتبين لنا من خلال القراءة الفاحصة للمعطيات السالفة الذكر، أنه على الرغم من القيمة التوثيقية للإحصاءات المتوفرة، فإن رصد حجم الضحايا والمفقودين بدقة متناهية يظل أمرا عسير المنال. ويرجع هذا الإشكال إلى تداخل البيانات المتعلقة بالقتلى والأسرى والمصابين في المعارك الكبرى، فضلا عن السرية الصارمة التي تفرضها المؤسسات الرسمية على الوثائق والأرشيف العسكري لاعتبارات إستراتيجية. لكن التحليل لهذه الأحداث يشي على مشروعية الدفاع المغربي عن حوزة الوطن وسلامة أراضيه. وهو الكفاح الذي أثمر في المحصلة تجفيف منابع الدعم المالي للميليشيات وإنهاء المعارك الميدانية برعاية أممية سنة 1991م.

الحزام الأمني المغربي: من الفكرة والتشييد إلى فرض واقع الاستقرار

فرضت التحديات العسكرية على أرض الواقع الداخلي للمملكة المغربية الشريفة هندسة مخرج استراتيجي حاسم لإنهاء غارات الكر والفر التي تنفذها ميليشيات جبهة "البوليساريو". وتجسد هذا التوجه في

---

[6] – محمد الصديق معنينو ، أيام زمان معركة الوجود، الجزء الثالث، ط. الثانية مزيدة ومنقحة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2019م، ص 197.

[7] – إبراهيم أمركَي، الصحراء المغربية مسار قضية، ط. الأولى، مطبعة نيت ورزازات،2012م، ص 96، 97.

إقامة حزام أمني واق، شيد كحاجز حصين لحماية الثغور المغربية المتاخمة للحدود الجزائرية والموريتانية. تميزت هذه المنظومة الدفاعية بصلابة بنيوية استعصى على عناصر العدو اختراقها وخلخلتها بعد عدة محاولات، بخلاف خط بارليف الذي دمرته القوات العسكرية المصرية باستعمال مضخات المياه[8]. وقد نضجت معالم هذا المخطط خلال القمة العسكرية التاريخية التي جمعت الملك الحسن الثاني بكبار هيئة أركان القوات المسلحة الملكية بحاضرة أكَادير، حيث جرى تقييم تجارب هندسية دولية كخط "ماجينو" في التجربة الفرنسية، وخط "موريس" إبان حقبة الاستعمار بالجزائر، ليعقب ذلك التدشين الميداني للمشروع سنة 1980م.

اختلفت الطروحات حول العقل المدبر لهندسة الحزام الأمني المغربي، بين الملك العبقري الحسن الثاني، والمقاوم محمد البشير الفجيجي، والمستشار العسكري الأمريكي (Vernon Walters) "فيرنون والترز"[9]، لكن الاستقراء التاريخي والسياسي يؤكد أن الملك الحسن الثاني كان المهندس الفعلي لهذا المفهوم العقائدي، لكونه صاحب رؤية الانتقال بالجيش المغربي من إستراتيجية التعقب والاستنزاف المجهد إلى عقيدة التموقع الثابت والسيطرة الترابية، متوليا بنفسه تسطير الخطوط العريضة لربط الحواضر الكبرى بأقاليم الصحراء المغربية بسياج دفاعي متكامل يقطع دابر تسلل مسلحي الجبهة الوهمية، وقد شدد في أدبياته والعديد من اللقاءات على أن الإستراتيجية نبعت من إرادة سيادية مغربية خالصة لإرساء معادلة عسكرية وسياسية مغايرة. وفي المقابل، اقتصرت البصمة الدفاعية للجنرال "فيرنون والترز" على تقديم الدعم اللوجستي والاستشاري التقني، متمثلا في تزويد الوحدات المغربية بآليات الرصد الرادارية المتقدمة ومنظومات الاستشعار الأرضي الحديثة.

شيد المغرب منظومة الحزام الأمني عبر ست محطات إستراتيجية كبرى[10]، استهلت أولاها ما بين سنتي (1980م-1981م) لتحصين السيرورة الحيوية للمثلث المفيد الرابط بين العيون وبوكراع والسمارة، لتعقبها الخطوة الثانية عام 1982م لتأمين قطاع بوجدور، قبل أن تنطلق المرحلة الثالثة سنة 1983م من

---

[8]- الفريق سعد الشاذلي، حرب أكتوبر..مذكرات الشاذلي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2011م، ص 75، 76.

[9] - عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط. الخامسة، طبعة جديدة ومنقحة ومراجعة ومزيد فيها، دار النشر للمعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997م، صص 395- 450.

[10]- عبد الحق المريني ، الجيش المغربي عبر التاريخ، م.س، صص 395- 450.

أمغالا لقطع طرق التسلل في الجهة الشمالية. وتواصل هذا الزحف الهندسي والبشري في الطورين الرابع والخامس بين سنتي 1984م–1985م بهدف إدماج منطقة الزاك وحماية النطاق الجغرافي للمحبس ومنطقة عظم الريح، وصولا إلى المرحلة السادسة التي اختتمت في شتنبر 1985م بربط كَلتة زمور وبئر أنزران بالساحل الأطلسي. ولم يقتصر هذا التحديث العسكري عند ذلك العهد، بل شهد في أكتوبر 2020م نقلة نوعية عقب أحداث الكَركَرات، إذ أصدر العاهل المغربي محمد السادس تعليماته بنقل الخط الدفاعي وتوسيع نطاقه لحماية الممر الاستراتيجي الواصل بين المغرب وعمقه الأفريقي، ما قلص الفاصل الجغرافي مع التخوم الموريتانية إلى أقصى حد وتأمين انسياب الملاحة التجارية العالمية.

لم يكن الحزام الأمني المغربي مجرد ساتر دفاعي جامد، بل تحول إلى عقيدة قتالية متكاملة استرعت انتباه الخبراء العسكريين بدمجها بين الصمود الدفاعي والارتداد الهجومي المباغت، حيث أتاحت التقنيات الرقمية المتقدمة من رادارات منظومة الرصد والتعقب، المعززة بنطاقات ألغام دقيقة، تحويل الجدار الأمني إلى مراقب يقظ، يستبق تحركات الخصم. هذا الواقع الميداني أفضى إلى شل فاعلية عناصر جبهة "البوليساريو" على مستوى المناورة العسكرية، وجردها من ميزة المباغتة التكتيكية التي ارتكزت عليها حرب العصابات، مما ألحق بها انكسارات جسيمة وحتم عليها الانكفاء وراء خطوط الإمداد اللوجستي المبتورة[11].

فضلا عن ذلك، جسد الجدار عبقرية سياسية ومقاربة قانونية رصينة، فبموجب إبقاء المغرب على مساحة فاصلة تناهز 20% من النطاق الصحراوي شرق المنظومة الأمنية، كفل للقوات المسلحة الملكية مشروعية تعقب الخصوم في فضاء جيواستراتيجي مفتوح قبل تجاوز الحدود الإقليمية، مع إخضاع هذا الحيز لرقابة بعثة "المينورسو" لمتابعة التزام وقف إطلاق النار. هذا التقسيم الميداني فند أطروحات الجبهة بشأن الأراضي المحررة، مبرزا أن الساتر يمثل خطا دفاعيا تكتيكيا لا حدودا سياسية. وبهذا الإنجاز الهندسي، استطاعت المملكة المغربية قلب معادلة الصراع من دائرة ترقب الهجوم إلى فرض السيادة الشاملة، مما كرس الاستقرار بالربوع الصحراوية الجنوبية، وصان الأنفس من التصفية والأسر، ممهدا السبيل لنهضة تنموية مستدامة تحت لواء الاستقرار والسلم.

بناء على المعطيات السالف ذكرها، يتبدى جليا أن الصدامات المسلحة التي شهدتها الصحراء المغربية بين القوات المسلحة الملكية وميليشيات "البوليساريو" الانفصالية المسنودة بقوى إقليمية، لم تنحصر

[11]– عبد الحق المريني ، الجيش المغربي عبر التاريخ، م.س، صص 395– 450.

في كونها نزاعا موضعيا عابرا، بل شكلت محكا استراتيجيا حقيقيا أبان فيه الجيش المغربي عن قدرة فائقة على الصمود والابتكار التكتيكي، لمواجهة حرب استنزاف وعصابات مريرة في جغرافية صحراوية شديدة القسوة. وقد برزت الحنكة القيادية للمغرب في دمج الخطط الدفاعية بالتحركات الهجومية، وهو ما تكلل بابتكار عبقري تمثل في تشييد الجدار الأمني، الذي أربك حسابات الخصم كليا وقيد مناوراته، مائلا بالكفة العسكرية لفائدة المغرب بشكل قطعي وثابت.

ظل المسار الحربي في الصحراء المغربية محطة تاريخية حاسمة فرضت فيها المملكة المغربية أمر الواقع على الأرض، ودفعت بالطرف الآخر إلى التراجع خلف الحزام الدفاعي والإذعان لهدنة وقف إطلاق النار سنة 1991م برعاية أممية، لتدشن بذلك عهدا جديدا تنتقل فيه من حسم المعركة ميدانيا إلى معركة النماء والدبلوماسية الدولية.

الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية من الاستقرار والأمن إلى التنمية

عبد الاستقرار السياسي والأمني الطريق أمام المغرب لانطلاق مسيرة التنمية في الأقاليم الصحراوية المغربية بعد طرد الاحتلال الاسباني والحد من المواجهات العسكرية مع مليشيات "البوليساريو"، حيث تحول النموذج التنموي في هذه المناطق من تدابير استعجالية إلى إستراتيجية هيكلية مستدامة ومندمجة. حفزت الدولة والقطاع الخاص على ضخ استثمارات ضخمة، مما غيب هاجس المخاطر الجيوسياسية التي تقف حاجزا أمام التدفقات الرأسمالية في مناطق النزاع. ساهم هذا المناخ في انتقال أقاليم الصحراء المغربية التي تعد حلقة وصل بين القارتين الأفريقية والأوربية إلى قطب اقتصادي صاعد بعدما كانت ذات اقتصاد تقليدي، مما ساعد على رفع الناتج الداخلي للمملكة.

انعكس الاستقرار والأمن بالمنطقة بشكل مباشر على البنية التحتية والمشاريع المهيكلة، إذ أطلق المغرب أوراشا كبرى غيرت الملامح الاقتصادية للأقاليم الصحراوية وفي مقدمتها تثنية الطريق الوطنية الرابطة بين تزنيت والداخلة على مسافة تزيد عن ألف كيلومتر، التي ستقلص زمن السفر وتعزز شريان التجارة البرية نحو دول القارتين الأفريقية والأوربية[12]، وتتكامل هذه البنية الطرقية مع مشروع ميناء الداخلة الأطلسي الذي سيحول المنطقة إلى منصة لوجستية وصناعية دولية قادرة على استقطاب الملاحة البحرية

[12]– وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بالمغرب، المخطط الاستراتيجي 2017– 2021م، الحي الإداري الرباط شالة، ص 36.

العالمية وربط العمق الأفريقي بالأسواق الدولية[13]، وهو ما ينم على أن الأمن يعد اللبنة الأولى للجغرافية الاقتصادية الجديدة. وقد أتاح توطيد الأمن أرضية ملائمة لبروز قطاعات اقتصادية إنتاجية واعدة تجاوزت النمط المعيشي التقليدي، حيث أضحى المجال الصحراوي المغربي مختبرا مفتوحا للطاقات المتجددة بفضل استقرار البيئة الاستثمارية وطول أمد التخطيط. وتعد محطات الطاقة الريحية والشمسية في كل من بوجدور والعيون وطرفاية أنموذجا للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومصدرا واعدا لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المستقبل[14]. كما ساهم الاستقرار في عصرنة قطاع الصيد البحري وتطوير الفلاحة التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية في بعض المناطق من بينها الداخلة، علاوة على إنعاش القطاع السياحي والخدماتي الذي أصبح يستقطب المؤتمرات الدولية والأنشطة الرياضية العالمية، مدفوعا بظروف الطمأنينة والسلامة التي ينعم بها الزوار والمستثمرون الأجانب.

لم تلق الدينامية التنموية بظلالها على الجوانب المادية فحسب، بل شملت عمق الاستقرار السوسيومجالي والعدالة الاجتماعية ورفع مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة. إذ واكب الازدهار الاقتصادي تأهيل المدن الصحراوية كالعيون والداخلة والسمارة، من خلال توفير السكن اللائق، وتعميم شبكات الماء الشروب والكهرباء[15]، وتشييد المراكز الاستشفائية الجامعية والمعاهد والجامعات المتخصصة مثل كلية الطب والصيدلة بمدينة العيون[16]. هذا الارتقاء بالخدمات الاجتماعية الأساسية أسهم في خلق فرص شغل محلية واعدة، وتثبيت الساكنة في مجالاتها الترابية، وتقليص الفوارق الاجتماعية، ما أدى إلى تعزيز السلم الاجتماعي وتقوية اللحمة الوطنية، لتصبح التنمية والأمن في الأقاليم الجنوبية حلقتين مترابطتين تغذي إحداهما الأخرى بشكل مستدام.

---

[13]– المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، مغرب الجهات 2014م، ص 20.

[14]– عزيز أخنوش، عرض رئيس الحكومة أثناء جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية بقبة مجلس النواب المغربي، بتاريخ 10 نونبر 2025م، الرابط https://www.youtube.com/watch?v=fXS5K9VgqIY، تاريخ الاضطلاع 18 نونبر 2025م.

[15]– Contribution du Conseil Economique, Social et Environnement, Le nouveau Modèle de développement du Maroc 2019, P 20.

[16]– بنيوب أحمد شوقي، تصريح، وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 15 يونيو 2015م.

خاتمة

يتجلى من خلال ما سبق أن الصدامات المسلحة في الصحراء المغربية بين القوات المسلحة الملكية المغربية وميليشيات جبهة "البوليساريو" الانفصالية المدعومة من أطراف دولية وإقليمية، لم تمثل صراعا موضعيا عابرا، بل شكلت امتحانا استراتيجيا لمدى طاقة الجيش المغربي على الثبات والتجديد في مواجهة حرب استنزاف وعصابات ممتدة داخل مجال جغرافي قاحل وصعب. ومع كل العقبات الكامنة في تضاريس الإقليم وتضارب التقارير بشأن حجم الضحايا والعتاد، فإن الحنكة القتالية المغربية برزت في تطبيق مقاربة تجمع بين الردع والمبادرة، تكللت ببناء الحزام الأمني. هذا الإنجاز التقني والتكتيكي لم يكتف بقلب معطيات الميدان، بل كبح ديناميكية الطرف الآخر، ونقل ثقل المعادلة الميدانية كليا لفائدة المغرب. أصبحت هذه المحطة التاريخية برهانا على حقبة حاسمة ثبتت خلالها المملكة المغربية السيادة الوطنية، واضطرت الجبهة الانفصالية للتراجع وراء الساتر والالتزام بقرار وقف العمليات العسكرية سنة 1991م برعاية أممية، ليعبر المغرب بذكاء من مربع تكريس الهيمنة الميدانية إلى فضاء تسريع قاطرة النماء والإقرار الدولي.

العلاقة بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى المراهقين المتمدرسين بالثانوي التأهيلي

The Relationship between Cyberbullying and Aggressive Behavior among High School Adolescents

د. هشام ابرير
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة ابن طفيل –القنيطرة–
Hicham.brir@uit.ac.ma

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء طبيعة العلاقة بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى عينة من المراهقين المتمدرسين بالثانوي التأهيلي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي. شمل مجتمع الدراسة جميع المراهقين المتمدرسين بثانويتي دار السلام وأبي بكر الصديق التأهيليتين بمدينة الرباط، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية قوامها 200 مشارك، موزعين بالتساوي بين الذكور والإناث. ولتحقيق أهداف الدراسة، طُبق مقياسان؛ الأول لقياس التنمر الإلكتروني، والثاني لقياس السلوك العدواني في نسخته المغربية.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني، حيث بلغ معامل بيرسون (0.62) للمقياس الأول و(0.67) للمقياس الثاني، وذلك عند مستوى دلالة (0.01). كما كشفت النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في كلا المتغيرين لصالح الذكور، إذ بلغت قيمة "t" للتنمر الإلكتروني (4.45) وللسلوك العدواني (5.78)، وكلاهما دال عند مستوى (0.01). وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع التنمر الإلكتروني يقترن بارتفاع السلوك العدواني، وأن الذكور أكثر ميلاً لممارسة

كلا النوعين من السلوك مقارنة بالإناث. وفي ضوء هذه النتائج، تم تقديم مجموعة من التوصيات العملية الموجَّهة للأسر والمؤسسات التربوية.

الكلمات المفتاحية: التنمر الإلكتروني؛ السلوك العدواني؛ المراهقون؛ الثانوي التأهيلي.

Abstract

This study aimed to investigate the nature of the relationship between cyberbullying and aggressive behavior among a sample of adolescents enrolled in qualifying secondary schools, employing a descriptive-correlational approach. The study population consisted of all adolescents attending Dar Essalam and Abi Bakr Esseddiq qualifying secondary schools in Rabat, from which a stratified random sample of 200 participants, equally distributed between males and females, was selected. To achieve the study objectives, two scales were administered: the first to measure cyberbullying, and the second to measure aggressive behavior in its Moroccan version.

The results revealed a positive and strong correlational relationship between cyberbullying and aggressive behavior, with Pearson correlation coefficients of (0.62) for the first scale and (0.67) for the second scale, both significant at the (0.01) level. Furthermore, the findings disclosed statistically significant gender differences in both variables in favor of males, with t-values of (4.45) for cyberbullying and (5.78) for aggressive behavior, both significant at the (0.01) level. These results indicate that higher levels of cyberbullying are associated with higher levels of aggressive behavior, and that males are more inclined to engage in both types of behavior compared to females. Considering these findings, a set of practical recommendations was formulated for families and educational institutions.

Keywords: Cyberbullying; Aggressive Behavior; Adolescents; Qualifying Secondary School.

مقدمة

شهد العقدان الأخيران تحولا جذريا في بنية التفاعل الاجتماعي، خاصة في أوساط المراهقين، مع الانتشار المتسارع لتقنيات الاتصال الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي. وإلى جانب المكاسب المعرفية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والتواصلية الهائلة التي أتاحتها هذه الوسائل، باتت ترافقها تحديات نفسية واجتماعية بالغة الخطورة، يأتي في طليعتها ما يعرف بالتنمر. يعرف التنمر الإلكتروني بأنه نمط من المضايقة المقصودة والمتكررة التي تمارس عبر الوسائط الرقمية—كالهواتف الذكية والإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي—بهدف إلحاق أذى نفسي أو اجتماعي بالضحايا .(El Hilali et al., 2023) وتكتسي هذه الظاهرة خطورة مضاعفة في مرحلة المراهقة، بوصفها فترة حساسة من النمو النفسي والاجتماعي يتشكل فيها مفهوم الذات والهوية الاجتماعية، ويتأثر فيها الفرد بشكل عميق بتفاعلاته مع الأقران وبآرائهم وتقييماتهم.

في السياق المغربي، تزايد الاهتمام بظاهرة التنمر الإلكتروني في السنوات الأخيرة، في ضوء الارتفاع المطرد في نسب استخدام الإنترنت بين فئة الشباب. فقد أظهرت دراسة ميدانية أجريت على عينة من المراهقين المغاربة أن 73% منهم اعترفوا بتعرضهم للتنمر الإلكتروني مرة واحدة على الأقل، وأن 19% منهم أفادوا بتعرضهم له بشكل متكرر كما كشفت الدراسة ذاتها أن من بين الاضطرابات النفسية الأكثر شيوعا المرتبطة بالتنمر الإلكتروني لدى هذه الفئة: الاضطراب التكيفي، والأعراض القلقية والاكتئابية، والسلوك العدواني، والأفكار الانتحارية .(El Hilali et al., 2023) غير أن هذه المعطيات، رغم دلالتها، تظل أولية وتستدعي مزيدا من الاستقصاء المنهجي للكشف عن طبيعة العلاقات بين التنمر الإلكتروني ومختلف المتغيرات النفسية والسلوكية في البيئة المغربية.

ويتقاطع مفهوم السلوك العدواني مع التنمر الإلكتروني في مستويات متعددة، إذ يعد الأخير شكلا معاصرا من أشكال التعبير عن العدوانية في الفضاء الرقمي. وقد عرف Buss و Perry (1992) العدوانية بأنها سمة شخصية تنطوي على استعداد للقيام بأفعال تهدف إلى إيذاء الآخرين، وتتألف من أربعة أبعاد رئيسية هي: العدوان الجسدي، والعدوان اللفظي، والغضب، والعداء. وتشير الأدبيات النفسية إلى وجود

تداخل كبير بين ممارسة التنمر الإلكتروني وإظهار أنماط السلوك العدواني في التفاعلات الواقعية، إذ قد يكون المتنمرون إلكترونيا أكثر ميلا لتبني أنماط عدوانية في سياقاتهم الاجتماعية المباشرة (Buss & Perry, 1992).

وعلى الرغم من تنامي الأبحاث حول التنمر الإلكتروني على المستوى العالمي، فإن الدراسات الميدانية التي تتناول العلاقة بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني في السياق المغربي، وبخاصة لدى عينات من المراهقين المتمدرسين، لا تزال محدودة. كما أن غالبية الدراسات العربية تناولت هذه الظاهرة إما بمعزل عن السلوك العدواني، أو اعتمدت عينات غير ممثلة للبيئة المدرسية المغربية، مما يحول دون استخلاص نتائج قابلة للتعميم. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسات ميدانية رصينة تكشف طبيعة هذه العلاقة في سياق ثقافي واجتماعي مغربي، مع مراعاة الفروق بين الجنسين التي قد تلعب دورا في تشكيل مظاهر كل من التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني.

إشكالية الدراسة وأسئلتها

انطلاقا مما تقدم، تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الإشكالية المركزية التالية: ما طبيعة العلاقة بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى عينة من المراهقين المتمدرسين بالثانوي التأهيلي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة البحثية التالية:

1. هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى عينة من المراهقين المتمدرسين بالثانوي التأهيلي؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى التنمر الإلكتروني؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى السلوك العدواني؟

ويفترض ما يلي:

1. **الفرضية الأولى** :توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيا بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى المراهقين المتمدرسين.
2. **الفرضية الثانية** :توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى التنمر الإلكتروني لصالح الذكور.
3. **الفرضية الثالثة** :توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى السلوك العدواني لصالح الذكور.

الإطار النظري

يتأسس الإطار النظري لهذه الدراسة على ثلاثة محاور مترابطة، يبدأ أولها باستقراء مفهوم التنمر الإلكتروني وتمييزه عن أشكال التنمر التقليدية، ثم ينتقل إلى تحليل السلوك العدواني بوصفه بنية سيكومترية متعددة الأبعاد، لينتهي بمناقشة الأطر التفسيرية للعلاقة بين الظاهرتين، تمهيدا لتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها.

يعرف التنمر الإلكتروني في الأدبيات النفسية المعاصرة بأنه "فعل عدواني مقصود، تمارسه مجموعة أو فرد، باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، ويتكرر بمرور الوقت ضد ضحية لا تستطيع الدفاع عن نفسها بسهولة ويفترق هذا النمط من المضايقة عن التنمر التقليدي بخصائص جوهرية، أبرزها: إمكانية حدوثه في أي زمان ومكان، واتساع دائرة الضحايا والمشاهدين، وإمكانية إخفاء هوية الجاني، وصعوبة محو المحتوى المؤذي بعد نشره، فضلا عن غياب القيود المكانية والزمانية التي تردع المتنمرين في الفضاء المدرسي (Smith et al., 2008) وتتعدد أشكال هذا السلوك لتشمل الرسائل الخاصة المسيئة، والتعليقات المهينة حول المظهر الجسدي، والرسائل ذات الدلالات الجنسية، ونشر الإشاعات، وانتحال الشخصية، والاستبعاد المتعمد من المجموعات الافتراضية. وقد أظهرت دراسة ميدانية في السياق المغربي أن المنصات

الأكثر استخداما في ممارسة التنمر الإلكتروني بين المراهقين هي، Facebookو Instagram و El).

Hilali & Manoudi, 2023) WhatsApp

أما السلوك العدواني، فيمثل المحور النظري الثاني الذي تستند إليه هذه الدراسة. وقد شكل مقياس العدوانية الذي طوره Buss و Perry (1992) نقلة نوعية في قياس هذه السمة، إذ بني كتطوير سيكومتري لمقياس BussDurkee للعداء (BDHI) الصادر عام 1957، وأسفرت التحليلات العاملية التكرارية عن أربعة مقاييس فرعية هي: العدوان الجسدي، والعدوان اللفظي، والغضب، والعداء وكشفت التحليلات الارتباطية أن الغضب يشكل جسرا رابطا بين العدوان (بشقيه الجسدي واللفظي) والعداء .كما بينت النتائج أن الذكور يسجلون درجات أعلى بشكل ملحوظ على العدوان الجسدي، ودرجات أعلى بشكل طفيف على العدوان اللفظي والعداء، في حين لا توجد فروق بين الجنسين في مقياس الغضب.(Buss & Perry, 1992)

أما المحور الثالث فيتعلق بالعلاقة بين هاتين الظاهرتين، وهي علاقة وثيقة يمكن تفسيرها في ضوء عدة نماذج نظرية. فمن منظور نظرية التعلم الاجتماعي(Bandura, 1977) ، يتعلم المراهقون الأنماط العدوانية من خلال الملاحظة والنمذجة، سواء في البيئة الواقعية أو في الفضاء الرقمي. فمشاهدة سلوكيات تنمرية على منصات التواصل الاجتماعي قد تعزز لدى المراهق اعتقادا بأن هذه السلوكيات مقبولة أو حتى مرغوبة، وتكسبه معتقدات عدوانية تزيد من احتمالية انخراطه في سلوكيات مماثلة. ويضيف نموذج BarlettGentileللتنمر الإلكتروني (BGCM) وهو نموذج تعلمي قائم على النماذج العامة للتعلم والنموذج العام للعدوانية (Barlett & Gentile, 2012) بعدا تفسيريا آخر، إذ يفترض أن الانخراط في التنمر الإلكتروني يتشكل من خلال تفاعل المعتقدات العدوانية مع التعزيزات الإيجابية المستمدة من البيئة الرقمية، وأن المواقف الإيجابية تجاه التنمر الإلكتروني تتوسط العلاقة بين تصورات عدم الكشف عن الهوية والانخراط الفعلي في

هذا السلوك .(Barlett & Gentile, 2012) ووفقا لهذا النموذج، فإن المراهقين الذين يواجهون صعوبات في تكوين علاقات صداقة وثيقة مع أقرانهم يكونون أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات التنمر الإلكتروني.

وعلى المستوى التجريبي، تقدم الأدبيات العلمية أدلة دامغة على تلازم هاتين الظاهرتين. فقد أظهرت دراسة مغربية أجريت على عينة من 96 مراهقا وشابا تتراوح أعمارهم بين 12 و20 سنة أن السلوك العدواني كان من بين الاضطرابات النفسية الأكثر شيوعا المرتبطة بالتنمر الإلكتروني، إلى جانب الاضطراب التكيفي، والأعراض القلقية والاكتئابية، والأفكار الانتحارية .(El Hilali & Manoudi, 2023) كما كشفت الدراسة ذاتها أن 73% من المشاركين اعترفوا بتعرضهم للتنمر الإلكتروني مرة واحدة على الأقل، وأن 19% منهم أفادوا بتعرضهم له بشكل متكرر.

وفي السياق العربي، تناولت دراسات متعددة التنمر الإلكتروني في علاقته بمتغيرات نفسية مختلفة. فدراسة بلاحجي (2023) اهتمت بالتنمر الإلكتروني لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية، بينما ركزت دراسات أخرى على علاقته بالاكتئاب والاستقرار النفسي. ومع ذلك، تظل الدراسات التي تبحث بشكل مباشر العلاقة بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى عينات مغربية من المراهقين المتمدرسين محدودة، مما يعزز الحاجة إلى الدراسة الحالية التي تسعى إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال استقصاء طبيعة هذه العلاقة في سياق ثقافي واجتماعي مغربي، مع مراعاة الفروق بين الجنسين التي قد تلعب دورا م هما في تشكيل مظاهر كل من التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني.

منهجية الدراسة

المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، وهو المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، واستقصاء العلاقات بين المتغيرات دون التلاعب بها.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع المراهقين المتمدرسين بالثانوي التأهيلي في ثانويتي دار السلام وأبي بكر الصديق التأهيليتين بمدينة الرباط. تم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغ قوامها 200 مشارك، موزعين بالتساوي بين الذكور والإناث (100 ذكور، 100 إناث). وتراوحت أعمار المشاركين بين 15 و19 سنة.

أولا: مقياس التنمر الإلكتروني

تم استخدام مقياس التنمر الإلكتروني من إعداد عامر (2023)، وهو مقياس تم تطويره خصيصا لقياس التنمر الإلكتروني لدى فئة المراهقين .وقد خضع المقياس لعمليات تقنين وبين خصائص سيكومترية مقبولة. كما تم الاعتماد على النسخة المغربية المعربة والمقننة من المقياس(Sahli et Al ;2023) ، والتي أثبتت الدراسات صلاحيتها السيكومترية في السياق المغربي والعربي.

ثانيا: مقياس السلوك العدواني

تم استخدام مقياس السلوك العدواني ل Bus وPerry،(1992) في نسخته المغربية المعربة .يتكون المقياس من 29 فقرة موزعة على أربعة أبعاد: العدوان الجسدي، والعدوان اللفظي، والغضب، والعداء . وتستند الإجابات على مقياس ليكرت خماسي، وتتمتع النسخة الأصلية بمعاملات ثبات وصدق مرتفعة.

الإجراءات الميدانية والمعالجة الإحصائية

اعتمد التطبيق الميداني على عينة قوامها 200 مشارك، موزعين بالتساوي بين الذكور (N = 100) والإناث (N= 100)، وذلك بثانويتي دار السلام وأبي بكر الصديق التأهيليتين بالرباط خلال الفصل الدراسي الثاني، بعد استكمال الإجراءات الأخلاقية والإدارية المتمثلة في الحصول على الموافقات الرسمية من المؤسسات التعليمية واستصدار موافقات أولياء الأمور، ثم جرى توزيع أداتي الدراسة (مقياس التنمر الإلكتروني ومقياس السلوك العدواني) بشكل جماعي في قاعات الدرس مع توحيد تعليمات التطبيق لضمان تكافؤ الظروف، وتأكيد سرية البيانات وعدم إلزامية المشاركة؛ ولتحليل البيانات المدخلة عبر برنامج SPSS، استخدم معامل ارتباط بيرسون لتقييم العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين، وطبق اختبار "t" لعينتين مستقلتين بدرجات حرية (df = 198) لمقارنة متوسطات درجات الجنسين، مع اعتماد مستويات دلالة إحصائية مقدارها ($\alpha = 0.01$ و $\alpha = 0.05$) للتحقق من صحة الفروض، والتحقق المسبق من افتراضات الاختبارات كاعتدالية التوزيع وتجانس التباينات بما يضمن دقة النتائج وصحة الاستدلالات الإحصائية.

نتائج الفرضيات ومناقشتها

1) اختبار و مناقشة الفرضية الأولى: العلاقة الارتباطية بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني

لاختبار الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيا بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى عينة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات المشاركين على مقياسي التنمر الإلكتروني (بصيغتيه) ومقياس السلوك العدواني. وقد أظهرت النتائج، كما يوضحها الجدول رقم (1)، وجود

علاقات ارتباطية موجبة وقوية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل الارتباط (r = 0.62) للمقياس الأول، و(r = 0.67) للمقياس الثاني، وكلاهما دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، مما يؤكد قبول الفرضية الأولى ويشير إلى أن ارتفاع مستوى التنمر الإلكتروني لدى المراهقين يقترن ارتباطا موجبا وقويا بارتفاع مستوى السلوك العدواني لديهم.

الجدول رقم (1): معاملات ارتباط بيرسون بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني (N = 200)

المتغير (X)	المتغير (Y)	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة
التنمر الإلكتروني (المقياس الأول)	السلوك العدواني	0.62	0.01
التنمر الإلكتروني (المقياس الثاني)	السلوك العدواني	0.67	0.01
جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 (ثنائي الطرف)			

تفهم هذه النتائج في ضوء الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين العدوانية في الفضاءين الرقمي والواقعي. فمن منظور نظرية التعلم الاجتماعي (Bandura, 1977)، يتعلم المراهق الأنماط العدوانية عبر الملاحظة والنمذجة، سواء في محيطه الاجتماعي المباشر أو في البيئة الرقمية التي تعرضه لنماذج متعددة من السلوك العدواني، مما قد يعزز اعتقاده بقبوليتها أو مرغوبيتها الاجتماعية. كما يسهم نموذج BarlettGentile للتنمر الإلكتروني (BGCM) في تفسير هذه النتيجة، إذ يفترض أن المعتقدات العدوانية كاعتبار العدوان وسيلة مشروعة لحل الصراعات تلعب دورا محوريا في تشكيل السلوك التنمري الإلكتروني، وهو ما ينعكس في العلاقة الارتباطية القوية التي توصلت إليها الدراسة (Barlett & Gentile, 2012). وتتعزز هذه القراءة النظرية

بما أظهرته دراسات سابقة في السياق المغربي، ومنها دراسة Manoudi (2023) و El Hilali التي ربطت التنمر الإلكتروني بالسلوك العدواني كأحد الاضطرابات النفسية الأكثر شيوعا لدى عينة من المراهقين المغاربة.

ومع أن قوة معاملات الارتباط (0.62 و0.67) تشير إلى تداخل واضح بين الظاهرتين واشتراكهما في أرضية نفسية واجتماعية مشتركة، فإنه ينبغي التذكير بأن الطبيعة الارتباطية للدراسة لا تسمح باستخلاص علاقات سببية حتمية؛ فإما أن يكون التنمر الإلكتروني معززا للسلوك العدواني، أو العكس، أو قد توجد متغيرات وسيطة أو مشتركة تؤثر في كليهما معا، وهو ما يفتح الباب أمام بحوث مستقبلية تتناول هذه الآليات التفسيرية بشكل أعمق.

2) اختبار و مناقشة الفرضية الثانية: الفروق بين الجنسين في التنمر الإلكتروني

أسفر اختبار الفرضية الثانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى التنمر الإلكتروني، لصالح الذكور، إذ بلغت قيمة "t" المحسوبة (4.45) وهي دالة عند مستوى (0.01)، كما يوضح الجدول رقم.(2)

الجدول رقم (2): اختبار "T" للفروق بين الجنسين في التنمر الإلكتروني

الجنس	العدد (N)	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكور	100	**4.45**	**0.01**
إناث	100		

وتتوافق هذه النتيجة مع اتجاه عام في أدبيات التنمر الإلكتروني، وإن كانت بعض الدراسات تشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين، أو إلى تفوق الإناث في بعض أشكاله كالتنمر العلائقي .ومع

ذلك، تظهر دراسات أخرى، وخصوصا في سياقات ثقافية مشابهة، ارتفاع معدلات ارتكاب التنمر الإلكتروني بين الذكور، بينما تشير أبحاث إلى أن معدلات التعرض للتنمر قد تكون أعلى بين الإناث .وتشير تحليلات ما وراء التحليل إلى أن تأثير العوامل المدرسية والمناخية على التنمر الإلكتروني قد لا يتوسطه الجنس بشكل كبير، مما يعكس تعقيد هذه العلاقة وتأثرها بعوامل سياقية متعددة.

ويمكن تفسير تفوق الذكور في ممارسة التنمر الإلكتروني، في السياق المغربي، في ضوء النظرية الاجتماعية الثقافية التي تشير إلى اختلاف التوقعات الاجتماعية للذكور والإناث فيما يتعلق بالتعبير عن العدوانية .ففي المجتمعات العربية عموما، والمغربية خصوصا، غالبا ما يتم تشجيع الذكور على إظهار القوة والحزم، بينما تثبط الإناث عن إظهار مثل هذه السلوكيات، مما قد ينعكس في جرأة أكبر لدى الذكور للتعبير عن عدوانيتهم في الفضاء الرقمي. كما قد يسهم اختلاف أنماط استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بين الجنسين في تفسير هذه الفروق، حيث قد يقضي الذكور وقتا أطول في أنشطة رقمية تنافسية كالألعاب الإلكترونية، مما يتيح فرصا أكبر لممارسة التنمر.

3) اختبار ومناقشة الفرضية الثالثة: الفروق بين الجنسين في السلوك العدواني

أسفر اختبار الفرضية الثالثة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مستوى السلوك العدواني لصالح الذكور، إذ بلغت قيمة "t" المحسوبة (5.78) وهي دالة عند مستوى (0.01)، كما يوضح الجدول رقم.(3)

الجدول رقم (3): اختبار "T" للفروق بين الجنسين في السلوك العدواني

الجنس	العدد (ن)	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكور	100	**5.78**	**0.01**
إناث	100		

وتتوافق هذه النتيجة بشكل كبير مع ما توصلت إليه الدراسة الأصلية لمقياس العدوانية (Buss & Perry, 1992)، حيث وجد الباحثان أن الذكور يسجلون درجات أعلى من الإناث من العدوان الجسدي بشكل ملحوظ، ودرجات أعلى بشكل طفيف على العدوان اللفظي والعداء .كما تعزز هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسات سابقة في السياق المغربي والعربي، كدراسة معامير (2020) التي أكدت وجود فروق بين الجنسين في السلوك العدواني لدى المراهقين المتمدرسين، ودراسة محبوب (2023) التي توصلت إلى نتائج مماثلة .ويمكن تفسير تفوق الذكور في ضوء نظرية الدور الاجتماعي وعوامل التنشئة الاجتماعية والثقافية، إذ توجه المجتمعات، ومنها المغربية، الذكور منذ الصغر نحو أنماط سلوكية أكثر حزما وعدوانية، بينما توجه الإناث نحو أنماط أكثر سلمية وتعاونية، كما أن التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالذكورة قد تشجع التعبير عن العدوانية كوسيلة لإثبات الهوية الذكورية والتعامل مع التحديات. ويثير الانتباه في نتائج الدراسة الحالية أن الفروق بين الجنسين كانت أكثر وضوحا في السلوك العدواني (t = 5.78) منها في التنمر الإلكتروني (t = 4.45)، مما قد يشير إلى أن تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل الفروق بين الجنسين يكون أكثر بروزا في السلوكيات العدوانية الواقعية منها في نظيراتها الرقمية، حيث قد توفر البيئة الرقمية مساحة أكبر للإناث للتعبير عن العدوانية بشكل أقل تقييدا اجتماعيا.

خلاصة عامة

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني لدى عينة من المراهقين المتمدرسين، مما يؤكد ترابط الظاهرتين في الفضاءين الرقمي والواقعي، وهو ما ينسجم مع نظريات التعلم الاجتماعي ونماذج تفسير التنمر الإلكتروني. كما أظهرت النتائج تفوقا دالا للذكور على الإناث في كل من ممارسة التنمر الإلكتروني والسلوك العدواني، مما يعكس تأثير عوامل التنشئة الاجتماعية والثقافية في تشكيل أنماط السلوك العدواني، ويتفق مع أدبيات سابقة في السياقين العالمي والمغربي.

على صعيد التوصيات، تدعو الدراسة الأسر إلى تعزيز الرقابة الواعية والحوار المفتوح مع الأبناء حول تجاربهم الرقمية، وتنمية مهارات التعاطف وحل النزاعات، كما توصي المؤسسات التربوية بإدراج التوعية بمخاطر التنمر الإلكتروني في المناهج، وتدريب الأطر التربوية، وإنشاء آليات إبلاغ آمنة، وتنظيم حملات توعوية للمتعلمين وأولياء الأمور. وتقترح للباحثين إجراء دراسات نوعية وطولية لفهم الدوافع الكامنة واختبار برامج تدخل مبنية على الأدلة.

غير أنه ينبغي النظر إلى النتائج في ضوء حدود الدراسة، وأهمها المنهج الوصفي الارتباطي، واقتصار العينة على سياق مكاني محدد، واعتماد أدوات القياس الذاتي، مما يستدعي تعميم النتائج بحذر ويدعو إلى دراسات مستقبلية بعينات أكثر تنوعا ومناهج شبه تجريبية أو طولية، ومقاييس متعددة المصادر.

المراجع باللغة العربية

- بلاحجي, فوزية, بن عمور, & جميلة. (2023). التنمر الإلكتروني لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية. *مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية*, *7* (1), 330-344.

- عبد الحفيظ, & شيماء أحمد. (2023). الخصائص السيكومترية لمقياس التنمر الإلكترونى لدى المراهقين. *مجلة كلية التربية فى العلوم النفسية*, *47*(4), 249-268.
- محبوب, ذكرى منال, يارو, رميساء, البكري, آية, ... & نور الهدى. (2023). السلوك العدواني لدى المراهق المودع على مستوى مركز إعادة التربية–قالمة.
- نريمان معامير, & فاطمة الزهراء كوسة. (2019). السلوك العدواني لدى المراهق المتمدرس: دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ في التعليم المتوسط والثانوي بولاية الوادي. *Journal of Educational Sciences & Psychological*, *5*(4), 107.

المراجع باللغة الأجنبية

- Bandura, A. (1977). *Social learning theory*. Prentice Hall.
- Barlett, C. P., & Gentile, D. A. (2012). Attacking others online: The formation of cyberbullying in late adolescence. *Psychology of Popular Media Culture, 1*(2), 123–135. https://doi.org/10.1037/a0028113
- Buss, A. H., & Perry, M. (1992). The aggression questionnaire. *Journal of Personality and Social Psychology, 63*(3), 452–459. https://doi.org/10.1037/0022-3514.63.3.452
- El Hilali, Y., & Manoudi, F. (2023). Cyberbullying: Study of a series of 96 Moroccan adolescents and young adults. *European Psychiatry, 66*(S1), S107–S108. https://doi.org/10.1192/j.eurpsy.2023.289
- Hinduja, S., & Patchin, J. W. (2008). Cyberbullying: An exploratory analysis of factors related to offending and victimization. *Deviant Behavior, 29*(2), 129–156. https://doi.org/10.1080/01639620701457816
- Khadraoui, A., Amzazi, M. A., Barebzi, A., & El Hatimy, D. (2023). Cyberbullying in the Moroccan educational context: A socio-educational study of causes, consequences, and intervention strategies. *Revue Marocaine de Recherche en Éducation*.
- Kowalski, R. M., & Limber, S. P. (2007). Electronic bullying among middle school students. *Journal of Adolescent Health, 41*(6), S22–S30. https://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2007.08.017

- Li, S., Lin, Y., Liu, H., Gong, N., & Xing, S. (2026). School climate and cyberbullying perpetration: A meta-analysis. *Psychology of Violence, 16*(2), 227–239. https://doi.org/10.1037/vio0000628
- Sahli, F., et al. (2023). *Arabic validation of a cyberbullying assessment instrument: The Second Revision of the Revised Cyberbullying Inventory*.
- Smith, P. K., Mahdavi, J., Carvalho, M., Fisher, S., Russell, S., & Tippett, N. (2008). Cyberbullying: Its nature and impact in secondary school pupils. *Journal of Child Psychology and Psychiatry, 49*(4), 376–385. https://doi.org/10.1111/j.1469-7610.2007.01846.x
- Soriano-Ayala, E., Cala, V. C., & Orpinas, P. (2022). Prevalence and predictors of perpetration of cyberviolence against a dating partner: A cross-cultural study with Moroccan and Spanish youth. *Journal of Interpersonal Violence, 38*(5-6), 4366–4389. https://doi.org/10.1177/08862605221118644

موقع المحرر العرفي الثابت: التاريخ في توثيق التصرفات العقارية

The role of the customary notary with a fixed date in documenting real estate transactions

د. عبد الحق الصبوني
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
abdelhak.sabouny@usmba.ac.ma

أحمد الحموتي: طالب باحث في سلك الدكتوراه
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
ahmed.elhammouty@usmba.ac.ma

ملخص:

المقال الموسومة ب "موقع المحرر العرفي الثابت التاريخ في توثيق التصرفات العقارية" هو موضوع بكر وجديد، لم يتم تسليط الضوء عليه أو تناوله بشكل كاف من طرف الباحثين والمهتمين ؛ إذ لم نعثر على تأليف جامع و شامل يرصد مستجدات ومتغيرات المحرر الثابت التاريخ المبرم من طرف المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض في مجال توثيق التصرفات العقارية ،بالرغم من التزايد الملحوظ والإقبال الكبير على هذا المنتوج التوثيقي من طرف المنعشين العقاريين ،والخواص ،والمتعاملين معهم، والهدف من تناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل هو تسليط الضوء على دوره في تحقيق الأمن التعاقدي والقانوني في مجال توثيق التصرفات العقارية، حيث تطرقنا من خلال متن صفحاته إلى تعريف المحرر الثابت التاريخ وحددنا مدلوله اللغوي ،وميزناه عن المحررات الرسمية، ثم حددنا ماهيته انطلاقا من تحديد الأساس القانوني الذي يرتكز عليه المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض لممارسة مهمة توثيق التصرفات العقارية ،وبينا حدود اختصاصه المكاني والنوعي ،ثم انتقلنا إلى تسليط الضوء على حجيته القانونية وقوته في إثبات الحقوق ،ثم تطرقنا بعد ذلك للمسؤولية القانونية للمحامي المقبول للترافع أمام

محكمة النقض بمناسبة قيامه بمهمة التوثيق العقاري، ، منهيان بحثنا بخاتمة ضمناها لباب البحث وبعض التوصيات .

الكلمات المفاتيح : التوثيق – التوثيق العرفي – التصرفات العقارية – المحرر ثابت التاريخ – المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض.

Abstarct :

The article entitled "The role of the customary notary with a fixed date in documenting real estate transactions" is a novel and new topic that has not been adequately highlighted or addressed by researchers and those interested; We found no comprehensive and exhaustive work that tracks the developments and changes in the document with a fixed date, executed by a lawyer authorized to practice before the Court of Cassation in the field of real estate transaction documentation. This is despite the noticeable increase and high demand for this notarial product from real estate developers, private individuals, and their clients. The aim of researching and analyzing this topic is to highlight its role in achieving contractual and legal security in the field of real estate transaction documentation. Within its pages, we addressed the definition of the document with a fixed date, clarified its linguistic meaning, and distinguished it from official documents. We then defined its nature based on the legal basis upon which a lawyer authorized to practice before the Court of Cassation relies to perform the task of notarizing real estate transactions. We clarified the limits of their territorial and subject-matter jurisdiction. We then highlighted its legal validity and strength in proving rights. Finally, we addressed the legal responsibility of a lawyer authorized to practice before the Court of Cassation in the course of performing the real estate notarial task, whether it pertains to civil liability (contractual and tortious) or With criminal liability, we conclude our research with a summary that includes the main points of the research and some recommendations.

Keywords: Documentation – Customary Documentation – Real Estate Transactions – Document with a Fixed Date – Lawyer Admitted to Practice Before the Court of Cassation.

مقدمة:

المحرر العرفي الثابت التاريخ هو وثيقة عرفية يتم تحريرها وإبرامها وفق ضوابط قانونية ،من طرف محامي مقبول للترافع أمام محكمة النقض ،من أجل تحقيق مقصود الشارع في حفظ الحقوق وتفادي الخصومات والنزاعات (17)، بشكل يتوافق مع الضوابط المنصوص عليها في المادة 4 من مدونة الحقوق العينية، لتمنح المحرر الثابت التاريخ قوة قانونية اعتبارية في توثيق التصرفات العقارية ،تمهد الطريق نحو إقرار مبدأ رسمية التصرفات العقارية في المغرب (18)، ،ومن خلال ما سبق تبرز أهمية هذا البحث من الناحية النظرية ، في أنه موضوع بكر وجديد ، لم يتم تسليط الضوء عليه أو تناوله بشكل كاف من طرف الباحثين والمهتمين ،سواء من حيث الأساس القانوني الذي يستند عليه المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض، أو من حيث طبيعة المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقه عند إخلاله بالتزاماته القانونية والتعاقدية ،بالرغم من التزايد الملحوظ والإقبال الكبير على هذا المنتوج التوثيقي من طرف المنعشين العقاريين والخواص ،والمتعاملين معهم لتوثيق تصرفاتهم العقارية، ،فهو مرحلة وسطى بين التوثيق العرفي والتوثيق الرسمي ،يؤسس لنوع جديد من المؤسسات التوثيقية ،تتبع من رغبة المشرع المغربي في الانفتاح على فاعلين جدد في مجال التوثيق العقاري ،خاصة بعد صدور مدونة الحقوق العينية، لذلك وارتباطا بموضوع البحث تطفو إلى السطح الإشكالية التالية:

ما هي الأثار القانونية للإجراءات الشكلية والضبطية المنصوص عليها في مدونة الحقوق العينية وباقي الأنظمة الخاصة لضمان سلامة وصحة المحررات العرفية الثابتة التاريخ؟ وأين يتجلى دورها في الرفع من القيمة الثبوتية لهذا النوع من التوثيق؟ هذا الإشكال تتفرع عنه مجموعة من الإشكالات البحثية التالية: لماذا

1- شكيب مصبير؛ التوثيق العدلي بدأ واحدا ووجب أن يبقى واحدا، رئيس سابق للمجلس الجهوي لعدول استئنافية الرباط والكاتب العام السابق للنقابة الوطنية لعدول المغرب منبر الآراء 28 يناير 2024.
https://itlalapress.ma

2- المادة 4 من القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) الجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432(24 نوفمبر 2011) ص 5587.

تم حصر تحرير المحرر ثابت التاريخ لتوثيق التصرفات العقارية في المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض فقط؟ وهل يمكن اعتبار القواعد القانونية المقررة لتحديد مسؤولية المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض عن أخطائه المهنية المرتكبة بمناسبة توثيق المعاملات العقارية كافية لضمان الحقوق واستقرار المعاملات العقارية؟ وما موقع المحرر الثابت التاريخ في علاقته بالمهن التوثيقية الأخرى في مجال توثيق التصرفات العقارية؟ ولمعالجة كل ذلك، فإننا سنحاول التطرق من خلال هذا البحث لموقع المحرر العرفي الثابت التاريخ المتعلق بتوثيق التصرفات العقارية، من خلال تعريفه، وتحديد ماهيته، أساسه القانوني في مطلب أول، والتطرق في مطلب ثان لمسؤولية المحامي القانونية.

المطلب الأول: ماهية المحرر الثابت التاريخ وأساسه القانوني

المحرر الثابت التاريخ هو محرر عرفي بشروط قانونية خاصة نصت عليها المادة 4 من مدونة الحقوق العينية، لمنحه الحجية والقوة في الإثبات، وفض المنازعات بين أطراف العقد والغير، فهو إذن أداة قانونية فعالة في إثبات الحقوق والتصرفات العقارية بالمغرب، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف المحرر الثابت التاريخ وتحديد ماهيته وطبيعته القانونية (الفرع الأول) مع تسليط الضوء على الأساس القانوني الذي يستند عليه المحامي للقيام بمهمة التوثيق وحدود اختصاصه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مدلول المحرر العرفي الثابت التاريخ وماهيته

المحرر العرفي، هو أداة توثيقية مرنة مُعترف بها قانونيا لتوثيق بعض التصرفات العقارية، لكن لا يمكن اعتباره بديلاً عن المحرر الرسمي أو مساويا له، تتجلى أهميته أساسًا باعتباره مرحلة انتقالية نحو إقرار رسمية العقود في توثيق التصرفات العقارية، لأنه يظل مشروطًا بثبوت تاريخه وبعدم مساسه بحقوق الغير، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف عقد التوثيق العرفي للتصرفات العقارية وتمييزه عن العقد الرسمي (الفقرة الأولى) وتحديد ماهيته وطبيعته القانونية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف التوثيق العرفي وتمييزه عن العقد الرسمي

لم يعرف المشرع المغربي المحرر العرفي، بل ميزه فقط عن المحرر الرسمي من خلال المادة 423 من قانون والالتزامات والعقود المغربي، التي نصت على أن الورقة التي لا تصلح لتكون رسمية بسبب عدم اختصاص أو عدم أهلية الموظف أو بسبب عيب في الشكل، تصلح لاعتبارها محررا عرفيا إذا كان

موقعا عليها من طرف الذين يلزم رضاهم لصحة الورقة ([19])، وأن المادة الرابعة من مدونة الحقوق العينية ([20])، بالرغم من إقرارها للمحرر الثابت التاريخ إلا أنها لم تحدد طبيعته هل هو محرر رسمي أم محرر عرفي أم هو من نوع خاص؟ في حين نجد أن بغض الفقهاء صنفوه في خانة المحررات الرسمية بالنظر للخصوصية والشروط التي حددها المشرع المغربي لهذا النوع من المحررات، التي تجعل منه عقدا توثيقيا صحيحا وسليما ([21]) وحجة قانونية تعتمد في إثبات التصرفات العقارية ، لكن أغلب فقهاء القانون يعتبرون أن المحررات الصادرة عن المحامين لا تخرج عن نطاق المحررات العرفية([22]) فقد عرفه بعضهم بأنه ورقة عرفية تصدر عن ذوي الشأن باعتبارهم أشخاص عاديين، يتم التوقيع عليها لاعتبارها دليلا كتابيا ([23])،وعرفه البعض الآخر بأنه هو العقد الذي لا يحرره العدول والموثقون العصريون والموظفون العموميون الذين لهم صلاحية التوثيق قانونيا، بحيث يمكن أن يكتبه الطرفان بأنفسهم وقد ينوب عنهم الغير في تلك الكتابة كالكاتب العمومي أو المحامي مثلا ،يمكن استخدامها في كافة المعاملات المدنية والتجارية التي لا يشترط المشرع المغربي شكلا معينا بشأن تحرير عقودها([24]).

3ج المادة 423 من ظهير 9 رمضان 1331الموافق ل (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود،

4- ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432)22 نونبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية- الجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نوفمبر 2011 ،) ص 5587

5- الأستاذ محمد بلهاشمي التسولي، المحامي وتحرير العقد سلسلة القانون في خدمة المجتمع، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، 2006، ص67.

6- الدكتور الأستاذ عبد الكريم الطالب، توثيق الإيجار المفض إلى تملك العقار ندوة "توثيق التصرفات العقارية"، منشورات كلية الحقوق ومركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية مراكش الطبعة الثانية 2005، ص155.

7- د- إدريس العبدلاوي العلوي، وسائل الإثبات في التشريع المدني المغربي، الطبعة الأولى، 1977، ص: 84.

8- د. محمد بودلاحة أستاذ باحث بكلية الشريعة بفاس "حجية المحررات الصادرة عن المحامي في التشريع المغربي": مقال منشور بفضاء المعرفة القانونية بتاريخ: 11/12/ 2023
https://espaceconnaissancejuridique.com

وعليه يمكن القول بإن العقد الثابت التاريخ الذي يحرره المحامي لتوثيق التصرفات العقارية ،هو عقد عرفي لكن بإجراءات شكلية تقنينية وضبطية دقيقة ، تعطيه قوة ثبوتية تلامس القوة الثبوتية للعقد الرسمي ،إذ أن إنكار خط اليد لا طائل منه ما دام العقد محررا من طرف محام، و إنكار التوقيع أيضا غير مجدي ما دامت الامضاءات مصادق على صحتها، وفي هذا الصدد نصت المادة 489 من ق ل ع م «إذا كان المبيع عقارا أو حقوقا عقارية أو أشياء أخرى يمكن رهنها رهنا رسميا وجب أن يجري البيع كتابة في محرر ثابت التاريخ ،ولا يكون له أثر في مواجهة الغير إلا إذا سجل في الشكل المحدد بمقتضى القانون » ([25]).

الفقرة الثانية: ماهية المحرر ثابت التاريخ المبرم من طرف المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض

المحررات التي يوثقها المحامون استنادا إلى المادة 30 من قانون مهنة المحاماة([26]) والكتاب العموميون أو الغير بخط يده طبقا لمقتضيات المادة 426 ق. ل. ع. م ،تعتبر محررات عرفية عادية يسري عليها ما يسري على الأوراق العرفية التي ورد النص عليها في ق. ل. ع من حيث حجيتها، فهي تمنح لمصدر المحرر إمكانية إنكاره بالإضافة إلى قابلية الادعاء فيه بالزور([27]) لذلك فالمحرر العرفي العادي يكون حجة بمضمونه على الكافة ،دون تاريخه الذي لا يسري في مواجهة الغير ،إلا إذا كان ثابتا بالكيفية التي حددها المشرع في الفصل 425 من ق.ل.ع ،وأن الإقرار بالمحرر العرفي من طرف من نسب له يجعله في مرتبة المحرر الرسمي، لا يستطيع نفي صدوره عنه ،أو الطعن في سلامته المادية أو ادعاء حصول تغيير في الكتابة أو إضافة أو شطب أو إقحام ،إلا عن طريق سلوك مسطرة الطعن بالتزوير في العقد ،لأنه باعترافه به يكون قد استنفذ الوسيلة القانونية التي كانت متاحة له قبل الاعتراف ،وهي إنكار المحرر بصفة صريحة وفق المقتضيات القانونية ([28]) ، أما المحرر العرفي الثابت التاريخ

9ج المادة 489 من ظهير 9 رمضان 1331الموافق ل (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود،

10- قانون مهنة المحاماة رقم 28.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 101.08.1 صادر في 20 من شوال 1429(20 أكتوبر 2008

11- المادة 424 من ق.ل..ع ،م،س.

12-. محمد بودلاحة "حجية المحررات الصادرة عن المحامي في التشريع المغربي" (مرجع سابق)

المبرم من طرف المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض ،أو من طرف أي مهني ينتمي إلى مهنة قانونية منظمة يخولها قانونها تحرير العقود ،فهو وثيقة عرفية تجمع بين بساطة المحرر العرفي وقوة وحجية المحرر الرسمي، تستخدم لإثبات التصرفات العقارية ولضمان الأمن التعاقدي ([29])، وفقاً لمقتضيات المادة 4 من م.ح.ع التي أقرت مبدأ حرية اختيار شكلية توثيق التصرفات العقارية ([30]) إما في محرر رسمي يتم إبرامه من طرف السادة العدول أو الموثقين العصريين أو الموظفين المأذون لهم بذلك ،أو في محرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض يوقع وجوبا من طرفه ،ويتم التأشير على جميع صفحاته من لدن الأطراف والجهة التي حررته ،وتصحيح إمضاءات الأطراف من قبل السلطات المحلية المختصة، ويتم التعريف بإمضاء المحامي المحرر للعقد من لدن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتها ،وهذه الإجراءات والضوابط المنظمة لشكلية إبرام المحرر ثابت التاريخ هي التي تمنحه الحجية القانونية والقوة في الإثبات ،ونظرا لأهميتها فإننا سنسلط الضوء عليها من خلال ما يلي:

أولا: ثبوت تاريخ المحرر العرفي المبرم من طرف المحامي المقبول لدى محكمة النقض

بمجرد تحرير العقد العرفي والتوقيع عليه من طرف المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض يثب تاريخه بين أطراف العقد، ويعتبر حجة قانونية قوية لا يمكن الطعن فيه إلا بادعاء الزور ،أما بالنسبة للغير فلا يكون كذلك حسب المادة 4 من مدونة الحقوق العينية إلا بعد المصادقة على توقيعات الأطراف من لدن السلطة المحلية المختصة ،والتعريف بإمضاء المحامي لدى المحكمة الابتدائية التابع لها نفوذه الترابي، والتأشير على جميع صفحاته بحيث يصبح إنكار خط اليد لا طائل منه ما دام العقد محرر من طرف محام، وإنكار التوقيع عليه أيضا غير مجد ما دامت الامضاءات مصادقا على صحتها، لكن الفصل 425 ق.ل. ع. الذي يتقاطع مع المادة الرابعة من م.ح.ع ، نجده ينص على أن المحررات العرفية تاريخها ثابت بالنسبة للمتعاقدين وورثتهم وخلفهم الخاص ،لكنها لا تكتسب ذلك في مواجهة الغير إلا:

13- ذ. عالي تنغولست، "الطبيعة القانونية للمحررات الصادرة عن المحامين، مجلة القضاء المدني العدد 10 صيف/خريف سنة 2014، ص55.

14- ادريس الفاخوري" اتجاه المشرع المغربي نحور رسمية التصرفات العقارية " مقال منشور بمجلة فضاء المعرفة التي تصدر عن مركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية العدد الثالث، دجنبر 2019 ص 28.

– من يوم التأشيرة والمصادقة عليها من طرف موظف مأذون له بذلك من طرف قاض سواء في المغرب أو الخارج.

– من يوم تسجيلها سواء أكان ذلك في المغرب أو الخارج.

– من يوم إيداع الورقة بين يدي موظف عمومي.

– من يوم الوفاة أو من يوم العجز الثابت إذا كان الذي وقع على الورقة بصفته متعاقدا أو شاهدا قد توفي أو أصبح عاجزا عن الكتابة عجزا بدنيا.

– إذا كان التاريخ ناتجا عن أدلة أخرى لها نفس القوة القاطعة

– التوقيع الالكتروني المؤمن الذي يعرف بالوثيقة وبموقعها وفق التشريع الجاري به العمل.

ومن خلال ما سبق ،يتضح جليا أن المادة 4 من م.ح.ع ،قد حسمت الخلاف في مسألة حجية ثبوت التاريخ بالنسبة للمحرر التوثيقي الصادر عن المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض ،سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير بنصها على الإجراءات والشكليات التي يثبت بها تاريخ العقد المبرم.

ثانيا: التوقيع على العقد والتأشير على جميع صفحاته

التوقيع هو شكل أو أثر مكتوب بخط يد الشخص المتعاقد يطبع به هويته في أسفل المحرر للدلالة على العلم بالرضى وقبوله بإمضاء العقد، (31) والتوقيع بخط اليد هو تعبير مادي عن الرضا يمنح المحرر الثابت التاريخ القوة القانونية والحجية الثبوتية الباعثة على الثقة والاطمئنان لدى مستهلك العقار ، وهو حسب الفصل 426 والمادة الرابعة من م.ح.ع ،ضروري بالنسبة للمحررات العرفية الثابتة التاريخ ،بالإضافة إلى توقيع العقد والتأشير على جميع صفحاته من لدن الأطراف والجهة التي حررته، فلم يعد يكفي التوقيع على الصفحة الأخيرة فقط، ويشترط فيه أيضا أن لا يقع بالطابع أو الختم ،وأن لا يكون أحد أطراف العقد أمي لا يتقن القراءة والكتابة والحساب ،فحماية لهذه الفئة نص المشرع في الفصل 427 ق.ل.ع. "على أن المحررات المتضمنة لالتزامات أشخاص أميين لا تكون لها قيمة إلا إذا تلقاها موثقون

15 – د. محمد الشيلح (قراءة ميتودولوجية لصيغة الكراء المفضي الى التملك الربع المبني لغرض السكنى في ضوء القانون رقم 51.00) مقال منشور بمجلة الأملاك العدد الأول لسنة 2006 ص31.

أو موظفون عموميون مأذون لهم بذلك"(32) وفي نظرنا أن مقتضى هذا الفصل أصبح متجاوزا بصدور المادة الرابعة من م.ح.ع .

ثالثا: تصحيح إمضاءات الأطراف والتعريف بإمضاء المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض

لقد نصت المادة 4 من م.ح.ع في فقرتها الثالثة على وجوب تصحيح إمضاءات أطراف العقد من لدن السلطات المحلية المختصة، والتعريف بإمضاء المحامي المحرر للعقد من لدن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس نشاطه بدائرتها ،فالتوقيع والتأشير على العقد ليسا كافيين ليجعلا منه دليلا تاما، بحيث لا يثبت تاريخه في مواجهة الغير ،ولا يمكن تقييده بالسجل العقاري للمحافظة العقارية إلا بعد تصحيح إمضاءات الأطراف والتعريف بإمضاء المحامي من لدن المحكمة، لكن بالرجوع إلى مضمون الفقرة الثالثة من المادة 4 من م.ح.ع، نجدها تتناقض مع مقتضيات القوانين العقارية الخاصة وذلك قبل تعديل بعضها مما أثار إشكالا قانونيا يتعلق بمسألة هل جميع الإمضاءات بما فيها توقيعات وتأشيرات الأطراف، تتم المصادقة عليها لدى المحكمة الابتدائية أم أن الأمر يقتصر فقط على توقيع المحامي؟

الفرع الثاني: الأساس القانوني لممارسة المحامي لمهمة التوثيق وحدود اختصاصه

الأساس القانوني الذي يستند عليه المحامي لممارسة اختصاص توثيق التصرفات العقارية، هو مدونة الحقوق العينية والقانون المنظم لمهنة المحاماة رقم 28.08 وبعض الأنظمة الخاصة ،وذلك ما سنتطرق إليه من خلال الفقرة الأولى، فيما سنوضح من خلال الفقرة الثانية حدود اختصاص المحامي وضوابط توثيقه للتصرفات العقارية.

الفقرة الأولى: الأساس القانوني لممارسة المحامي لمهمة توثيق التصرفات العقارية.

في إطار ترسيخ رسمية الكتابة لتوثيق التصرفات العقارية لحماية الملكية العقارية من التزوير والاستيلاء غير المشروع عليها، ومن أجل تجاوز الغموض والتضارب الحاصل في تأويل الفصل 489

16 – ظهير 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود .

من ق.ل.ع (33) تدخل المشرع المغربي فسن مجموعة من التشريعات لتنظيم مؤسسات التوثيق الرسمي والتوثيق العرفي الثابت التاريخ كالآتي:

أولا: القانون المنظم لمهنة المحاماة

تنص المادة 30 من قانون المنظم لمهنة المحاماة على أن مهمة تحرير العقود هي اختصاص أصيل منحه المشرع للمحامي إلى جانب الدفاع والترافع ،لكن بالمقابل منعه بمناسبة تحريره للعقود من أن يمثل أحد طرفي العقد في حالة نشوب نزاع بينهما بسببه، ونظراً لأهمية مهمة توثيق التصرفات العقارية في إثبات التصرفات وضمان الأمن التعاقدي والعقاري بالمغرب ،فقد أسندها المشرع لمحامين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية ،وهم المحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض ،يتم حصرهم بمقتضى لائحة سنوية تحدد أسماء المقبولين لتحريرها من طرف وزير العدل.

ثانيا: مدونة الحقوق العينية

لقد نصت المادة 4 من مدونة الحقوق العينية على أنه " يجب أن تحرر تحت طائلة البطلان جميع التصرفات المتعلقة بنقل ملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى، أو نقلها، أو تعديلها، أو إسقاطها، وكذا الوكالات الخاصة بها، بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض، ما لم ينص قانون خاص على خلاف ذلك." ([34])

وأهم ما ميز تدخل المشرع بمقتضى المادة 4 من م.ح.ع ،هو أنه لم يربط صلاحية تحرير التصرفات العقارية من طرف المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض بأي إجراء باستثناء التعريف بإمضائه لدى رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية المختصة.

17- الدكتور عبد الكريم شهبون، الشافي في شرح مدونة الحقوق العينية الجديدة وفق القانون رقم 39.08 الطبعة الأولى، 2015، ص64.

18- المادة 4 من القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 178.11.1 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011) الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432(24 نوفمبر 2011) ص 5587.

ثالثا: القوانين الخاصة

لقد تدخل المشرع المغربي من خلال مجموعة من الأنظمة العقارية الخاصة ،لتنظيم مؤسسات توثيق العقار والتصرفات الواردة عليه، بأن جعل من مهنة المحاماة إلى جانب خطة العدالة والتوثيق العصري ،شريكا أساسيا في منظومة توثيق التصرفات العقارية لما للمحامين من كفاءة وخبرة في هذا المجال، حيث أصبح بإمكان المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض تحرير العقود التي يكون موضوعها بيع عقار في طور الإنجاز سواء منها العقد الابتدائي أو النهائي([35]) أو المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية ([36]) أو عقد الإيجار المفضي لتملك العقار ([37])والتي يتضح من خلالها أن هاجس التطهير والحسم في الخلافات كان راسخا في ذهن المشرع من خلال التوجه نحو تعميم الرسمية دون التنكر لأصحاب الكفاءة والخبرة، ومن ضمنهم المحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض، إذ تم العمل على تحسين صياغة نصوص ومواد الأنظمة الخاصة بالعقار بمراسيم تنظيمية تتفادى منع المحامين من ممارسة حقهم المكتسب في توثيق التصرفات العقارية.

الفقرة الثانية: حدود اختصاصات المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض في مجال توثيق التصرفات العقارية.

من خلال مقتضيات المادة 4 من م.ح.ع ،نجد أن توثيق التصرفات العقارية أصبح يقتصر فقط على التوثيق الرسمي والتوثيق في إطار المحرر ثابت التاريخ الصادر عن المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض، لكن اختصاص المحامي في هذا المجال ليس مطلقا ،بل له حدود يجب مراعاتها

---

19 – الفصل 3/618 من القانون رقم 00-44 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331(12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 12-107 الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1-16-05 (3 فبراير 2016) جريدة رسمية عدد 6440 بتاريخ 9 جمادى الأولى 1437(18 فبراير 2016) الصفحة رقم 932.

20 – ظهير شريف رقم 298.02.1 صادر في 25 من رجب 1423 3(أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 00.18 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما وقع تغييره بالقانون رقم 24.39 والقانون رقم 12.106(مرجع سابق)

21 – ظهير شريف رقم 1.03.202الصادر في 16 من رمضان 1424 (11نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 00.51 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار، جريدة رسمية عدد 5172 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1424 (25 ديسمبر 2003) ص 4375.

واحترامها، وإلا عرض نفسه للمساءلة القانونية، فالاختصاص المكاني الخاص به له من الخصوصية ما يجعله مختلفا عن محرري العقود الرسمية (أولا) بالإضافة إلى أن إبرام عقود التصرفات العقارية ليست كلها تدخل ضمن اختصاصه (ثانيا).

أولا: الاختصاص المكاني لمهمة توثيق التصرفات العقارية من طرف المحامي

بالرجوع إلى ظاهر مقتضيات المادة 4 من م.ح.ع، نجد أن الاختصاص المكاني للمحامي يتحدد في النفوذ الترابي للمحكمة الابتدائية التي يزاول مهنته بدائرتها، لأنها نصت على شرط التعريف بإمضاء المحامي لدى رئيس كتابة ضبط المحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتها، وهذا المقتضى القانوني كان محل العديد من الانتقادات، لكن ما يهمنا في هذا الصدد هو تعارض المادة 4 مع المادة 30 من القانون 28.08 ([38]) التي تنص على أنه: " يمارس المحامي مهامه بجميع تراب المملكة مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في المادة 23..."، فقد اعتبر بعض الباحثين أن ذلك يعتر خرقا لمبدأ التوازي في الشكليات([39]) ومخالف للقانون المنظم للمهنة، والذي يسمح للمحامي بممارسة مهامه بجموع أنحاء المملكة ،في حين اعتبر البعض الآخر هذا القيد المكاني يخدم مصالح المتعاقدين، لكون المحامي يكون أكثر دراية بوضعية العقارات التابعة لدائرة عمله، فضلا عن كون هذا المقتضي لن يؤدي إلى احتكار التوثيق من طرف فئة معينة من المحامين على صعيد المملكة([40])، لكن في نظرنا أن التعارض الحاصل بين المادة 4 من مدونة الحقوق العينية والمادة 30 من القانون المنظم لمهنة المحماة تعارض ظاهري فقط، ذلك أن ما اشترطه المشرع هو التعريف بإمضاء المحامي لدى المحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتهاّ، وليس بتحديد اختصاصه لأن هذه المهمة موكولة للقانون المنظم لمهنته.

---

22 – ظهير شريف رقم 1.08.101 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) بتنفيذ القانون رقم 08.28 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، الجريدة الرسمية عدد 5680 بتاريخ 7 ذو القعدة 1429 (6 نوفمبر 2008) ص 4044.

23 – الأستاذ : ياسين عسيلة "المحامي وتوثيق العقود" مقال منشور بمنصة (MAROC DROIT) الإلكتروني : https://www.marocdroit.com

24 – زكرياء كرنو: توثيق التصرفات العقارية من خلال قانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية – مجلة مغرب القانون
https://www.maroclaw.com

ثانيا: الاختصاص النوعي لمزاولة المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض لمهمة توثيق التصرفات العقارية

بالرجوع لمقتضيات المادة 4 من م.ح.ع، فإن المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض ،يختص بتوثيق الوكالات الخاصة والتصرفات المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها، سواء تعلقت هذه التصرفات بالعقارات المحفظة أو العقارات غير المحفظة([41])، بالإضافة إلى العقود المبرمة من طرف الدولة المنصبة على الملك العام عندما يتعلق الأمر بمسطرة اقتناء الأراضي والعقارات بالتراضي أو عقود التفويت أو المعاوضة ([42]) ، لأن الدولة ملزمة في هذه الحالة بالاستعانة بموثق أو عدل أو محامي مقبول للترافع أمام محكمة النقض، ويدخل في الاختصاص النوعي للمحامي كذلك توثيق التصرفات العقارية المتعلقة ببعض الأنظمة الخاصة كالملكية المشتركة للعقارات المبنية وبيع العقارات في طور الإنجاز، والإيجار المفضي إلى تملك العقار، وغيرها من النصوص والقوانين الأخرى، مع مراعاة مجموعة من الاستثناءات الواردة على توثيق بعض التصرفات العقارية في محررات ثابتة التاريخ التي أقرها المشرع على الاختصاص النوعي للمحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض، حيث يلزم القانون توثيقها في محررات رسمية ([43]) أو في شكل معين.

المطلب الثاني : المسؤولية القانونية للمحامي بمناسبة توثيقه للتصرفات العقارية

المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض ، يضطلع بدور هام ومحوري في توثيق التصرفات العقارية، يترتب على ذلك تحمله للمسؤولية القانونية النابعة من التزاماته القانونية والعقدية، لذلك سنحاول

25- كلمة الأستاذ مولاي سليمان العمراني خلال اللقاء الدراسي حول موضوع: "المحامي وتحرير العقود بتاريخ 7 يوليو 2019 " المنشورة بهيئة المحامين بمراكش
http://barreaumarrakech.ma/archives/author/webmaster

26 – ذ: ميمون الخراط "الإشكالات العملية للمادة 4 من مدونة الحقوق العينية وتأثيرها على الاقتناءات العقارية لملك الدولة العام" مقال منشور بالمنصة الإلكترونية فضاء المعرفة القانونية بتاريخ 31 ماي 2024.
https://espaceconnaissancejuridique.com

27- الدكتور عبد القادر بوبكري، "توثيق التصرفات العقارية في المحررات الرسمية على ضوء مستجدات القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية والقوانين ذات الصلة، ندوة علمية نظمتها "مجلة المنبر القانوني" بشراكة مع القضاء المدني يوم 20 أبريل 2013 بتزنيت تحت عنوان "العدالة العقارية والأمن العقاري بالمغرب" ص58.

من خلال هذا المطلب الاقتصار على تناول المسؤولية المدنية للمحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض من خلال تحديد طبعتها ا (الفرع الأول) واساسها القانوني (الفرع الثاني) نظرا لما تثيره من صعوبات وإشكالات .

الفرع الأول : طبيعة المسؤولية المدنية المرتبطة بتوثيق التصرفات العقارية

الأصل في محل الالتزام التعاقدي في القانون المغربي، هو التزام إما بتحقيق غاية أو ببذل عناية، والقاعدة العامة أن الأصل في مسؤولية التزام المحامي بمناسبة القيام بتنفيذ الالتزامات العقدية للدفاع عن موكليه هي بذل العناية المطلوبة والجهد المقصود للوصول إلى النتيجة،(44) فلا يجوز له أن يتعهد أو يضمن لموكله مثلا ربح قضية مطروحة أمام القضاء، لأن نتيجة تحقق ذلك سلطة يمتلكها القاضي، وهي ليس من اختصاص المحامي، أما التزام المحامي المقبول للترافع أمام محكمة النقض بمناسبة قيامه بمهمة توثيق التصرفات العقارية، فهو التزام غير قضائي يكون من خلاله المحامي ملزما بتحقيق نتيجة معينة ،تتمثل في صياغة العقد صياغة صحيحة ،من حيث الشكل والمضمون لتحقيق الأثر القانوني المطلوب ، فالمحامي بمناسبة قيامه بتوثيق التصرفات العقارية ،ملزم إلى جانب التحقق من مضمون العقد وموضوعه ،والتأكد من سلامة العقار ووضعيته القانونية ،وإسداء النصح للأطراف ،باحترام الضوابط الشكلية والقانونية المنصوص عليها في الفقرة الثانية والثالثة من المادة 4 من م.ح.ع أثناء إبرامه للمحرر التوثيقي ،فإخلاله بأحد هذه الضوابط والشروط ، والذي أدى إلى عدم تحقق النتيجة الملتزم بشأنها ،يخول لأطراف العقد حق اللجوء إلى القضاء لإثارة مسؤولية المحامي ،حيث يكفيهم فقط إثبات عدم تحقق النتيجة المرجوة للمطالبة بالتعويض عن الضرر الحاصل ،بسبب عدم تحقق الأثر القانوني المطلوب.

28 – ذ. الحسن أولياس "مقاربة قانونية وقضائية حول طبيعة التزام المحامي تجاه موكله أثناء الترافع عنه أمام القضاء ما بين بذل عناية وتحقيق النتيجة" مقال منشور بالمجلة الإلكترونية (Maroc droit) https://www.marocdroit.com

الفرع الثاني : الأساس القانوني لمسؤولية المحامي المدنية المتعلقة بمهمة توثيق التصرفات العقارية

الفقه والقضاء مجمع على قيام المسؤولية المدنية للمحامي عند إخلاله بالتزاماته التعاقدية والقانونية، وذلك بالرغم من الاختلاف القائم بينهم حول تحديد أساس وطبيعة هذه المسؤولية هل هي عقدية أم تقصيرية ؟(45) من حيث الإثبات والتقادم ومن حيث القواعد المسطرية وحدود التعويض (46) ،وسبب ذلك يرجع إلى أن هناك بعض فقهاء القانون ، من يرى أن مسؤولية المحامي عن أخطائه المهنية الناتجة عن القيام بمهمة توثيق العقود أو في إطار عقود التوكيل للدفاع والترافع ، هي مسؤولية عقدية ،وليست تقصيرية أساسها الإخلال بالتزام تعاقدي ، ذلك أن طلب شخص ما من المحامي خدمة تتعلق بمهنته لقاء أتعاب يتفق عليها، يدل على وجود رابطة قانونية ذات طبيعة تعاقدية بين المحامي وزبونه أو موكله بغض النظر عن اختلاف طبيعة العقد المبرم (47) ،فإبرام العقد وتحريره وتعديله من طرف المحامي بناء على رغبة أطرافه ينشئ التزامات متبادلة بين محرر العقد وباقي أطراف العلاقة التعاقدية ،فإذا قصر أحد منهم في الوفاء بالتزاماته كعدم القيام بالتنفيذ أو التأخر فيه، أو تنفيذه بصورة معيبة، فإنه يكون قد خرق بنود العقد، ويترتب على ذلك إعمال قواعد المسؤولية العقدية(48) باستثناء الحالات التي تكون فيها

29- ذ. محمد محجوبي "المسؤولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية" مجلة الملحق القضائي العدد 28 مارس 1994، ص 153 و ص 147 - المركز الوطني للتوثيق.

30- ذ. وصال شرقي "المسؤولية المهنية للمحامي في ضوء الاجتهاد القضائي" مجلة الوكالة القضائية للمملكة، العدد الرابع خاص بقضايا المسؤولية، دجنبر 2020، ص 696.
https://www.finances.gov.ma/Publication/ajr/2020pdf

31- ومن هؤلاء الفقهاء نجد: د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ص 930. و د. محمد كشبور، المهن القانونية الحرة- انطباعات حول المسؤولية والتأمين، المجلة المغربية لقانون والاقتصاد التنمية، العدد 25 السنة 1991، ص 126.

32- ذ محمد والشيخ" الاتفاقات المعدلة للمسؤولية العقدية: دراسة تحليلية للاتفاقات المخففة والمعفية مقابل الاتفاقات المشددة للمسؤولية" مقال منشور بالجلة الإلكترونية (Maroc droit) بتاريخ 10 يناير 2025 الرقم التسلسلي للنشر:11645 ص 8.
https://www.marocdroit.com/attachment/2686272

مسؤولية المحامي ناشئة عن نص القانون (49) لكن هناك من يرى أن مسؤولية المحامي الناتجة عن إخلاله بالتزاماته التوثيقية هي مسؤولية تقصيرية أساسها الإخلال بواجب قانوني أي عدم احترام المقتضيات المنظمة لأصول مهنة المحاماة ،وضوابط توثيق العقود ،مبررين ذلك بأن العقد الذي يربط بين المحامي وأطراف العقد يكتسي صبغة النظام العام ،لأن الالتزامات الناتجة عنه لا ترجع فقط إلى اتحاد أو اتفاق إرادة الأطراف على إحداث أثر قانوني بل هي مستمدة أيضا من نصوص القانون ،وهناك اتجاه آخر دعا إلى ضرورة التمييز بين المسؤوليتين التقصيرية والعقدية عند الحديث عن مسؤولية المحامي بمناسبة توثيق التصرفات العقارية ،واعتبرها مسؤولية عقدية اتجاه الزبائن، وتقصيرية بالنسبة للغير نظرا لغياب رابطة عقدية تجمعه بالمحامي(50) ،بالإضافة إلى ذلك ظهر اتجاه رابع يرى أن مسؤولية المحامي هي مسؤولية مهنية من نوع خاص تتداخل فيها المقتضيات القانونية العامة والخاصة مع اتفاقات الأطراف، لتجعل منها مسؤولية ذات طبيعة خاصة ، فإرادة الأطراف التعاقدية لا تكفي لتحديد مضمون التزامات المحامي، لاتصالها بالنظام العام وضوابط توثيق العقود وقانون مهنة المحاماة، التي تعتبر نصوصها قواعد آمرة ينبغي احترامها والالتزام بها سواء تم التنصيص عليها في بنود العقد أو لم يتم النص عليها،(51) كما أنه ليس من حق الأطراف تعديل الالتزامات المنصوص عليها في قانون المحاماة ،أو النظام الداخلي للمهنة ،أو النصوص القانونية الأخرى سواء بالنقصان أو بالزيادة(52)، ونحن بدورنا نميل إلى ترجيح الرأي القائل بتفرد المسؤولية المدنية للمحامي وخصوصيتها، بمناسبة توثيقه للتصرفات العقارية، لأنها مهمة تتداخل فيها النصوص القانونية المنظمة للمهنة إلى جانب مجموعة من النصوص القانونية الآمرة كالمادة 4 من م.ح.ع ،والمدونة

33- ذ. محجوبي محمد "المسؤولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية" مقال منشور بمجلة الملحق القضائي التي تصدر عن المعهد الوطني للدراسات القانونية، عدد 28 لسنة 1994 ص 144 (مرجع سابق).

34- ذ. محجوبي محمد "المسؤولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية" مقال منشور بمجلة الملحق القضائي التي تصدر عن المعهد الوطني للدراسات القانونية، عدد 28 لسنة 1994 ص 149 (مرجع سابق)

35- ذ. إبراهيم عزيزي "أساس الالتزام العقدي بين سلطان الإرادة وتدخل المشرع" مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية العدد 42 مارس 2022 ص234.

36- ذ. الحسن أولياس ""مقاربة قانونية وقضائية حول طبيعة التزام المحامي تجاه موكله أثناء الترافع عنه أمام القضاء ما بين بذل عناية وتحقيق النتيجة" (مرجع سابق).

العامة للضرائب ،وقانون التحفيظ العقاري ،والقوانين العقارية الخاصة ،وقانون الالتزامات والعقود وغيرها من النصوص ،بالإضافة إلى الالتزامات التعاقدية التي يحددها مبدأ سلطان إرادة الأطراف.

خاتمة:

وفي نهاية هذا البحث ،لابد من التنويه والإشادة بالمجهود الكبير الذي يبذله المشرع المغربي ،من أجل إقرار واشتراط الرسمية في توثيق التصرفات العقارية ،لأنها تضمن للمتعاقدين الثقة والأمن والاطمئنان في هذا النوع من المعاملات وذلك من خلال سنه لمجموعة من المواد والفصول في القوانين العامة والأنظمة الخاصة ([53]) تلزم مؤسسات التوثيق الرسمي والمحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض ، بالتزام الحياد التام ، وبإسداء النصح والإرشاد ،وتنبيه أطراف العقد إلى خطورة التصرف الذي سيقدمون عليه، وضمان التعبير عن إرادة المتعاقدين بشكل سليم وصحيح ،وتوثيق العقد بكيفية احترافية ومهنية وفق الضوابط والشروط القانونية المنظمة ، لأن هؤلاء هم ذوي الاختصاص في مجالهم ويعد إقرار المشرع المغربي لمبدأ الرسمية في توثيق التصرفات العقارية ،اعترافا ضمنيا منه بضعف حجية الوثيقة العرفية في الإثبات ،وعدم قدرتها على تحقيق الأمن والاطمئنان لأطراف العلاقة التعاقدية ، ذلك أن الوضعية القانونية والاقتصادية الحالية وخصوصيات بعض العقود ،جعلت المشرع المغربي غير مطمئن وغير مقتنع بالمحررات التوثيقية العرفية، لكونها غير قادرة على توفير الضمانات الكافية التي يتطلبها توثيق التصرفات العقارية ،وفق ما تعرفه بلادنا من تطور في مختلف المجالات الاقتصادي والاجتماعية والمالية والرقمية... ،وبناء عليه ومن موقعنا كباحثين في مجال توثيق التصرفات العقارية ،ندعوا إلى تعميم رسمية العقود وإقصاء المحررات العرفية بشكل مطلق في مجال توثيق العقار ،وإضفاء طابع الرسمية على المحررات التوثيقة الصادرة عن المحامي بمناسبة قيامه بمهمة توثيق التصرفات العقارية ،بسن ضوابط ومرتكزات تشريعية، تحدد ضوابط و التزامات المحامي ومسؤوليته القانونية ، بشكل يسمح له بتحرير الوثيقة في شكلها

37 – دة. وداد العيدوني "التوثيق ودوره في استقرار المعاملات العقارية" مقال منشور بالمنصة الإلكترونية لمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية بتاريخ 28 دجنبر 2023.
https://revuealmanara.com

الرسمي ،على غرار مهنة خطة العدالة والتوثيق العصري ،خاصة وأن الجميع أصبح يزكي الوثيقة الرسمية ويطمئن لها على اعتبار أنها هي السبيل الوحيد والأوحد لتحقيق الأمن التعاقدي و استقرار المعاملات.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

– د. إدريس العبدلاوي العلوي "وسائل الإثبات في التشريع المدني المغربي". ط1، 1977.

الدكتور عبد الكريم شهبون "الشافي في شرح مدونة الحقوق العينية الجديدة وفق القانون رقم 39.08"، ط 1، 2015.

– د. محمد مياد "تأملات في مدونة الحقوق العينية"، مطبعة المعرفة الجديدة، الربط، 2016.

د. محمد الربيعي "الأحكام الخاصة بالموثقين والمحررات الصادرة عنهم"، مكتبة المعرفة، مراكش، ط 2، 2015.

د. محمد اغزيول ومن معه الدليل العملي للعقار غير المحفظ، سلسلة الدراسات والأبحاث، منشورات جمعية المعلومات القانونية والقضائية، ط 2، أبريل 2007.

ذ. محمد بلهاشمي التسولي "المحامي وتحرير العقد" سلسلة القانون في خدمة المجتمع، المطبعة والوراقة الوطنية ، مراكش، ط 1، 2006.

المقالات العلمية:

– د.ادريس الفاخوري" اتجاه المشرع المغربي نحور رسمية التصرفات العقارية " مقال منشور بمجلة فضاء المعرفة التي تصدر عن مركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية العدد الثالث، دجنبر 2019.

–د. الحسن أولياس "مقاربة قانونية وقضائية حول طبيعة التزام المحامي تجاه موكله أثناء الترافع عنه أمام القضاء ما بين بذل عناية وتحقيق النتيجة" مقال منشور بالمجلة الإلكترونية (Maroc droit).

– د. زكرياء كرنو: توثيق التصرفات العقارية من خلال قانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية – مجلة مغرب القانون.

– ذ. عالي تنغولست، "الطبيعة القانونية للمحررات الصادرة عن المحامين، مقال منشور بمجلة القضاء المدني العدد 10 صيف/خريف سنة 2014.

–د. محمد الشيلح (قراءة ميتودولوجية لصيغة الكراء المفضي الى التملك الربع المبني لغرض السكنى في ضوء القانون رقم 51.00) مقال منشور بمجلة الأملاك العدد الأول لسنة 2006.

– د. محمد بودلاحة"حجية المحررات الصادرة عن المحامي في التشريع المغربي": مقال منشور بفضاء المعرفة القانونية بتاريخ: 12/11/ 2023.

– د. محمد محجوبي "المسؤولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية" مقال منشور بمجلة الملحق القضائي العدد 28 مارس 1994.

– د. محمد والشيخ" الاتفاقات المعدلة للمسؤولية العقدية: دراسة تحليلية للاتفاقات المخففة والمعفية مقابل الاتفاقات المشددة للمسؤولية" مقال منشور بالجلة الإلكترونية (Maroc droit) بتاريخ 10 يناير 2025.

– د.مولاي سليمان العمراني"المحامي وتحرير العقود"مقال منشور بمجلة بهيئة المحامين بمراكش بتاريخ 7يوليو 2019.

–د. ميمون الخراط "الإشكالات العملية للمادة 4 من مدونة الحقوق العينية وتأثيرها على الاقتناءات العقارية لملك الدولة العام" مقال منشور بالمنصة الإلكترونية فضاء المعرفة القانونية بتاريخ 31 ماي 2024.

– د. وداد العيدوني "التوثيق ودوره في استقرار المعاملات العقارية" مقال منشور بالمنصة الإلكترونية لمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية بتاريخ 28 دجنبر 2023

– ذ. ياسين عسيلة "المحامي وتوثيق العقود" مقال منشور بمنصة (MAROC DROIT).

الندوات:

– د. عبد الكريم الطالب، توثيق الإيجار المفض إلى تملك العقار ندوة "توثيق التصرفات العقارية"، منشورات كلية الحقوق ومركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية، مراكش، ط 2، 2005.

– د.عبد الرحيم حزيكر، "توثيق التصرفات العقارية على ضوء مدونة الحقوق العينية والظهير المتعلق بالتحفيظ العقاري"، ندوة وطنية في موضوع «الأمن العقاري".

– د. عبد القادر بوبكري، "توثيق التصرفات العقارية في المحررات الرسمية على ضوء مستجدات القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية والقوانين ذات الصلة، ندوة "العدالة العقارية والأمن العقاري بالمغرب"، يوم 20 أبريل 2013، بتزنيت.

النصوص القانونية:

– ظهير 9 رمضان 1331الموافق ل (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود،

– القانون رقم 08.39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 178.11.1 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011).

– ظهير شريف رقم 1.03.202الصادر في 16 من رمضان 1424 (11نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 00.51 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار.

– قانون مهنة المحاماة رقم 28.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 101.08.1 صادر في 20 من شوال 1429(20 أكتوبر 2008) القانون رقم 00–44 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجبه.

– القانون رقم 00.18 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 298.02.1 بتاريخ 25 من رجب1423(3 أكتوبر 2002) كما وقع تغييره وتتميمه.

علم الإجرام الرقمي :محاولة للتغيير وفق نظرية الضبط الاجتماعي

Digital Criminology: An Attempt at Change According to Social Control Theory

د .يونس باعدي

BAADDI YOUNESS

دكتوراه في القانون الخاص تخصص العلوم الجنائية

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية عبد المالك السعدي– طنجة–

younes.baaddi@etu.uae.ac.ma

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة نظرية الضبط الاجتماعي التي صاغها ترافيس هيرشي سنة 1969على تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر، في ضوء التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات الضبط غير الرسمي .وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها أن الجريمة السيبرانية تطرح تحدياً نظرياً حقيقياً أمام النماذج التفسيرية التقليدية، نظرا لخصوصية الفضاء الرقمي الذي يتيح إخفاء الهوية وتجاوز الحدود الجغرافية وبناء روابط اجتماعية افتراضية بديلة .وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، حيث خصص المبحث الأول لتحليل القيمة التفسيرية لنظرية الضبط الاجتماعي من خلال دراسة مرتكزاتها الفكرية وعناصر الرابطة الاجتماعية) التعلق، الالتزام، الاندماج، الاعتقاد(، فيما تناول المبحث الثاني خصوصية الجريمة السيبرانية وإشكالية تفسير سلوك المجرم السيبراني في ضوء هذه النظرية .وخلصت الدراسة إلى أن نظرية الضبط الاجتماعي تحتفظ بقدرة تفسيرية جزئية، غير أن التحولات الرقمية كشفت عن حدود تفسيرية تستدعي إعادة بناء مفهوم الرابطة الاجتماعية ليشمل الروابط الافتراضية، والانتقال من تحليل درجة الرابطة إلى تحليل طبيعتها ومحتواها القيمي.

الكلمات المفتاحية :الضبط الاجتماعي؛ ترافيس هيرشي؛ الجريمة السيبرانية؛ الروابط الاجتماعية؛ المجرم السيبراني؛ علم الإجرام الرقمي؛ الفضاء الرقمي.

Abstract

This study examines the explanatory capacity of Travis Hirschi's Social Control Theory 1969 in interpreting the behavior of contemporary cybercriminals, in light of the digital transformations that have reshaped the nature of social bonds and informal control mechanisms. The study addresses the central question of whether a theory formulated within a traditional social context can adequately account for criminal behavior occurring in a digital environment characterized by anonymity, borderlessness, and the emergence of virtual social bonds. Employing a critical-analytical methodology, the first section analyzes the theoretical foundations of social control theory, including its intellectual underpinnings and the four elements of the social bond (attachment, commitment, involvement, and belief). The second section investigates the specificities of cybercrime and the challenges it poses to the theory's explanatory framework. The study concludes that while social control theory retains partial explanatory value, the digital environment has revealed significant limitations that necessitate reconceptualizing the social bond to encompass virtual ties, shifting the analytical focus from the strength of bonds to their nature and normative content.

;Keywords: Social Control; Travis Hirschi; Cybercrime; Social Bonds; Cybercriminal Digital Criminology; Digital Space.

مقدمة

شكلت الجريمة الرقمية أحد أبرز التحديات التي فرضتها التحولات الرقمية على الفكر الإجرامي المعاصر، ليس فقط بسبب ما تتميز به من تعقيد تقني وطابع عابر للحدود، وإنما أيضا لما تثيره من إشكالات نظرية تتعلق بمدى قدرة النماذج التفسيرية التقليدية على استيعاب أنماط السلوك الإجرامي التي أفرزها الفضاء الرقمي [54] .فمع انتقال جزء متزايد من العلاقات والتفاعلات الإنسانية إلى البيئات الافتراضية،

[54] الاجتماعي الضبط الفالح، قاسم بن سليمان :وأبعاده مفهومه والعوامل المحددة والعبيكان له، للنشر، الرياض، 2020، ص 42.

لم تعد العلاقات الاجتماعية محصورة داخل الأسرة أو المدرسة أو الجماعات المحلية، بل امتدت إلى شبكات ومنصات ومجتمعات رقمية أصبحت تمارس تأثيرا متزايدا في تشكيل السلوك الفردي وتوجيهه .وفي هذا السياق، بات من المشروع التساؤل حول مدى استمرار صلاحية المفاهيم المركزية التي قامت عليها النظريات الإجرامية الكلاسيكية في تفسير الجريمة و السلوك الإجرامي داخل فضاء تتغير فيه طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات الضبط والرقابة الاجتماعية[55].

وتعد نظرية الضبط الاجتماعي التي أسسها ترافيس هيرشي[56] في مؤلفه الشهير Causes of Delinquencyسنة 1969 من أكثر النظريات تأثيرا في علم الإجرام الحديث، لأنها أحدثت تحولا جوهريا في زاوية النظر إلى الظاهرة الإجرامية .فبدلا من البحث عن الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، انطلقت النظرية من التساؤل حول الأسباب التي تجعل أغلب الأفراد يمتثلون للقواعد القانونية والاجتماعية رغم ما قد يحققونه من منافع محتملة نتيجة مخالفتها .وانطلاقا من هذا التصور، افترض هيرشي[57] أن الميل إلى الانحراف ليس ظاهرة استثنائية، وإنما احتمال قائم لدى جميع الأفراد، غير أن قوة الروابط الاجتماعية التي تربطهم بالمجتمع هي التي تحد من هذا الميل وتدفعهم إلى احترام القانون والمعايير الاجتماعية .ولهذا اعتبر أن الارتباط والالتزام والاندماج والاعتقاد تشكل مجتمعة البنية الأساسية للضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يحول دون الانخراط في السلوك الإجرامي[58] .

غير أن التحولات الرقمية التي شهدها المجتمع خلال العقود الأخيرة تفرض إعادة فحص هذه الفرضية في ضوء واقع اجتماعي مختلف جذريا عن ذلك الذي صيغت فيه النظرية .فالمجرم الرقمي المعاصر لا يشبه دائما الصورة التقليدية للمجرم التي ارتبطت في كثير من الأدبيات الإجرامية بالتفكك الاجتماعي أو الفشل الدراسي أو ضعف الاندماج داخل المؤسسات الاجتماعية .بل إن العديد من الجرائم

[55] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, University of California Press, 1969, p. 26.

[56] Barbara J. Costello, "Hirschi, Travis: Social Control Theory," Encyclopedia of Criminological Theory, edited by Francis T. Cullen and Pamela Wilcox, SAGE Publications, 2010, p. 452.

[57] ترافيس هيرشي، جنوح أسباب في الأحداث، ترجمة محمد سلامة غباري، الجامعي الحديث، الإسكندرية1992 ص 26.

[58] Melinda S. Furtaw, Families, General Strain, Social Control and Adolescent Pain Killer Use, MA thesis, Grand Valley State University, 2015, p. 54,

السيبرانية يرتكبها أفراد يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة، وكفاءات تقنية متقدمة، واندماج مهني واجتماعي ظاهر[59] ، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة التفسير القائم على ضعف الروابط الاجتماعية وحده على استيعاب هذا النمط من السلوك الإجرامي[60] .

وتزداد أهمية هذا التساؤل إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البيئة الرقمية لم تقتصر على تغيير وسائل ارتكاب الجريمة، بل أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية ذاتها .فالتأثير الاجتماعي لم يعد يمر حصرا عبر الأسرة أو المدرسة أو جماعات الأقران التقليدية، وإنما أصبح يمتد إلى مجتمعات افتراضية ومنصات تواصل وشبكات رقمية، قد تمارس تأثيرا يفوق أحيانا تأثير المؤسسات الاجتماعية التقليدية .ومن ثم، فإن الإشكال لم يعد يتعلق فقط بمدى صلاحية نظرية الضبط الاجتماعي لتفسير الجريمة السيبرانية، وإنما بمدى قدرة مفهوم الرابطة الاجتماعية نفسه على استيعاب التحولات التي مست المجتمع المعاصر[61] .

وتتجلى أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية في كونه يقع عند تقاطع ثلاثة مجالات معرفية متكاملة هي علم الإجرام والقانون الجنائي والدراسات التي تتناول الجرائم السيبرانية، بما يجعله موضوعا خصبا لإعادة التفكير في العلاقة بين النظرية الإجرامية والتحولات الاجتماعية والتكنولوجية .كما يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى تطوير أدوات تفسيرية قادرة على فهم السلوك الإجرامي داخل الفضاء الرقمي، وعدم الاكتفاء بالمقاربات القانونية أو التقنية البحتة .أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في تنامي الجرائم السيبرانية بمختلف صورها، وما تفرضه من تحديات على السياسات الجنائية وآليات الوقاية والمكافحة، الأمر الذي يجعل فهم العوامل المؤثرة في سلوك المجرم السيبراني مدخلا ضروريا لتطوير سياسات أكثر فعالية في مجال الأمن السيبراني والوقاية من الجريمة[62] .

---

[59] Ki Hong (Steve) Chon, Cybercrime Precursors: Towards a Model of Offender Resources, PhD thesis, Australian National University, 2016, p. 45

[60] Melinda S. Furtaw, op. cit., p. 26.

[61] Michael David Wiatrowski, Social Control Theory and Delinquency, PhD dissertation, Portland State? University. Page 5.

[62] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص.22-15

أما دواعي اختيار الموضوع، فتتمثل أولا في الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها الجريمة السيبرانية باعتبارها إحدى أكثر الظواهر الإجرامية تعبيرا عن التحولات التي يشهدها المجتمع الرقمي[63] . وتتمثل ثانيا في المكانة المركزية التي تحتلها نظرية الضبط الاجتماعي داخل الفكر الإجرامي المعاصر،

وما أثارته من نقاشات علمية متواصلة منذ ظهورها[64] .أما ثالثا، فتتمثل في محدودية الدراسات العربية التي حاولت الربط بين نظرية هيرشي والجريمة السيبرانية من منظور تحليلي ونقدي، مقابل هيمنة الدراسات التي ركزت على الجوانب التشريعية أو التقنية لهذه الجرائم[65] .

غير أن ما يجعل هذا الموضوع أكثر أهمية من الناحية العلمية هو أن الجريمة السيبرانية لا تضعنا فقط أمام وسائل جديدة لارتكاب الجريمة، بل تضعنا أمام نمط جديد من الفاعلين الإجراميين. فالمجرم السيبراني قد يكون مندمجاً اجتماعياً في الواقع، لكنه منخرط في الوقت ذاته داخل عوالم رقمية توفر له الاعتراف والانتماء والتأثير والخبرة[66] والحماية .ومن هنا تنشأ المفارقة التي تشكل جوهر هذه الدراسة: كيف يمكن لنظرية قامت على فكرة ضعف الروابط الاجتماعية أن تفسر جرائم يرتكبها أحيانا أفراد لا يبدو أنهم يفتقرون إلى تلك الروابط في صورتها التقليدية؟

وانطلاقا من ذلك، لا تسعى هذه الدراسة إلى الدفاع عن نظرية هيرشي أو إلى تجاوزها بصورة قطعية، وإنما تهدف إلى إخضاعها لقراءة نقدية في ضوء التحولات الرقمية الراهنة وفي ظل حقل علم الاجرام الرقمي .فالقيمة العلمية للنظريات لا تقاس بقدرتها على تقديم تفسيرات نهائية، وإنما بقدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية واستيعاب الظواهر الجديدة .ومن هذا المنطلق، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن نظرية الضبط الاجتماعي ما تزال تحتفظ بجزء مهم من قدرتها التفسيرية، غير أن البيئة الرقمية أفرزت أنماطا جديدة من الروابط الاجتماعية الافتراضية تجعل من الضروري إعادة تفسير بعض مفاهيمها الأساسية وتوسيع نطاقها.

[63] Erica D. Sizemore, Youth Bullying: From Traditional Bullying Perpetration to Cyberbullying Perpetration and the Role of Gender, MA thesis, East Tennessee State University, 2015, p. 21

[64] Ki Hong, Steve, Chon, op. cit., p. 204.

[65] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات :القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط7، 2012 ، ص.48-45

[66] جمال معتوق،" عرض لنظرية الضبط الاجتماعي أو الروابط الاجتماعية عند العالم ترافيس هيرشي"، مجلة سوسيولوجيا الجريمة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021 ، ص62-45

وعليه، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى قدرة نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي، على تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر في ظل التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات الضبط غير الرسمي داخل الفضاء السيبراني؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما الأسس الفكرية والعلمية التي تقوم عليها نظرية الضبط الاجتماعي؟
- ما مدى نجاح النظرية في تفسير السلوك الإجرامي التقليدي؟
- ما الخصائص التي تميز المجرم السيبراني عن المجرم التقليدي؟
- هل ما تزال عناصر الرابطة الاجتماعية التي صاغها هيرشي قادرة على تفسير الجريمة السيبرانية؟
- ما حدود النظرية في البيئة الرقمية؟[67]

-وهل تستوجب التحولات الرقمية إعادة بناء مفهوم الرابطة الاجتماعية بما يشمل الروابط الرقمية والافتراضية؟

وتقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن نظرية الضبط الاجتماعي ما تزال تحتفظ بقيمة تفسيرية مهمة في مجال الجريمة السيبرانية، غير أن التحولات الرقمية أفرزت أنماطا جديدة من التفاعل والاندماج الاجتماعي تجعل من الصعب الاعتماد على النظرية في صورتها التقليدية دون إعادة تطويرها .كما تنبثق عنها فرضيات فرعية مؤداها أن بعض عناصر الرابطة الاجتماعية ما تزال تؤثر في السلوك السيبراني، وأن الفضاء الرقمي أوجد في المقابل روابط اجتماعية افتراضية أصبحت تمارس أدوارا موازية أو بديلة للروابط الاجتماعية التقليدية.

[67] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., p. 22.

ولمعالجة هذه الإشكالية والتحقق من الفرضيات المعتمدة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي النقدي في دراسة المرتكزات الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي وتقييم مدى صلاحيتها التفسيرية في البيئة الرقمية، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال تتبع نتائج الدراسات التطبيقية الحديثة المرتبطة بالجريمة السيبرانية .كما تم توظيف المقاربة النقدية للكشف عن مواطن القوة والقصور في النظرية واقتراح إمكانات تطويرها في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة.[68]

وتأسيسا على ما سبق، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين؛ خصص المبحث الأول لتحليل القيمة التفسيرية لنظرية الضبط الاجتماعي في فهم السلوك الإجرامي، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة أثر التحولات الرقمية في إعادة تشكيل سلوك المجرم السيبراني ومدى صلاحية نظرية هيرشي لتفسيره، وصولا إلى تقديم قراءة نقدية تسعى إلى إعادة بناء مفهوم الرابطة الاجتماعية في ضوء المجتمع الرقمي.[69]

المبحث الأول :القيمة التفسيرية لنظرية الضبط الاجتماعي في فهم السلوك الإجرامي

يصعب تناول الجريمة السيبرانية بوصفها ظاهرة إجرامية معاصرة دون العودة إلى إحدى الإشكاليات المركزية التي شغلت علم الإجرام لعقود طويلة، والمتمثلة في البحث عن العوامل التي تحول دون انخراط الأفراد في السلوك المنحرف .[70] فبينما انشغلت العديد من النظريات الإجرامية بتفسير أسباب الجريمة ومصادر الانحراف، اختارت نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي مسارا مغايرا حين نقلت مركز الاهتمام من الجريمة ذاتها إلى الامتثال للقواعد الاجتماعية .[71] وقد بدا هذا التحول عند ظهوره، بمثابة مراجعة نقدية ضمنية لعدد من التصورات الإجرامية التي افترضت أن تفسير الجريمة يمر بالضرورة عبر البحث عن دوافع استثنائية أو ظروف غير عادية تدفع الفرد إلى الانحراف.

[68] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 22-24.
[69] Ki Hong (Steve) Chon, op. cit., p. 204.
[70] تيم، نيوبرن: الجريمة علم مقدمة قصيرة جداً، ترجمة مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2019، ص 78-80.
[71] عبد الفتاح الصيفي، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 87-89.

غير أن القيمة العلمية لأي نظرية لا تقاس فقط بقدرتها على تقديم تفسير مقنع في سياق تاريخي معين، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على الصمود أمام التحولات الاجتماعية التي تطرأ على موضوعها. ومن هنا تكتسب العودة إلى نظرية هيرشي أهمية خاصة؛ إذ إن النقاش اليوم لم يعد يدور حول مكانتها داخل الدراسات الإجرامية، بقدر ما أصبح يتعلق بحدود قدرتها على تفسير أنماط إجرامية لم تكن مطروحة عند تأسيسها .فالسؤال الذي يفرض نفسه ليس ما إذا كانت النظرية قد نجحت في تفسير الجنوح والانحراف التقليدي، وإنما ما إذا كانت الفرضيات التي قامت عليها ما تزال قادرة على تفسير السلوك الإجرامي في مجتمع تغيرت فيه طبيعة العلاقات الاجتماعية ومصادر التأثير والرقابة[72] .

وإذا كان هيرشي قد افترض أن قوة الرابطة الاجتماعية تشكل الحاجز الأساسي أمام الانحراف، فإن التطورات اللاحقة كشفت أن هذه الفرضية ليست بمنأى عن النقاش .فقد أظهرت دراسات عديدة[73] أن بعض الأفراد المنخرطين في السلوك الإجرامي يتمتعون بدرجات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والمهني، كما أن تأثير الجماعات المرجعية لم يعد يقتصر على الأسرة أو المدرسة أو جماعة الأقران التقليدية .ومن ثم، فإن الإشكال الحقيقي لا يتعلق بوجود الرابطة الاجتماعية أو غيابها، وإنما بطبيعتها وحدود تأثيرها وآليات اشتغالها داخل سياقات اجتماعية متغيرة[74].

وعليه، فإن تحليل نظرية الضبط الاجتماعي لا يهدف في هذا المبحث إلى إعادة عرض عناصرها أو استحضار مسارها التاريخي فحسب، بل يسعى إلى مساءلة فرضياتها الأساسية واختبار قوتها التفسيرية في ضوء ما أفرزته الأدبيات الإجرامية من نقاشات وانتقادات .فهل نجحت النظرية فعلا في تقديم تفسير متماسك للسلوك الإجرامي؟ وهل تتمتع عناصر الرابطة الاجتماعية بالقيمة التفسيرية ذاتها التي افترضها هيرشي؟ أم أن بعض التحولات التي عرفها المجتمع المعاصر كشفت عن حدود هذا التصور وأظهرت الحاجة إلى مراجعته؟ تلك هي الأسئلة التي سيحاول هذا المبحث مقاربتها قبل الانتقال إلى اختبار النظرية في مواجهة أحد أكثر أشكال الإجرام المعاصر تعقيدا، وهو الإجرام السيبراني.

[72] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 22-24.
[73] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 18-20.
[74] رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص 112.

المطلب الأول :المرتكزات الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي وحدودها النظرية

يثير البحث في الأسس الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي إشكالية تتجاوز مجرد تحديد مصادرها السوسيولوجية أو تتبع مراحل تطورها التاريخي؛ إذ يتعلق الأمر بفهم التحول المعرفي الذي أحدثته داخل علم الإجرام .فالنظرية لم تظهر في فراغ فكري، بل جاءت في سياق كانت فيه أغلب المقاربات الإجرامية منشغلة بالبحث عن العوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، سواء كانت عوامل بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية .غير أن هيرشي اختار الانطلاق من فرضية مغايرة قلبت منطق السؤال الإجرامي التقليدي، حين اعتبر أن المشكلة لا تكمن في تفسير الجريمة بقدر ما تكمن في تفسير الامتثال للقواعد الاجتماعية.[75]

وتنبع أهمية هذا التحول من كونه أعاد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع على نحو مختلف.فبدلا من النظر إلى الجريمة باعتبارها نتيجة مباشرة لعوامل مرضية أو أوضاع اجتماعية استثنائية، افترض هيرشي أن الميل إلى الانحراف يظل احتمالا قائما لدى جميع الأفراد، وأن ما يحد من هذا الاحتمال هو وجود روابط اجتماعية قوية تربط الفرد بالمجتمع وتجعله أكثر التزاما بقواعده وقيمه .غير أن هذا التصور، رغم ما حققه من تأثير واسع داخل الأدبيات الإجرامية، لم يخل من انتقادات وتساؤلات تتعلق بمدى كفاية الرابطة الاجتماعية وحدها لتفسير السلوك الإجرامي بمختلف صوره[76].

ومن ثم، فإن فهم نظرية الضبط الاجتماعي لا يقتضي الوقوف عند مضامينها الظاهرة فحسب، بل يقتضي مساءلة الفرضيات التي قامت عليها والكشف عن خلفياتها الفكرية وموقعها داخل البناء النظري لعلم الإجرام .فإلى أي حد استطاعت النظرية أن تقدم تصورا مختلفا لتفسير الجريمة؟ وهل شكلت بالفعل قطيعة معرفية مع التصورات السابقة، أم أنها أعادت إنتاج بعض أفكارها في صياغة جديدة؟ ثم ما حدود هذا التصور في تفسير السلوك الإجرامي قبل الانتقال إلى اختبار صلاحيته في البيئة الرقمية؟

---

[75] الفتاح عبد الصيفي، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 87-89.

[76] قاسم بن سليمان الضبط الفالح، الاجتماعي :وأبعاده مفهومه والعوامل المحددة والعبيكان له، للنشر، الرياض، 2020، ص 42.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، سيتم أولا الوقوف على الخلفية السوسيولوجية والفكرية التي انطلقت منها النظرية وموقعها ضمن نظريات علم الإجرام، قبل الانتقال إلى تحليل عناصر الرابطة الاجتماعية التي تشكل جوهر البناء النظري الذي أقامه هيرشي[77] .

الفقرة الأولى :الخلفية السوسيولوجية والفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي

لم تظهر نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي بوصفها اجتهادا معزولا داخل علم الإجرام، وإنما جاءت امتدادا لتقليد سوسيولوجي طويل انشغل بتفسير الكيفية التي يحافظ بها المجتمع على تماسكه ويضمن امتثال أفراده للقواعد والمعايير المنظمة للحياة الاجتماعية [78] .فقد ارتبط مفهوم الضبط الاجتماعي منذ البدايات الأولى لعلم الاجتماع بمحاولة فهم الآليات التي تحول دون انزلاق الأفراد نحو السلوك المنحرف، وهو ما جعل هذا المفهوم يحتل موقعا مركزيا في أعمال عدد من المنظرين الكلاسيكيين، وفي مقدمتهم إميل دوركايم الذي ربط بين قوة الاندماج الاجتماعي واستقرار النظام الاجتماعي، معتبرا أن ضعف الروابط الاجتماعية يؤدي إلى تراجع الالتزام بالمعايير الجماعية ويفتح المجال أمام أشكال مختلفة من الانحراف[79].

وفي السياق ذاته، تأثرت نظرية هيرشي بصورة غير مباشرة بالتصور الكلاسيكي للطبيعة البشرية الذي دافع عنه توماس هوبز ، ثم طوره لاحقاً رواد المدرسة التقليدية في القانون الجنائي، وعلى رأسهم سيزار بيكاريا وجيريمي بنثام .فهؤلاء انطلقوا من فرضية مفادها أن الإنسان يسعى بطبيعته إلى تحقيق مصالحه الخاصة وإشباع رغباته بأقل تكلفة ممكنة، وأن السلوك المنحرف لا يحتاج إلى تفسير استثنائي بقدر ما يحتاج إلى تفسير أسباب الامتناع عنه .وتكشف هذه الفرضية عن أحد المرتكزات الفكرية الأساسية التي سيبني عليها هيرشي نظريته لاحقا، حين اعتبر أن السؤال الحقيقي ليس" :لماذا يرتكب الأفراد الجريمة؟ " بل" :لماذا لا يرتكبها أغلب الأفراد؟[80] .

[77] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 16-34.

[78] Barbara J. Costello, "Hirschi, Travis: Social Control Theory," Encyclopedia of Criminological Theory, edited by Francis T. Cullen and Pamela Wilcox, SAGE Publications, 2010, p. 452

[79] رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة،1985 ، ص.115-112

[80] Michael David Wiatrowski, Social Control Theory and Delinquency, PhD dissertation, Portland State?University, 1978, pp. 2-25, pp. 2-25.

ومن هذا المنطلق، مثلت نظرية الضبط الاجتماعي تحولا مهما داخل الفكر الإجرامي؛ إذ انتقلت من البحث عن أسباب الانحراف إلى البحث عن أسباب الامتثال .فبدلا من افتراض وجود دوافع خاصة تدفع الفرد إلى الجريمة، افترض هيرشي أن الميل إلى إشباع المصالح الذاتية موجود بصورة طبيعية لدى الجميع، وأن ما يحد منه هو قوة الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع .وقد اعتبر أن هذه الروابط تتشكل عبر عملية التنشئة الاجتماعية وتؤدي وظيفة وقائية تحول دون الانخراط في السلوك الإجرامي، وهو ما جعل النظرية إحدى أكثر النظريات تأثيرا واختبارا في الأدبيات الإجرامية المعاصرة[81] .

غير أن القراءة النقدية لهذه الخلفية الفكرية تكشف أن هيرشي، رغم محاولته القطع مع بعض النظريات السائدة في ستينيات القرن الماضي، ظل وفيا لافتراض فلسفي قديم مفاده أن الإنسان كائن أناني تحكمه المصلحة الذاتية في المقام الأول[82] .ويثير هذا الافتراض تساؤلات منهجية مهمة، خاصة في ضوء الدراسات الحديثة التي أظهرت أن السلوك الإنساني لا يتحدد فقط بضعف أو قوة الروابط الاجتماعية، بل يتأثر أيضا بعوامل ثقافية ورقمية وشبكية معقدة لم تكن حاضرة عند بناء النظرية .ومن هنا تبرز أهمية إعادة فحص الأسس الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي قبل الانتقال إلى اختبار مدى قدرتها على تفسير أنماط الانحراف المستحدثة، وعلى رأسها الجريمة السيبرانية التي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية ومصادر التأثير والرقابة في المجتمع المعاصر[83].

الفقرة الثانية :نشأة نظرية الضبط الاجتماعي وتطورها داخل الفكر الإجرامي

لم يكن صدور كتاب Causes of Delinquency سنة 1969 حدثا عاديا في تاريخ علم الإجرام، وإنما مثل نقطة تحول في منطق بناء النظرية الإجرامية نفسها .فلم يسع ترافيس هيرشي إلى تقديم تفسير جديد للجريمة بقدر ما سعى إلى مراجعة الافتراضات التي انطلقت منها النظريات السابقة، معتبرا أن الخلل لا يكمن في قصور أجوبتها فحسب، وإنما في طبيعة السؤال الذي كانت تطرحه .فإذا كانت أغلب النظريات الإجرامية قد انطلقت من البحث عن الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فإن هيرشي رأى أن هذا المنظور يفترض ضمنياً أن الامتثال للقانون هو الحالة الطبيعية، في حين أن السؤال الأكثر علمية

[81] Michael David Wiatrowski, op. cit., p. 37.
[82] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 30-32.
[83] Melinda S. Furtaw, op. cit., p. 26.

يتمثل في تفسير أسباب احترام أغلب الأفراد للقواعد القانونية رغم توافر دوافع مخالفتها .ومن ثم، نقل مركز الثقل في التحليل من تفسير الانحراف إلى تفسير الامتثال، وهو تحول وصفه كل من باربرا كوستيلو وجون لوب [84] بأنه أحد أكثر التحولات تأثيرا في علم الإجرام خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لأنه أعاد بناء الفرضيات التي يقوم عليها تفسير السلوك الإجرامي، وليس مجرد تعديل بعض متغيراته[85] .

ولم يكن هذا التحول مجرد تعديل في زاوية النظر، بل مثل مراجعة إبستمولوجية لأساس التفكير في الظاهرة الإجرامية؛ إذ نقل مركز التحليل من البحث عن دوافع الانحراف إلى دراسة الروابط الاجتماعية التي تجعل الأفراد يمتثلون للقانون .ولهذا وصفت الأدبيات اللاحقة كتاب Causes of Delinquency بأنه أحد أكثر الأعمال تأثيرا في تطور نظريات الضبط الاجتماعي الحديثة[86] .

غير أن الأهمية العلمية لهذا التحول لا تعني التسليم المطلق بسلامة منطلقاته النظرية .فافتراض هيرشي أن الإنسان يمتلك ميلاً طبيعياً إلى الانحراف يجعل من الرابطة الاجتماعية المتغير التفسيري المركزي، بل يكاد يحصر تفسير السلوك الإجرامي في قوة هذه الرابطة أو ضعفها .ويبدو أن هذا الاختزال، رغم نجاحه في تفسير جانب مهم من الجنوح التقليدي، يثير إشكالا منهجيا؛ إذ يصعب التسليم بأن جميع صور الإجرام يمكن ردها إلى درجة الارتباط بالمجتمع، دون مراعاة أثر المتغيرات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي أعادت تشكيل أنماط الجريمة خلال العقود الأخيرة .ولهذا فإن قوة النظرية تكمن في قدرتها على تفسير الامتثال، أما محدوديتها فتبدأ عندما تتحول الرابطة الاجتماعية إلى التفسير الوحيد للسلوك الإجرامي .وقد أكدت الاختبارات اللاحقة أن بعض عناصر الرابطة الاجتماعية، ولا سيما الارتباط والاعتقاد، تتمتع بقوة تفسيرية أكبر من غيرها، [87] في حين جاءت نتائج عناصر أخرى أكثر تباينا، وهو ما دفع عددا من الباحثين إلى الدعوة لإعادة تقييم النموذج الأصلي بدلا من التعامل معه باعتباره إطارا تفسيريا مكتمل البنية.

[84] Barbara J. Costello and John H. Laub, "Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency," Annual Review of Criminology, vol. 3, 2020, pp. 21-41

[85] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 16-26.

[86] Barbara J. Costello, "Hirschi, Travis: Social Control Theory," Encyclopedia of Criminological Theory, edited by Francis T. Cullen and Pamela Wilcox, SAGE Publications, 2010, p. 452,

[87] Michael David Wiatrowski, op. cit., p. 34.

ومن هذا المنطلق، فإن القيمة العلمية لنظرية الضبط الاجتماعي لا تتمثل في كونها قدمت الإجابة النهائية عن سؤال الجريمة، وإنما في أنها فرضت إعادة التفكير في هذا السؤال ذاته .غير أن استمرار هذه القيمة يظل رهيناً بقدرة النظرية على استيعاب التحولات التي مست موضوعها .فإذا كانت فرضيات هيرشي قد صيغت في مجتمع كانت فيه الأسرة والمدرسة والعمل تمثل المراكز الرئيسة للضبط الاجتماعي، فإن المجتمع الرقمي يثير تساؤلا أكثر تعقيدا :هل ما تزال الرابطة الاجتماعية تؤدي الوظيفة نفسها عندما أصبحت العلاقات الإنسانية تبنى داخل منصات رقمية ومجتمعات افتراضية تتجاوز الحدود المكانية والمؤسسات التقليدية؟[88] أم أن التحول الحقيقي لا يقتضي مراجعة نتائج النظرية فحسب، وإنما إعادة تعريف مفهوم الرابطة الاجتماعية ذاته؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تمثل المدخل الحقيقي لاختبار مدى صلاحية نظرية هيرشي في تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر.

إن إعادة صياغة السؤال الإجرامي التي اقترحها هيرشي لم تكن مجرد تحول في منهج البحث، بل أعادت ترتيب أولويات التحليل الجنائي؛ إذ لم يعد الاهتمام منصبا على البحث عن الدافع الإجرامي بوصفه المتغير الحاسم، وإنما على تحليل مدى قوة القيود الاجتماعية التي تمنع الفرد من ترجمة هذا الدافع إلى سلوك مجرم [89] .ومن هذه الزاوية، قدمت نظرية الضبط الاجتماعي تصورا مختلفا للعلاقة بين الفرد والقانون، قوامه أن احترام القاعدة القانونية لا يتحقق فقط بفعل الجزاء الجنائي، وإنما نتيجة وجود روابط اجتماعية تجعل مخالفة القانون أكثر كلفة من الامتثال له .وبذلك، انتقلت النظرية من تفسير الجريمة إلى تفسير فاعلية الضبط الاجتماعي باعتباره آلية وقائية تسبق تدخل القانون الجنائي، وهو ما منحها مكانة متميزة داخل الدراسات الإجرامية المعاصرة.

غير أن هذا البناء النظري، على الرغم من اتساقه الداخلي، يثير ملاحظة منهجية لا تخلو من أهمية .فقد افترض هيرشي أن الرابطة الاجتماعية تتشكل أساسا داخل مؤسسات المجتمع التقليدية، كالأسرة والمدرسة والعمل، وأن ضعفها يؤدي إلى زيادة احتمالات الانحراف .إلا أن هذا الافتراض يظل مرتبطا بسياق اجتماعي معين، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى قابليته للتعميم في ظل التحولات التي عرفها المجتمع الرقمي .فالفضاء السيبراني لم يغيّر وسائل ارتكاب الجريمة فحسب، بل أعاد تشكيل أنماط

[88] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 38-40.
[89] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 38-40.

التنشئة الاجتماعية ومصادر التأثير والرقابة، وأوجد جماعات مرجعية افتراضية تمارس أدوارا قد تضاهي، بل وقد تنافس، المؤسسات الاجتماعية التقليدية في توجيه السلوك الفردي .ومن ثم، فإن الإشكال لم يعد يقتصر على قياس قوة الرابطة الاجتماعية، وإنما أصبح يتعلق بتحديد طبيعة هذه الرابطة ذاتها :هل ما تزال تبنى داخل المؤسسات التي تصورها هيرشي، أم أنها انتقلت إلى فضاءات إفتراضية رقمية، تفرض إعادة النظر في مضمونها ووظيفتها؟[90]

وتأسيسا على ذلك، فإن تقييم نظرية الضبط الاجتماعي لا ينبغي أن ينحصر في بيان عناصرها أو استعراض تطبيقاتها، وإنما يقتضي تحليل الأساس الفكري الذي قامت عليه واختبار مدى استمراره في تفسير أنماط الإجرام المستحدثة .وهذا ما يبرر، قبل الانتقال إلى دراسة عناصر الرابطة الاجتماعية، الوقوف على الخلفية السوسيولوجية والفكرية التي شكلت الإطار المرجعي للنظرية، والكشف عن مدى إسهامها في بناء نموذج تفسيري ما يزال يحتفظ بقيمته العلمية، أو أصبح في حاجة إلى إعادة بناء في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة.

المطلب الثاني :الرابطة الاجتماعية بين البناء النظري والقدرة التفسيرية

إذا كان ترافيس هيرشي قد أعاد صياغة السؤال الإجرامي من خلال تحويل الاهتمام من تفسير الجريمة إلى تفسير الامتثال للقانون، فإن القيمة الحقيقية لنظريته لا تتحدد بهذا التحول المنهجي وحده، وإنما تتجسد في البناء النظري الذي أقامه لتفسير هذا الامتثال .فالنظريات لا تقاس بسلامة فرضياتها المجردة، وإنما بقدرتها على بناء نموذج تفسيري متماسك يفسر الواقع ويصمد أمام الاختبار العلمي. ومن هذا المنطلق، جعل هيرشي من الرابطة الاجتماعية حجر الزاوية في تفسير السلوك الإنساني، معتبرا أن احترام القاعدة القانونية لا يرجع، في المقام الأول، إلى الخوف من العقوبة أو إلى الاعتبارات الأخلاقية المجردة، وإنما إلى قوة الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع وتجعل الامتثال أكثر عقلانية من الانحراف[91] .

غير أن هذه الفرضية، على الرغم من بساطتها الظاهرة، تثير إشكالا نظريا بالغ الأهمية؛ إذ إن اختزال الضبط الاجتماعي في قوة الرابطة يقتضي التسليم، ضمنا، بأن ضعفها يمثل التفسير الرئيس للسلوك

[90] Michael David Wiatrowski, op. cit., pp. 5-8.
[91] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 16-26.

الإجرامي .وهنا يبرز التساؤل :هل تكفي الرابطة الاجتماعية وحدها لتفسير الظاهرة الإجرامية، أم أنها مجرد متغير ضمن شبكة أكثر تعقيدا من العوامل النفسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية؟ لقد حاولت الأدبيات الإجرامية اللاحقة الإجابة عن هذا السؤال من خلال إخضاع نظرية هيرشي لعشرات الاختبارات التجريبية، فأكدت كثير منها القيمة التفسيرية للنظرية، لكنها كشفت في الوقت نفسه أن قوة الرابطة الاجتماعية ليست متغيرا ثابتا أو مستقلا، بل تتأثر بالسياق الاجتماعي وبطبيعة التحولات التي يعرفها المجتمع، وهو ما جعل عددا من الباحثين يدعون إلى قراءة النظرية باعتبارها نموذجا تفسيريا قابلا للتطوير لا إطارا نظريا مغلقا[92].

ومن منظور هذه الدراسة، فإن الإشكال لا يتعلق بإثبات صحة نظرية الضبط الاجتماعي أو نفيها، ومجرد عرض مكوناتها الأربعة، وإنما مساءلة الدور الذي يؤديه كل عنصر في تحقيق الامتثال للقانون، وبيان حدود هذا الدور في ضوء التحولات التي مست بنية المجتمع المعاصر .فهل ما تزال عناصر الرابطة الاجتماعية تحتفظ بالوظيفة الضبطية التي افترضها هيرشي؟ أم أن المجتمع الرقمي أعاد تشكيل هذه الروابط على نحو يفرض إعادة تفسيرها؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تمثل المدخل الضروري لفهم مدى صلاحية النظرية في تفسير السلوك الإجرامي التقليدي أولاً، ثم اختبار قدرتها على تفسير سلوك المجرم السيبراني في المبحث الثاني[93] .

المبحث الثاني :نظرية الضبط الاجتماعي في مواجهة الجريمة السيبرانية

تكشف القيمة العلمية لأي نظرية إجرامية عن نفسها عندما تواجه ظواهر لم تكن حاضرة عند نشأتها . فالنظريات التي تكتفي بتفسير الواقع الذي ولدت فيه سرعان ما تتحول إلى نماذج تاريخية، أما النظريات القادرة على إعادة إنتاج أدواتها المفاهيمية في مواجهة التحولات الاجتماعية فتظل محتفظة بحضورها داخل الفكر الإجرامي .ومن هذا المنطلق، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه نظرية الضبط الاجتماعي اليوم لا يتمثل في إعادة إثبات قدرتها على تفسير الجنوح التقليدي، وإنما في اختبار مدى صلاحيتها لتفسير أنماط إجرامية نشأت داخل بيئة تختلف جذريا عن السياق الذي صاغ فيه هيرشي فرضياته الأساسية[94] .

[92] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 28-30.

[93] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3, p. 3.

[94] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 35-38.

ولا يثير هذا التحول مجرد إشكال تقني يتعلق بتغير وسائل ارتكاب الجريمة، بل يطرح إشكالا أعمق يمس البناء النظري للنموذج التفسيري نفسه .فالجريمة السيبرانية لا تعيد تشكيل الوسائل الإجرامية فحسب، وإنما تعيد تشكيل طبيعة الفاعل الإجرامي، وأنماط التفاعل الاجتماعي، ومصادر التأثير والرقابة، بل وحتى مفهوم الانتماء الاجتماعي الذي قامت عليه نظرية هيرشي .فالمجرم السيبراني قد يكون مندمجا في أسرته، وناجحاً في دراسته أو عمله، ويتمتع بعلاقات اجتماعية مستقرة، ومع ذلك ينخرط في أنشطة إجرامية داخل فضاءات رقمية توفر له الاعتراف والهوية والانتماء[95] .وهنا يبرز التساؤل الجوهري :هل يكفي ضعف الرابطة الاجتماعية التقليدية لتفسير هذا النمط من السلوك، أم أن البيئة الرقمية أوجدت أشكالا جديدة من الروابط ينبغي أن تدخل ضمن البناء التفسيري للنظرية؟

ويكتسب هذا التساؤل أهمية مضاعفة في ضوء ما انتهت إليه الأدبيات الحديثة، التي لم تعد تنظر إلى نظرية الضبط الاجتماعي بوصفها نموذجا مغلقا، بل إطارا تفسيريا قابلا للمراجعة والتطوير .فقد

أظهرت المراجعات المنهجية والدراسات التطبيقية أن عناصر الرابطة الاجتماعية ما تزال تحتفظ بقدرة تفسيرية معتبرة في عدد من أنماط السلوك المنحرف، إلا أن أثرها يتغير باختلاف السياق الاجتماعي

وطبيعة الجريمة، الأمر الذي يفرض إعادة تقييمها في ضوء التحولات التي أحدثها المجتمع الرقمي. ومن ثم، فإن السؤال لم يعد يدور حول صحة النظرية أو بطلانها، وإنما حول حدود مجال انطباقها، ومدى حاجتها إلى إعادة بناء مفاهيمها لاستيعاب التحول من الروابط الاجتماعية التقليدية إلى الروابط الرقمية والافتراضية[96].

وانطلاقا من ذلك، لن يتجه هذا المبحث إلى البحث عن أوجه التشابه الشكلية بين نظرية الضبط الاجتماعي والجريمة السيبرانية، وإنما سيناقش مدى قدرة الفرضيات التي أقام عليها هيرشي نموذجه التفسيري على تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر .وسيتم ذلك من خلال تحليل خصوصية الجريمة السيبرانية وخصائص مرتكبها، ثم تقييم مدى احتفاظ عناصر الرابطة الاجتماعية بقيمتها التفسيرية في البيئة الرقمية،

[95] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص22

[96] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3.

وصولا إلى مناقشة ما إذا كانت التحولات الرقمية تستوجب تطوير نظرية الضبط الاجتماعي أم إعادة بناء بعض مفاهيمها الأساسية بما ينسجم مع طبيعة المجتمع الرقمي.

المطلب الأول :خصوصية الجريمة السيبرانية وإشكالية تفسير سلوك المجرم السيبراني

إذا كانت القيمة الحقيقية للنظريات الإجرامية تتجلى في قدرتها على تفسير الظواهر المستحدثة، فإن الجريمة السيبرانية تمثل اليوم أحد أكثر الاختبارات صعوبة أمام البناء النظري لعلم الإجرام .فهذه الجريمة لم تضف وسيلة تقنية جديدة لارتكاب الأفعال المجرمة فحسب، بل أعادت تشكيل البيئة التي يتكون فيها السلوك الإجرامي، وغيرت طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية، وبين الفعل الإجرامي والرقابة الاجتماعية،[97] وبين المجال الواقعي والفضاء الافتراضي ومفهوم مسرح الجريمة وتعريف السلاح .ولذلك، فإن تطبيق نظرية صيغت في سياق اجتماعي تقليدي على جريمة تنشأ داخل بيئة رقمية يقتضي الحذر المنهجي، لأن الأمر لا يتعلق بنقل نموذج تفسيري من مجال إلى آخر، وإنما باختبار مدى احتفاظ هذا النموذج بقدرته التفسيرية في سياق مختلف جذريا[98].

وتكمن الإشكالية في أن الجريمة السيبرانية لا تطرح تحديا تشريعيا أو تقنيا فحسب، وإنما تفرض مراجعة كثير من المسلمات التي استندت إليها النظريات الإجرامية التقليدية .فقد كان الضبط الاجتماعي، كما تصوره هيرشي، يقوم على افتراض أن الروابط الأسرية والتعليمية والمهنية تمثل الإطار الرئيس لتشكيل الامتثال للقانون .غير أن البيئة الرقمية أوجدت فضاءات اجتماعية جديدة، لا تقل تأثيرا عن المؤسسات التقليدية، بل قد تنافسها في صناعة الهوية والانتماء واكتساب القيم والمهارات[99] .ومن ثم، فإن السؤال لم يعد يتعلق فقط بمدى قوة الرابطة الاجتماعية، وإنما بطبيعة ومكونات الرابطة ذاتها، وبما إذا كانت الروابط الرقمية أصبحت تمارس وظائف الضبط أو التحفيز على الانحراف التي كانت تؤديها الروابط الاجتماعية التقليدية .وقد اتجهت الأدبيات الحديثة إلى التأكيد على أن نظرية هيرشي ما تزال تحتفظ بقيمة تفسيرية معتبرة، لكنها تحتاج إلى إعادة قراءة في ضوء أنماط التفاعل الاجتماعي التي أفرزها العصر الرقمي[100].

---

[97] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص15

[98] خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2019 ، ص.30-

[99] تميم عبد الله سيف التميمي، مرجع سابق، ص.60-

[100] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات :القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط7،2012 ، ص.45

ومن منظور هذه الدراسة، لا يتمثل الهدف في البحث عن أوجه التشابه الشكلية بين نظرية الضبط الاجتماعي والجريمة السيبرانية، وإنما في اختبار مدى قدرة الفرضيات التي أقام عليها هيرشي نموذجه التفسيري على استيعاب خصائص المجرم السيبراني المعاصر .فهل ما يزال ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية يمثل المدخل الرئيس لتفسير السلوك الإجرامي الرقمي؟ أم أن الفضاء السيبراني أفرز أنماطا جديدة من الروابط والانتماءات تستوجب إعادة بناء المفاهيم المركزية التي قامت عليها النظرية؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي، ابتداءً، الوقوف على خصوصية الجريمة السيبرانية وخصائص مرتكبها، باعتبارهما الإطار الذي سيحدد لاحقا مدى صلاحية نظرية الضبط الاجتماعي لتفسير هذا النمط المستحدث من الإجرام[101] .

الفقرة الأولى :مفهوم الجريمة السيبرانية وخصوصية محلها الإجرامي

لا تكمن خصوصية الجريمة السيبرانية في استعمال الحاسوب أو شبكة الإنترنت بوصفهما وسيلة لارتكاب الفعل الإجرامي، لأن هذا التصور، وإن كان صالحا لوصف الجانب التقني للجريمة، يبقى قاصرا عن استيعاب التحول الذي أحدثته الرقمنة في البنية التقليدية للظاهرة الإجرامية .فالجريمة السيبرانية لا تمثل مجرد امتداد إلكتروني للجرائم التقليدية، وإنما تعكس انتقال النشاط الإجرامي ذاته إلى بيئة قانونية واجتماعية مختلفة، تغيرت فيها طبيعة محل الاعتداء، وهوية الفاعل، وخصائص الضحية، وآليات التنفيذ، وحتى مفهوم المكان والزمان اللذين ارتبط بهما التجريم في القانون الجنائي الكلاسيكي .ومن ثم، فإن محاولة إخضاعها للمفاهيم التقليدية دون مراعاة هذه الخصوصية قد تؤدي إلى اختزال ظاهرة مركبة في إطار قانوني لم يعد يعكس واقعها الإجرامي[102].

ويكشف تطور الدراسات الحديثة أن الإشكال لم يعد منصبا على إيجاد تعريف جامع للجريمة السيبرانية بقدر ما أصبح يتعلق بتحديد الخصائص التي تميزها عن غيرها من الجرائم .فالمراجعات العلمية الحديثة تبين أن الجرائم السيبرانية تتسم بخصائص يصعب تجاهلها، من أهمها عابرية الحدود، وإمكانية إخفاء الهوية، والاعتماد على المعرفة التقنية، وسرعة التنفيذ، واتساع نطاق الضرر، وإمكانية استهداف

[101] Ki Hong (Steve) Chon, Cybercrime Precursors: Towards a Model of Offender Resources, PhD thesis, Australian National University, 2016, p. 45.

[102] تميم عبد الله سيف التميمي، مرجع سابق، ص.55

عدد غير محدود من الضحايا في وقت واحد،[103] وهي خصائص جعلت من الجريمة السيبرانية ظاهرة تختلف في منطقها الإجرامي عن الجريمة التقليدية، وليس فقط في وسيلة ارتكابها .ولذلك، فإن فهم هذا النمط من الإجرام يقتضي تجاوز التعريفات التشريعية الجامدة إلى تحليل البيئة التي ينتج داخلها السلوك الإجرامي الرقمي[104].

ومن منظور علم الإجرام، فإن أخطر ما أفرزته البيئة الرقمية لا يتمثل في ظهور أدوات جديدة لارتكاب الجريمة، وإنما في إعادة تشكيل العلاقة بين الفاعل الإجرامي ومحيطه الاجتماعي .ففي الجريمة التقليدية، كان ارتكاب الفعل الإجرامي يفترض – في الغالب – احتكاكا مباشرا بالضحية، أو على الأقل وجودا ماديا داخل المجال الذي تقع فيه الجريمة، الأمر الذي يجعل الجاني خاضعا بدرجات متفاوتة للرقابة الاجتماعية وللضغوط النفسية والأخلاقية المصاحبة للفعل الإجرامي[105] .أما في الفضاء السيبراني، فإن هذه القيود تتراجع بصورة ملحوظة نتيجة إخفاء الهوية، واتساع المسافة بين الجاني والضحية، وغياب التفاعل الإنساني المباشر، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف أثر الضبط غير الرسمي الذي شكل حجر الزاوية في نظرية هيرشي .ولا يعني ذلك أن البيئة الرقمية تنتج الجريمة بصورة آلية، وإنما تعيد تشكيل الشروط الاجتماعية والنفسية التي تجعل السلوك الإجرامي أكثر أو أقل احتمالا[106].

ومن هنا، يبدو أن النقاش لم يعد يتعلق بخصوصية الجريمة السيبرانية في ذاتها، وإنما بمدى قدرة النظريات الإجرامية التقليدية على تفسير هذا التحول .فإذا كانت نظرية الضبط الاجتماعي تفترض أن قوة الروابط الاجتماعية تحد من احتمالية الانحراف، فإن البيئة الرقمية تثير سؤالا أكثر تعقيدا :هل تراجعت فاعلية هذه الروابط فعلا، أم أنها أعادت إنتاج نفسها في صورة روابط رقمية ومجتمعات افتراضية تمارس أنماطا جديدة من الضبط أو التحفيز على الانحراف؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي الانتقال من دراسة الجريمة إلى دراسة الفاعل الإجرامي نفسه، لأن فهم خصائص المجرم السيبراني يمثل المدخل

[103] Erica D. Sizemore, Youth Bullying: From Traditional Bullying Perpetration to Cyberbullying Perpetration and the Role of Gender, MA thesis, East Tennessee State University, 2015, p. 12.

[104] خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2019 ، ص25

[105] Ki Hong Steve, Chon, op. cit., p. 204.

[106] تميم عبد الله سيف التميمي، الجرائم المعلوماتية في الاعتداء على الأشخاص، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2018 ،ص ص.67-

الحقيقي لاختبار مدى صلاحية نظرية الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية، وهو ما ستتناوله الفقرة الموالية.[107]

الفقرة الثانية :المجرم السيبراني وإعادة مساءلة مفهوم الرابطة الاجتماعية

تكمن إحدى أكثر المفارقات إثارة في الجريمة السيبرانية في أنها لا تضع نظرية الضبط الاجتماعي أمام حالة من غياب الروابط الاجتماعية، وإنما أمام حالة قد تكون فيها هذه الروابط نفسها جزءا من المشكلة التفسيرية .فقد انطلقت نظرية هيرشي من افتراض مؤداه أن الفرد كلما ازداد ارتباطا بالمجتمع، وتعمق اندماجه في مؤسساته، واشتد التزامه بقيمه ومعاييره، تراجعت احتمالات انخراطه في السلوك الإجرامي. غير أن قراءة أولية لبعض أنماط الجريمة السيبرانية تكشف وضعية أكثر تعقيدا؛ إذ نجد أنفسنا أحيانا أمام فاعلين يتمتعون بدرجات مرتفعة من الاندماج الاجتماعي والتعليمي والمهني، ومع ذلك ينخرطون في أنشطة إجرامية رقمية قد تتسم بدرجة عالية من التنظيم والاحتراف[108].

ولا يتعلق الأمر هنا بمجرد استثناءات فردية، بل بتحول يمس طبيعة العلاقة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي .فالمجرم السيبراني لا يتحرك غالبا داخل فراغ اجتماعي، بل داخل شبكات من العلاقات والتفاعلات والمعايير التي تمنحه الشعور بالانتماء والاعتراف والشرعية .ومن المفارقات أن بعض المجتمعات الرقمية المغلقة لا تكتفي بتوفير المعرفة التقنية اللازمة لارتكاب الجريمة، بل تنتج أيضا منظومة إجرامية خاصة بها، ينظر داخلها إلى الاختراق أو تجاوز القيود التقنية أو التحايل على الأنظمة بوصفه دليلا على الكفاءة والتميز لا بوصفه سلوكا منحرفا .وهنا لا يختفي الضبط الاجتماعي، بل يعاد توجيهه؛ إذ تتحول الجماعة من أداة للامتثال إلى أداة لإضفاء المشروعية الرمزية على السلوك المخالف للقانون.

ومن هذه الزاوية، يبدو أن الإشكال لا يكمن في ضعف الرابطة الاجتماعية بقدر ما يكمن في موضوع هذه الرابطة واتجاهها .فالفرد قد يكون مرتبطا بقوة بالجماعة التقليدية، لكنه في المقابل مرتبط بجماعة رقمية تمنحه هوية بديلة عن الهوية القانونية التي يفترضها المجتمع .وقد يكون مندمجا بصورة كاملة، لكن داخل فضائه الافتراضي يعيد من خلاله تعريف مفاهيم الشرعية والنجاح والاعتراف بصورة

[107] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 35-38.
[108] Melinda S. Furtaw, op. cit., p. 26.

تختلف عن المنظور القانوني السائد .وهذا ما يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت الجريمة السيبرانية تكشف قصورا في نظرية الضبط الاجتماعي، أم أنها تكشف فقط أن مفهوم" المجتمع "الذي افترضته النظرية أصبح أكثر تعقيدا مما كان عليه عند صياغتها في ستينيات القرن الماضي[109] .

والأخطر من ذلك أن البيئة الرقمية أفرزت شكلا جديدا من الانتماء لا يقوم على القرب المكاني أو الروابط العائلية أو المهنية، وإنما على الاشتراك في الاهتمامات والمهارات والرموز الرقمية .وفي ظل هذا التحول، لم يعد الفرد يكتسب هويته الاجتماعية من مؤسسة واحدة أو من مجال اجتماعي محدد، بل أصبح ينتقل بين دوائر متعددة من الانتماء الواقعي والافتراضي .ومن ثم، فإن تفسير السلوك الإجرامي لم يعد يقتضي فقط قياس قوة الروابط الاجتماعية، وإنما تحليل البنية القيمية للفضاءات التي تنتج هذه الروابط . وهنا تحديداً تظهر حدود القراءة التقليدية لنظرية هيرشي، لأن السؤال لم يعد" :هل توجد رابطة اجتماعية؟"، بل" :أي نوع من الروابط الاجتماعية ينتج الامتثال، وأي نوع منها قد ينتج الانحراف؟"

وبذلك، فإن المجرم السيبراني لا يمثل مجرد فاعل إجرامي جديد، بل يمثل تحديا نظريا يدفع إلى إعادة التفكير في أحد أكثر مفاهيم علم الإجرام رسوخا، وهو مفهوم الرابطة الاجتماعية نفسه .وإذا كانت

نظرية الضبط الاجتماعي قد نجحت في تفسير جانب مهم من الجريمة التقليدية من خلال قوة الروابط الاجتماعية أو ضعفها، فإن البيئة الرقمية تفرض اليوم الانتقال من تحليل درجة الرابطة إلى تحليل طبيعة الرابطة ومحتواها القيمي، وهو تحول يبدو ضروريا لفهم السلوك الإجرامي السيبراني المعاصر وفحص مدى صلاحية النظرية لتفسيره[110] .

[109] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 38-40.

[110] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3, p. 3.

خاتمة

كشفت هذه الدراسة أن الجريمة السيبرانية لا تمثل مجرد نمط مستحدث من السلوك الإجرامي فرضته التطورات التكنولوجية، وإنما تشكل تحديا نظريا حقيقيا أمام النماذج التفسيرية التقليدية التي نشأت في سياقات اجتماعية سابقة على الثورة الرقمية .ومن بين هذه النماذج، تحتل نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي مكانة خاصة داخل الفكر الإجرامي المعاصر، بالنظر إلى ما أحدثته من تحول في طريقة التفكير في الظاهرة الإجرامية من خلال نقل مركز التحليل من البحث عن أسباب الجريمة إلى البحث عن أسباب الامتثال للقواعد القانونية والاجتماعية[111].

وقد بينت الدراسة أن القيمة العلمية للنظرية لا تزال قائمة رغم مرور أكثر من نصف قرن على ظهورها، وذلك لكونها قدمت إطارا تفسيريا متماسكا يربط بين السلوك الإجرامي وضعف الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع .كما أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية أن عناصر الرابطة الاجتماعية، ولا سيما الارتباط والالتزام والاعتقاد، ما تزال تحتفظ بقدرة تفسيرية معتبرة في فهم عدد من أنماط الانحراف والسلوك الإجرامي، بما في ذلك بعض صور الجريمة السيبرانية المرتبطة بالأحداث والشباب وضعف الرقابة الأسرية والاجتماعية[112].

غير أن الدراسة خلصت في المقابل إلى أن تطبيق نظرية الضبط الاجتماعي على الجريمة السيبرانية يكشف عن حدود لا يمكن تجاهلها .فالمجرم السيبراني لا ينتمي دائما إلى الفئات التي تعاني من التفكك الاجتماعي أو ضعف الاندماج داخل المؤسسات التقليدية، بل قد يكون شخصا يتمتع بدرجة عالية من التعليم والاستقرار المهني والاندماج الاجتماعي .كما أن البيئة الرقمية أفرزت أنماطا جديدة من التفاعل والانتماء لم تكن حاضرة عند بناء النظرية، الأمر الذي يجعل تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من قوة الروابط الاجتماعية أو ضعفها وحدها أمرا غير كافٍ لاستيعاب تعقيد الظاهرة الإجرامية المعاصرة.

ومن هنا، فإن أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة تتمثل في أن الإشكال لا يكمن في تراجع أهمية الرابطة الاجتماعية، وإنما في تغير طبيعتها .فالمجتمع الرقمي لم يؤد إلى اختفاء الروابط الاجتماعية، بل

[111] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص.22-15
[112] عبد الفتاح الصيفي، مرجع سابق، ص.95-87

أعاد إنتاجها في صور جديدة داخل المجتمعات الافتراضية والشبكات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي .وبالتالي، فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرحه الباحث اليوم لم يعد يتعلق بمدى وجود الرابطة الاجتماعية من عدمه، وإنما بطبيعة هذه الرابطة والمرجعية القيمية التي تؤطرها والوظيفة التي تؤديها.فقد تصبح الرابطة الاجتماعية أداة للامتثال عندما ترتبط بقيم المجتمع والقانون، كما قد تتحول إلى أداة لتعزيز الانحراف عندما تتشكل داخل جماعات رقمية تنتج معايير مضادة للنظام القانوني[113] .

وتأسيسا على ذلك، ترى هذه الدراسة أن مستقبل نظرية الضبط الاجتماعي لا يكمن في التخلي عنها أو اعتبارها غير صالحة لتفسير الجريمة السيبرانية، وإنما في إعادة تطويرها بما يستوعب التحولات التي مست بنية العلاقات الاجتماعية في العصر الرقمي .فبدلا من الاقتصار على مفهوم الرابطة الاجتماعية التقليدية، أصبح من الضروري توسيع التحليل ليشمل الروابط الرقمية والافتراضية، ودراسة أثرها في تشكيل الهوية والانتماء والولاء والسلوك الإجرامي .كما أن تفسير الجريمة السيبرانية يقتضي تبني مقاربة تكاملية تجمع بين نظرية الضبط الاجتماعي وبعض النظريات الإجرامية الحديثة، وعلى رأسها نظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية النشاط الروتيني، ونظرية الاختيار العقلاني، بما يسمح بفهم أكثر شمولا وتعقيدا للسلوك الإجرامي داخل الفضاء السيبراني[114] .

النتائج

– ما تزال نظرية الضبط الاجتماعي تحتفظ بقيمة تفسيرية مهمة في مجال الجريمة السيبرانية

–لا يمكن تفسير جميع أنماط الجريمة السيبرانية بالاعتماد على ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية فقط

–البيئة الرقمية أفرزت أشكالا جديدة من الانتماء والتفاعل الاجتماعي لم تستوعبها النظرية في صورتها الأصلية

–المجرم السيبراني ليس بالضرورة شخصا يعاني من التفكك الاجتماعي أو ضعف الاندماج المجتمعي.

[113] جمال معتوق، مرجع سابق، ص.60-55

[114] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3, p. 3.

– طبيعة الرابطة الاجتماعية أصبحت أكثر أهمية من مجرد درجة قوتها أو ضعفها

التوصيات

– تشجيع الدراسات الإجرامية العربية التي تربط بين النظريات الإجرامية التقليدية والتحولات الرقمية.

– تطوير الأبحاث المتعلقة بتأثير المجتمعات الرقمية والافتراضية في تشكيل السلوك الإجرامي.

– إدماج البعد الإجرامي والنفسي والاجتماعي في السياسات الوطنية لمكافحة الجرائم السيبرانية.

– تعزيز برامج التربية الرقمية والوعي القانوني داخل المؤسسات التعليمية.

– دعم الدراسات التطبيقية التي تختبر عناصر نظرية الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية العربية.

آفاق البحث المستقبلي

يفتح هذا الموضوع المجال أمام دراسات لاحقة تتناول مثلا، أثر شبكات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل آليات الضبط الاجتماعي، ودور المجتمعات الافتراضية في إنتاج أنماط جديدة من الانحراف، وإمكانية بناء نموذج إجرامي رقمي يجمع بين الرابطة الاجتماعية التقليدية والروابط الافتراضية المستحدثة . كما يظل التساؤل مطروحاً حول ما إذا كان المجتمع الرقمي قد أعاد تعريف مفهوم الانتماء الاجتماعي نفسه، وهو سؤال يبدو مرشحا لأن يشكل أحد أهم محاور البحث الإجرامي خلال العقود المقبلة.

ويمكن ختم المقال بهذه الجملة:

"إذا كان هيرشي قد بنى نظريته انطلاقا من سؤال :لماذا لا ينحرف الأفراد رغم قدرتهم على ذلك؟ فإن المجتمع الرقمي يفرض اليوم سؤالاً جديداً :إلى أي مجتمع ينتمي الفرد عندما يصبح انتماؤه الافتراضي أكثر تأثيرا من انتمائه الواقعي؟"

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الفالح، سليمان بن قاسم .الضبط الاجتماعي :مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له .العبيكان للنشر، الرياض،2020 .

التميمي، تميم عبد الله سيف .الجرائم المعلوماتية في الاعتداء على الأشخاص .مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2018 .

حسني، محمود نجيب .شرح قانون العقوبات :القسم العام .دار النهضة العربية، القاهرة، ط7،2012 .

عبيد، رؤوف .أصول علمي الإجرام والعقاب .دار النهضة العربية، القاهرة،1985 .

لطفي، خالد حسن أحمد .الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2019 .

معتوق، جمال".عرض لنظرية الضبط الاجتماعي عند ترافيس هيرشي ".مجلة سوسيولوجيا الجريمة، جامعة ابن خلدون، تيارت،2021 ، ص62-45 .

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .(UNODC) دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية . فيينا،2013 .

نيوبرن، تيم .علم الجريمة :مقدمة قصيرة جدا .ترجمة هنداوي، القاهرة،2019 .

الصيفي، عبد الفتاح .علم الإجرام والعقاب .دار النهضة العربية، القاهرة،2000 .

هيرشي، ترافيس .أسباب جنوح الأحداث .ترجمة محمد سلامة غباري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

المراجع باللغة الأجنبية

Hirschi, Travis. Causes of Delinquency. University of California Press, 1969.

Costello, Barbara J. "Hirschi, Travis: Social Control Theory." Encyclopedia of Criminological Theory, SAGE, 2010, pp. 450–456.

Costello, Barbara J., and John H. Laub. "Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency." Annual Review of Criminology, vol. 3, 2020, pp. 21–41.

Chon, Ki Hong (Steve). Cybercrime Precursors: Towards a Model of Offender Resources. PhD thesis, Australian National University, 2016.

Fowler, Tina. The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions. PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022.

Furtaw, Melinda S. Families, General Strain, Social Control and Adolescent Pain Killer Use. MA thesis, Grand Valley State University, 2015.

Sizemore, Erica D. Youth Bullying. MA thesis, East Tennessee State University, 2015.

Wiatrowski, Michael David. Social Control Theory and Delinquency. PhD dissertation, Portland State University, 1978.

الدولة الاجتماعية في المغرب: من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي

The Social State in Morocco: From the Micro-Social Approach to the Macro-Social Approach

سفيان مهذب
SOUFIANE MOUHADDEB
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الأول – كلية العلوم القانونية و السياسية – سطات / المغرب
Soufiane.mouhaddeb@gmail.com

ملخص

يتناول هذا المقال تطور الدولة الاجتماعية بالمغرب من خلال تحليل الانتقال من المقاربة الميكرو اجتماعية، القائمة على برامج استهدافية موجهة للفئات الهشة، إلى المقاربة الماكرو اجتماعية التي تجسدت في ورش تعميم الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد. ويسعى المقال إلى إبراز محددات هذا التحول وأبعاده السياسية والاجتماعية، مع الوقوف عند أهم التحديات المرتبطة بتمويل السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية وتعزيز جودة الخدمات العمومية. ويخلص إلى أن بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب يمثل خياراً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، رغم استمرار عدد من الإكراهات البنيوية التي تستدعي إصلاحات متواصلة.

الكلمات المفتاح: الدولة الاجتماعية – الحماية الاجتماعية – العدالة الاجتماعية – السياسات العمومية – النموذج التنموي الجديد.

Abstract

This article examines the evolution of the Social State in Morocco through an analysis of the transition from a micro-social approach, based on targeted programmes aimed at vulnerable groups, to a macro-social approach embodied in the generalization of social protection and the implementation of the New Development Model. The article seeks to identify the determinants and implications of this transformation, while highlighting its political and social dimensions.

It also addresses the major challenges related to the financing of social policies, the achievement of territorial equity, and the enhancement of public service quality. The study concludes that the construction of the Social State in Morocco constitutes a strategic policy choice aimed at strengthening social cohesion and promoting sustainable development, despite the persistence of several structural constraints that require ongoing reforms.

Keywords: Social State; Social Protection; Social Justice; Public Policies; New Development Model

مقدمة

عرفت وظيفة الدولة عبر التاريخ تحولات عميقة انتقلت بها من الدولة الحارسة التي يقتصر دورها على حفظ الأمن والنظام العام إلى الدولة المتدخلة التي تضطلع بمسؤوليات اقتصادية واجتماعية متزايدة (Merrien,2007). وقد برز مفهوم الدولة الاجتماعية باعتباره أحد أهم التحولات التي شهدتها الدولة الحديثة، حيث لم يعد تحقيق النمو الاقتصادي هدفاً في حد ذاته، بل أصبح وسيلة لضمان العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتحسين جودة حياة المواطنين (Rosanvallon,1981) .

وفي السياق المغربي، ارتبط بناء الدولة الاجتماعية بمسار طويل من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي سعت إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وإكراهات العدالة الاجتماعية (العطري،2018) . فمنذ بداية الألفية الثالثة، شهد المغرب دينامية إصلاحية مهمة تجسدت في إطلاق برامج اجتماعية وتنموية متعددة، كان أبرزها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج المساعدة الطبية للفئات المعوزة، وبرامج الدعم الاجتماعي الموجهة للفئات الهشة (ساعف، 2015) . وقد انطلقت هذه المبادرات وفق مقاربة يمكن وصفها بـ «الميكرو اجتماعية»، نظراً لتركيزها على معالجة الاختلالات الاجتماعية على مستوى الفئات المستهدفة والمجالات الترابية الأكثر هشاشة (المدالوى،2019).

غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب، وتفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي والمجالي، إضافة إلى التداعيات الاجتماعية لجائحة كوفيد-19، كشفت حدود التدخلات الجزئية في مواجهة التحديات البنيوية للتنمية. وهو ما دفع الدولة المغربية إلى تبني رؤية جديدة تقوم على الانتقال من منطق الاستهداف

المحدود إلى منطق التغطية الاجتماعية الشاملة، من خلال إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره أحد أكبر المشاريع الإصلاحية في تاريخ المغرب المعاصر.

ويعكس هذا التحول انتقالاً نوعياً من سياسات اجتماعية ذات بعد ميكرو اجتماعي تستهدف معالجة آثار الهشاشة والفقر، إلى سياسات ذات بعد ماكرو اجتماعي تروم إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الحقوق الاجتماعية والمواطنة الاجتماعية.(ضريف،2017)، ومن ثم فإن الدولة الاجتماعية لم تعد مجرد آلية للتضامن الاجتماعي، بل أصبحت خياراً استراتيجياً لإعادة بناء العقد الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على أحد أهم التحولات التي تعرفها السياسات العمومية بالمغرب، كما يتيح فهم طبيعة الانتقال من التدخلات الاجتماعية القطاعية إلى بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

إذا كانت الدولة الاجتماعية بالمغرب قد تشكلت في البداية من خلال برامج وتدخلات ذات طابع ميكرو اجتماعي استهدفت مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، فإن التحولات التي شهدها النموذج التنموي المغربي أفرزت توجهاً جديداً نحو بناء منظومة ماكرو اجتماعية قائمة على تعميم الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الاجتماعية.

ومن هنا تبرز الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي حد نجح المغرب في الانتقال من مقاربة ميكرو اجتماعية قائمة على التدخلات الاجتماعية الموجهة إلى مقاربة ماكرو اجتماعية تؤسس لدولة اجتماعية شاملة؟ وما هي أبرز رهانات وتحديات هذا التحول في ضوء متطلبات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالانتقال من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي في التجربة المغربية؟
2. ما هي حدود التدخلات الاجتماعية التقليدية التي اعتمدها المغرب خلال العقود السابقة؟
3. كيف ساهم ورش تعميم الحماية الاجتماعية في إعادة تشكيل أسس الدولة الاجتماعية؟

يفترض المقال أن الدولة الاجتماعية بالمغرب تشهد انتقالاً تدريجياً من نموذج اجتماعي قائم على التدخلات الجزئية والاستهداف المحدود إلى نموذج أكثر شمولية يقوم على تعميم الحماية الاجتماعية، غير أن نجاح هذا الانتقال يظل رهيناً بقدرة الدولة على ضمان الاستدامة المالية وتعزيز الحكامة وتحقيق العدالة المجالية بين مختلف الفئات والجهات.

المبحث الأول: الدولة الاجتماعية في المغرب بين منطق التدخل الميكرو اجتماعي وحدود الاستهداف الاجتماعي

يشكل بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب مساراً متدرجاً ارتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المملكة منذ الاستقلال. فبالرغم من أن الدساتير المغربية المتعاقبة أقرت مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن تجسيدها على أرض الواقع ظل رهيناً بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية والمؤسساتية الكفيلة بتحقيق التنمية وتقليص الفوارق الاجتماعية. وفي هذا السياق، اتجهت الدولة خلال العقود الماضية إلى اعتماد تدخلات اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، في إطار ما يمكن تسميته بالمقاربة الميكرو اجتماعية التي تقوم على معالجة الاختلالات الاجتماعية من خلال برامج محددة النطاق جغرافياً أو فئوياً.

وقد ارتبط هذا التوجه بتحولات عميقة شهدتها السياسات العمومية المغربية، خاصة في ظل تزايد الضغوط المرتبطة بمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وضرورة الاستجابة للالتزامات الدولية للمغرب في مجال التنمية البشرية وحقوق الإنسان. غير أن هذه المقاربة، رغم ما حققته من نتائج إيجابية على مستوى تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، أبانت تدريجياً عن مجموعة من الحدود البنيوية التي حالت دون تحقيق تحول اجتماعي شامل، وهو ما دفع الدولة إلى مراجعة أسس تدخلها الاجتماعي والبحث عن مقاربات أكثر شمولية ونجاعة.

المطلب الأول: مرتكزات المقاربة الميكرو اجتماعية وتجلياتها في السياسات العمومية المغربية

يقوم مفهوم الميكرو اجتماعي على اعتبار أن المشكلات الاجتماعية يمكن معالجتها عبر تدخلات موجهة نحو فئات محددة أو مجالات ترابية بعينها،(Barbier,2008) من خلال برامج تستهدف الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وتركز هذه المقاربة على تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً دون المساس بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية العامة المنتجة للتفاوتات(Castel, 2003).

وفي الحالة المغربية، برزت هذه المقاربة بشكل واضح منذ بداية الألفية الثالثة، حيث تبنت الدولة مجموعة من البرامج الاجتماعية التي هدفت إلى معالجة مظاهر العجز الاجتماعي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. وقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أُطلقت سنة 2005، نقطة تحول بارزة في مسار السياسات الاجتماعية بالمغرب، إذ سعت إلى محاربة الفقر والهشاشة عبر تمويل مشاريع مدرة للدخل، وتحسين البنيات التحتية الأساسية، ودعم الأنشطة الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة. (ضريف ،2017).

كما تجلت المقاربة الميكرو اجتماعية من خلال مجموعة من البرامج القطاعية التي استهدفت مجالات محددة، مثل برنامج "تيسير" للدعم المالي المشروط للأسر المعوزة من أجل الحد من الهدر المدرسي، وبرنامج "راميد" الذي استهدف تسهيل ولوج الفئات الفقيرة إلى الخدمات الصحية، إضافة إلى برامج دعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة ومختلف المبادرات الموجهة لمحاربة السكن غير اللائق (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية بالمغرب، 2018).

وقد استندت هذه البرامج إلى فلسفة اجتماعية تقوم على مبدأ الاستهداف، أي توجيه الموارد العمومية نحو الفئات الأكثر هشاشة باعتبارها الأكثر حاجة إلى الدعم. كما اعتمدت على مقاربة تشاركية جمعت بين الدولة والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية المختلفة.

وساهمت هذه التدخلات في تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية، من بينها تحسين مؤشرات الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتطوير البنيات التحتية في عدد من المناطق القروية، والرفع من مستوى الوعي بأهمية التنمية البشرية باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

غير أن أهمية هذه البرامج لا تكمن فقط في نتائجها المباشرة، بل أيضاً في كونها مهدت لظهور تصور جديد لدور الدولة في المجال الاجتماعي، يقوم على الانتقال من منطق الرعاية التقليدية إلى منطق التنمية الاجتماعية الموجهة نحو تعزيز قدرات الأفراد والجماعات المحلية.

المطلب الثاني: حدود المقاربة الميكرو اجتماعية وإشكالية الفعالية الاجتماعية والمجالية

على الرغم من الجهود المبذولة والموارد المهمة التي تم تخصيصها للبرامج الاجتماعية المختلفة، فإن المقاربة الميكرو اجتماعية واجهت مجموعة من الإكراهات التي حدت من فعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق واسع.

فأولاً، أدى تعدد البرامج الاجتماعية وتشتت المتدخلين إلى ضعف التنسيق و الالتقائية بين مختلف المبادرات العمومية، مما نتج عنه تداخل في الاختصاصات وصعوبة في تقييم الأثر الحقيقي لهذه البرامج على أوضاع الفئات المستهدفة (ساعف،215).

وثانياً، ظلت هذه التدخلات تركز على معالجة مظاهر الفقر والهشاشة أكثر من اهتمامها بالأسباب البنيوية المنتجة لهما. فالفقر لا يرتبط فقط بضعف الدخل أو نقص الخدمات الأساسية، بل يتصل أيضاً ببنية الاقتصاد الوطني، وبطبيعة سوق الشغل، وبالتفاوتات المجالية التي تميز توزيع الثروة والفرص بين مختلف الجهات.

وثالثاً، أظهرت التقارير الوطنية والدولية استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية رغم تعدد البرامج الاجتماعية. فقد استمرت الهوة بين المجالين الحضري والقروي، كما ظلت بعض الفئات الاجتماعية تعاني من صعوبات كبيرة في الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ورابعاً، كشفت الأزمات المتعاقبة، وخاصة جائحة كوفيد-19، هشاشة جزء مهم من الفئات الاجتماعية التي كانت خارج أنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية، الأمر الذي أبرز محدودية المقاربة القائمة على الاستهداف الضيق، وأظهر الحاجة إلى بناء منظومة اجتماعية أكثر شمولية وقدرة على مواجهة الأزمات (Banque Mondiale, Maroc : Promouvoir l'inclusion sociale et économique, Washington, éditions récentes)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على برامج الدعم الاجتماعي الموجهة قد يؤدي إلى تكريس منطق المساعدة بدل ترسيخ منطق الحقوق الاجتماعية، حيث يصبح الحصول على الخدمات الاجتماعية مرتبطاً بشروط الاستفادة من البرامج بدل اعتباره حقاً مضموناً لجميع المواطنين.

ومن ثم، فإن محدودية المقاربة الميكرو اجتماعية لا تعني فشلها، بقدر ما تعكس عدم قدرتها بمفردها على مواجهة التحديات البنيوية للتنمية الاجتماعية. فهذه المقاربة نجحت في التخفيف من بعض مظاهر الهشاشة، لكنها لم تتمكن من القضاء على جذور التفاوتات الاجتماعية والمجالية، الأمر الذي فرض ضرورة الانتقال نحو نموذج جديد أكثر شمولية يقوم على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

وتأسيساً على ذلك، بدأ المغرب خلال السنوات الأخيرة في بلورة تصور جديد للدولة الاجتماعية، يقوم على الانتقال من منطق الاستهداف الاجتماعي المحدود إلى منطق التغطية الاجتماعية الشاملة، وهو ما سيتجسد بوضوح في ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره المدخل الأساسي لبناء دولة ماكرو اجتماعية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي.

المبحث الثاني: التحول نحو الدولة الماكرو اجتماعية ورهانات ترسيخ الدولة الاجتماعية بالمغرب

إذا كانت المرحلة السابقة قد اتسمت بسيادة المقاربة الميكرو اجتماعية التي ارتكزت على برامج اجتماعية موجهة نحو فئات ومجالات محددة، فإن التحولات التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين أفرزت وعياً متزايداً بضرورة الانتقال نحو نموذج أكثر شمولية يقوم على ضمان الحقوق الاجتماعية لكافة المواطنين. وقد تعزز هذا التوجه مع دستور سنة 2011 الذي كرس مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ثم مع إطلاق النموذج التنموي الجديد الذي جعل من الدولة الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ويعكس هذا التحول انتقالاً من منطق تدبير الهشاشة إلى منطق بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، ومن منطق الاستهداف المحدود إلى منطق التغطية الواسعة، بما يجعل البعد الاجتماعي جزءاً من المشروع

التنموي الوطني وليس مجرد آلية لتصحيح اختلالاته. وفي هذا الإطار، أصبح ورش تعميم الحماية الاجتماعية أحد أبرز المؤشرات الدالة على الانتقال نحو نموذج ماكرو اجتماعي يهدف إلى إعادة هيكلة السياسة الاجتماعية المغربية على أسس جديدة.

المطلب الأول: تعميم الحماية الاجتماعية كمدخل لترسيخ الدولة الاجتماعية بالمغرب

يشكل ورش تعميم الحماية الاجتماعية نقطة تحول مفصلية في مسار الدولة الاجتماعية بالمغرب، ليس فقط من حيث حجم المستفيدين أو الموارد المعبأة، بل أيضاً من حيث الفلسفة التي يقوم عليها(اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي،2021) فبعد عقود من الاعتماد على برامج اجتماعية متفرقة ومحدودة الأثر، أصبح الهدف يتمثل في بناء منظومة وطنية موحدة تضمن الحماية الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

ويستند هذا الورش إلى التوجيهات الملكية الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق، حيث تم اعتماد رؤية متكاملة تقوم على توسيع الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات كانت لسنوات طويلة خارج دائرة التغطية(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية بالمغرب، 2018). خصوصاً العاملين في القطاع غير المهيكل والفئات ذات الدخل المحدود.

وقد ارتكز هذا الإصلاح على أربعة محاور أساسية:

أولاً: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الصحية ويحد من العبء المالي الذي تتحمله الأسر عند مواجهة المخاطر الصحية.

ثانياً: تعميم التعويضات العائلية لفائدة الأسر التي تعيل أطفالاً في سن التمدرس أو في وضعية هشاشة، بما يساهم في تعزيز الرأسمال البشري ومحاربة الفقر متعدد الأبعاد.

ثالثاً: توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، بهدف ضمان الحد الأدنى من الدخل بعد انتهاء الحياة المهنية وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات النشيطة.

رابعاً: تعميم التعويض عن فقدان الشغل باعتباره آلية لحماية الأجراء من المخاطر المرتبطة بتقلبات سوق العمل.

كما ارتبط هذا الورش بإصلاحات مؤسساتية مهمة، من بينها إحداث السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتبارهما آليتين أساسيتين لتحسين استهداف المستفيدين وضمان شفافية ونجاعة توزيع الدعم الاجتماعي (وزارة الاقتصاد والمالية،2023).

وفي السياق نفسه، جاء برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ليعزز توجه الدولة نحو إرساء منظومة أكثر شمولية، تقوم على دعم الأسر المستحقة وفق معايير موحدة، بما يساهم في ترشيد النفقات الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الموارد العمومية.

ولا يقتصر أثر هذه الإصلاحات على الجانب الاجتماعي فقط، بل يمتد إلى المجال الاقتصادي أيضاً، إذ تساهم الحماية الاجتماعية في تحفيز الاستهلاك الداخلي، وتقوية الطلب الوطني، والرفع من إنتاجية الرأسمال البشري، مما يجعلها استثماراً استراتيجياً في التنمية وليس مجرد تكلفة مالية تتحملها الدولة.

ومن هذا المنطلق، أصبح بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب جزءاً من رؤية تنموية شاملة تسعى إلى جعل المواطن محوراً للسياسات العمومية وغاية أساسية لها.

المطلب الثاني: رهانات وتحديات الانتقال نحو نموذج ماكرو اجتماعي شامل ومستدام

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لورش الدولة الاجتماعية، فإن نجاحه يظل مرتبطاً بقدرته على مواجهة مجموعة من التحديات البنيوية التي قد تؤثر على استدامته وفعاليته (Palier, 2005).

ويتمثل أول هذه التحديات في إشكالية التمويل. فبناء دولة اجتماعية قوية يتطلب موارد مالية ضخمة ومستدامة قادرة على تمويل مختلف برامج الحماية الاجتماعية دون الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية. لذلك تبرز الحاجة إلى تطوير النظام الجبائي وتعزيز العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بما يسمح بتعبئة موارد إضافية لتمويل السياسات الاجتماعية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية بالمغرب، 2018).

أما التحدي الثاني فيتعلق بالحكامة والنجاعة التدبيرية. فنجاح الإصلاحات الاجتماعية لا يقاس فقط بحجم الموارد المرصودة، بل أيضاً بمدى فعالية المؤسسات المكلفة بتنفيذها. ومن ثم فإن تحسين التنسيق بين

مختلف الفاعلين، وتطوير آليات التتبع والتقييم، واعتماد الرقمنة في تدبير الخدمات الاجتماعية، كلها عوامل ضرورية لضمان نجاعة الدولة الاجتماعية (Barbier,2008).

ويتجلى التحدي الثالث في استمرار الفوارق المجالية : فرغم التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال البنيات التحتية والخدمات الأساسية، ما زالت بعض المناطق تعاني من خصاص ملحوظ في مجالات الصحة والتعليم والتجهيزات العمومية. وهو ما يفرض جعل العدالة المجالية محوراً أساسياً في السياسات الاجتماعية المقبلة (العطري،2018).

كما يطرح التحول الديمغرافي تحدياً إضافياً أمام الدولة الاجتماعية، إذ يرتقب أن يؤدي ارتفاع أمد الحياة وتزايد نسبة الأشخاص المسنين إلى ضغط متزايد على أنظمة التقاعد والتغطية الصحية، مما يستوجب اعتماد سياسات استباقية تضمن استدامة هذه الأنظمة على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى، تظل إشكالية القطاع غير المهيكل من أبرز التحديات المطروحة. فجزء مهم من النشيطين الاقتصاديين يشتغلون خارج الأطر القانونية والضريبية، الأمر الذي يصعب عملية إدماجهم الكامل في أنظمة الحماية الاجتماعية ويؤثر على الموارد المالية المخصصة لتمويلها.

وعلاوة على ذلك، فإن بناء الدولة الاجتماعية يقتضي إحداث تحول ثقافي ومؤسساتي عميق، ينتقل بالمجتمع من منطق المساعدة والإحسان إلى منطق الحقوق والمواطنة الاجتماعية. فالمواطن لا ينبغي أن يكون مجرد مستفيد من برامج الدعم، بل صاحب حق في التمتع بالخدمات الأساسية التي تكفلها الدولة وفق مبادئ المساواة والكرامة والإنصاف.

وبذلك، فإن نجاح المغرب في ترسيخ الدولة الاجتماعية لا يرتبط فقط بتعميم التغطية الاجتماعية، وإنما بقدرته على بناء نموذج تنموي متكامل يربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ويجعل من التنمية البشرية مدخلاً أساسياً لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتعزيز التماسك المجتمعي.

خاتمة

أفرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة نقاشاً متزايداً حول طبيعة الدولة ووظائفها الاجتماعية، وحول مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وإكراهات العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، شكلت الدولة الاجتماعية أحد أهم المفاهيم التي برزت في الخطاب العمومي المغربي، باعتبارها إطاراً جديداً لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس التضامن والإنصاف وضمان الحقوق الاجتماعية.

وقد بينت الدراسة أن مسار بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب لم يكن وليد لحظة سياسية أو دستورية معينة، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية ومؤسساتية امتدت على عدة عقود. فمنذ بداية الألفية الثالثة، اعتمد المغرب مجموعة من البرامج الاجتماعية والتنموية التي استهدفت الفئات الأكثر هشاشة والمجالات الترابية التي تعاني من مظاهر الفقر والإقصاء الاجتماعي. وقد مثلت هذه البرامج تجسيداً لما يمكن تسميته بالمقاربة الميكرو اجتماعية التي ركزت على معالجة الاختلالات الاجتماعية عبر تدخلات موجهة ومحددة الأهداف.

ورغم أهمية هذه التدخلات في تحسين عدد من المؤشرات الاجتماعية، فإنها لم تتمكن من معالجة الأسباب البنيوية المنتجة للفوارق الاجتماعية والمجالية، كما أظهرت محدوديتها في مواجهة التحولات الاقتصادية والديمغرافية المتسارعة. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بشكل خاص هشاشة فئات واسعة من المجتمع كانت خارج أنظمة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي أعاد طرح سؤال الدولة الاجتماعية باعتباره رهاناً استراتيجياً يتجاوز منطق المساعدة الاجتماعية الظرفية نحو بناء منظومة حقوقية شاملة.

وفي هذا الإطار، شكل إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية منعطفاً حاسماً في تطور السياسة الاجتماعية المغربية، حيث انتقل التدخل العمومي من منطق الاستهداف المحدود إلى منطق التغطية الواسعة، ومن معالجة نتائج الهشاشة إلى بناء آليات مؤسساتية للوقاية من المخاطر الاجتماعية. وهو ما يعكس انتقالاً تدريجياً نحو نموذج ماكرو اجتماعي يجعل الحماية الاجتماعية جزءاً من البنية العامة للدولة وليس مجرد سياسة قطاعية معزولة.

كما أبرزت الدراسة أن الدولة الاجتماعية بالمغرب لم تعد تقتصر على توفير الدعم للفئات الفقيرة، بل أصبحت ترتبط بإعادة توزيع الفرص والثروات، وضمان الولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الرأسمال البشري، وتقوية التماسك الاجتماعي. ومن ثم، فإن نجاح هذا النموذج يقتضي تجاوز المقاربة التقليدية المبنية على الإعانات الاجتماعية نحو مقاربة قائمة على الحقوق الاجتماعية باعتبارها أحد مكونات المواطنة الكاملة.

غير أن تحقيق هذا التحول يظل رهيناً بجملة من الشروط والإصلاحات الموازية، وفي مقدمتها ضمان الاستدامة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحكامة والشفافية، وتطوير آليات التتبع والتقييم، وتقوية العدالة المجالية، فضلاً عن إدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية المنظمة. كما يتطلب الأمر إعادة النظر في العلاقة بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، بما يجعل النمو الاقتصادي أداة لتحقيق الرفاه الاجتماعي وليس غاية مستقلة عنه.

وعليه، يمكن القول إن المغرب يوجد اليوم أمام مرحلة مفصلية في مسار بناء الدولة الاجتماعية؛ مرحلة تتجاوز منطق التدخلات الاجتماعية الجزئية نحو بناء عقد اجتماعي جديد قوامه الإنصاف والتضامن والكرامة الإنسانية. وإذا كانت الإصلاحات الجارية تشكل خطوة مهمة في هذا الاتجاه، فإن نجاحها الفعلي سيظل مرتبطاً بمدى قدرة مختلف الفاعلين العموميين والمؤسساتيين والمجتمعيين على تحويل الدولة الاجتماعية من مشروع سياسي إلى واقع مؤسساتي ملموس ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

وبذلك تؤكد التجربة المغربية أن الانتقال من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي لا يمثل مجرد تحول في أدوات التدخل العمومي، بل يعبر عن تحول عميق في فلسفة الدولة نفسها، من دولة تتدخل لمعالجة مظاهر الهشاشة إلى دولة تجعل من العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية ركيزتين أساسيتين للتنمية المستدامة والاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1) العطري، عبد الرحيم. (2018). سوسيولوجيا الدولة والتنمية بالمغرب. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
2) بودهان، محمد. (2021). الدولة الاجتماعية وإشكالية العدالة الاجتماعية بالمغرب. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
3) المدالوي، محمد. (2019). السياسات الاجتماعية بالمغرب: التحولات والتحديات. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
4) ضريف، محمد. (2017). الدولة والتحولات السياسية والاجتماعية بالمغرب. الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
5) ساعف، عبد الله. (2015). السياسات العمومية بالمغرب: الفاعلون والرهانات. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.
6) اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. الرباط.
7) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). الحماية الاجتماعية بالمغرب: مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية. الرباط.
8) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022). الدولة الاجتماعية: أي رهانات وأي آفاق؟. الرباط.
9) وزارة الاقتصاد والمالية. (2023). تقرير حول تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب. الرباط.

المراجع باللغة الفرنسية

1) Barbier, J.-C. (2008). Protection sociale : acteurs et réformes. Paris: Presses Universitaires de France.
2) Castel, R. (2003). L'Insécurité sociale : Qu'est-ce qu'être protégé ? Paris: Éditions du Seuil.
3) Commission Spéciale sur le Modèle de Développement. (2021). Le Nouveau Modèle de Développement : Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous. Rabat.
4) Merrien, F.-X. (2007). L'État-providence. Paris: Presses Universitaires de France.
5) Palier, B. (2005). Gouverner la sécurité sociale. Paris: Presses Universitaires de France.
6) Rosanvallon, P. (1981). La Crise de l'État-providence. Paris: Éditions du Seuil.
7) Rosanvallon, P. (1995). La Nouvelle Question Sociale : Repenser l'État-providence. Paris: Éditions du Seuil.

الديناميات السوسيوثقافية للسلوك الحضري بمدينة ميسور: مقاربة إيكولوجية

Sociocultural Dynamics of Urban Behavior in Missour City:
An Ecological Approach

محمد غمري
طالب باحث، مختبر الدراسات والأبحاث الثقافية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس – فاس، المغرب.
Mohammed.ghamri@usmba.ac.ma
نور الدين المصوري
أستاذ باحث، مختبر الدراسات والأبحاث الثقافية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس – فاس، المغرب.
noureddin.elmsaouri@usmba.ac.ma

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر التغير الاجتماعي في المجال الحضري لمدينة ميسور، مع التركيز على البُعدين المادي (المنشآت العمرانية، التجهيزات) والثقافي (أنماط العيش). تنطلق **الإشكالية** من ملاحظة ازدواجيةٍ في السلوك الاجتماعي تجمع بين الطابع القروي السائد والتطلعات التحضرية الناشئة. اعتمدت الدراسة على **المنهج الكيفي**، مستندةً على الأطر النظرية لمدرسة شيكاغو، مع تطبيق تقنيتي الملاحظة المباشرة (شملت 5 مواقع على مدى 6 أشهر) وتحليل مضمون 80 منشور على الفيسبوك وجداريات الشارع العمومي، عبر برنامج ATLAS.ti للترميز المحوري. كشفت **النتائج** عن وجود مرحلة انتقالية يتناقض فيها التمدد العمراني (إنشاء مراكز تجارية، تزايد الوحدات السكنية..) مع استمرار الممارسات القروية (سوق أسبوعي بمواصفات قروية، سوق مفتوح وغير مهيكل لتجارة الماشية، استخدام هوامش الشوارع كمراعي..)، وهو ما يعكس صراعًا بين الهياكل المادية الحديثة والهويات التقليدية. **تستنتج** الدراسة أن هذه الازدواجية تُعيد إنتاج مفهوم "الهامشية الحضرية" لروبرت بارك، وتوصي بتبني سياسات تشاركية تعزز الاندماج الحضري عبر حوار مجتمعي ومؤسسي.

الكلمات المفتاحية:

الإيكولوجيا الحضرية، نمط العيش الحضري، الهامشية الحضرية، الممارسات القروية، التحضر.

Abstract:

This study investigates social change in Missour City's urban space, focusing on material (infrastructure, facilities) and cultural (lifestyles, behaviors) dimensions. It addresses a duality in social behavior where rural traditions (e.g., informal livestock trading, weekly rural-style markets) coexist with urban aspirations (e.g., modern housing and commercial centers). Using the Chicago School's theoretical framework, the research employs qualitative methods, including direct observation of 5 urban sites over 6 months and axial coding (via ATLAS.ti) of 80 Facebook posts and street graffiti. Findings reveal a transitional phase marked by conflict between urban expansion (new buildings, infrastructure) and persistent rural practices (rural activity zones), reflecting Robert Park's concept of "urban marginality." The study concludes by advocating participatory policies to foster urban integration through institutional-community dialogue.

Keywords:

Urban Ecology, Urban Lifestyle, Urban Marginality, Rural Practices, Urbanization.

تقديم

تتخذ هذه الدراسة من السلوك الاجتماعي داخل المجال الحضري موضوعا لها، إذ تعمل على مساءلة أسس ومعايير التحضر من زاوية سوسيولوجية تركز على تعريف التحضر بوصفه انتشارا لمجموعة من الأنساق والقيم والمواقف والسلوكات المطابقة للثقافة الحضرية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تحيل على نمط من التحولات الاجتماعية التي تفضي إلى تباعد المسافات بين الأفراد بحيث تصبح اجتماعية الجماعة (La sociabilité de la communauté) قائمة على معايير الفردانية[115]، وتغدو التركيبة الاجتماعية قائمة على استقلالية الفرد، لا على خضوعه لضرورات الروابط الأسرية أو العائلية أو القبلية.

على المستوى الميداني، يتموقع مجال حركة هذه الدراسة ضمن حدود مدينة ميسور التي تقع بالمغرب الشرقي، وتنتمي إداريا لإقليم بولمان وجهة فاس–مكناس، وتُحَدُّ جغرافيا بموقعها بحوض ملوية الوسطى بين

[115] C. Dollo, et autres : *Lexique de Sociologie*, 5eme Edition, DAllOS 2017, p 604.

سفوح الأطلس المتوسط شمالا، وسفوح الأطلس الكبير جنوبا. وتعتبر ميسور عاصمة إدارية لإقليم بولمان، وهي تبعد عن فاس بحوالي 200 كلم وعن ميدلت بحوالي 90 كلم، وتصنَّف من الناحية المناخية ضمن المناطق شبه الجافة.

إن ما ينشغل به الباحث يتموقع بصفة أساسية ضمن ازدواجية مؤداها أن المنشآت والتجهيزات والأطر المادية لمدينة ميسور تشهد بوجود مجال تنطبق عليه –من الناحية النظرية– مواصفات المجال الحضري، لكن على مستوى السلوك الاجتماعي والبناء الثقافي لمجتمع المدينة يصعب الإقرار بوجود نمط عيش حضري يستجيب في خصائصه القيمية وأنشطته العملية لمعايير التحضر. ولذلك، فإن ما يسعى الباحث إلى استقصائه هو مدى إمكانية إحداث الانسجام/التطابق على مستوى مدينة ميسور بين البعد المورفولوجي المادي للمجال الحضري وبين بعده التفاعلي الثقافي؛ وبناء على ذلك، تتغيى هذه الورقة التفكير في الإشكالية التالية: إلى أي حد تتجسد الثقافة الحضرية على مستوى السلوك الاجتماعي للقاطنين بمدينة ميسور؟

تتخذ هذه الدراسة من معيار "التجانس" مؤشرا على مدى وجود هذا التطابق من عدمه، معيار يتمظهر في مستويات مختلفة: الحجم السكاني، نمط العيش اليومي، النشاط الاقتصادي، المعجم التداولي في أنماط التواصل... وهي تتأطر بفرضية مؤداها أن السلوك الاجتماعي في مدينة ميسور يعرف سيرورة معقدة من التغير الاجتماعي، تجعله لا يستجيب لمعايير الثقافة الحضرية، وفي نفس الوقت لا يخضع لنظام ثقافي قروي تقليدي؛ كما تركز الدراسة على الاستفادة من المنجز السوسيولوجي الذي بذلته مدرسة شيكاغو في مقاربة الظاهرة الحضرية، وعلى تفعيل أدوات "الملاحظة بالمشاركة"؛ ثم تتوجه في مرحلة لاحقة نحو محاولة فهم الصورة التي يكونها القاطن بمدينة ميسور حول نفسه وحول المجال الحضري الذي ينتمي إليه، وذلك من خلال تحليل منجزه التواصلي الذي وقع تجميعه من مصادر نصية متعددة.

1- الدراسات السابقة

في دراسته حول التحضر، التحديث، والحداثة في المجتمع المغربي يخلص الدكتور أحمد لكْوال إلى القول بأن "الرهان على التحديث والحداثة بصرف النظر عن الجهة التي تبنَّته وروَّجت له، رهان لم يُعطِ أكله على الرغم من إنجاز بعض المشاريع التنموية، كما أن انعكاساتها ظلت محدودة ولم تمسَّ إلا شكليا

نمط عيش الإنسان المغربي العادي"[116]؛ وبالتالي تظل المدينة بمحتواها الحضري الثقافي والإنساني غائبة عن التحقق في الواقع الاجتماعي الفعلي، وما يزال المشروع التقدمي والنهضوي للمجتمع المغربي قيد الانتظار.

يُعتبر الإسهام الذي قدمه الدكتور عبد الرحمان المالكي مرجعا مركزيا في إرساء أسس السوسيولوجيا الحضرية المغربية وفي الاستفادة من السوسيولوجيا الأمريكية، حيث ألَّف كتاب "مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة" استهدف من خلاله التعريف بهذا الاتجاه، والكشف عن أسسه ومناهجه في البحث والنتائج التي توصل إليها، كما انشغل كذلك بإنجاز دراسة سوسيولوجية ميدانية كشف من خلالها عن علاقات التداخل بين الثقافة والمجال، باعتبار أن "الهجرة" عبارة عن سيرورة ديمغرافية وسوسيولوجية، تتمظهر فيها سيرورات التفاعل بين الفرد والوسط الاجتماعي، ولذلك فقد كانت غايته من وراء هذا العمل أن يدرس "مسارات الانتقال من التحضر الكمي إلى التحضر الكيفي، انطلاقا من فرضية مركزية مؤداها أن التحضر الكمي الذي تعرفه المدينة المغربية الحديثة بفعل الهجرة القروية يتحول تدريجيا إلى تحضر كيفي تختفي فيه الفوارق القروية/الحضرية"[117].

يعتبر المالكي أن النمو الكمي لتحضر المجالي والديمغرافي، لا بد أن يتحول إلى نمو كيفي يتخذ شكل تحضر ثقافي كذلك، أي اكتساب ثم اعتماد منظومة سلوك وقيم جديدة، تختلف عن المنظومة السائدة في البادية[118]؛ وهو ينتهي إلى رصد مواقف المهاجر القروي وتمثلاته للبيئة والثقافة الحضريتين، ذلك أنه ينخرط منذ وصوله للمدينة في سيرورة تحضر، التي تتضمن دوما بعدا إدماجيا، ذلك لأن هذه السيرورة تمكِّن من جعل الأفراد في وضعية تعايش وتفاعل؛ وبالتالي يتحدد التحضر ضمن هذا الطرح بوصفه عملية

---

[116] أحمد كوال: **التحضر، التحديث، الحداثة، في المجتمع المغربي الحديث**، افريقيا الشرق 2012، المغرب، ص263.

[117] خالد شهبار: **سوسيولوجيا الهجرة والتحضر أمام اختبار البراديغم البنائي**، مجلة العمران، العدد 15/8، خريف 2016، ص184.

[118] المرجع نفسه.

تثاقف (Acculturation) بين المهاجر ومحيطه الإيكولوجي: "إن التحضر هو سيرورة الانتشار التدريجي لنمط العيش الحضري على مستوى الأفراد والجماعات والجهات"[119].

في دراسة سوسيولوجية للقرية والمدينة بالمجتمع المغربي يطرح الدكتور محمد سلام شكري فرضية مقتضاها أن "التحديث الزراعي في المجتمع القروي الفلاحي يؤدي إلى تشكل مركز حضري يتضمن في مستوياته المادية والرمزية خصائص التحضر"[120]، وهي فرضية تتخذ من منطقة خميس الزمامرة بدكالة خلال الفترة الزمنية (1970–2000) نموذجا بحثيا تم إجراؤه استنادا على خلفية نظرية مؤطرة بالإيكولوجيا الحضرية وفق المنظور الذي أرسته مدرسة شيكاغو؛ إلا أن الدراسة تخلص إلى الإقرار بوجود تحولات طرأت على مركز الزمامرة في انتقاله من الدوار إلى المدار السقوي ثم المركز الحضري، لكنها تحولات أثبتت تحقق تغير اجتماعي طرأ على البنيات المادية والرمزية من دون أن يفضي ذلك إلى اكتساب خصائص التحضر والمجتمع المتمدن.

تنتهي الدراسة باستنتاج وضعية التمايز بين التغيرات التي شملت الأطر المادية والرمزية للمركز الحضري خميس الزمامرة وبين وضعية الانشداد إلى الماضي القروي للمركز، من دون تمكنه من إنتاج ثقافة حضرية ترقى به إلى مستوى المدينة الحضرية: "إنه التغير المركب الذي شمل البنيات الديمغرافية والعمرانية دون أن يشمل وبشكل عميق البنيات الثقافية والسياسية"[121].

والمستفاد من هذه القراءات أن موضوع السوسيولوجيا الحضرية يهدف إلى دراسة جوانب السلوك الإنساني في ارتباطه المباشر بالمجال الإيكولوجي؛ وهو ما يتيح إمكانية الاستفادة من عدتها النظرية والمنهجية في دراسة نمط العيش الحضري للمجتمع المغربي في أبعاده المحلية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الحذر من الوقوع في إضفاء طابع العمومية والكلية على النتائج التي يمكن استخلاصها، فما يميز

---

[119] عبد الرحمان المالكي: **الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب**، طباعة SIPAMA، ط1، 2015، المغرب، ص25.

[120] محمد سلام شكري: **القرية والمدينة بالمجتمع المغربي، في التغير المركب من الدوار إلى المركز الحضري**، الطبعة الأولى 2020، مطبعة Solprint – Fes، المغرب، ص22.

[121] المرجع نفسه، ص136.

مجال البحث في السوسيولوجيا الحضرية هو ضرورة إضفاء بعد النسبية الثقافية على مختلف الظواهر التي تتم دراستها ضمن هذا الإطار.

2- الأطر النظرية

تستند مدرسة شيكاغو في خلفيتها النظرية على الفلسفة البرغماتية التي تدمج المنظور الواقعي للقضايا، فالبرغماتية فلسفة للفعل وانخراط في واقع الحياة الاجتماعية واهتمام بكل ما يتعلق بالأفعال الإنسانية التي تفضي إلى إحداث التغيير؛ من جهة أخرى، تستفيد المدرسة من نظرية التفاعلية الرمزية التي تعتبر أن "الفاعل" يتأثر ويؤثر في محيطه وفق سياق الوضعية التي يتموقع فيها: "تؤكد الفاعلية الرمزية أن المفهوم الذي يكونه الفاعلون عن العالم الاجتماعي هو الذي يشكل في نهاية المطاف الغاية الأساسية من البحث السوسيولوجي"[122].

يشترك رواد مدرسة شيكاغو في دراسة الظاهرة الحضرية من خلال تحليل ثنائية التنظيم الاجتماعي والاختلال الاجتماعي، إذ تعمل على تحليل منظومة القيم والقوانين وأنماط السلوك التي تجعل البناء الاجتماعي في حالة انتظام داخلي، ثم تتوجه نحو البحث عن العوامل التي تفضي إلى وقوع الاختلال الاجتماعي، فضعف تأثير القواعد والمعايير الاجتماعية على الأفراد وتحرر سلوكهم من الانضباط لها، يفضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، وتنتج عنه مظاهر الهجانة الثقافية بين جماعة يغلب عليها الالتزام بالمعايير الاجتماعية التقليدية، وجماعة ناشئة تؤسس لنموذج جديد من القيم؛ وتُعتَبر الدراسة السوسيولوجية حول الفلاح البولوني التي قام بها وليام إسحاق توماس (W. I. Thomas) تطبيقا نموذجيا لهذه الخطاطة النظرية، فقد مكَّنت ملاحظاته الميدانية للمجتمع الفلاحي البولوني من الانتباه إلى وجود بنيات تقليدية تميز هذا المجتمع على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكنَّ "هجرة" الأفراد البولونيين نحو أوربا وأمريكا أفضت إلى ظهور اختلالات في التنظيم الاجتماعي، خصوصا في جوانبه المعيارية المؤطرة للسلوك، ذلك أن كلَّ فرد ينخرط في سيرورة الهجرة معناه أنه يتخلى تدريجيا عن قيم المجتمع السابق ويكتسب نمطا جديدا من القيم هي أقرب إلى الفردية. إلا أن مرحلة الاختلال الاجتماعي هي مرحلة مؤقتة وضرورية، تأتي

[122] آلان كولون: **مدرسة شيكاغو**، ترجمة مروان بطش، منشورات المعرفة. ط1، 2012. ص22.

بعدها عملية إعادة التنظيم الاجتماعي (Réorganisation)، وذلك من خلال إنتاج قيم وقواعد جديدة تتلاءم مع الواقع الجديد، وتسمح بإحداث عملية التكيف الثقافي والاندماج في بنية المجال الحضري: "بدأ سوء التنظيم الاجتماعي في الانتشار والاستفحال في المجتمع البولوني –حسب إسحاق طوماس– لما بدأ الأفراد يعرفون وضعياتهم انطلاقا من معايير اقتصادية، ودينية، وفكرية، بدل المعايير الاجتماعية التقليدية، ونتيجة لذلك تفقد القواعد الاجتماعية قوتها، وتطغى الرغبة في النجاح الفردي وإعطاء قيمة أعظم "للنقد" على الرغبة في الاعتراف الاجتماعي"[123].

يمضي السوسيولوجي الأمريكي روبرت إيزرا بارك (R. Ezra Park) في نفس النهج الذي سلكه وليام طوماس، لكنه يطور خطاطة الاختلال الاجتماعي على مستوى التفاعل الذي يحدث في الوسط الحضري بين الجماعات المستقرة والجماعات الوافدة، وكذلك بين مختلف الأشكال الثقافية التي تسعى إلى فرض حضورها داخل المجال الحضري سواء من خلال البحث عن سبل حماية الخصوصية الثقافية، أو إدماجها ضمن العناصر الثقافية المؤثثة للفضاء الحضري، ومن ثمة يعتبر روبرت بارك أن المسافة بين الاختلال الاجتماعي وإعادة التنظيم الاجتماعي تتوسطها أربع مراحل أساسية[124]، حيث تتعلق المرحلة الأولى بأشكال التنافس (La compétition) بين الجماعة الوافدة والجماعة الأصلية، خصوصا في المجال الاقتصادي وتقسيم العمل، بينما تتوجه المرحلة الثانية إلى لحظة الصراع (Le conflit) بما هي مرحلة حتمية تنحو فيها الأقلية نحو خلق تضامن فيما بينها تسعى من خلاله إلى إثبات نفسها داخل الجماعة الكلية، يفضي هذا الصراع إلى مرحلة التكيف (L'accommodation) التي يسعى فيها الفرد أو الأفراد إلى التوافق مع الأوضاع الاجتماعية المترتبة عن حالتي التنافس والصراع، ويبلغ التكيف طوره الأقصى في مرحلة التمثل (La représentation) حيث تتلاشى الفوارق بين الجماعات وتختلط القيم وتتبادل المصالح وتتعمَّق الفاعلية التواصلية.

---

[123] عبد الرحمان المالكي، **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، افريقيا الشرق، ط2، 2019ص111.

[124] كولون: **مرجع سابق**، ص ص 35-57.

إن المدينة وفق هذا المنظور هي مسرح هذه العمليات بمختلف عناصرها المتفاعلة وبتعدد الفاعلين ضمنها وبتنوع المفاعيل المنحرفة (Les effets pervers) التي تترتب عنها، ولذلك سيعتبرها روبرت إيزرا بارك مختبرا للبحث السوسيولوجي من داخل المقاربة الايكولوجية الإنسانية، لكنه يوجه إليها نظرة مزدوجة، إذ يعتبرها مجال التقدم والرخاء والحرية ونمط العيش الأفضل، ومن جهة ثانية يقر بأنها مجال المعدلات العليا للجريمة والانحراف وسوء التنظيم الاجتماعي.

تتمحور المقاربة الإيكولوجية الإنسانية حول التفاعلات بين عناصر الوسط الطبيعي، وكذا أنماط وآليات التفاعل بين الجماعات في الوسط الجغرافي معين. وفقا لهذا المعنى، تصبح المدينة قابلة للدارسة العلمية، بحيث يمكن رصد تطورها وإخضاع سيرورة نموها للملاحظة والتجريب: "وممَّا يجعل المدينة المجال الأنسب لدراسة الحياة الاجتماعية، ويمنحها صفة المختبر الاجتماعي، هو أنه في المدينة تصبح كلُّ خاصية من خصائص الطبيعة الإنسانية غير قابلة للرؤية فحسب، ولكن مكبَّرة أيضا"[125].

إن مفهوم المدينة بحسب هذه المقاربة يتجاوز محدودية المستويات المرتبطة بالأبعاد الترابية والتخطيط العمراني والهياكل التنظيمية والمادية، بحيث يقع التركيز أساسا على سيرورات التغير الاجتماعي، فالتنظيمات المادية لا تنفصل عن المعايير الأخلاقية وأنماط السلوك الاجتماعي؛ وبنفس القوة التي تؤثر المدينة في تكوين توجهات الأفراد وطباعهم، يعود هؤلاء الأفراد أنفسهم ليطبعوا الامتداد المجالي لمدينتهم بخصائصهم الإثنية والثقافية، فالعلاقة بين المجال والإنسان هي علاقة تأثير وتأثر: "تنهض هذه التنظيمات بالاستجابة لحاجات الساكنة، فبمجرد تشكلها تصبح واقعة اجتماعية خارجية تتأثر بالساكنة وتؤثر فيهم على نحوٍ يحقِّق الترابط والاندماج فيما بين الأفراد والتنظيم"[126].

يركز بارك على ضرورة دراسة "الحجم السكاني" من حيث تركيزه وتوزيعه داخل مجال المدينة، وذلك بغاية المقارنة بين خصوصيات التنمية لساكنتها وأنماط العيش المعتمدة داخلها، كما يبرز بارك أهمية استجلاء القوى أو العوامل التي تؤدي إلى تخفيض التجانس الاجتماعي وتباين المشاعر والمصالح، وما

---

[125] المالكي: **مدرسة شيكاغو**، مرجع سابق، ص125.

[126] R. E. Park: *The city: Suggestions for the investigation of Human Behavior in the City Environment*; American Journal of Sociology; Mar 1915; Vol 20; No 5; P 578.

ينتج عنهما من تحولات في نمط العيش وانتقالٍ من مقومات الانسجام الداخلي إلى إكساب الجماعة طابعها الفرداني: "بشكل عام، يسمح ذلك بتحديد المتغيرات التي تجعل من الساكنة غير مستقرة، وتجعل من مصالحها واهتماماتها متفرِّقة، مختلفة، ومتوزعة"[127].

يسجل بارك الترابط الوثيق بين المجال والساكنة، بين البنيان المادي والتخطيط العمراني للمدينة، وبين الأشكال الثقافية المتعددة التي ينتجها الفعل الاجتماعي، والتي تظل عصية على التأطير والضبط من طرف الأجهزة الإدارية والسلطات المحلية، ففي الكثير من الأحيان يقع تعارض مهول بين المسار الذي يتخذه التخطيط العمراني وبين الواقع الاجتماعي للمدينة؛ لتوضيح هذا الأمر يكفي أن نشير مثلا إلى الحالات التي يتم فيها التخطيط لإنشاء مساحات سياحية أو فضاءات ترفيهية، في حين يتوجه الاستغلال السكاني لها في مسار القيام بأنشطة اقتصادية غير مهيكلة، أو بتجمع لفئات عمرية معينة تقوم بأنشطتها الخاصة (التسكع، سباق الدراجات النارية، القمار والمراهنات القتالية...)، ويتوجه أيضا في مسار الاستيطان العرقي، حيث تميل الساكنة التي تنتمي إلى نفس الأصول من حيث عرقها أو جنسيتها إلى الاستيطان في نفس الأحياء، وذلك حفاظا على مصالحها الاقتصادية وعلى طقوسها الثقافية (الحي الصيني في سان فرانسيسكو ونيويورك، صقلِّية الصغيرة في شيكاغو...).

إن التحقيق الاجتماعي حول المجال الحضري بحسب إيزرا بارك يقتضي القيام بدراسة الحجم السكاني ودرجات التجانس أو التنافر على مستوى كثافته، ثم تحليل المتغيرات المرتبطة بسيرورات التغير الاجتماعي فيما يتعلق بطبيعة النسق الثقافي السائد داخل مجالٍ ترابي محدد (الأحياء السكنية)، وذلك من خلال البحث عن عناصر اللحمة الاجتماعية للساكنة أو عوامل سيادة الطابع الفرداني داخلها. وبناء على ذلك، يدعو بارك إلى ضرورة القيام بالبحث الميداني الموجَّه بحقل تساؤلي، نذكر من بين أسئلته: "ما هي العناصر التي تتركب منها بنية المدينة؟ إلى أي حد تعتبر هذه العناصر نتاجا لسيرورات انتقائية؟ كيف يتشكل الناس ضمن مجموعات؟ وكيف يندمجون فيها أو ينفصلون عنها؟ ما هي العناصر المحددة لدوام واستقرار الساكنة بمجال ترابي محدد؟"[128].

[127] Ibid, p 581.
[128] Ibid, p583.

يقول إيزرا بارك في أحد أهم نصوصه السوسيولوجية: "إن المدينة تنمو من خلال الامتداد والاتساع، ولكنها تحتفظ دوما بطابع الانتقاء والتمييز بين سكانها، بحيث إن كل واحد ينتهي في آخر المطاف إلى إيجاد المكان الذي يمكنه أن يعيش فيه، أو الذي يجب عليه أن يعيش فيه. [...] إن توزع الجماعات بحسب السن والجنس يُظهر العديد من التباينات العجيبة في مختلف أجزاء المدينة، وهذه التباينات تعتبر مؤشرات ثابتة عن اختلافات أخرى على مستوى الثقافة والطباع وسط السكان"[129]، بيان ذلك أن أهمية المقاربة الإيكولوجية تكمن في اعتبارها أن الفضاءات الطبيعية لا تنفصل عن الفضاءات الروحية، وأن البناء المورفولوجي لمجتمع المدينة من حيث إطارها المادي الخارجي متمثلا في المجال الترابي والحجم السكاني والهياكل التنظيمية، لا ينفصل عن بنائها الفزيولوجي من حيث مظاهر الحياة داخل المدينة متمثلة في مختلف التفاعلات الاجتماعية والأبعاد الثقافية (اللغة، الدين، القانون، الأعراف...). لذلك فإن فهم السلوك الإنساني يقتضي دراسة أنماط العيش داخل المدينة، وأشكال التفاعل بين النشاط الاجتماعي والمجال الإيكولوجي.

3- الأطر المفهومية وتمفصلاتها الإجرائية

3-1 في السلوك البشري: بين الفردي والجماعي

يؤكد رالف لينتون (R. Linton) على اختلاف المعايير المحددة للشخصية الفردية باختلاف المجتمعات، فأعضاء أي مجتمع يشتركون دائما في قائمة طويلة من عناصر الشخصية: "يمد هذا الشكل المتكامل (أي نموذج الشخصية الأساسية) أعضاء المجتمع بقيمٍ ومفاهيم مشتركة، ويؤدي إلى إثارة رد انفعالي موحد فيهم اتجاه حالات تمس قيمهم المشتركة"[130]. ويضيف لينتون أن أهم قنوات النقل الثقافي

[129] روبرت إيزرا بارك: **المدينة كمختبر اجتماعي**. عن كتاب مدرسة شيكاغو، لعبد الرحمان المالكي، مرجع سابق، ص ص186-187.

[130] رالف لينتون: **الأصول الحضارية للشخصية**، ترجمة عبد الرحمان اللبان، مراجعة محمد زايد، دار اليقظة العربية / مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت- نيويورك، 1964، ص177.

تكمن في "التأثيرات المستمدة من سلوك الآخرين ذي النمط الحضاري اتجاه الفرد (...)، وهناك أيضا التأثيرات المستمدة من الملاحظة أو تعلمه لأنماط السلوك المميزة لمجتمعه"[131].

من زاوية أخرى، تكشف أبحاث السوسيولوجي الفرنسي موريس هالفاكس (M. Halbfachs) عن الترابط الوثيق بين الجماعة، الذاكرة، والمكان؛ ويعتبر أن المشترك الثقافي بين أفراد الجماعة هو حصيلة الإنتاج الجماعي لمعطيات الذاكرة التي تسهم في تكريس تمثلات معينة حول المكان، وهي تمثلات تعكس الكيفية التي يدرك بها الفرد والجماعة علاقتهما بالمجال، فتضفي عليه طابع هويتها الجماعية وتحافظ على استمراريتها، ويحافظ بشكل من الأشكال على وحدة هويتها، ذلك أن "كل ذاكرة فردية هي عبارة عن وجهة نظر تطل على الذاكرة الجمعية"[132]، وهي بهذا المعنى ليست عبارة عن معطيات جامدة ذات طابع تاريخي فقدَ قدرته على الحركة والإنتاج، بل هي وجه من الأوجه المتعددة لاستمرارية الماضي في الحاضر واستشرافه للمستقبل، ويعتبر "المكان (Le lieu)" هو هذا المجال الذي تتجسد فيه الذاكرة الجمعية وتتأطر ضمن مجاله وحدة السلوك بين الفردي في تجلياته الجزئية وبين الجماعي في تجلياته الكلية. فالمكان –بحسب هالفاكس– ليس مجرد منازل وأسوار عالية عابرة للعقود والأجيال والقرون، بل هو في الأساس فضاء للاتصال والتفاعل بين المجموعة الاجتماعية التي تظل منشغلة على الدوام بما يقع داخل امتداد رقعتها المجالية[133].

تأسيسا على ذلك، نستطيع التأكيد على عدم الانفصال بين السلوك الفردي والبناء الثقافي للجماعة الذي يُباشَر فيه، إنها علاقة تأثير وتأثر تنبني على جدلية التفاعل؛ من جهة ثانية نستطيع التأكيد على الترابط الوثيق بين السلوك الإنساني والمجال المكاني الذي يُباشَر فيه؛ إنه ترابط إيكولوجي يترك أثره في الفرد بمثلِ ما يترك الفرد أثره في المكان. وبالتالي نخلص إلى التساؤل مجددا: أي نموذج معياري للمدينة يمكن اعتباره النموذج الأمثل للسلوك الحضري؟

---

[131] المرجع نفسه، ص189.

[132] زهير السوكاح: **مراجعة كتاب "الذاكرة الجمعية" لموريس هالفاكس**، مجلة "تيبُّن"، عدد 9/33، ص2020، ص 177.

[133] Maurice Halbwachs : *Mémoire collective* (1950) Un document produit en version numérique par Mme Lorraine Audy, Et Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie. p 86-89. Site web: http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html

3-2 في الظاهرة الحضرية ومفهوم المدينة

يقدم الفيلسوف الفرنسي ثيري باكو (Thiery Paquot) تتبعا تاريخيا لتطور مدلول "المدينة"، ينطلق فيه من تعريف كلاسيكي مستوحى من المعاجم الكلاسيكية وأعمال الفلاسفة الموسوعيين خلال القرن 18م، تعريف مفاده أن المدينة تجمع سكني يتضمن أحياء ووحدات سكنية وبنايات عمومية، ومنظَّم داخل مجال مغلق تطوقه من جميع الجهات أسوار وخنادق؛ غير أن هذه الخاصية الفريدة -خاصية الفضاء المغلق- التي طبعت المدينة خلال مراحل العصور الوسطى وإلى حدود أواخر القرن 18م، سوف تتغير على نحو جذري خلال مرحلة الثورة الصناعية (القرن19م) وما سيليها، ذلك أن نمط العيش الذي فرضه المجتمع

الصناعي أفضى إلى إكساب المدينة مواصفات جديدة تعتبر الفردية (Individualité) خاصيتها الأساسية، كما أن ساكنتها سوف تتخذ صفة "الحشد (La foule)"[134] بما يعنيه ذلك من تحول ساحات المدينة إلى فضاء لممارسة الاحتجاج وتجسيد السلطة السياسية في أبعادها التنظيمية والتأطيرية فضلا عن جوانبها العنيفة. ومن ثمة سوف يصبح "التخطيط الحضري" شأنا لا يقتصر فقط على حسن التنظيم المجالي وتدبيره معماريا، بل سيتحول إلى آلية لممارسة السلطة والتحكم في الحشود الجماهيرية التي تتخذ من المدينة فضاء للسكن، العمل، والفعل الاجتماعي ذي الأبعاد السياسية والحقوقية.

لم تعد المدينة إذن مجرد ميكانزمات مادية وإنشاءات اصطناعية؛ لقد أضحت مترسخة في سيرورات حياة الأفراد الذين يقطنونها. وعلى هذا النحو صار بالإمكان الانتقال من الحديث عن المدينة، نحو الحديث عن التحضر، بوصفه يشير إلى مجمل السلوك البشري الذي يستحضر في بنيته العميقة هذا المسار الطويل من التقدم صوب تكريس نمط من الحياة الاجتماعية يستدمج القيم الحضارية ويستجيب لخصائص المواطنة.

إن العلاقة بين المدينة والتحضر، تكاد تكون علاقة تطابق، لأن الواحد منهما يستدعي الآخر ويقتضيه، فخصائص التنظيم المجالي للمدينة، تساهم في تكوين أساليب التفكير وتسهم في توجيه أنماط

[134] Thiery Paquot : *Cultiver la ville, Réflexions sur la culture urbaine.* In : Raison présente, n° 99, 3e trimestre 1991. Culture et politique, p18.

السلوك وتحدد مدى الشعور بالرفاه والأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، وبمثل ذلك، فإن الخاصية البشرية المتمثلة في إنتاج المعنى وإبداع الرموز تجد مجالها الحيوي فيما تتيحه المدينة من إمكانيات إضفاء التغيير عليها، ووسمها بالطابع الفردي الذي تتميز به كل ذات مبدعة. ولئن كان النظر المعياري/المثالي يقتضي إحداث هذا التطابق بين المدينة والحضري، بين التمدن والتحضر، فإن هذا "النظر" قد لا يصمد كثيرا عند إحالته على مبدإ الواقع الاجتماعي التجريبي، خصوصا عند الانتباه إلى السيرورات التاريخية التي أنشأت المدن، وإلى الاختلافات الكبيرة بين الأنظمة الاجتماعية التي أنتجتها تعددية التجمعات البشرية.

4- المنهجية وأدوات جمع المعطيات

يفعِّل الباحث منهجية الملاحظة الإثنوغرافية عبر اعتماد تقنية التصوير للفوتوغرافي، بما يسمح به ذلك من اقتناصٍ للمشهد الاجتماعي في حركيته العفوية، ورصدٍ للسلوك البشري في حالة ممارسته المباشرة، وفي وضعيته المجالية والزمانية المتلبسة بشروط إنتاجه؛ كما تتيح هذه التقنية الاستجابة لشروط المقاربة الإيكولوجية التي تقتضي تحليل الفعل الاجتماعي في علاقته بالمحيط الذي يُباشَر فيه، أي توجيه الاهتمام من جهة أولى نحو السلوك من حيث هو تجسيد لمنظومة القيم والأفكار التي يحملها الفرد ويدمجها في بنية نظرته للذات والمحيط، وكذلك –من جهة ثانية– نحو الإطار المجالي الذي يحتضن هذا السلوك ويُمارَس فيه.

تتحدد الملاحظة المباشرة عبر ثلاث منطلقات أساسية[135]، فهي شكل للتفاعل الاجتماعي مع المحيط لأن الذات العارفة حاضرة على مستوى الفضاءات المجالية حضورا عينيا، وهي تحتوي على مجموعة من أنشطة الملاحظة، حيث تعمل على تسجيل المعطيات الملاحَظة، وتدوين رؤوس الأقلام، غير أن اعتماد هذه التقنيات لا يخضع بالضرورة لترتيب تعاقبي، فهي قابلة للاعتماد التزامني، بحيث تكون في كل لحظة بحثية مستدمجة لهذه العناصر؛ من جهة أخرى، تتشغل هذه الدراسة بتفعيل أداة "تحليل المضمون" وذلك

[135] Henri Peretz : *Les méthodes en sociologie, L'observation*, collection Repères, Ed La Découverte, Paris 2004, p 40.

من خلال تجميع التجليات النصية (تدوينات فيسبوكية، تعليقات، ربورتاجات أو مقالات صحفية، كتابات أو رموز على الجدران...) التي تحيل على التمثلات التي يحملها الأفراد حول مجالهم الحضري، ثم رصد الدلالات التي تحملها هذه التمثلات ومدى انعكاسها على سلوكهم ومواقفهم ومظاهر تفاعلهم مع المجال الذي يحتضن نشاطهم؛ والواقع أن المحتوى النصي ضمن هذا المستوى لا يُنظر إليه ككيان مستقل بذاته يملك بنيته الخاصة والمنغلقة، كما لا يُنظر إليه على نحوٍ ثابت ذي دلالة أحادية البعد تنطلق من المرسل وتعود إليه، إنما يُنظر إليه أساسا بوصفه "تقنية بحثية لاستنتاج استدلالات تتمتع بصلاحية وقابلية للتكرار استنادا على نصوص (أو أي حامل دلالي آخر) تتشكل معانيها وفق سياقات الاستعمال "[136]، معنى ذلك أن اعتماد تقنية "تحليل المضمون" بهذه الكيفية ينطلق من اعتبار المجال الحضري نصا ثقافيا يحمل بنياته الدلالية الداخلية ويتيح إمكانية تأويل هذه الدلالات؛ وبالتالي فالمتوخى من هذه التقنية هو القيام بالتحليل الثقافي للواقع الاجتماعي انطلاقا من المنجزات النصية التي ينتجها الأفراد بمدينة ميسور حول تمثلاتهم لذواتهم وللمجال الحضري.

5- النتائج: عرض ومناقشة

5-1 قراءة إيكولوجية في المعطيات الديمغرافية

تضم جهة فاس – مكناس عمالتين هما فاس ومكناس، وسبعة أقاليم هي: تاونات، صفرو، بولمان، الحاجب، إفران، تازة، مولاي يعقوب. وينقسم المجال الترابي للجهة إلى 194 جماعة منها 33 جماعة ذات طابع حضري و 161 جماعة قروية. ويقع إقليم بولمان في الجنوب الشرقي من الجهة، على مساحة إجمالية قدرها 14.395 كلم مربع، وتمثل الرقعة الجغرافية للإقليم 35,6% من مجموع تراب الجهة؛ إلا أن المعطيات الإحصائية الوطنية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في دوراتها الثلاث الأخيرة (2004، 2014، 2024) تبرز تباينا واضحا بين نسبة التمدن على مستوى جهة فاس مكناس ككل مقارنة بإقليم بولمان:

[136] Klaus Krippendorff: *Content analysis: an introduction to its methodology*; 2nd ed-2004; Sage Publications Printed in USA; p18.

	إحصاء 2004				إحصاء 2014				إحصاء 2024			
	حضري	قروي	المجموع	نسبة التمدن (%)	حضري	قروي	المجموع	نسبة التمدن (%)	حضري	قروي	المجموع	نسبة التمدن (%)
جهة فاس مكناس	2,167,225	1,705,989	3,873,214	55.95%	2,564,220	1,672,672	4,236,892	60.52%	2,832,025	1,604,848	4,436,873	63.83%
إقليم بولمان	55,798	129,312	185,110	30.1%	65,689	131,907	197,596	33.2%	73,639	129,313	202,952	36.28%

جدول رقم 1: تطور نسبة التمدن في جهة فاس مكناس وإقليم بولمان (2004-2024)

المصدر: تركيب الباحث من خلال معطيات موقع المندوبية السامية للتخطيط

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمدن في جهة فاس مكناس قد انتقلت من نسبة 55,95% خلال إحصاء 2004 إلى 63,83% خلال إحصاء 2024، بمعدل نمو سنوي (Taux de croissance annuel composé) يقدر بنسبة 1,36 % سنويا، مما يعني أن ثلثي ساكنة الجهة أصبحوا يعيشون في المناطق الحضرية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عوامل الهجرة القروية وتوسع المدن بضمها للضواحي القروية وتحسن ظروف العيش في المناطق الحضرية مقارنة بالمجال القروي؛ في المقابل، فقد انتقلت نسبة التمدن بإقليم بولمان من 30,1% خلال إحصاء 2004 إلى نسبة 36,28% في إحصائيات 2024، أي بمعدل سنوي يقدر بنسبة 1,39%؛ وعلى الرغم من التقارب بين المعدلين السنويين على مستوى كل من الجهة والإقليم، يُسجَّل أن التمدن يتقدم بوتيرة أسرع في الجهة ككل مقارنة بإقليم بولمان، ما يعني أنه ما يزال يغلب عليه الطابع القروي، ولعل ذلك يرجع إلى قلة الفرص الاقتصادية والتنموية في المدن داخل الإقليم مقارنة بالمراكز الحضرية الأكبر على مستوى الجهة، كما يفسَّر باعتماد الساكنة على الأنشطة الفلاحية والرعوية، لكن هذا التباين يشير أيضا إلى عدم استفادة الإقليم بنفس الدرجة من التنمية الحضرية التي تشهدها بقية المكونات المجالية والترابية لجهة فاس مكناس.

يستنتج من ذلك وجود نمو متزايد في نسبة التمدن على مستوى الجهة، ما يعكس تحولا سكانيا نحو المدن، بينما يظل إقليم بولمان قرويا في الغالب رغم الارتفاع الطفيف في نسبة التمدن، وهو ما يعني حاجة هذا الإقليم إلى مزيد من المشاريع التنموية ومخططات التنمية الحضرية لجعله أكثر جاذبية، أخذا في الاعتبار ما يتمتع به من خصائص سياحية وخصوصيات تراثية وغنى في الرأسمال اللامادي.

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن مدينة ميسور شهدت نموا سكانيا كبيرا بين عامي 2004 و2014 بنسبة 25.35%، لكنه تباطأ بين 2014 و2024 إلى 9.76%؛ أما الجماعة القروية سيدي بوطيب فقد سجلت معدلات نمو ضعيفة جدا، حيث زادت بنسبة 3.11% بين 2004 و2014، ثم تباطأت أكثر إلى 1.35% بين 2014 و2024:

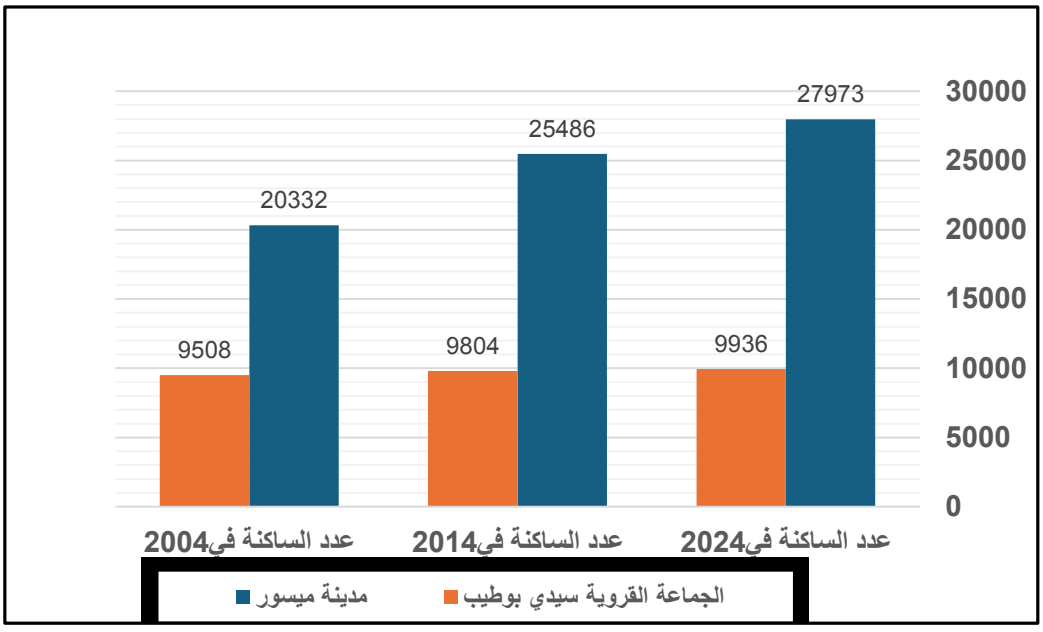

مبيان رقم 1: تطور النمو السكاني في مدينة ميسور وجماعة سيدي بوطيب بين 2004 و2024

المصدر: تركيب الباحث بناء على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

يبرز الرسم المبياني أعلاه وجود تباين كبير جدا بين النمو السكاني في الوسط الحضري الذي شهد ارتفاعا ملحوظا في الفترة ما بين 2004 و2014 وهو ما لا يمكن تفسيره حصريا بارتفاع نسبة الولادات

في الوسط الحضري، بل يرجع أساسا إلى عاملين: عامل الهجرة القروية من الدوار إلى المركز الحضري، وعامل استقرار الوافدين على المدينة والذين تشكل فئة الموظفين النصيب الأكبر منهم. غير أن ما كشف عنه إحصاء 2024 هو أن ساكنة المجال الحضري عموما لم تعرف نسبة نمو كبيرة مقارنة بالعشرية السابقة، إذ اقتصرت على 9.76%، ويفسر ذلك بأن هذه المنطقة لم تعد منطقة جذب واستقرار للساكنة بقدر ما أضحت تشكل منطقة طرد، خصوصا أن جماعة سيدي بوطيب التي ظلت المصدر الأساسي لحركة الهجرة صوب المدينة، باتت تشهد تباطؤا كبيرا في النمو السكاني إذ انحصرت نسبته في 1.35%، في حين تغادر الفئة النشيطة من الشباب مدينةَ ميسور في اتجاه المدن الكبرى لاستكمال الدراسة أو البحث عن العمل، بينما تظل فرص الشغل والاستثمار محدودة في ذات المجال.

انطلاقا من المعطيات الديمغرافية التي تم عرضها، واعتمادا على المقاربة الإيكولوجية التي أرستها مدرسة شيكاغو والتي تحدد معايير التحضر في ثلاثة عناصر كبرى: الحجم السكاني، الكثافة السكانية، اللاتجانس الاجتماعي؛ يمكن القول إن الدينامية الديمغرافية بمدينة ميسور من حيث الحجم السكاني تتجه نحو التحضر لكنها ما تزال في مرحلة انتقالية، ذلك أنها أحدثت طفرة سريعة في العشرية (2004-2014)، لكنها تراجعت بشكل كبير خلال العشرية الموالية (2014-2024)، ما يدل على حالة من اختلال التوازن الديمغرافي يرجع إلى انخفاض معدل التحضر بسبب محدودية الموارد الاقتصادية وضعف فرص العمل[137]؛ من جهة أخرى بدأت مدينة ميسور تشهد زخما مهما في الكثافة السكانية حيث تزايد عدد التجزئات السكنية على مستوى محاورها الثلاث: التجمعات السكنية بإيكْلي، التجمعات السكنية بحي بئر أنزران وحي القدس، التجمعات السكنية بأحياء النجاح والرياض والنهضة والفضيلة...، وهو ما يحمل مؤشرات تنبئ بالقابلية لتزايد التنافس على الموارد والخدمات، وخلق أنماط حياة أكثر تعقيدا وتداخلا.

على أن خاصية اللاتجانس الاجتماعي تعتبر أبرز ما يميز الوسط الحضري بالمجال الميسوري من حيث أنه يشهد دينامية قوية في نمط العيش تجعله في وضعية انتقالية من مجتمع القبيلة والدوار إلى مجتمع المدينة الحضرية، يتمظهر ذلك في تواجد إيقاعات مختلفة لمنطق الفعل اليومي على مستويات متعددة:

[137] نتائج إحصاء شتنبر 2024، متوفرة على الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط:
https://2u.pw/Pjg984yn

الأنشطة التجارية والخدماتية، السلوك الهندامي، المعجم التواصلي، وكذا على مستوى العلاقة بين الجنسين في المجال العمومي، ويمكن تسليط المزيد من الضوء حول هذه الوضعية من اللاتجانس عبر القيام برصد ما يمكن تسميته "ظاهريات المجال الميسوري"، وذلك من خلال تتبع علاقات الفرد بالمجال وما تنتج عنه من أشكال التفاعل والازدواجية والتداخل...

5-2 متصل الريفي-الحضري: ملاحظات ميدانية

تكشف الملاحظة المباشرة لنمط العيش داخل بلدية ميسور عن تواجد إيقاعين مختلفين من أشكال الاستجابة للحاجات اليومية ذات الطابع الاستهلاكي، ففي مقابل السوق البلَدي (Le Marché central) (سوق الخضر والفواكه واللحوم) الذي يتميز بوجود انتظام داخلي يحكمه، هناك سوق أسبوعي تنطبق عليه جميع مواصفات السوق القروي..

ينتظم السوق الأسبوعي بمدينة ميسور على مستويين، يتعلق الأول بتجارة المواشي، حيث تلتحق بساحة صغيرة الحجم مجموعة من الشاحنات والسيارات الكبيرة، محملة بقطعان من الخرفان والماعز وبعض البقر، وتستمر هذه التجارة طيلة يوم الإثنين، أغلب رواد هذا السوق من الدواوير المحيطة بالمدينة؛ وفي عشية نفس اليوم تبدأ استعدادات بسط الخيام وتسوية الصناديق (الكوربات) على نحو يجعل تفريش ركام الخضر عليها متوازنا، ومع الصباح الباكر من يوم الثلاثاء يكون السوق الأسبوعي قد انتظمت خيامه وتوزعت بضائعه (الخضر، الفواكه، الحبوب، القطاني، البيض البلدي والرومي، الزيوت، الأعشاب، التوابل، الأواني المنزلية، مواد النظافة، معدات الفلاحة اليدوية، أبواب البيوت من الحديد والقصدير، الأعلاف، سموم الذباب والبعوض، الأدوية الزراعية...) وبدأ في استقبال الوافدين عليه من كل فج عميق.

ما يميز السوق الأسبوعي لمدينة ميسور، شأنه في ذلك شأن جميع الأسواق القروية المغربية، أنه يُعتبر قبلة تتوجه لها ركوب عموم الأفراد القاطنين في الدواوير القريبة من محيط المدينة والبعيدة ليس بغرض اقتناء الحاجات الاستهلاكية الضرورية فحسب، ولكن أيضا للبث في الخصومات وفض النزاعات وعقد الصفقات وتبادل الحديث حول أخبار الزواج والطلاق والولائم والوضائم ومواسم الحصاد والجني وصفقات بيع الأراضي وبناء المنازل وكراء الساقيات المائية..، ولئن كان حجم الدواب المعتمدة كوسيلة

للتنقل ضعيفا، فإن الوسيلة المفضلة للتنقل والأكثر اعتمادا هي الدراجات النارية المكونة من ثلاث عجلات (التريبورتور) إذ يصطف هذا النوع من وسائل النقل في طوابير استعدادا لنقل الأشخاص والبضائع والمقتنيات صوب المداشر والدواوير خارج المجال الحضري للمدينة، وصوب الأحياء والأزقة داخل المدينة نفسها؛ وتعتبر لحظة الظهيرة من يوم الأربعاء هي لحظة أوج السوق الأسبوعي، حيث يشتد الزحام وتتعطل حركة المرور، وتصبح منطقة "طلعة السوق" أو "عقبة السوق" عبارة عن تكتل بشري ضخم يغيب عنه النظام وتتعطن فيه الأنوف برائحة العرق والسمك ومقالي الوجبات السريعة، ويتعالى ضجيج منبهات السيارات (الكلاكسون)، وتتداحس أقدام التلاميذ الخارجين من المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، وبأقدام المتسوقين والعابرين ورجال السلطة بمختلف مراتبهم.

في ظهيرة يوم الأربعاء تتحول طلعة السوق إلى مسرح فولكلوري من حيث السوك الهندامي (Le comportment vestimentaire)، وزرات بيضاء تلبسها تلميذات، جلابيب تقليدية يرتديها رجال يضعون على رؤوسهم طاقيات بألوان داكنة ويطلقون شنبا كثيفا، جلابيب نسائية الكثير منها عريض يخفي ثنايا الجسم، ومنها "الإيفازي" الذي يبرز تفاصيله، أزياء رسمية تبدو واضحة في جوانبها أثار البلل من الجهد المهدور الذي تبذله شرطة المرور في سعيها إلى تقليص حجم التسيب والفوضى، أزياء عصرية أنيقة يرتديها الأساتذة الذين غادروا مقر عملهم متوجهين إلى منازل أكثرها في وضعية اكتراء، لأنهم يعلمون بظرفية إقامتهم في هذه المدينة، على أمل إصدار نتائج الحركة الانتقالية، واتخاذ وجهة مدينة كبرى للعمل والاستقرار.

في الجهة المقابلة لساحة السوق الأسبوعي، تتواجد ثلاثة فضاءات كبرى ذات بنيات سوسيوثقافية متباينة تحمل عند قراءتها فينومينولوجيا عدة مفارقات يصعب احتواؤها وإيجاد عناصر الانتظام بينها. الفضاء الأول هو ساحة ممتدة يطلق عليها اسم "جوطية" وهي تستوعب أشكالا مختلفة من المواد المعروضة للبيع، لكن النسبة الكبيرة منها عبارة عن "خردة" أو "لافيراي"، ووسط هذه الخردة، ينتشر باعة الأعشاب ومن يعتبرون أنفسهم يقدمون خدمات الطب البديل، كلٌّ منهم ينصُب وسَط معروضاته "الدوائية" عمودا يضع على رأسه مكبرا للصوت (البوق)، ثم يستدعي بلاغته الخطابية من أجل استقطاب زبناء جدد ممن يعانون آلام الظهر أو المفاصل أو ضعفا جنسيا أو ضعفا في السمع أو البصر؛ وعلى الرغم من تواجد

مستشفى بالمدينة يضم التجهيزات الضرورية، ومستوصف صحي، وثلة من الأطباء الخواص الذين يقل عددهم عن العشرة، فإن هؤلاء الذين يقدمون وصفات علاجية سريعة وزهيدة الثمن ومغرية بالكثير من وعود الاستشفاء، هؤلاء أنفسهم من يستقطبون العدد الأكبر من الزوار والزبائن، سيما أن "الجوطية" لا تقتصر على يوم الأربعاء فقط، بل تنصب خيامها وتحط رحال سياراتها الكبيرة (الميرسيديس 207) كل صباح يوم سبت أيضا.

الفضاء الثاني هو عبارة عن بنايات تتخذ شكل ورشات صناعية، وتتوزع في شكل مربعات متساوية الحجم، بناياتٌ كان من المفترض أن تحتضن الأنشطة ذات الطابع الصناعي أو الحرفي، من قبيل الميكانيك، السودور، الرصاصي، النجارة، ورشات الألومنيوم... لكن الاستغلال الاجتماعي لهذه المنشآت اتخذ وجهة مختلفة تماما عن الغايات التي وضعت من أجلها، إذ تحولت إلى ملاجئ يقطن بها المتسكعون، والمشردون، والعاطلون عن العمل، فضلا عن بعض الأسر التي اجتاحتها فيضانات[138] العاشر من أكتوبر لسنة 2008، من دون أن تنجح في الحصول على سكن بديل. وخلف هذه "المنشآت" تتراءى بعض البيوت القديمة والمتهالكة، التي بنيت من الطين والتراب، والتي مازالت تحتضن بعض الأسر الفقيرة جدا والمتواجدة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المصالح المحلية في الحد من مظاهر السكن غير اللائق والتي من بينها قرعة الحصول على رخص البناء في تجزئات سكنية جديدة بأثمنة في المتناول (تجزئة حي النجاح، تجزئة حي النهضة، تجزئة حي الرياض 1، تجزئة حي الرياض 2، تجزئة العمران...)، إلا أن ظواهر السكن التقليدي والسكن غير اللائق ماتزال منتشرة (8.80% يقطنون دارا بدائية)[139]، خصوصا في مناطق المرابر السفلى والمرابر العليا، وإيكلي الشمالي، وإيكلي الجنوبي، وهي مناطق سكنية ذات مستوى اقتصادي ومعيشي ضعيف أو دون المتوسط.

---

[138] يذكر أن ميسور شهدت فياضانات مهولة عشية يوم الجمعة 10 أكتوبر 2008، فيضانات تميزت بارتفاع منسوب المياه لمستويات استثنائية بواد شوف شرق، وتسبب في خسائر مادية كبيرة تجلت في انهيار العديد من البنايات الطينية، بل إن دواويرا كثيرة مسحت تماما من الخريطة مثل ما حصل بدوار أولاد بوطاهر ودوار اتشابت وغيرهما.

عن كتاب ميسور الأرض والإنسان لمحمد جبور، الطبعة الأولى 2018، ص215.

[139] نتائج إحصاء شتنبر 2024، متوفرة على الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط:
https://2u.pw/Pjg984yn

الفضاء الثالث، قد يبدو غريبا عن طبيعة المجالات الأخرى التي تمت الإشارة إليها، يتعلق الأمر، بمدرسة ابتدائية خاصة تقع وسط هذا المسرح المجالي ذي الطابع القروي والذي تبدو عليه مظاهر الهامشية وانعدام التنظيم واضحة للغاية؛ ومؤسسة الأشراف للتعليم الابتدائي الخصوصي، هي منشأة تستقطب أطفال الطبقة الوسطى من أبناء مدينة ميسور، بعضهم يتكلف الآباء بمهمة مصاحبتهم إلى المدرسة وأخذهم منها بواسطة سيارة تنقلهم الخاصة، لكن أكثرهم يتنقل إليها ذهابا وإيابا بواسطة حافلات النقل المدرسي الخصوصي المتوفرة ضمن خدمات المؤسسة، والملاحَظ أن الفئات المشغلة ضمنها من مربياتٍ ومعلمينٍ وإداريين يسهرون على تمكين الأطفال من اكتساب روح النظام والانتظام بوصفه سلوكا مدنيا وحضريا، وذلك من خلال جعلهم يصطفون في شكل صفوف، والالتحاق بقاعات الدرس وفق القوانين المعمول بها داخل المؤسسة، إذ تحرص على تنظيم الفضاء التربوي بشكل صارم، فضلا عن أن المرفق من داخله يحتوي على علامات ورموز تشير إلى التربية الطرقية؛ وهو ما يفيد بأن التعاليم التي يتلقاها أولئك الأطفال بين أحضان مؤسساتهم التعليمية "الخاصة" يجدون النقيض المباشر لها بمجرد امتداد بصرهم إلى خارج مجال المدرسة، ما يعمق لديهم الفجوة بين قيم المدرسة وبين واقع المجتمع.

تلك مجموعة من المؤشرات توحي بوجود صيرورة من التغير الاجتماعي بوصفه يحيل بحسب تعريف غي روشيه إلى "كل تحوُّل ملاحَظٍ في الزمن، يمسُّ –بطريقة ليست مؤقتة أو سريعة الزوال– بنيةَ أو وظيفةَ تنظيم اجتماعي، أو مجتمعٍ معين بحيث يعدِّل مساره التاريخي"[140]. بهذا المعنى فإن المجال الميسوري يشهد تغيرا اجتماعيا على درجة كبيرة من الحدة والتسارع، ويشمل ذلك كلا من الإطار المادي والإطار الثقافي المحدد لبنية المجتمع الميسوري، ويشكِّل فضاء المقهى بهذا المعنى ذلك المسرح الذي تتمظهر فيه بجلاء تجليات هذه السيرورة من التغير المركَّب، سيما أنه يشهد ظاهرة مستحدثة، ألا وهي ظاهرة تشغيل الإناث كنادلات، بعد أن كان عملهن يقتصر على خدمات المطبخ من وراء جدار المقهى.

تشهد المقاهي المتواجدة ضمن نطاق المجال الميسوري هذه الدينامية القوية في سيرورات التغير الاجتماعي، بل يمكن اعتبارها ذلك الفضاء الذي يحدث فيه التفاعل المستمر بين الأطر الرمزية المحددة

[140] Rocher (Guy) : *Introduction à la sociologie générale* ; Troisième partie : Le changement sociale ; troisième édition, edition Hurtubise HMH ; Canada ; Mars1995 ; p. 394.

للثقافة القروية/القبلية، وبين الأطر الرمزية المحددة للثقافة الحضرية/المدنية، ويتمظهر ذلك بشكل واضح في طبيعة المواضيع التي يتم طرحها حين الالتفاف على طاولة من الطاولات المصفوفة داخل المقهى أو على رصيفه الخارجي، (مواضيع من قبيل الموسم الفلاحي، الآلات الفلاحية وكيفيات إصلاحها، مشاكل السواقي والري، منازعات الأملاك العقارية، مخططات التهيئة الحضرية وسبل الحصول على رخص البناء، أدوات البناء ومستلزماته...)، ويتمظهر أكثر على المستوى المعجمي التداولي (سْمُو، رْوَاحْ، طْحَا، رَانِي مَا كَادْ، وَاهْ، تْمْرَّتْنَا، الْفَاسْ، الدِّيوَانْ، عْكْبْ تْوَالْيَا، الْبَزّْ...)[141]. فضلا عن ذلك، فقد وقع الانتباه من خلال شبكة الملاحظة اليومية إلى أن المقاهي القريبة من مكان تواجد السوق الأسبوعي تعرف إقبالا مكثفا في يومي الثلاثاء والأربعاء لأنهما يشهدان احتشاد الأفراد في مختلف أنشطة التسوق والتجارة الأسبوعيين، في حين تشهد بقية المقاهي إقبالا شديدا في الفترات التي تعرِف عرض مباريات كرة القدم (مباريات المنتخب المغربي، مباريات الرجاء الرياضي، الدوريات الأوربية، الريال والبارصا....).

تأسيسا على ما سبق، لعل مظاهر الاختلال المجالي وسوء التنظيم الاجتماعي تبدو معالمها واضحة على مستوى الملاحظة المباشرة للحياة الاجتماعية بمدينة ميسور، الشيء الذي يفضي إلى الإقرار بوجود دينامية قوية من التغير الاجتماعي على مستوى المجال الحضري سواء في بعده المكاني أو أبعاده السلوكية والثقافية، وبناء على ذلك يمكن طرح التساؤل التالي: أية صورة يكونها "الميسوري" أو القاطن بمدينة ميسور حول فضائه المجالي وسلوكه الاجتماعي؟

5-3 صورة المدينة في تمثُّل الميسوري: المدينة بوصفها نصًّا ثقافيا

إن التفكير في قضية التمثلات التي يحملها الفرد حول مجاله يستدعي ضرورة استحضار الأثر النصي الذي يقع إنتاجه على مختلف الحوامل النصية من صفحات فيسبوكية وجدران الشارع العمومي والكتابات الصحفية، على اعتبار أنها تعكس طبيعة التمثلات التي يحملها الأفراد حول ذواتهم ومجالهم الحضري ونمطهم الثقافي السائد؛ نصوص تم تجميعها من مصادر متفرقة (صفحات التواصل الاجتماعي،

[141] تحيل هذه الكلمات على التوالي إلى المعاني التالية: ما هو؟؛ تعالَ؛ أصبح وأضحى؛ أنا مريض؛ عانينا وتعبنا؛ نصف يوم من السقي؛ تعال إليَّ؛ الأطفال.

يراجع: محمد جبور، ميسور الأرض والإنسان؛ ط1، 2018، فاس – المغرب، ص104.

حسابات شخصية، مقالات صحفية...)، وتجدر الإشارة إلى أن تجميع هذه المعطيات تم بموافقة المشاركين والمعنيين بها، ووفق ما تقتضيه سياسات حماية حقوق الخصوصية، كما سيتم عرض النصوص في حرفيتها من دون أي تعديل عليها حفاظا على شحنتها الدلالية ومقاصدها الرمزية، إلا أنه سيقع الاحتفاظ بمصادرها نظرا لما تقتضيه ضرورة عدم التصريح بهوية المشاركين:

5-3-1 نماذج من المعطيات النصية المجمَّعة

تدوينة رقم -1-

"لي كيقول ميسور "مدينة" يورينا المعالم ديال التمدن، ولي كيقول مافيهاش الفقر والهشاشة والتهميش والفساد والاستبداد واهتراء البنية التحتية..المدينة بدون مسبح ماكاين لا وحدة صناعية لا حي صناعي (الورشات الصناعية وسط الاحياء السكنية) والمنبت الصناعي للشباب المقاول لي قدام السوق لحد الساعة مازال معوق ماكاينش حتى كلية متعددة الاختصاصات..."

التعليقات:

تعليق 1

ميسور لا يرقى إلى اسم مدينة... بنية تحتية مهترئة ومناصب بالوراثة وهادشي أثر مخلفات تسيير خدم اجندات شخصية و ورث الفقر و الذل للبلاد و العباد. و خير دليل تنقيل المخزني المغضوب عليه من طنجة لميسور.

تعليق 2

حبس بلا احيوط والدليل عقاب المخزني بنقله لميسور

تعليق 3

ميسور تفتقد لمقومات المدينة سواء في بعدها المورفولوجي أو السوسيولوجي أو الثقافي.

المسؤول عن هذا الواقع هم من تعاقبوا على تدبير أو تمثيل "المدينة"- أفراد و مؤسسات- حيث انخرطوا في الفساد ودافعوا عنه وعملوا على تمييع النضال،ثم فئة ثانية من الاتباع الانتهازيين (دايمن مع الرابحة(

تعليق 4

ميسور مجرد قرية كبيرة لا غير

تعليق 5

مظاهر التهميش والفقر صارخة وكذلك الاستبداد الذي عاد بنا إلى سنوات الصفع والركل والاعتقال وردا الخدمات المقدمة للمواطن وكل هذا وسط صمت وتواطؤ بعض الجهات التي يفترض فيها فضح ما يجري والضغط لتغيير هذا الواقع المرير

تعليق 6

هي منطقة للعقاب لكل موظف أراد رئيسه أن يهجنه. أما بالنسبة للساكنة فهم مجرد أصوات انتخابية. وكما قال الحكيم التهامي رحمه الله ميسور فيها 44 عشرين حاضيا عشرين وأربعة قاضيا الغرض.

تدوينة رقم -2-

ميسور خاصها شي راقي بالطيارة

يطلع للسما ويرقيها كاملة

تعليق 1

ميسور أحسن بلاد ف العالم ولي ما وفقاتوش يخوي

تعليق 2

Lach katn9so mn Baladkom li m3jbo hal ikhwi

تعليق 3

ميسور خاصها تطرد المشعودين والمتاجرين بالدين.

تعليق 4

Rak kat9yal tjri fiha o tl9at khbarat 9bal chichghal o fra9 3lik missour

تعليق 5

ميسور خاصها شي طوفان ديال شوف شرق او غي لي قلبو بيض لي يمنع هههه

تدوينة رقم -3-

ميسور...المدينة القرية... وضع تنموي قاتم... والساكنة تعاني التهميش

هاشتاغ

#جميعا_من_أجل_إنقاذ_مدينة_ميسور

تدوينة رقم -4-

ميسور.. لا بنية تحتية ولا فوقية.. لا قوادس مسرحين.. لا ضوء زين..

تعليق 1

لا صحافة لا صحة لا خدمات لا برلمال لا اقليم لا محلي والو الفقيه لي دعا عليها مات معليكش دابا

تزيان وتزها الايام وتولي ميسور احسن من سعيدية وجد غي شورط

تعليق 2

مفهمتش واش عاد بانت ليكم هذا البلاد كنت عايشين في الغربة هي من بكري مبهدلة

تعليق 3

راهم غ شي وجوه لي كانوا يجيبونا ليها البعض مات والحيين الله يدير فيهم البركة

5-3-2 تحليل المعطيات النصية

يسمح تحليل هذه المعطيات وفق الأطر النظرية التي أرستها مدرسة شيكاغو في دراسة الظاهرة الحضرية وانطلاقا من تقنية تحليل المضمون والاستفادة من برنام atlas.ti يسمح ذلك بوضع تصنيف يميز ضمنها بين خمس فئات أساسية، وهو تصنيف لا يفصل بينها فصلا قطعيا، لكن الضرورة المنهجية تقتضي تفكيك التمثلات التي تحملها قاطنة مدينة ميسور حول المكونات البنيوية للظاهرة الحضرية إلى عناصرها الأساسية، وهو ما يمكن إبرازه من خلال ما يلي:

الفئة	أمثلة من النصوص	عدد التكرارات
التهميش الاجتماعي	"الفقر والهشاشة"، "أصوات انتخابية"، "الفساد"	12
البنية التحتية	"مهترئة"، "لا مسبح، لا ورشات صناعية"، "لا ضوء زين"	8
الانتهاز السياسي	الوراثة في المناصب"، "المخزني المغضوب عليه"، "الاعتقال"	7
الهوية الحضرية	"قرية كبيرة"، "لا ترقى لاسم مدينة"، "المدينة–القرية"	5
المقاومة الرمزية	#"جميعا_من_أجل_إنقاذ_مدينة_ميسور"	3

جدول رقم 2: التصنيف الموضوعاتي للقضايا الاجتماعية بحسب الفئات

المصدر: معطيات الدراسة

يكشف هذا التصنيف عن مظاهر أزمة المجال الحضري بمدينة ميسور، فهناك تشوه مورفولوجي (غياب المرافق العامة مثل فضاءات التعليم والثقافة والترفيه، انتشار الورشات الصناعية داخل الاحياء السكنية، تواجد سوق أسبوعي بمواصفات قروية...) يعمّق الفجوة الحاصلة بين التخطيط المؤسسي ونمط العيش اليومي داخل المجال، ويرسّخ ما تسميه مدرسة شيكاغو بوضعية "الانزياح الحضري" الذي يضاعف مظاهر التفكك الاجتماعي؛ وهناك حالة من غياب الثقة في المؤسسات السياسة (الفساد، الوراثة في المناصب، التبعية للرابحين) التي يقع اعتبارها ممارسة ما تزال خاضعة لعقلية جامدة قائمة على التبعية والانتهازية وتوريث مناصب المسؤولية من دون تفعيل حقيقي للديمقراطية ولمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مما يفضي إلى تعزيز وضعية "اللامبالاة المدنية" وإعادة إنتاج حالة التهميش العابر للأجيال وتكريس ما يسميه لويس وورث بإعادة إنتاج ثقافة الفقر؛ إلا أن بعض الكتابات الجدارية والتدوينات على منصات التواصل الاجتماعي تؤشر على تمظهرات المقاومة الرمزية، بحيث يعتبر "الهاشتاغ" وسيلة رمزية افتراضية توحِّد الساكنة في مواجهة ما تعتبره حالة الفساد السياسي واهتراء البنية التحتية، بما يعني وجود مظاهر

للمقاومة اليومية التي تدعو إلى إحداث التحول الهيكلي في الوضعية الحضرية لمدينة ميسور على المستويين المادي والثقافي معا.

إن التحليل الإيكولوجي لهذه المعطيات يفضي إلى الإقرار بالنتيجة التالية: تعتبر ميسور "مدينة–قرية"، وذلك بسبب التناقض بين التوصيف الرسمي/المؤسسي الذي يؤكد على مدَنِيتها، وبين معطيات الواقع الاجتماعي التي تكرس وضعيتها كقرية ذات بنايات إسمنتية. تناقضٌ يبرز في عقدة مركزية هي عقدة "الهامشية الحضرية" التي يعتبر التشوه الحضري محرِّكَها الأساسي بما هو حصيلة التفاعل بين غياب البنية التحتية وانعدام الثقة في الفاعل السياسي وازدواجية السلوك الفردي بين غلبة الطابع البدوي وبين النزوع إلى التحضر، لكنه يظل سلوكا يقاوم وضعية واقع الحال ويتطلع إلى إحداث التغيير الذي يكسبه خصائص الهوية المدنية ويضفي على مجاله مواصفات الحداثة الحضرية.

إن القراءة المعمَّقة في هذه التدوينات تسجِّل بوضوح حالة عدم الرضا التي تسري بين عموم الأفراد الذين يقطنون بمدينة ميسور، حالة من السخط العارم، وشعور عميق بالإقصاء، وبالتواجد على هامش الحياة : ميسور مجرد قرية ماشي مدينة، ميسور حبس بلا حيوط، ميسور منطقة للعقاب والنفي[142]، ميسور حفرة، ميسور مقبرة جماعية... تهميش يتم إرجاعه إلى شبكة سببية متداخلة ومعقدة: الموقع الجغرافي المعزول، العجز السياسي وانتهازيته، وصاية السلطة السياسية، وعدم وجود إرادة حقيقية لتحسين وضعية المدينة وظروف العيش، غياب مخططات تنموية هيكلية، غياب العدالة المجالية ... وإزاء هذا الوضع تتعزز لدى الفرد ميسور سيكولوجية الإنسان المقهور. التي تترتب عنها مواقف وسلوكات تتجه في مناحي متباينة... إنها ذات تعاني من انشطار مزدوج: ضعف مجالي وتمزق في الهوية بين حنين إلى زمن القرية والدوار واستحضار لشخصية البدوي الفلاح الذي يضع اعتباره كشخص فوق أي اعتبار، وينظر إلى غيره من الغرباء نظرة فوقية فيها الكثير من التعالي، وبين تطلُّع إلى التحضر والخروج من دوائر التخلف وجعل حياته اليومية أكثر مسايرة لتطورات العصر ولزمن التكنولوجيا والعولمة. في مقابل ذلك، يتعمَّق لديه شعور بالتواجد على هامش الحياة، وبالإقصاء الممنهج والمقصود من سياسات التنمية ومخططات الإصلاح

142 نشير إلى أن بلدية ميسور شكلت منطقة نفي لمجموعة من المناضلين والزعماء السياسيين اليساريين خصوصا في فترة السبعينات والثمانينات، نذكر منهم على وجه التخصيص محمد اليازغي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد لحبابي.

والنهوض بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحسين المرافق العمومية وتسهيل الحياة أمام المواطنين. وقد يبدو من المفيد استحضار المفهوم الباسكوني ضمن هذا السياق حين يتحدث عن "المجتمع المركب" كخاصية مميزة للمجتمع المغربي، ولعل ذلك يبدو واضحا في سياق التركيبة المجالية للمجتمع الميسوري، فهو ليس بدويا بالكامل، وليس قرويا بالكامل؛ إنه خليط بين الإثنين، ومظاهر هذا التركيب يمكن رصدها على صعيد جميع المجالات من هندسة الديكور في البيوت، إلى نمط التسوق والاستهلاك، مرورا بالمعجم اللساني المتداول، ويشكِّل فضاء المقهى بمختلف مكوناته ذلك المسرح الذي تحضر فيه على نحو جلي هذه التركيبة الفولكلورية، وتتمظهر بشكل واضح مفارقات المجال ومفارقات السلوك وأنماط التفكير.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى رصد مستويات التعالق بين هامشية المجال وبين ما يسِم السلوك الفردي من ديناميات التغير والتي تتمظهر بشكل واضح في ثنائية القروي/الحضري؛ وهي معطيات يمكن تقديمها في صورة تركيبية ترصد مدى تجليات التداخل بين هذين المحدِّدين، فإضافة إلى خاصية العزلة الجغرافية، يمكن التأكيد على الدينامية الديمغرافية التي تشهدها المدينة من حيث ارتفاع نسبة الساكنة الحضرية مقابل انخفاض واضح لنسبة الساكنة القروية؛ ويتيح ذلك فرصة الانتباه إلى تميُّز المجال الميسوري بحركية سوسيوثقافية كبيرة، يمكن الإشارة إلى أهم خصائصها في المقتضيات التي تستدعيها سيرورات الانتقال من تجمعات قبلية وقروية تتمركز في الدواوير المحيطة بالمجال الميسوري (جماعة سيدي بوطيب) إلى مركز حضري يتخذ صفة "المدنية" شيئا فشيئا، إن على المستوى المورفولوجي وما يرافقه من تغيرات هيكلية في البنية التحتية من منشآت وتجهيزات مادية ومرافق عمومية، أو على مستوى نمط العيش وما يكتنفه من تحول تدريجي يتوجه في مسار اكتساب مقومات السلوك الحضري خصوصا فيما يتعلق بالسلوك الاستهلاكي وإيقاع الحياة اليومية.

ننتهي إلى التأكيد على أن ديناميات السلوك الحضري بمدينة ميسور تتخذ مسارات التمدن التدريجي، لكنها لم تصل بعد إلى اكتساب المقومات الكاملة للمجال الحضري، كما أن معطيات التنوع الاجتماعي والتخصص الاقتصادي والكثافة السكانية ونمط العيش كلها مؤشرات تحيل على وجود تغير اجتماعي قوي يجعل من مدينة ميسور ليس مجرد مكان جغرافي أو تكتل بشري فحسب، بل مجالا للصراع الاجتماعي

وتفاعل علاقات القوة بين تطلعات الخطاب الرسمي المؤسسي وبين إكراهات واقع المعيش اليومي، وهو ما يتطلب إرساءَ مشروع مجتمعي ديمقراطي متكامل يتم بناؤه من خلال إشراك جميع الفاعلين الاجتماعيين بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم الأيديولوجية، ويضع ضمن ناظره الحرص على إحداث التماهي بين البناء المادي للمجال الحضري وبناء الإنسان المتحضر.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المعطيات المجالية التي اعتمدتها الدراسة قد شهدت تغيرات بعد انتهاء العمل الميداني في أواخر سنة 2024، ومن ذلك نقل موقع السوق الأسبوعي إلى فضاء آخر؛ غير أن الملاحظات اللاحقة تفيد باستمرار معظم الممارسات والتفاعلات الاجتماعية التي رصدتها الدراسة، بما يجعل النتائج التحليلية محتفظة بقدر معتبر من الصلاحية التفسيرية.

البيبليوغرافيا

مراجع باللغة العربية:

- جبور، محمد: **ميسور الأرض والإنسان**، محاولة في الكتابة اعتمادا على الصورة الفوتوغرافية، الطبعة الأولى، 2018، طبع وتصميم العيدوني للطباعة، فاس – المغرب.
- وحدني، رشيد: **المستور في تاريخ ميسور**، دار القلم، ط 2016.
- لكْوال، أحمد: **التحضر، التحديث، الحداثة، في المجتمع المغربي الحديث**، افريقيا الشرق 2012، المغرب.
- كولون، آلان: **مدرسة شيكاغو**، ترجمة مروان بطش، منشورات المعرفة. ط1، 2012.
- لينتون، رالف: **الأصول الحضارية للشخصية**، ترجمة عبد الرحمان اللبان، مراجعة محمد زايد، دار اليقظة العربية / مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت– نيويورك، 1964.
- المالكي، عبد الرحمان: **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، ط2، افريقيا الشرق، 2019، المغرب.

- المالكي، عبد الرحمان: **الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب**، طباعة SIPAMA، ط1، 2015، المغرب.
- السوكاح، زهير: **مراجعة كتاب "الذاكرة الجمعية" لموريس هالفاكس**، مجلة "تيبُّن"، عدد 9/33، 2020.
- شهبار، خالد: **سوسيولوجيا الهجرة والتحضر أمام اختبار البراديغم البنائي**، مجلة العمران، العدد 15/8، خريف 2016.
- شكري، محمد سلام: **القرية والمدينة بالمجتمع المغربي، في التغير المركب من الدوار إلى المركز الحضري**، الطبعة الأولى 2020، مطبعة Solprint – Fes، المغرب.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Krippendorff, Klaus: *Content analysis: an introduction to its methodology*, 2nd ed- 2004; Sage Publications Printed in USA; p18.
- Park, Robert Ezra: *The city: Suggestions for the investigation of Human Behavior in the City Environment*; American Journal of Sociology; Mar 1915; Vol 20; No 5.

مراجع باللغة الفرنسية:

- Dollo, C. (et autres) : *Lexique de Sociologie*, 5eme Edition, DallosS 2017.
- Halbwachs, Maurice : *Mémoire collective* (1950) Un document produit en version numérique par Mme Lorraine Audy, Et Jean-Marie Tremblay.
- Paquot, Thiery : *Cultiver la ville, Réflexions sur la culture urbaine*. In : Raison présente, n° 99, 3e trimestre 1991. Culture et politique, p18.
- Peretz, Henri : *Les méthodes en sociologie, L'observation*, collection Repères, Ed La Découverte, Paris 2004.

- Rocher, Guy : *Introduction à la sociologie générale* ; Troisième partie : Le changement sociale ; troisième édition, edition Hurtubise HMH ; Canada ; Mars1995 ; p. 394.

تحولات الخطاب المسرحي: بين سلطة النص وجماليات العرض

Transformations of Theatrical Discourse:
Between the Authority of the Text and the Aesthetics of Performance

د. محمد الزنجلي
باحث في السرديات الحديثة والدراسات المسرحية والفرجوية
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين طنجة – تطوان – الحسيمة
mohamed.zenjli@etu.uae.ac.ma

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن التحولات الجوهرية التي طرأت على بنية الخطاب المسرحي المعاصر، مقتفية أثر الانتقال من "مركزية النص الأدبي" بوصفه منظومة لغوية مهيمنة، إلى رحابة العرض المسرحي وجماليات الفضاء السينوغرافي. وتتناول الدراسة الجدلية القائمة بين سلطة المؤلف ورؤية المخرج في السياقين الغربي والمغربي، مع التركيز على عملية "نزع القداسة" عن الكلمة لصالح حركية الجسد وعناصر الفرجة البصرية، بهدف رصد الآليات التي حولت النص المسرحي من بنية لغوي مغلقة إلى مادة أولية قابلة للتفكيك وإعادة الصياغة.

وتنطلق الدراسة من افتراض أساس حاصله أن التحرر من سلطة النص الأدبي يعيد للمسرح طابعه الطقوسي الأصيل، مستندة إلى مرجعيات نقدية غربية كأرطو وبريشت وغروتوفسكي وغيرهم. وتطرح "الفرجة الشاملة" بديلا يدمج النص والخشبة في تجربة جماعية تشاركية. أما على صعيد المسرح المغربي فترى أنه نجح في تجاوز قيود الفضاء التقليدي نحو فضاءات مفتوحة تمزج التراث بالحداثة.

وتتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل عن الميكانيزمات الجمالية والتقنية التي أدت إلى زحزحة النص عن مكانته المركزية لصالح لغة الجسد والفضاء، وكيفية مساهمة المرجعيات الفلسفية والنقدية الغربية في تقويض طغيان الأدب على الخشبة، وصولا إلى فحص قدرة التجربة المغربية على تأسيس هوية إبداعية تمزج بين الوعي بالنظرية الغربية والعمق التراثي الشعبي.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة مقاربة منهجية وصفية لتتبع مسارات التحول في الخطاب المسرحي، مع الاستعانة بالمقاربة التاريخية لرصد التقاطعات بين التنظير المسرحي الغربي والممارسة الإبداعية المغربية، وصولا إلى استنتاج آليات اشتغال السينوغرافيا والجسد في العرض المعاصر باعتبارها بدائل تعبيرية تتجاوز سلطة الكلمة.

الكلمات المفاتيح: الخطاب المسرحي، سلطة النص، جماليات العرض، المسرح المغربي، الاحتفالية، السينوغرافيا، التجريب المسرحي.

Abstract

This study seeks to explore the fundamental transformations that have affected the structure of contemporary theatrical discourse, tracing the shift from the centrality of the literary text as a dominant linguistic system to the broader horizons of theatrical performance and the aesthetics of scenographic space. It examines the dialectical relationship between the authority of the playwright and the vision of the director in both Western and Moroccan contexts, with particular emphasis on the process of the "de-sacralization" of the word in favor of bodily expression and visual spectacle. The study aims to identify the mechanisms that have transformed the dramatic text from a closed linguistic structure into a primary material open to deconstruction and reconfiguration.

The study is grounded in the assumption that liberation from the authority of the literary text restores to theatre its original ritualistic character. In this regard, it draws on the critical contributions of major Western theorists and practitioners such as Artaud, Brecht, Grotowski, and others. It also proposes the concept of "total theatre" as an alternative model that integrates text and stage within a collective and participatory experience. Concerning Moroccan theatre, the study argues that it has successfully transcended the constraints of conventional theatrical spaces, moving toward open performative environments that creatively combine heritage and modernity.

The central problem of the study revolves around identifying the aesthetic and technical mechanisms that have displaced the dramatic text from its privileged position in favor of the language of the body and spatial representation. It further investigates how Western

philosophical and critical paradigms contributed to challenging the dominance of literature over theatrical performance, while examining the extent to which Moroccan theatrical practice has succeeded in establishing a distinctive creative identity that combines an awareness of Western theoretical frameworks with the depth of popular cultural heritage.

To address these issues, the study adopts a descriptive methodological approach to trace the trajectories of transformation within theatrical discourse, complemented by a historical perspective that examines the intersections between Western theatrical theory and Moroccan creative practice. Ultimately, it seeks to reveal the ways in which scenography and corporeality function in contemporary performance as expressive alternatives that transcend the authority of the spoken word.

Keywords: Theatrical Discourse; Authority of the Text; Performance Aesthetics; Moroccan Theatre; Celebratory Theatre; Scenography; Experimental Theatre.

تقديم:

تتمحور الإشكالية الجوهرية للمسرح حول تلك الجدلية المستعرة بين النص الأدبي من حيث هو نسق لغوي قار، والخشبة باعتبارها فضاء للصياغة الركحية المتجددة؛ إذ انتقل الخطاب النقدي من الرؤية الكلاسيكية التي كرست مركزية النص بوصفه "لوغوس" المسرح وعموده الفقري، نحو أفق مغاير يعلي من سلطة المخرج وجماليات الفضاء. ولم تكن هذه التحولات مجرد تبديل في الأدوار، ولكنها نزع لقداسة الحرف لصالح حركية الجسد وعناصر السينوغرافيا؛ حيث استحال النص مادة بكرا قابلة للتفكيك وإعادة التشكيل ضمن منظومة "الفرجة" التي تتجاوز محدودية الكلمة المنطوقة نحو لغة بصرية وحسية شاملة. وقد تجذرت هذه الانزياحات المفاهيمية في التربة الفكرية الغربية عبر ثورات نقدية قادها رواد من عيار "نيتشه" و"أنتونين أرطو" وصولا إلى "غروتوفسكي" و"بيتر بروك"، الذين نادوا بضرورة تحرير الخشبة من هيمنة الأدب وما يفرضه من محاكاة واقعية. وبتبني مفهوم "موت المؤلف" بمعناه البارتي، انفتح المسرح على آفاق طقوسية واحتفالية تستعيد جذوره الأولى، حيث يغدو العرض المسرحي تجربة وجودية تخاطب الوجدان، وتعتمد على الطاقة الحية للممثل وتفاعله العضوي مع الفضاء، مما أرسى دعائم تجريبية لا محدودة تعيد تعريف مفهوم العرض وتلقيه.

ولم يكن الواقع المسرحي المغربي بمنأى عن هذه التموجات العالمية؛ إذ شهد منذ ستينيات القرن الماضي حراكا نقديا وإبداعيا رام تطويع هذه الرؤى النظرية وتبيئتها ضمن سياق الهوية الوطنية. فبرزت جهود مخرجين ومؤصلين مثل: الطيب الصديقي، وعبد الكريم برشيد، ومحمد مسكين...، الذين سعوا جاهدين لتجاوز ضيق "العلبة الإيطالية" نحو فضاءات أرحب تستلهم التراث الشعبي والموروث الثقافي. ومن خلال "البيان الاحتفالي" وما تلاه من تنظيرات، حاول المسرح المغربي اجتراح لغة مسرحية أصيلة تكسر الجدار الرابع وتجعل من الجمهور شريكا فاعلا في الحدث الدرامي، محققا بذلك مصالحة فنية بين آليات التجريب المعاصر والعمق السوسيو–ثقافي للفرجة المغربية.

إن هذا المسار التحولي، في سياقيه الكوني والمحلي، لا يروم إقصاء النص أو إلغاء كينونته، بقدر ما يسعى إلى إعادة تموضعه عنصرا متكافئا ومندمجا في بنية "الفرجة الشاملة". فالهدف الأسمى يكمن في صياغة أثر جمالي وفكري يلامس جوهر الإنسان، حيث تتضافر فيه الرؤية الإخراجية، والأداء الجسدي، والسينوغرافيا، لخلق طقس جماعي حي يتجاوز حدود التلقي السلبي إلى رحاب المشاركة الفاعلة، مكرسا المسرح بوصفه أرقى تجليات التعبير عن الهواجس الإنسانية بلغة بصرية وحسية متكاملة. ولعل هذا المعطى يدفعنا إلى التساؤل عن الميكانيزمات الجمالية والتقنية التي أدت إلى زحزحة النص من مكانته من حيث هو كيان مقدس وتحويله إلى مادة أولية قابلة للتفكيك ضمن منظومة العرض المسرحي المعاصر؟ وكيف ساهمت المرجعيات الفلسفية والنقدية لرواد المسرح الغربي (أرطو، بروك، إلخ) في تقويض "طغيان الأدب" لصالح استعادة الأبعاد الطقوسية والجسدية في الفضاء الركحي؟ وإلى أي مدى نجحت التجربة المسرحية المغربية – الاحتفالية نموذجا – في استثمار آليات التجريب المعاصر لتأسيس هوية إبداعية تمزج بين الوعي بالنظرية الغربية والعمق التراثي الشعبي؟ وكيف يمكن لمفهوم "الفرجة الشاملة" أن يتجاوز ثنائية (النص/الخشبة) ليؤسس لرؤية نقدية تعتبر المسرح طقسا جماعيا تشاركيا يدمج المتلقي في العملية الإبداعية؟.

1- جدلية النص والعرض: من سلطة المؤلف إلى رؤية المخرج

يشكل النص المسرحي، منذ نشأته في العصر اليوناني، المرتكز الرئيس والعمود الفقري الذي تنهض عليه بنية العرض المسرحي؛ فهو مصدر الإلهام للمخرج، والموجه لمسار العرض المسرحي وأنساق الإخراج، والتمثيل والتصميم، بما يحبل به من "إشارات مسرحية ترسم الخطوط العامة للقراءة الركحية، لأنها تعد مشروعا يقبل التغيير والتبدل حسب الأزمنة والأمكنة والجمهور والجهاز المفاهيمي الذي يتناول به المخرج هذا العمل بالإبداع والإعداد والإضافة"[143]. ويعرف الباحثون النص المسرحي؛ بأنه "العمل الذي ينتجه المؤلف، ويقوم أساسا على اللغة، ويتوجه به صاحبه إلى القارئ سواء كان قارئا عاديا أو قارئا مخرجا"[144]. ويعد النص المسرحي أيضا "البناء الدرامي الذي يحدد سير العرض المسرحي وأساليب الإخراج، والتمثيل، والتصميم، فهو الإيحاء الذي يسهل على المخرج تصور المكان والزمان، كما يمد الممثل بالتصور المبدئي للحالة التمثيلية التي سيتقمصها أثناء قراءة دوره التمثيلي في النص وحفظه"[145]. والنص المسرحي وثيق الصلة بالخشبة، ليس وفق أفقه الفرجوي فقط؛ بل في تشكل هويته وأنساقه وإبدالاته، ومن ثم "فهو لا يأخذ دلالته إلا حين يندمج في العرض. وهي مسألة تمليها طبيعته الداخلية، لاسيما وأنه يتخذ شكل حوارات موزعة بين أدوار متعددة، وأن دلالته لا تكتمل إلا داخل المقام التلفظي الذي يختاره له المخرج"[146]. ووفق هذا المنظور يحتفظ النص المسرحي بطاقته المنفتحة على مساحات شاسعة لم تطأها قدم الكاتب، وهي مساحة تترك مجالا للمخرج لتشكيل إضافات تمنح النص المسرحي أبعادا فرجوية وجمالية وفق سنن الفعل المسرحي. ولأجل ذلك ينبغي أن يكون النص المسرحي نصا مفتوحا، ينطوي على فراغات وفجوات يعمل

---

[143]- عبد الرحمان بن زيدان، أسئلة المسرح العربي، سلسلة الدراسات النقدية (7)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 1407هـ/1987م، ص: 10

[144]- زهور بن السيد، المسرح بين النص والعرض في النقد المسرحي المغربي: https://alantologia.com/blogs/18521/.

[145]- وائل زكريا مصطفى، مفهوم النص المسرحي: https://theaterars.blogspot.com/2020/03/blog-post_58.html?m=1

[146]- محمد التهامي العماري، مدخل لقراءة الفرجة المسرحية، دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط – المغرب، الطبعة1، 1427هـ/ 2006م، ص: 21

المخرج المسرحي على ملئها بعناصر سمعية وأخرى بصرية تأثث خشبة المسرح، بغية إثارة وعي المتفرج وجعله مشاركا في صناعة الفرجة.

إن مقاربة النص المسرحي ترتبط بأسئلة حارقة بدءا من المرجعيات الفكرية والاجتماعية والثقافية المشكلة للبناء الدرامي لهذا النص، ثم المحددات الدرامية المرتبطة بالحوار وتمظهره الفرجوي، وممكنات تحويل النص من سياق الكتابة إلى أنساق الفرجة المسرحية، وما يرتبط بهذا التأويل من منعطفات قد ينتج عنها سوء فهم للعمل المسرحي، فضلا عن أسئلة أخرى من قبيل: كيف يتعامل الممارس المسرحي مع النص الدرامي؟ وما هي الآليات والعدة التي يعتمدها في تأويله؟ وهل يراعي هذا الممارس المسافة الفاصلة بين النص والتحقق الفرجوي في الخشبة المسرحية؟ وما هي الشروط الكفيلة بالحفاظ على هوية نص المسرحية والفرجة في طابعها الدرامي والجمالي؟ وهل يفقد العمل المسرحي طاقته الميلودرامية وهو يوظف التقنيات البصرية الجديدة القائمة على الإبهار البصري بدل الدهشة المسرحية؟ وهل تحول العمل المسرحي إلى عرض فرجوي يُفقد النص أدبيته المسرحية؟ وهل يستطيع الممارس المسرحي اليوم استثمار التراث المسرحي في بعده الإنساني وإعادة تأويله؟ وهل يمكن للعمل المسرحي أن يضاهي قوة الفنون البصرية الأخرى ويحافظ على مكانته الرفيعة بين الفنون التعبيرية المختلفة؟.

يتمتع المخرج وفق أدبيات هذا الفن الرفيع بسلطة رمزية تمنحه صلاحيات قانونية تمكنه من إعادة تشكيل المعنى المسرحي وفق "براديغم" فن المسرح ليمنح للعمل المسرحي هويته الفرجوية، بيد أن هذا الأمر يقتضي ما أطلق عليه "رولان بارت" موت المؤلف[147].

واستنادا إلى هذا المنظور الجنائزي الحامل لموت المؤلف فإن هذا التأويل محفوف بالمخاطر؛ مخاطرِ ضياع المعنى ومخاطر إضافة رموز مادية جديدة قد تتساوق وتتشاكل مع ممكنات النص المسرحي وقد تختلف عنه، حسب مرجعيات المخرج وأدواته الإخراجية، فضلا عن الطابع الأدائي للممثل، والطاقة الإقناعية "ففي سياق عملية الانتقال من النص إلى العرض، تمارس لعبة تبادل المواقع التي تسندها بالأساس الرغبة

[147]– يقدم رولان بارت تصورا حول موت المؤلف مفاده؛ تحرر النص من سلطة المؤلف، ونقل هذه السلطة إلى القارئ، الذي يصبح له القول الفصل في تحديد معاني ودلالات النص عن طريق القراءة والتأويل.

في الانتقال بالرسالة/الهدف من شكل جمالي يفترض أنه لم يحقق المتعة المرغوبة إلى شكل آخر أرقى، ومن ثم يتم تفعيل نوع من التواصل بين أطراف الرسالة، يسير بها في أفق تحقيق نوع من الخلود الجمالي"[148].

ولعل الدارسين للفن المسرحي، لا سيما في المسرح المعاصر (مسرح ما بعد الدراما)[149]، يواجهون إشكالية مزدوجة تتعلق بهوية النص من جهة، وبشروط وممكنات الفرجة الجمالية من جهة أخرى؛ وهو ما يفسر بروز عدة مقاربات نقدية تتباين في رصدها لمنعطفات التحول من النص إلى العرض؛ فثمة اتجاه يكرس أسبقية النص بوصفه الموجه الأول الذي لا يقوم العرض بدونه، بينما يذهب اتجاه ثانٍ إلى التحرر التام من سلطة النص والمؤلف، عادّاً إياهما عائقاً أمام إبداع المخرج والسينوغراف. وفي مقابل هذين الاتجاهين اللذين يمارسان فصلا تعسفيا بين النص والعرض، يبرز اتجاه ثالث يرى المسرح عملا جماعيا تتضافر فيه جهود المؤلف والمخرج وبقية المتدخلين، تماما كالأوركسترا الموسيقية التي تكمن قوتها في تمازج مواهبها لتحقيق فرجة متجانسة تكسر الحواجز مع الجمهور؛ "فالمسرح كمجال الفرق الموسيقية، فالفرقة المسرحية كفريق العازفين في الأوركسترا، قوته الفنية في جماعيته، وفي تمازج الأدوات والمواهب الفنية لأن المسرح يحتاج دائما إلى التجمعات الشعبية، وإلى العمل الجماعي الذي يمتلك وسائل الإنتاج"[150]. والجدير بالذكر هنا، أن المسرح منذ بدايته كان نشاطا جماعيا، يقوم على تضافر وتعاضد مجموعة من العناصر لصناعة فرجة مسرحية موحدة ومتناغمة.

وحقيقة الأمر – في تقديري – أنه لا يمكن عزل النص المسرحي عن باقي العناصر الأخرى المشكلة للفرجة المسرحية، إذ "يظل النص المتحكم الأول في حركة الفرجة، وأيا كانت أهمية الأشكال التصويرية أو الموسيقية أو الحركية التي تدخل في هذا الإطار فإنها لا تكتفي بمصاحبة النص أو زخرفته لكنها تخدمه

---

[148]– بوشعيب بنيونس، استراتيجيات صناعة الفرجة تحولات التلقي في المسرح بين النص والعرض: مستويات الدلالة الفرجوية/العرض، مطبعة الجسور، منشورات جمعية العلامة الجمالية، وجدة – المغرب، الطبعة 1، أبريل 2018، ص: 37

[149]– تأسس مفهوم مسرح ما بعد الدراما مع الباحث الألماني هانز ليمان في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه، بحيث يتجاوز هذا المسرح عنده مركزية السرد والحبكة التقليدية نحو جماليات أدائية وتجربة حسية وتفاعلية، تركز بالأساس على لغة الجسد، والعلامات، وتشكيل الفضاء المسرحي. (ينظر، خالد أمين ومحمد سيف، مسرح ما بعد الدراما: وتحديات الكتابة الركحية المعاصرة، دار الفنون والآداب للطباعة والنشر والتوزيع، البصرة – العراق، الطبعة 1، 2020، ص: 177).

وينبه خالد أمين ومحمد سيف إلى مسألة في غاية الأهمية؛ وهي أن بادئة "ما بعد" الملحقة بالدراما لا تعني إطلاقا تصنيفا مرحليا/زمنيا يأتي بعد الدراما، أو نسيانا للماضي الدرامي، أو إلغاءه نهائيا، بل إنها استيعاب وتجاوز للدراما في الوقت ذاته. (المرجع نفسه، ص: 16).

[150]– عبد الرحمان بن زيدان، أسئلة المسرح العربي، مرجع سابق، ص: 72

وتثريه شكلا ومضمونا"[151]. وفي سبيل ذلك ينبغي أن تتلقاه يد مخرج قادر على فهمه وإخضاعه لرؤيته المغايرة، إذ يعمل هذا الأخير على قراءة النص المسرحي وفهمه، لاستنباط المعاني الثاوية فيه وتأويلها، وذلك لإعادة كتابة النص "كتابة مشهدية"[152] تتماشى مع رؤيته الجمالية ونظرته للعالم، وحتى يتسنى له ذلك عليه أن يمسك بزمام التقنيات والوسائل التي يعتمدها في إنجاز العرض المسرحي. "فالمخرج المسرحي فنان مفسر للنص المسرحي، ومنسق لجهود المؤلف والممثلين وجميع المشاركين في بناء عناصر العرض المسرحي، وهو بهذا يشبه قائد الفرقة الموسيقية، ولكي يخرج العمل في صيغته النهائية مكتملا ومنسجما، يجب أن تكون للمخرج القدرة على توجيه وتحريك مجموعة العاملين وفي مقدمتهم الممثلون، ثم الفنيون الموكلون بالمناظر، والأزياء والأضواء، وفي النهاية إذا لزم ذلك ميكانيكيا العرض والموسيقى والرقص"[153]. وعليه، تكون الفرجة هي الهدف الأسمى، وأدوات المؤلف تقدم لتصبح في خدمة المخرج المسرحي الذي يصهر في بوتقة العرض إلى جوار النص المسرحي نصوصا أخرى، وأدواتٍ أخرى تحقق له – العرض المسرحي – النجاح الفني والجماهيري في الآن نفسه.

ونظرا لطبيعة النص المسرحي الذي يتسم بعدم الاستقرار وتعدد المعاني، فإن تلاحم وتشابك العلامات التي تكونه، والتي تتشكل في منظومة سيميائية تمنح المخرج إمكانية وضع النص المسرحي في سياق ثقافي أوسع، وهو ما يعني أن النص المسرحي يمنح للمخرجين مستويات عدة من القراءات والرؤى. وبالتالي، فإن اختلاف الرؤى بين المخرجين وتباين سبل تناول النص، وتعدد الثقافات، عوامل أساسية تقف وراء الإخراج المتعدد للنص الواحد، و"لعل ظهور المسرحيات بأشكال تختلف باختلاف المخرجين وتصوراتهم وفهمهم إغناءٌ للحركة المسرحية، وهو شائع في العالم كله، بحيث إننا نعرف للمسرحيات الكبرى صورا تتعدد بتعدد المخرجين، وكل واحد منهم يقدم ويؤخر ويختصر من النص الأصلي أو ينفذه كما هو بما يحقق تصوره

---

[151]– نفسه، ص: 87

[152]– يقصد بالكتابة المشهدية حسب حسن يوسفي؛ مساحة إبداعية ولغوية تحرر خيال المخرج، لتصبح وسيلة تعبير صادقة وعميقة يجسد من خلالها هواجسه الوجودية وانفعالاته الذاتية، مستلهما ذلك كله من تفاعله الحي مع محيطه الاجتماعي والمكاني، ومن ارتباطه الوثيق بخشبة المسرح وعوالمها.. (ينظر حسن يوسفي، المسرح والحداثة، سلسلة أبحاث، منشورات وزارة الثقافة 2009، ص: 87).

[153]– عقا أمهاوش، الاتجاهات المسرحية بالمغرب بين التأصيل والتجريب، مطبعة أميمة، فاس – المغرب، الطبعة 1، 2020، ص: 67

الفني على مسؤوليته الخاصة...أمام جماهير المشاهدين والقراء"[154]. هكذا يكون المخرج المسرحي، يعمد إلى تقطيع المشاهد وترتيبها كجزءلا يتجزأ من عمله ومسؤوليته كمخرج وتعبيرا عن رؤيته الفنية، وبما يحقق تصوره الفني الخاص. وقد اصطلح "رولان بارت Roland barthes" على هذا النوع من النصوص المسرحية "النص المتعدد"؛ أي "النص الذي يتجدد مع كل قراءة ويستطيع عبور الأزمنة والأمكنة، فهو يمنح قراءات متعددة وقابلة للبرهنة إلى حد التناقض، خلافا لنصوص اليومي أو النصوص العلمية التي تلتزم بسياق واحد وفهم متقارب يخضع للشروط العلمية الموضوعية. وهو النص القابل للانهائية القراءات"[155]. ومن ثم، يكون النص المسرحي في مرحلة الإخراج يُقرأ قراءة جديدة، حيث يتحرر الدال من المدلول، ومن وعي في قراءة الخفي والمضمر في النص، فتكون هناك أكثر من قراءة (تعدد القراءات). إذ "من الصعب على القراءة الواحدة مهما كانت مقاربتها المنهجية أن تستوعب النص المسرحي وأن تحيط بكل مظاهره وأسئلته"[156].

2- مرجعيات التجديد في المسرح الغربي: الثورة على المركزية النصية

تعود بدايات التفكير والبحث عن تصورات وممارسات جديدة في المسرح كانت إلى الفيلسوف الألماني "فريدريك نيتشه F.Nietzshe" الذي دعا إلى إعادة الطابع القدسي إلى المسرح، ونسف المحاكاة، والثورة على النص المسرحي. فنيتشه "يتخذ موقفا من الشكل السائد في المسرح الغربي في زمنه معتبرا أن المسرح في أصوله اليونانية كان يجمع بين فنون متعددة، وهذا ما لم يعرفه الغربيون لأنهم لم يتعرفوا على هذا المسرح إلا كأدب. وبذلك ساهموا في انحطاط المسرح الذي اعتبروه جنسا أدبيا"[157]. كذلك ذهب نيتشه إلى أن "فصل الأنواع الفنية إلى غنائية ودرامية وراقصة، أدى بالنتيجة إلى خلق فصل كامل في نوعية الجمهور

---

[154]- لطيفة الزيات، مجلة المسرح، العدد 69، يناير 1970، الهيئة العامة للتأليف والنشر – القاهرة، ص: 04

[155]- حسن خمري، نظرية النص: من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة – الجزائر، الطبعة 1، 1428هـ/2007م، ص: 41

[156]- محمد فرح، الخطاب المسرحي العربي وإشكالية القراءة: نحو مقاربة جمالية لتلقي النص المسرحي، منشورات مؤسسة مسجد الحسن الثاني، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 2018، ص: 138

[157]- ماري إلياس وحنان قصاب حسن، المعجم المسرحي: مفاهيم ومصطلحات المسرح وفنون العرض، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة 1، 1997، ص: 439

الذي يرتاد كل نوع من هذه الأنواع، بينما كان المسرح اليوناني مسرح مدينة أي يتوجه لكل الناس"[158]. واستنادا إلى موقف نيتشه نجد أن النظر إلى المسرح على أنه جنس أدبي، والفصل بين النص الدرامي وبين باقي الفنون الأخرى المشكلة للفرجة المسرحية تسبب في تراجع المسرح وانتكاسه، كما خلَّف انقسام الجمهور إلى فئات بحسب أذواقهم وميلهم لكل فن، في الوقت الذي كان يفترض أن يجتمع في مكان واحد لتلقي فرجة شاملة تضم مختلف الأشكال الفنية. وقد حذا "أوجينيو باربا Euginio Barba" حذو نيتشه "من خلال إحداثه للمعهد الدولي للأنثربولوجيا المسرحية (International School of Theatre Anthropologie)، ويهتم هذا المختبر بفن المسرح كثقافة، وكمنظومة اجتماعية، محاولا العودة به إلى أصوله القديمة. وبمعنى آخر، إعادة نوع من القداسة إلى المسرح وتجسيدها من خلال (الاحتفال)"[159]. ولا بد من التأكيد هنا، على أن هذا المسعى للبحث عن مسرح جديد بالعودة إلى الطقوس الاحتفالية – حيث الاحتفاء بالحركة والتعبير الجسدي– يستمد شرعيته من الأزمة التي تعرفها الأشكال المسرحية التقليدية التي تحد – في رأيهم – من حرية الإبداع، عندما تعطي الأولوية للكلمة والنص الدرامي، وتجعل مفردات العرض المسرحي في خدمته وتابعة له، في حين أن المسرح في جوهره، صناعة، وفرجة شاملة تهدف إلى استفزاز وعي المتفرج وتدفعه إلى التفاعل الإيجابي والمشاركة في صناعتها. من هنا، "تصبح الخشبة "كممارسة وليس مكانا للعرض"، وبهذا لا يكون هناك انحياز لبؤرة واحدة بل تعددية في تأليف نص العرض عبر قراءة النصوص الموازية من غير أن يكون هناك حد فاصل بينها وتصدر لأحدها على الأخرى[...]، بالإضافة إلى تقليص المسافة بين العرض والمتفرج بمعنى مسرحة المسرح من أجل أن يشعر اللاعبون بانفعالات وردود أفعال المتفرجين بشكل مباشر وسريع، تلك التي تحدث تغذية مرتدة سواء إيجابا أو سلبا"[160].

وفي السياق نفسه، يرفض "أنطونان أرطو Antonin Artaud" إعطاء الأولوية للنص المسرحي على حساب العناصر المسرحية الأخرى المشكلة للعرض المسرحي. معتبرا إياه عملا ناقصا لما يحويه من

---

[158]– نفسه، ص: 439

[159]– عقا أمهاوش، نفسه، ص: 122 – 123

[160]– خالد أمين ومحمد سيف، مسرح ما بعد الدراما، نفسه، ص: 09

"فجوات وثقوب تستدعي ملأها من طرف المخرج والدراماتورج وكل فريق العمل"[161]. هكذا، يكون أرطو انتصر لمسرح شامل يتواشج ويتشابك فيه النص مع وسائل تعبيرية أخرى متعددة لصناعة الفرجة.

ومن هذا المنطلق، يتجاوز أرطو المسرح الغربي القائم على اللغة والمحاكاة، و"يطالب بتحقيق نوع من السحر والذوبان بين الممثل والمتفرج من خلال إزالة الحواجز بين المعيش والخيالي"[162]. ولا يتأتى ذلك – في نظره – إلا بـ"العودة بالمسرح إلى ما هو سحري ومقدس"[163]؛ أي العودة إلى الطقس الاحتفالي الذي يعتمد بشكل كبير على التعبير الجسدي للممثل. فالمسرح عند أرطو "هو مسرح سحري Magique، خيميائي Alchimique، وميتافيزيقي Métaphysique، ومن ثم فالعودة إلى السحر هي عودة إلى الطبيعة ما دامت، في أعماقها ذات جوهر سحري متوحش، لذا، يتعين على المسرح أن يرتبط بالمقدس[...]، فالخيمياء تعود بعمقها عبر طريق آخر، إلى المقدس[...]، والميتافيزيقي يتعارض مع كل ما حصر المسرح الغربي ضمن عقلانية اللغة"[164].

أما "جيرزي غروتوفسكي Jerzy Grotowski" فيراهن بالأساس على أداء الممثل وجسده، مستغنيا بذلك عن كل العناصر التي من شأنها تشتيت انتباه المتفرج عن موضوع العرض المسرحي؛ مثل النص، والديكور، والإضاءة، والموسيقى...إلخ، لأن هدف غروتوفسكي هو تحقيق نوع من التواصل والتفاعل بين الممثل والمتفرج.

ويرى غروتوفسكي أن المسرح الذي يتطلب تكاليف كبيرة، هو مسرح استهلاكي بعيد كل البعد عن قضايا وهموم الإنسان المعاصر، وبالتالي فإنه لا يستجيب لتطلعات المتفرج الذي يكتفي بالمشاهدة المبتذلة، والتصفيق عند نهاية العرض، دون أن يكون له دور في صناعته، وهو ما دفعه إلى المناداة بالعودة إلى المسرح الاحتفالي، لأنه "كفيل بتحقيق التفاعل بين العرض والمتفرج، بحيث لا يكتفي المتفرج بقبول عملية الكشف والتوضيح التي يقدمها الممثل له، وإنما يتبنى هذه العملية ويشارك بهما من خلال التدريبات أو أثناء

---

[161]– خالد أمين ومحمد سيف، دراماتورجيا العمل المسرحي والمتفرج، منشورات المركز الدولي لدراسات الفرجة – سلسلة رقم 28، طنجة – المغرب، الطبعة 1، 2014، ص: 19

[162]– ماري إلياس وحنان قصاب حسن، العجم المسرحي، نفسه، ص: 446

[163]– عقا أمهاوش، نفسه، ص: 79

[164]- Alfred Simon – les signes et les songes: essai sur le théâtre et la fête – Édition du Seuil 1967. p : 107

العرض. هذه العلاقة تحقق نوعا من الاحتكاك المباشر والجسدي بين الممثل والمتفرج، وتدفع المتفرج لأن يتفاعل مع أداء الممثل والجهد الذي يبذله فيه، وأن يمتص الطاقة النابعة عن حضور الممثل وأدائه بنوع من العدوى التي تستثيره وتدفعه لاكتشاف ذاته أيضا"[165]. وعليه، يكون المسرح عند غروتوفسكي، مسرح تفاعل واندماج، وبحث عن الذات؛ أي أن الممثل والمتفرج يصبوان لأن يجدا لنفسهما امتدادا في الآخر، وهي المحاولة الدؤوبة "للأنا" من أجل الانتماء إلى "الهو" (الجماعة).

بينما يقوم مسرح "بريتولد بريشت Bertolt Brecht" "الملحمي"[166] على الفضح والتعرية للأنساق الرأسمالية، وذلك بتركيزه على التناقضات المتجذرة في المجتمع؛ وهو مسرح عقلي لا انفعالي، أو عاطفي، لأن بريشت – كونه كاتبا ومخرجا مسرحيا ذا وعي سياسي – فإنه في حاجة إلى متفرج مدرك، وواع بما يجري أمامه على خشبة المسرح، لا متفرجٍ يكتفي بالمشاهدة الساذجة للعرض. كما أنه في مسرحه يجنح إلى "تنظيم العلاقة بين الأشياء، ودلالاتها أو علاماتها، بحيث لا يترك مجالا للطبيعة، أو الإفراط في الواقعية، إذا صح هذا التعبير، وهذه أيضا محاولة لحل الإشكال القائم بين لغة الأدب ولغة العرض المسرحي، غير اللغوية"[167]. ومن هنا، فإن بريشت يتوسل في مسرحه بمختلف الأنساق الفنية السمعية منها والبصرية لصناعة الفرجة، من حيث إنها أنساق دلالية في المسرح، تسعى إلى استفزاز وتحريض المتفرج على المشاركة الإيجابية في إنجاز العرض، عوض أن يبقى مجرد متفرج استهلاكي سلبي.

في حين يقف "بيتر بروك Peter Brook" موقفا مختلفا عن هؤلاء جميعا. فعلى الرغم من تأثر بروك بأرطو وستانسلافسكي وبريخت وغيرهم، إلا أنه لم يتبن منهجا واحدا منهم، بل ظل يتنقل بين توجهات مختلفة بحسب كل تجربة إخراجية على حدة. وذلك لأنه يرى أن كلمة مسرح "تحمل معاني متعددة غير ثابتة، إذ يطلبها كل مرتاد لغاية مختلفة. فبعضهم يبحث عن الربح، وبعضهم عن المجد، وبعضهم عن الانفعال أو الالتزام السياسي أو محض الترفيه"[168]، وهذا التعدد نفسه هو ما يحفظ المسرح، في نظره، من

---

[165]– ماري إلياس وحنان قصاب حسن، نفسه، ص: 445

[166]– مسرح بريشت الملحمي؛ مسرح سياسي يقف موقفا مناهضا للإيهام، فهو يتطلب أن يكون المتفرج واعيا ومدركا لا مستهلكا سلبيا.

[167]– نديم معلا، لغة العرض المسرحي، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد – العراق، الطبعة 1، 2004م، ص: 09

[168]– عبد الواحد عوزري، تجربة المسرح، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 2014، ص: 15 – 16

التحجر في صيغة واحدة. ولعل هذا الموقف هو ما يفسر تنقل بروك بين مرجعيات مختلفة من عرض لآخر. ففي إخراجه لمسرحية "الملك لير" اعتمد مبدأ الفضاء الفارغ" المستلهم من بريخت، واستغنى تدريجيا عن عناصر الديكور التقليدية حتى اقتصر على عناصر تجريدية محدودة كأوراق نحاسية توحي بصوت الرعد، بالإضافة إلى استعماله بعض الأدوات بدون أصباغ أو تزيين، أدوات تحمل ألوانها الطبيعية، قبل أن يتجه إلى حذف الديكور وحذف الزخرفة وحذف كل شيء"[169]. وفي مواضع أخرى رجح حضور الممثل وارتجاله الجسدي على التخطيط الإخراجي المسبق، ورأى أن المخرج الذي يصل إلى أول تدريب وقد حسم كل الحركات سلفا إنما يعد مسرحيا متحجرا"[170].

وقد ترافق هذا الموقف عند بروك مع بحث ميداني فعلي، حيث أسس "المركز الدولي للأبحاث المسرحية" بفرقة من ممثلين متعددي الأعراق، لكن "لهم تكوين قريب منه أو اشتغلوا في اتجاهات موافقة لما يطمح إليه"[171]. وتنقل بها من إيران إلى عدد من البلدان الأفريقية ثم الولايات المتحدة الأمريكية، بحثا عن صيغة مسرحية متحررة من قيود العلبة الإيطالية. ليخلص من هذه الرحلة إلى أن المسرح الحقيقي لا يحتاج بالضرورة إلى فضاء معماري مخصص للعرض، بل يكفي أن يعبر شخص فضاءا فارغا تحت أنظار شخص آخر لتكوين حدث مسرحي"[172]. من هنا ظلت الساحة العمومية حاضرة باستمرار في أعمال بروك، لأنها تجمع متفرجين متفاوتين لا يلتقون عادة في فضاء العرض التقليدي.

إن بيتر بروك يقر بأن المسرح لا يمكن أن يستقيم ما لم يكن هناك ممثل متمرن ومدرب (محترف)، ومتفرجون، حيث إن الأول يعد أساس عملية التواصل المسرحي، ومن دون الثاني لا يمكن أن يكون هناك مسرح. وعليه، فإن "زرع الروح في الحدث المسرحي يقتضي توفر ثلاثة عناصر؛ هي: التمرين، العرض الحضور، فالفعل المسرحي يبتدئ بتمرين الممثلين أو تدريبهم، وهي عملية تتميز بالتكرار والإعادة المستمرة إلى أن يستقيم العرض، والعرض بدون حضور، حضور المتفرجين، لن يكون إلا تدريبا"[173]. من هنا، يعطي بيتر بروك أهمية كبيرة لتدريب الممثلين كونهم الوسيط بين العرض والمتفرجين، إذ يوصلون بأدائهم وحركات

---

[169]– عبد الواحد عوزري، تجربة المسرح، نفسه، ص: 16

[170]– نفسه، ص: 14

[171]– نفسه، ص: 19

[172]– نفسه، ص: 22

[173]– نفسه، ص: 25

أجسادهم المدربة رؤية المخرج إلى الجمهور. كما يعطي أهمية كبيرة لهذا الأخير من حيث إنه أساس العملية المسرحية، وبدونه لا يصبح للعرض أي معنى.

وإذا كان المسرح الغربي قد استطاع أن يحقق تلك النقلة من المسرح الكلاسيكي الأرسطي، بكل قيوده ونقائصه إلى مسرح معاصر يتسم بالشمولية والجدة، ويستجيب لتطلعات الجمهور وقضاياه، فما هو نصيب المسرح المغربي من هذا التغيير والتجديد؟ وهل تأثر المسرح المغربي باتجاهات وتجارب المسرح الغربي في صناعة الفرجة في ظل التناسج الثقافي والحضاري العربي/الغربي؟.

3- صدى التجديد في المسرح المغربي: التأصيل والتجريب

في الحقيقة، لم يكن للمسرح المغربي أن يخرج عن نواميس المسرح العالمي الذي يعرف نوعا من التجديد والتغيير في المفاهيم والتصورات المسرحية التي كانت تعيق تقدم وتطور المسرح الكلاسيكي، ففي ظل غياب الوعي العلمي والجمالي للكتابة وفن الإخراج الحديثين في أعمال المسرحيين المغاربة الذين كانوا يعتمدون على ملكاتهم وموهبتهم في تأثيث الخشبة وإعداد الديكور، والملابس، وغيرها من مفردات تشكيل العرض المسرحي، برز مجموعة من المسرحيين الشباب بعد تخرجهم من "مدرسة الفنون الدرامية" بالرباط عام 1960م، وقد اكتسبوا من المنهجية وتقنيات الإخراج ما يؤهلهم لإعلان ثورة على المسرح التقليدي السائد، وإثراء خشبة المسرح بكل العناصر والوسائل الفنية التي من شأنها إثراء الفرجة المسرحية، وإيصال رؤية المؤلف والمخرج إلى المتلقي.

ولا يخفى تأثر هؤلاء المسرحيين الشباب باتجاهات الإخراج المسرحي الغربي المعاصر، من حيث "إلغاء دور الستارة المسرحية لتحقيق الالتحام الكامل مع الجمهور، واستعاضة بعضهم بديكور بسيط عن الديكور الواقعي، مستعملين وسائل تقنية وسينمائية مكان الديكور كمادة أساسية في العمل المسرحي، كما حطم بعضهم فكرة الزمان والمكان في المسرحية الواحدة، مستغلين إمكانات التراث الفني إلى أبعد مدى"[174]. ولعل "الطيب الصديقي" أول من حمل مشعل التجديد والثورة على المسرح الدرامي التقليدي، ببحثه عن مسرح مغربي أصيل متسم بالجدة من جهة، ومرتبط بقضايا الإنسان المغربي (العمال والبسطاء) من جهة

[174]- محمد أديب السلاوي، المسرح المغربي: البداية والامتداد، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش – المغرب، الطبعة 1، 1996، ص: 88

أخرى، جاعلا الجمهور في صلب العمل المسرحي، "ففي مسرحيتي «سيدي عبد الرحمان المجذوب» و«السفود» لم يستعمل الستارة تاركا للممثلين حريتهم في أن يلبسوا أدوارهم أمام الجمهور، حتى لا يخدعهم بالوهم، وحتى يحطم (من الناحية التقنية) مفهوم الكواليس وفكرة الخشبة الضيقة. كما تخلى في هذه الفترة نفسها عن كل معطيات المسرح الإيطالي، ليستعمل خشبة دائرية وليحدث ذلك الالتحام الرائع بالجمهور، ويجعل الممثلين يصعدون من القاعة إلى الخشبة ثم يعودون إليها بعد أدائهم لأدوارهم المقررة"[175]. من هنا، فإن الطيب الصديقي يبتعد عن الإيهام في أعماله المسرحية، داعيا المتفرج إلى إعمال فكره لإدراك ما يجري أمامه على خشبة المسرح والمشاركة في صناعته، كما أنه يعتمد الأشكال المسرحية الشعبية كالحلقة، والبساط، وسيدي الكتفي...إلخ، في إنجاز عروضه المسرحية، إلى جانب تخليه عن العلبة الإيطالية التي تحبس – في رأيه – المسرح داخل جدرانها، متخذا من الساحات العمومية والملاعب الرياضية أماكن للعرض، وهو ما نجده في أعماله المسرحية «المغرب واحد» و «مولاي إسماعيل» و «معركة وادي المخازن». هكذا، يمكن اعتبار مسرح الطيب الصديقي مسرحا تجريبيا – تأصيليا، وذلك بـ"استحضاره لموضوعات تاريخية وتراثية وعرضها بتقنيات الفرجة الشاملة. فالكتابة في نصوصه تكون جديدة وفضاؤه المسرحي مغاير لما هو معروف، وذلك من خلال الأداء التمثيلي، وتوظيف الإيقاع، والأناشيد، وطرق الحكي بواسطة الراوي واستعمال الملحون والأقنعة والأيادي البلاستيكية والألعاب البهلوانية..."[176]. وهو بذلك، مسرح احتفالي يوظف التراث والتاريخ والأشكال المسرحية الشعبية (ما قبل مسرحية)، بالإضافة إلى العناصر السمعية/البصرية، بهدف صناعة فرجة شاملة مستفيدا من التجارب العالمية في الإخراج.

وعلى هدي الطيب الصديقي، تبنى عبد الكريم برشيد المسرح الاحتفالي كونه مسرحا شعبيا شاملا ومتكاملا، ينجز بحضور كل من المؤدين والجمهور هنا/الآن، بحيث لا يمكن الحصول على الفعل الاحتفالي نفسه في لحظتين مختلفتين، ومكانين مختلفين، فهو زائل يختفي بمجرد انتهاء الاحتفال. من هنا، كان الاحتفال في المسرح "شكلا من أشكال التعبير الإنساني، إنه مرتبط بظهور الحياة على وجه الأرض، إنه تعبير آني وتلقائي، فهو لا يعبر غدا عن الشيء الذي يقع اليوم أو وقع بالأمس، فالتعبير فيه مرتبط

---

[175]– نفسه، ص: 88

[176]– عبد الرحيم اصميدي، تأصيل النص المسرحي: دراسة لمسرحية أبو حيان التوحيدي، دار التجهيز للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 1427هـ/ 2006م، ص: 06

بالحصاد والرقص والغناء والصيد...إلخ"[177]. ومن ثم، فإن المسرح الاحتفالي يقوم على التراث بما يحوي من أشكال شعبية (أشكال ما قبل مسرحية) مثل الحلقة، والبساط، وسيدي الكتفي وغيرها من الأشكال، من حيث إنه مرتبط بالحياة الإنسانية، وعادات الإنسان وتقاليده، وحالاته الوجدانية المختلفة، كما يتحقق بمشاركة الجمهور الذي يكون على درجة كبيرة من الوعي فيما يرى حتى لا تنطلي عليه خدعة الإيهام.

إن المسرح الاحتفالي من حيث هو توجه جديد في الممارسة المسرحية بالمغرب، فإنه يعيد النظر في مستويات الفعل الدرامي، ومشاركة الجمهور وكذا مكونات الخشبة والجسد. وبالتالي، فإنه يتجاوز مفهوم المسرح الكلاسيكي الأرسطي، دون إقصائه أو نفيه، إذ يظل حاضرا في الممارسات المسرحية الجديدة التي تقوم على بنيته العامة. ولهذا، كانت الاحتفالية مسرحا يستوعب ويحتضن في ثناياه مختلف الفنون والعناصر المشكلة للعرض المسرحي، من نص درامي، وديكور، وسينوغرافيا، وإضاءة، وجسد الممثل...إلخ، مما يجعله يتماشى مع روح العصر. وعليه، تعد الاحتفالية "فنا جماعيا يشترك في تكوينها أكثر من مبدع، بالطريقة الجماعية، وفي الفكرة والرأي، والتنفيذ وهذا ما يجعلها أكثر استيعابا للتكوينات الدرامية والموسيقية والبنائية الأخرى، مما يجعلها في مستوى العصر التقني الذي نعيشه"[178]. ومن هذا المنطلق، تجعل الاحتفالية النص الدرامي على مسافة واحدة مع باقي العناصر السمعية/البصرية الأخرى، وتقر على أن نجاح الاحتفال المسرحي رهين بتضافر وتشابك هذه العناصر فيما بينها. وفي هذا الصدد يرى الأستاذ "حسن المنيعي" "أن الاحتفالية كانت المدرسة المغربية التي حاولت أن تدخل بالنص إلى مجال آخر. وبناء على هذه العلاقة التي تربط بين الاحتفالية والنص الاحتفالي يبرز البعد القائم بينهما على التمرد على الكتابة التقليدية التي تحاكي النموذج الأرسطي"[179]. وبذلك تكون الممارسة المسرحية في الاحتفالية لا تقتصر على النص في حد ذاته بل تنظر إليه من "منظور يخالف ما هو سائد على مستوى الكتابة التقليدية المنغلقة في إطار جامد

---

[177]– محمد أديب السلاوي، الاحتفالية في المسرح المغربي، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد – الجمهورية العراقية، الموسوعة الصغيرة 134، الطبعة 1، 1983، ص: 92 – 93

[178]– محمد أديب السلاوي، الاحتفالية في المسرح المغربي، نفسه، ص: 102

[179]– حسن المنيعي، تجربة النص المسرحي بالمغرب، جريدة أنوال – الرباط – المغرب، بتاريخ 1990/08/11، ص: 16. (نقلا عن عبد الرحمن بن إبراهيم: الحداثة والتجريب في المسرح، إفريقيا الشرق الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 2014، ص: 222)

لا يتيح للمبدع التعبير عن منطلقات فكرية وجمالية متحررة"[180]؛ أي أن التوجه الاحتفالي في المسرح لا ينظر إلى النص من حيث جموده، لكنه ينظر إلى ما يمكن أن يصير إليه النص بعد اندماجه مع العناصر الأخرى.

وإذا كان التوجه الاحتفالي هو النواة الأولى للتجديد في المسرح المغربي، من حيث تجاوزه للصيغ المسرحية التقليدية (الدراماتورجيا الأرسطية)، بالبحث عن مسرح مغربي معاصر مرتبط ارتباطا وثيقا بالتراث، وبهموم وقضايا الإنسان المغربي، ويتماشى مع روح العصر، فإن مسرح "النقد والشهادة" مع "محمد مسكين" كان بمثابة النقلة النوعية للمسرح المغربي أو المسرح البديل الذي جاء ليغطي النقائص التي شابت التوجه الاحتفالي، بتفاعله مع الوقائع التاريخية والسياسية والثقافية...، بكل سلبياتها وتناقضاتها وتداخلاتها. ومن ثم، فإنه ينتقد الماضي لاستشراف الآتي؛ أي أنه ينطلق من هدم التصورات السابقة، لبناء وتأسيس تصورات ورؤى جديدة تعتمد الكتابة المسرحية المعاصرة وأساليب فرجوية متنوعة. وبهذا، يبدو أن محمد مسكين "كان مهووسا بالنهج الأرطي في المسرح الذي يشكل بحق جوهر مشروع المسرح النقدي. فقد أعاد هذا الأخير أي (أرطو) قراءة المسرح الغربي قراءة تجاوزية لجملة من القواعد التي تحكمت في الممارسة المسرحية الأوربية، كثنائيات النص/المخرج، والصالة/العرض، والممثل/المتفرج، وهي الثنائيات التي حضرت العملية المسرحية ككل في النص اللغوي الذي أصبح المقياس والأساس في نجاح العرض أو عدمه"[181].

ومن هنا، نجد محمد مسكين يقوم بهدم المسرح السائد لبناء مسرح جديد ومغاير يعتمد بالأساس على جسد الممثل وباقي العناصر المسرحية الأخرى لا على النص الأدبي، وعليه، "يولي محمد مسكين أهمية قصوى للغات الأخرى للخشبة، ولاسيما منها البصرية؛ فقد أدخل في هذه اللغات، ليس تلك المعروفة فحسب، كإيماء الممثل، ولباسه، وتصفيف شعره، والديكور، والاكسسوار، وأبعاد الفضاء، بل أضاف إليها أنساقا أخرى، تستطيع اختراقها جميعا والتعبير من خلالها فالمسرح النقدي يجب أن يعتمد على الجانب المرئي في خطابه الإبداعي، ومن خلال مخاطبة عين المتلقي عبر أشكال ومواد جديدة (خيوط أسلاك، زجاج، ورق،

[180]– حسن المنيعي، التأصيل في المسرح العربي من خلال حركية النص، الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية – الرباط، السنة الثامنة، عدد 94 و95، 1992، ص: 73

[181]– عقا أمهاوش، مرجع سابق، ص: 80

حجر، جلد، عظام، قصب)"[182]. هكذا، يتبين سعي محمد مسكين إلى إبهار المتفرجين باعتماد لغة شاعرية (سمعية/بصرية) تخاطب أحاسيسهم ومشاعرهم لتعرية الواقع، وإدراك زيف المجتمع وتناقضاته. هنا، يكون مسكين يستفز وعي الجمهور ويقحمه في العرض المسرحي لممارسة عملية النقد والبناء؛ نقد التمثلات البالية القائمة على تقديس المسلمات، وبناء مفاهيم وتصورات جديدة عن واقعه المعيش.

في السياق ذاته، يسلك "المسكيني الصغير" في "المسرح الثالث" طريق المسرحيين المجددين في المسرح المغربي، مقدما تصورات فكرية وأنساقا جمالية، تتجاوز السائد والمبتذل في المسرح الكلاسيكي، إذ أعاد النظر في طريقة الأداء والتلقي في العمل المسرحي، باعتبار المسرح وسيلة لتعرية وفضح التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...، التي يتخبط فيها المجتمع، ويحاول تجاوزها. ولعل هذا التوجه يفسر تبني المسكيني الصغير أفكار المسرحيين الغربيين وتوجهاتهم من أمثال: غروتوفسكي، وبريشت، وستانسلافسكي، وأوجينيو باربا، التي تهتم أساسا بجسد الممثل، وتدعو إلى إعادة الطابع السحري والمقدس إلى المسرح.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن المجتمع المغربي ما بعد الاستعمار، عرف صراعا بين رجال المسرح (مسرح الهواة) والتيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية...، التي تحاول فرض واقعها على الإنسان المغربي، وإخضاعه لسلطتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مسرح يزاوج بين الفعل السياسي والممارسة المسرحية، بهدف فضح ومواجهة هذه الأفكار والممارسات اللاإنسانية، صونا لحقوق وكرامة المستضعفين. ذلك أن "وظيفة المسرح هي مساعدة هذا العالم على التغيير، والمسرح الثالث وهو يقدم ورقته يسعى في عمقه إلى إيجاد مسرح احتجاج وتمرد، ويرفض الأساليب المسرحية الكلاسيكية التي كانت سائدة، وذلك بدعوته إلى خلق فضاءات فرجوية تراهن على شمولية الإنسان وتحريك ذاكرة المتفرج من خلال مشاركته الفعلية في العرض المسرحي"[183].

وفي خضم هذا الصراع وغياب أو ضعف الموارد وقيمة الدعم المقدم من لدن الدولة للفرق المسرحية، كان لزاما على المسرحيين البحث عن مسرح غير مكلف، لكنه يحقق الغاية المرجوة منه، والمتمثلة في

[182]– عبد الهادي الزوهري، المسرح المغربي: تصورات وتجليات، السحب: المطبعة السريعة، القنيطرة – المغرب، الطبعة 1، 2011، ص: 38

[183]– عقا أمهاوش، نفسه، ص: 124

إيصال رسالة المؤلف/المخرج إلى المتلقي. وقد وجد المسكيني الصغير ضالته في تجربة المسرح الفقير عند غروتوفسكي الذي يرى أن المسرح "مجموعة من معارف إبداعية متباينة – الأدب، والنحت، والرسم، والعمارة، والإضاءة، والتمثيل (تحت إشراف مخرج). هذا المسرح المركب هو المسرح المعاصر، ونسميه بغير المسرح الغني – أي الغني بالعيوب..."[184]. وبالتالي، فإن غروتوفسكي يحذف كما ذكرنا آنفا كل العناصر المسرحية التي من شأنها إفساد العمل المسرحي. من هنا، نجد المسكيني الصغير يعتنق في مسرحه الثالث مفهوم المسرح الشامل، وذلك بتوظيفه للتراث وكل العناصر المسرحية المشكلة للعرض المسرحي؛ النص المسرحي، الديكور، الإضاءة، جسد الممثل...، ويجعلها على نفس المسافة، حتى وإن كان التركيز منصبا بالأساس على الممثل وتعبيرات جسده، بيد أنه لا يعطيها الأهمية نفسها، لأنه قد يحذف عنصرا أو مجموعة من العناصر المسرحية التي يمكن أن تؤثر على وعي المتفرج، وتسقطه في فخ الإيهام، فينظر إلى العرض المسرحي على أنه نوع من التسلية. وبهذا، يجمع المسرح الفقير في المسرح الثالث "ما بين المتفرج – العين، والممثل – الروح، واللغات المسرحية المتعددة – الأدوات، وبذلك يختص هذا الثالوث التقني في تبليغ العمل الدرامي إلى المتفرج[...]. لأجل هذا يمكن في نظر المسكيني أن يؤسس مسرحه انطلاقا من إمكانيات بسيطة من جهة، ومن أداء الممثل وحركاته الجسدية، ليصل إلى تفعيل خطابه بإشراك الجمهور في اللعبة المسرحية"[185].

إن المسكيني الصغير يسعى في المسرح الثالث إلى جعل المسرح في صلب الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية...، بكل تناقضاتها، مما يجعل الجمهور قريبا من المسرح يتفاعل ويتجاوب معه، لإدراك رسالته؛ أي إدراك الأخطار التي تهدده، وصنوف القلق التي تتربص به، والعمل على تجاوزها.

وعليه، يبدو جليا أن مأزق النص المسرحي المعاصر قد حفز المبدعين المسرحيين على اجتراح مفاهيم وصيغ جمالية مستحدثة، تهدف في جوهرها إلى انتشال المسرح من حالة الركود واستعادة مكانته الرفيعة في منظومة الفنون الإنسانية. وقد تجلى هذا المسعى في محاولة استحضار الأبعاد الطقوسية والصبغة السحرية المقدسة، عبر العودة بالظاهرة المسرحية إلى فضاء "الاحتفالية"؛ حيث يتلاشى الفاصل التقليدي وتتحقق المشاركة الجماعية الآنية في تشكيل الفرجة، بدءا من ثنائية المؤلف والمخرج، مرورا بالمؤدي،

---

[184]– نفسه، ص: 128

[185]– نفسه، ص: 130

وصولا إلى الجمهور بوصفهم شركاء في صياغة الحدث اللحظي. إن هذا النزوع نحو استلهام الأشكال البدائية، المتمثلة في التراث المسرحي اليوناني والشرقي القديم، ينطوي على دعوة صريحة لتقويض المركزية الأرسطية التي طالما كرست قدسية النص بوصفه غاية في ذاته، واختزلت العرض المسرحي في كونه مجرد تجسيد مادي أو ترجمة بصرية تابعة للكلمة المكتوبة. بيد أن هذا التحول الجمالي لا يفضي بالضرورة إلى إقصاء النص أو تهميشه كليا، ولكنه يسعى إلى إعادة تموضعه ضمن رؤية فنية تجعله عنصرا متكافئا مع بقية المكونات المشهدية؛ بحيث تتضافر كافة العناصر وتتواشج في نسق دراماتورجي متكامل، يصوغ ملامح فرجة مسرحية شاملة تتجاوز حدود القراءة النصية إلى رحابة الفعل العرضي.

خاتمة:

تأسيسا على المعطيات التي تم استعراضها، واستحضارا للتقاطعات الجمالية والفكرية التي أفرزتها هذه التحولات، نخلص إلى النتائج التالية:

تشكل الديناميكية الحاكمة لتحولات الخطاب المسرحي ضرورة فلسفية وجمالية عميقة، استهدفت تأسيس كينونة مغايرة للفعل المسرحي تتجاوز مركزية الأدب لصالح جماليات الركح والفرجة.

وجد هذا المسار التحولي المنطلق من الدعوات الغربية لـ"مسرحة المسرح" واستعادة الطقس القدسي، تربته الخصبة في التجربة المسرحية المغربية؛ إذ عمد الرواد إلى استلهام هذه الرؤى وتبيئتها ضمن قوالب التراث والموروث الشعبي، في سعي حثيث لكسر الجدار الرابع وتفعيل مشاركة المتلقي.

يفضي ما اصطلح عليه بـ"أزمة النص" في جوهره إلى إعادة تموضع النص الدرامي ديناميكيا، ليغدو عنصرا متكاملا ومتضافرا مع بقية مفردات "الفرجة الشاملة". وبذلك يرتقي المسرح المعاصر ليكون فضاء تتلاحم فيه اللغة المنطوقة مع سحر الجسد والسينوغرافيا، محققًا بذلك أثرًا جماليًا يخاطب حواس المتلقي ووعيه في آن واحد.

قائمة المصادر والمراجع:

- بوشعيب بنيونس، استراتيجيات صناعة الفرجة تحولات التلقي في المسرح بين النص والعرض: مستويات الدلالة الفرجوية/العرض، مطبعة الجسور، منشورات جمعية العلامة الجمالية، وجدة – المغرب، الطبعة 1، أبريل 2018.

- حسن المنيعي، التأصيل في المسرح العربي من خلال حركية النص، الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية – الرباط، السنة الثامنة، عدد 94 و95، 1992.

- حسن خمري، نظرية النص: من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة – الجزائر، الطبعة 1، 1428هـ/2007م.

- حسن يوسفي، المسرح والحداثة، سلسلة أبحاث، منشورات وزارة الثقافة 2009.

- خالد أمين ومحمد سيف، دراماتورجيا العمل المسرحي والمتفرج، منشورات المركز الدولي لدراسات الفرجة – سلسلة رقم 28، طنجة – المغرب، الطبعة 1، 2014.

- خالد أمين ومحمد سيف، مسرح ما بعد الدراما: وتحديات الكتابة الركحية المعاصرة، دار الفنون والآداب للطباعة والنشر والتوزيع، البصرة – العراق، الطبعة 1، 2020.

- عبد الرحمان بن زيدان، أسئلة المسرح العربي، سلسلة الدراسات النقدية (7)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 1407هـ/1987م.

- عبد الرحمن بن إبراهيم: الحداثة والتجريب في المسرح، إفريقيا الشرق الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 2014.

- عبد الرحيم اصميدي، تأصيل النص المسرحي: دراسة لمسرحية أبو حيان التوحيدي، دار التجهيز للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 1427هـ/ 2006م.

- عبد الله حبة، مدارس مسرحية: نيمروفيتش دانشنكو، المسرح، مجلة الثقافة المسرحية، العدد الثالث والأربعون – السنة الرابعة يونيو 1967.

- عبد الهادي الزوهري، المسرح المغربي: تصورات وتجليات، السحب: المطبعة السريعة، القنيطرة – المغرب، الطبعة 1، 2011.

- عبد الواحد عوزري، تجربة المسرح، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 2014.

– عقا أمهاوش، الاتجاهات المسرحية بالمغرب بين التأصيل والتجريب، مطبعة أميمة، فاس – المغرب، الطبعة 1، 2020.

– كاترين نوكريت، مفهوم الجمالية المسرحية، ترجمة: م. أحمد حسيني، فكر ونقد، مجلة ثقافية شهرية، ملف العدد المسرح العربي: قضايا وتجارب – السنة العاشرة – عدد 95 – فبراير 2008.

– لطيفة الزيات، مجلة المسرح، العدد 69، يناير 1970، الهيئة العامة للتأليف والنشر – القاهرة.

– ماري إلياس وحنان قصاب حسن، المعجم المسرحي: مفاهيم ومصطلحات المسرح وفنون العرض، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة 1، 1997.

– محمد أديب السلاوي، الاحتفالية في المسرح المغربي، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد – الجمهورية العراقية، الموسوعة الصغيرة 134، الطبعة 1، 1983.

– محمد أديب السلاوي، المسرح المغربي: البداية والامتداد، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش – المغرب، الطبعة 1، 1996.

– محمد التهامي العماري، مدخل لقراءة الفرجة المسرحية، دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط – المغرب، الطبعة1، 1427هـ/ 2006م.

– محمد فرح، الخطاب المسرحي العربي وإشكالية القراءة: نحو مقاربة جمالية لتلقي النص المسرحي، منشورات مؤسسة مسجد الحسن الثاني، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة 1، 2018.

– نديم معلا، لغة العرض المسرحي، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد – العراق، الطبعة 1، 2004م.

– Alfred Simon – les signes et les songes: essai sur le théâtre et la fête – Édition du Seuil 1967.

– زهور بن السيد، المسرح بين النص والعرض في النقد المسرحي المغربي:

https://alantologia.com/blogs/18521/.

– وائل زكريا مصطفى، مفهوم النص المسرحي:

https://theaterars.blogspot.com/2020/03/blog-post_58.html?m=1

إنتاجية المعرفة التاريخية في الخطاب النقدي عند إدريس الخضراوي: قراءة في المرجعيات والآليات الإجرائية

Historical Knowledge Productivity in the Critical Discourse of Driss El Khadraoui:A Reading in the Références and Operational Mechanisms

محمد الوسطاني
طالب باحث في سلك الدكتوراه، بإشراف الدكتورة ربيعة بنويس.
جامعة ابن طفيل القنيطرة
Mohammed.eloustani@uit.ac.ma

ملخص

نُقارب في هذه الورقة المنجز النقدي للباحث إدريس الخضراوي الموسوم ب: "**من التاريخ إلى الرواية: دراسة في آليات إنتاج المعرفة التاريخية عبر السرد**"، ضمن أفق "نقد النقد". ونروم من خلال هذه الدراسة تفكيك إشكالية محورية تتصل بكيفية صياغة الناقد لتصور يرى في الرواية أداة لإنتاج المعرفة التاريخية؛ وما يتفرع عنها من أسئلة تخص آليات إعادة بناء العلاقة بين الحقيقة والتخييل، وجدارة المتخيل في استعادة الذاكرة ومقاومة النسيان. تنهض مقاربتنا على فرضية مركزية مؤداها أن مشروع الخضراوي يُمثل نقلة ميتا–نقدية تتجاوز القراءات الشكلانية المغلقة نحو نقد ثقافي يستنطق المسكوت عنه في الذاكرة الجمعية. ولفحص هذه الفرضية، اعتمدنا منهجاً تحليلياً بدأنا فيه بمساءلة العتبات النصية، ثم انتقلنا لتشريح المفاهيم المفتاحية كـ "سرد الذاكرة" و"تفكيك المزيج الاستعماري"، مع التركيز على آليات الإجراء في المتون الروائية المدروسة (شربل داغر ومحمد المعزوز) لتنتهي المقاربة إلى إثبات قدرة السرد على استعادة أصوات المهمشين وإعادة بناء الهوية الوطنية بما يتجاوز التاريخ الرسمي، مقدماً نموذجاً رصيناً يجمع بين عمق التنظير وصرامة التطبيق في دراسات التداخل الأجناسي.

الكلمات المفاتيح:

السردية العربية، المعرفة التاريخية، التداخل الأجناسي، الذاكرة الجمعية، التخييل الروائي.

Abstract

In this paper, **we approach** the critical oeuvre of researcher Idris El Khadraoui, titled *"From History to the Novel: A Study on the Mechanisms of Producing Historical Savoir through*

Narrative," within the horizon of meta-critique. Through this study, **we aim** to deconstruct a pivotal problematic concerning how the critic formulates a vision that conceives the novel as a tool for producing historical savoir, along with its sub-questions addressing the mechanisms of reconstructing the relationship between truth and fiction, and the capacity of the fictional image to restore memory and resist oblivion.

Our approach rests on a central hypothesis stating that El Khadraoui's project represents a meta-critical shift that transcends closed formalist readings toward a cultural critique that interrogates the unspoken elements of the collective memory. To test this hypothesis, **we adopted** an analytical method in which **we began** by questioning the textual thresholds, then **we proceeded** to dissect key concepts such as the "narrative of memory" and the "deconstruction of the colonial complex," while focusing on the operational mechanisms applied to the studied novelistic texts (Charbel Dagher and Mohamed El Maâzouz).

Conclusively, the approach demonstrates that narrative possesses an aptitude for restoring the voices of the marginalized and reconstructing national identity in a way that transcends official history, offering a rigorous critical model that combines theoretical depth and empirical stringency in the studies of intergenericity.

Keywords: Arabic Narratology, Historical Knowledge, Generic Hybridization, Collective Memory, Novelistic Imagination

مقدمة في العتبات:

تتبدى العتبات المحيطة بكتاب إدريس الخضراوي بوصفها إستراتيجيات نصية موجهة لوعي القارئ، وشبكة من المؤشرات السيميائية التي تختزل الأفق المعرفي للمؤلَّف وتحدد مسبقاً ميثاق التلقي. فالعنوان الرئيس الموسوم بـ "**من التاريخ إلى الرواية**" يعلن عن حركية عبور إبستمولوجية تتجاوز الحدود الأجناسية التقليدية، لتكشف عتبته الفرعية المتمثلة في عبارة: "**دراسة في آليات إنتاج المعرفة التاريخية عبر السرد**" عن جوهر الإشكالية الثاوية في صلب الكتاب، وهي إشكالية ترتقي بالسرد من رتبة الترف التخييلي السكوني لتعيد بناءه كقناة وثائقية ومعرفية سيادية تشارك علم التاريخ في صياغة الوعي بالماضي وصيانة الذاكرة الجماعية، وتتآزر هذه التسمية مع اللوحة البصرية الجاحظة على الغلاف، والتي تُظهّر رسماً تعبيرياً باللونين

الأبيض والأسود يمتزج فيه الفارس بجواده المشدود العنان في حالة وثوب، بما يرمز سيميائياً إلى حركية المتخيل الروائي المندفع نحو زحزحة السرديات الرسمية الجافة وإعادة بعث الوقائع الساكنة.

وتكتمل هذه الهندسة الإشهارية بالانتقال إلى ظهر الغلاف، حيث ينهض النص الموازي المقتضب بوظيفة التوجيه الإجرائي عبر حصر فرضيات المنجز وتحديد غاياته المتمثلة في استقصاء تحولات المفهومين الأدبي والتاريخي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ويضع هذا النص الخلفي القارئ مباشرة أمام معالم المختبر التطبيقي للكتاب، معلناً اتكاء الناقد على نموذجين روائيين عربيين هما: رواية "ابنة بونابرت المصرية" لشربل داغر، ورواية "حرب الكوم" لمحمد المعزوز؛ ويظهر هذا التقديم كيف سعى الناقد إلى استنطاق المسكوت عنه في حقبة الحملة الفرنسية على مصر، وعصر الاستعمار في المغرب، جاعلاً من الفئات المهمشة ركيزةً فارقة لإعادة بناء التاريخ المعاصر المغرب والمشرق.

ولا تقف حركية العتبات عند الأبعاد المفاهيمية الصرفة، بل تنفتح حوارياً وثقافياً في صفحة "شكر وامتنان"، إذ يفصح الخضراوي من خلالها عن حفرية المقالات المكونة لكتابه، والتي تضرب بجذورها في منابر نقدية رصينة مثل مجلة "تبين للدراسات الفلسفية والنظرية النقدية" (العدد 33، المجلد9، صيف 2020)، وموقع "العربي الجديد" (أغسطس 2023). إن هذا الإفصاح يمنح المادة العلمية مصداقية جماعية واكبت بالتحليل والتشريح لحظة صدور المتون الروائية موضوع الدراسة. ويتوج الناقد هذا الانفتاح بلفظة اعتراف وجداني حميم يربط فيها استواء عمله الفكري بظلال السند الأسري، حيث تتكتم اللوحة الورقية وراء "بصمات خفية" لزوجته ذة. حليمة الهاشمي، وأبنائه أديب، عدنان، وغسان، ويتجلى في هذا المزيج خصوصية الأفق النقدي عند الخضراوي؛ حيث تتبدى ممارسته الخطابية كفاعلية إنسانية حية، تتآزر فيها صرامة المرجعية المعرفية مع حيوية العلاقات الوجودية المحيطة بها.

إن هذا التلاحم الحي بين البعد الإنساني والعمق المنهجي الذي كشفت عنه العتبات النصية، يمثل المدخل الطبيعي لفحص الجوهر المعرفي لمشروع الخضراوي النقدي، ومساءلة مرجعياته الإبستيمولوجية التي نقلت السرد من جلباب الوصف الساكن إلى رحاب المثاقفة الكونية المتسعة.

1-إبستمولوجيا التداخل الأجناسي: مساءلة الحدود بين التاريخ والسرد.

ينبثق الوعي الإبستمولوجي المعاصر عند إدريس الخضراوي من رؤية رؤية منهجية مؤسِّسة تعيد ترتيب أولويات الفكر النقدي، إذ لم يعد يرى في السرديات مجرد عُدّة واصفة أو جهاز تقني سكوني، بل ينظر إليها بوصفها مجالاً معرفياً منفتحاً على تاريخ الأفكار، والأنظمة الفكرية، والخطابات الثقافية بصفة

عامة[186]، ويتجلى هذا المنظور التوليدي بوضوح في رصده للتحولات الجوهرية التي مست درس الأدب منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث انتقل الاهتمام من تحديد ماهية النص وبنيته الداخلية، إلى رحاب ممارسة بينية تستثمر الفكر السردي في تفكيك الأنساق الإيديولوجية والجمالية والثقافية، إنها خطوة إجرائية تعيد صياغة صلات الأدب بالتاريخ، وتمنح الذاكرة الإنسانية قوة حيوية قادرة على خلخلة الأنماط الوثائقية الجاهزة، إذ يرى الخضراوي أن السرديات قد فتحت أمام دراسة الأدب والسرد آفاقاً رحبة وواسعة، محوّلةً النظرة إلى الدراسة الأدبية التزاماً واقتراباً مما يتفاعل على أرض الواقع من توترات واضطرابات وتحيزات[187]، ليغدو الأدب في منظوره نمطاً إنسانياً مركزياً للمعرفة يتقاطع كلياً مع قضايا الثقافة والعالم والمجتمع.

وتتأسس هذه المرجعية الإبستيمولوجية للخطاب النقدي عند إدريس الخضراوي وتصل ذروة نضجها في كتابه "**من التاريخ إلى الرواية**"، حيث تقوم على صيرورة مراجعةٍ واعية للتقاطعات الحيوية القائمة بين حقول السرديات، والتاريخ، وفلسفة التأويل. ويتجلى هذا الثراء المعرفي في تمثُّل الباحث للنظرية الغربية الحديثة، إذ تتقاطع أطروحات توماس بافل Tomas Pavel حول المنعطفات الجوهرية للأدب ووظائفه الوجودية، مع جهود بول ريكور Paul Ricoeur الصارمة في تتبع مسارات الزمن والذاكرة، وتنفتح في الآن ذاته على السجال النقدي المغربي والعربي المعاصر المعني بأسئلة التداخل الأجناسي. إن هذه المرجعيات المتضافرة تعيد الاعتبار لـ "سيرة الفرد" والمادة الحكائية بوصفها مختبراً سوسيولوجياً مصغراً، وفضاءً نموذجياً يتيح للباحث تتبع شبكات العلاقات المعقدة، واستكشاف استراتيجيات الأفراد في نسج خيوط حيواتهم، فضلاً عن رصد التحولات الحرفية والاقتصادية ودراسة الحراك الاجتماعي عموماً ضمن سيرورة جماعية ممتدة لا تنفصل عن سياقها التاريخي المحيط بها[188]، ويتجاوز السرد الروائي في هذا المنظور حدود التوصيف الخارجي الجاف، ليسير بالبحث نحو أفق "الأنثروبولوجيا التاريخية"، وهي زاوية معالجة جديدة تسعى حثيثاً إلى بلوغ صورة "الإنسان الكلي" في أبعاده المتعددة والمتشابكة، حيث تتحول عودة التاريخ إلى الذات الإنسانية وعوالمها الصغرى إلى محاولة علمية لاستكشاف الحيز الوجودي الذي تتكشف فيه حقيقة الوعي البشري وتفاعله الحي مع صدمات الوجود وتحولات المجتمع[189].

186 : إدريس الخضراوي، السرديات أو تحولات الوعي بالخطاب الأدبي، مجلة ثقافات، ع 21، 2008، ص 106

187 : المرجع نفسه، ص 115-116

188 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مرجع سابق، ص 16.

189 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مرجع سابق ، ص 16-17.

وتتضاعف القيمة العلمية لهذا الطرح عند النظر إلى الأدب بوصفه مصدراً حيوياً ومستقلاً لإنتاج المعرفة، وقناةً نصية تنهض بوظائف بالغة الأهمية في صيانة الذاكرة الجماعية وحمايتها من التلاشي أو الانكفاء تحت وطأة التصورات الشمولية الجاهزة[190]، إنها ممارسة بينية تستوعب النص كبنية جمالية مشحونة بالأسئلة الثقافية والسياسية والوجودية للمجتمع، مما يمنح المتخيل الروائي طاقة استكشافية قادرة على ملامسة جراح الذاكرة الجمعية واستنطاق المسكوت عنه في السرديات الرسمية. ويثير هذا التمازج إشكالية التعقيد البنيوي الذي يربط الرواية والتاريخ بالتمثيل السردي، وهو تمثيل يتكئ بالضرورة على الذاكرة الجماعية وصناعة الوعي بالعالم، ليتوج هذا التلاحم بتطابق بنيوي أصلت له النظرية النقدية المعاصرة عبر إثبات اشتراك السرد والتاريخ في "بنية الحبكة"[191]، لتنبثق المعرفة التاريخية والسردية من مشكاة بنائية واحدة.

وتأسيساً على هذا الأفق المعرفي، يتشكل التركيب المنهجي الإجرائي في كتاب "من التاريخ إلى الرواية"؛ لِيُؤسِّس لِمُعطىً إبستيمولوجيٍّ تَتحدَّد بموجبه العلاقة بين الحقلين التاريخي والأدبي بوصفها بنية شديدة التداخل والتعقيد في الممارسات النقدية المعاصرة، على نحوٍ يجعل من الأطر التصنيفية والتقليدية السابقة مقولات متجاوزة إجرائياً، وتحديداً تلك الأطروحات الكلاسيكية التي كانت تؤسس لفصل ميكانيكي حاد بين هذين المبحثين المعرفيين وتتعامل معهما كجزر معزولة[192]، مؤشرةً على تداخل الحدود الإبستيمولوجية بين السرد والتاريخ؛ إذ يتجلى هذا التحول في ظهور نصوص أدبية تسهم بنيتها الخطابية في إنتاج معرفة تاريخية موازية، وهي معرفة تعمد إلى تفعيل "الذاكرة" بوصفها حركية حية تختزل ما تبقى من أثر الماضي في عصب الحاضر المشهود، متجاوزة الرصد الوثائقي الجامد لما حدث[193]، ويقود هذا التفكيك التكاملي إلى رصد انعطاف بالغ الأهمية داخل حقل العلوم الإنسانية وفي طليعتها علم التاريخ نفسه؛ إذ يلاحظ الناقد أن المؤرخين والمتخصصين في الدراسات التاريخية قد بدأوا في مراجعة المقتربات التقليدية التي كانت تصنف المعرفة الأدبية بوصفها خطاباً تخييلياً يفتقر إلى الموضوعية والشرعية الإجرائية[194]، إن مغادرة هذه المنطقة جاءت استجابةً لتحول معرفي وطيد أثبتت من خلاله كتابات "هايدن وايت" و"بول ريكور" اشتراك السرد والتاريخ في "بنية الحبكة"، مثلما تكرست الذاكرة بفضل مجهودات "بيير

190 : المصدر نفسه، ص 17 .
191 : اندري بورغيير، الأنثروبولوجيا التاريخية، مرجع سابق، ص 34-35
192 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 35
193 : المصدر نفسه، ص 35 .
194 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق ، ص 35

نورا" بوصفها حقلاً رصيناً للدراسة العلمية، مما دفع بالمؤرخين الجدد إلى الجهر علانيةً بأهمية الأدب كقناة وثائقية ومعرفية لا غنى عنها[195]، حيث يلتقي وعي المؤرخ بخيال السارد.

2-حوارية الأطروحات الغربية والنقد العربي المعاصر.

إن فحص أبعاد هذا الوعي الإبستمولوجي والتداخل الأجناسي في مشروع الخضراوي، يتطلب الكشف عن المرجعيات الفكرية الحاكمة لطروحاته، إذ يتقاطع منجزه مع السرديات الحديثة وفلسفات التأويل والنقد العربي المعاصر، ويُمثِّل استثمار هذه المداخل البينية ركيزةً فكريةً في هذا المشروع حيث تتجاوز الرواية في منظوره المقاربات الشكلانية المغلقة نحو أفق "النقد الثقافي" بوصفه إطاراً يسعى إلى إنتاج معرفة تاريخية موازية تعيد الاعتبار للمسكوت عنه في الذاكرة الجمعية، ومِنْ هذا المنطلق، يتحول هذا التداخل في أبعاده الإبستيمولوجية إلى آلية إجرائية صارمة يتكئ عليها الناقد لتشريح النماذج الروائية المختارة، إذ يتجاوز النص الروائي في هذا المنظور رتبة المحاكاة الميكانيكية للماضي، ليعيد بناء الواقعة التاريخية من خلال أدوات التخييل وشعرية الحبكة مُتيحاً بذلك مساءلة السرديات الرسمية واستحضار الخطابات الهامشية.

ويستدعي فحص المرجعيات النظرية الكامنة وراء هذه الأدوات، رصد لائحة المصادر والمراجع المعتمدة في كتاب إدريس الخضراوي، حيث يتقاطع منجزه مع السرديات الحديثة وفلسفات التأويل والنقد العربي المعاصر، ويظهر هذا التعدد المرجعي في استناد الناقد إلى أطروحات السردي توماس بافل T. Pavel وتحديداً في أطروحاته حول مسارات الفكر الروائي ووظائفه الوجودية[196]، والتي يتقاطع عبرها مع مجهودات إيفان جابلونكا المعنية بمساءلة الأجناس والبحث عن التاريخ بوصفه ممارسة أدبية ممتدة[197]، إن هذا الانفتاح المعرفي يمنح الخطاب النقدي عند الخضراوي أفقاً تركيبياً يستوعب الرؤى الفلسفية لـ "هايدن وايت" في تفكيكه لشعريات الخطاب التاريخي وآليات اشتغال الحبكة[198]، بالتوازي مع استثمار المنظورات المفاهيمية لفينومينولوجيا الذاكرة والزمن عند بول ريكور P. Ricœur، وحيث يتقاطع هذا الأفق النظري مع

---

195 : نفسه، ص35.

196 : انظر لائحة المراجع الأجنبية للمؤلِّف:

Pavel, Thomas, La pensée du roman, Paris : Éditions Gallimard, 2003

197 : انظر لائحة المراجع الأجنبية للمؤلِّف، انظر:

Jablonka, Ivan, L'Histoire est une littérature, Paris : Éditions du Seuil, 2014

198 : انظر لائحة المراجع الأجنبية للمؤلِّف، دراسة وايت المترجمة إلى الفرنسية:

Carrard, Philippe, Hayden White : L'Histoire s'écrit, Paris : Éditions de la Sorbonne, 2017

طروحات النقد العربي المعاصر المعني بأسئلة التمثيل السردي والذاكرة. ويتجلى هذا التناص النقدي في التقاء أبحاث الخضراوي مع إسهامات "محمد برادة" التي تبحث في إمكانات الرواية الإجرائية، وقدرتها على استدعاء الذاكرة وإعادة صياغة أسئلة الوجود والمستقبل[199]، إلى جانب استحضار أطروحات صبري حافظ المتعلقة بالسياقات الاجتماعية والثقافية الناظمة لتطور الخطاب الروائي العربي[200]، وهو ما يعكس اعتماد مشروع ادريس الخضراوي على مرجعيات متعددة تتجاوز الحدود المنهجية التقليدية.

يتبلور في هذا الأفق منظور إبستمولوجي يتخذ من سيميائيات العتبات منطلقاً لتوجيه أفق التلقي، ومن التداخل الأجناسي مدخلاً لمساءلة الأنماط الوثائقية التقليدية؛ مِمَّا يتيح لمشروع "الخضراوي" التقاطع حوارياً مع الأنساق الفكرية المعاصرة. ويُفضي رصد هذه الخلفيات المرجعية إلى استخلاص الفرضية الأساسية للكتاب ومفادها أنَّ الرواية في إبستمولوجيا السرد المعاصر، لا تُختزل في كونها انعكاساً تخييلياً عارضاً، بل تتحدد بوصفها خطاباً موازياً لعلم التاريخ في تنظيم الزمن وصيانة الذاكرة الجمعية.

ومن منظور قراءة "نقد النقد"" فإن انتقال هذه الخيارات المنهجية من رتبة التنظير الفلسفي إلى سياق الإجراء التطبيقي يمثل المحك المنهجي الذي تختبره الدراسة في المحور الموالي؛ حيث نتقصى الكيفية الإجرائية التي قارب بها الناقد المتون الروائية المختارة، ومدى جدارة أدواته في فحص طاقات المتخيل الروائي ومساءلة السرديات الرسمية، واستحضار خطابات الهامش، وتفكيك البنى الكولونيالية، في سياق مقاربتها لأسئلة الوجود والذاكرة والهوية.

3- آليات الإجراء الإستراتيجي ومسارات التفكيك الميتانقدي.

تنخرط هذه المحطة الإجرائية في تتبع انتقال الناقد بمفاهيمه من رتبة التجريد النظري نحو فضاء التفكيك والممارسة التطبيقية داخل روايتي "ابنة بونابرت المصرية" لشربل داغر و"حرب الكوم" لمحمد المعزوز. وتأسيساً على هذا العبور، نتقصى عملياً **مدى فاعلية هذه الخيارات المنهجية** في صياغة معرفة تاريخية بديلة، وذلك عبر ثلاثة مسارات متكاملة: يتحدد أولها في رصد آليات "المتخيل التاريخي" واستراتيجياته في مساءلة السرديات الرسمية، ويتمحور ثانيها حول استنطاق حفرية "الذاكرة" في سعيها لاستحضار الأصوات الهامشية، في حين يخلص ثالثها إلى تفكيك شعرية "الخطاب" وتمفصلات الحبكة الاستكشافية في مقاربتها لأسئلة الهوية.

199 : محمد برادة، الرواية ذاكرة للمستقبل، القاهرة: دار آفاق للنشر والتوزيع، 2008.

200 : دريس الخضراوي، **من التاريخ إلى الرواية**، مرجع سابق، ص 35.

1.3.المتخيل التاريخي واستراتيجيات زحزحة السرديات الرسمية.

تتأسس الممارسة النقدية في الأفق الفكري للباحث إدريس الخضراوي على مقترب معرفي يسعى إلى تجاوز التوصيف السطحي نحو المساءلة الإبستيمولوجية، حيث يتأسس الطرح على فرضيةٍ مِحوَرُها أنَّ "فعل الكتابة في جوهرها هو بحث دائم عن إمكانات فهم الذات الإنسانية ومواجهة واقعها"[201]، وبموجب هذا الطرح الإبستمولوجي التأسيسي يعيد الخطاب النقدي عند إدريس الخضراوي صياغة العلاقة بين الحقيقة التاريخية والتخييل السردي انطلاقاً من مراجعة إبستمولوجية عميقة للمفاهيم التقليدية التي كانت تفصل بين الأدب والتاريخ فصلاً حاداً، إذ لم يعد التاريخ في تصوره خطاباً يمتلك سلطة الحقيقة المطلقة، كما لم تعد الرواية مجرد بنية تخييلية منفصلة عن الواقع، بل غدت–ضمن أفق السرديات المعاصرة–شكلاً معرفياً قادراً على مساءلة الماضي وإعادة بناء الذاكرة الجماعية عبر آليات التمثيل السردي والتخييل النقدي والاشتباك مع إكراهات الواقع وشروطه السوسيولوجية والتاريخية المركبة والمتحولة.

وينطلق الخضراوي في هذا التصور من وعيٍ نقدي متأثر بالتحولات التي شهدتها العلوم الإنسانية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة مع صعود السرديات وفلسفات التأويل والتاريخ الجديد، حيث تزعزعت الحدود الصارمة بين الوثيقة التاريخية والمتخيل الأدبي. ومِنْ ثَمَّ، تتجاوز الحقيقة التاريخية في مشروعه رتبة المعطى الجاهز والثابت، لتتحدد كبناءٍ خطابيّ يخضع بدوره لعمليات الانتقاء، والترتيب، والحبك، والتأويل؛ وهي الأطروحة التي بلورها هايدن وايت H. White حين أكد أنَّ الكتابة التاريخية تقوم على بُنيةٍ سردية لا تختلف جذرياً عن بنية الخطاب الروائي.

ومِنْ ثَمَّ، يغدو التاريخ شكلاً من أشكال السرد، لا مجرد انعكاس محايد للوقائع. وهي الدينامية التي تستمد مشروعيتها المنهجية في التصور النقدي للخضراوي من الالتزام بـ "أخلاقيات القراءة"، عبر رفض ارتهان النص الروائي كـ "ذريعة" لإسقاط المواقف الأيديولوجية أو المرجعيات العقائدية الجاهزة، والتي تؤول في نهاية المطاف إلى إنتاج معرفة خارج–نصية مغتربة عن منطق المتن وشعريته.

وعلى هذا النحو، يتجاوز مفهوم "الوفاء للنص" في الطرح النقدي للخضراوي رتبة الامتثال الآلي للمادة الوثائقية أو إعادة إنتاج الوقائع الرسمية المقررة من قِبل سلطة التدوين، ليتحدد في القبض على حقيقة

201 : عبد المالك أشهبون، روايات عربية ممنوعة وحرائق أسئلة التلقي، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2026، ص 8.

التجربة الإنسانية المتموضعة في منطقة "البرزخ"[202] بوصفها فضاءً للتقاطع المتبادل بين متخيل النص وسياقه المرجعي، وفي ضوء هذا التحول المعرفي يمنح الخضراوي للرواية وظيفةً تتجاوز المحاكاة والتخييل الجمالي لتصبح أداةً لإنتاج معرفة موازية بالتاريخ، خصوصاً في المناطق التي يعجز فيها التاريخ الرسمي عن استيعاب التجارب الإنسانية الهامشية أو المسكوت عنها.

فالرواية–في منظوره–تمتلك قدرة استثنائية على استعادة الأصوات المقصية، واستنطاق ذاكرة الجماعات المهمشة، والكشف عن التوترات الثقافية والاجتماعية التي غالباً ما تُقصيها السرديات السلطوية الكبرى، وعلى هذا الأساس يتجاوز النص الروائي–في منظور الخضراوي–رتبة الوثيقة التاريخية البديلة، ليتحدد كممارسةٍ تأويلية تعيد مساءلة الوقائع من الداخل، كاشفةً عن الأبعاد الإنسانية والنفسية والرمزية التي تعجز المدونة التاريخية التقليدية عن استيعابها، ومن ثَمَّ ينتصر لإنتاج معرفة تاريخية بديلة تعيد صياغة الذاكرة والمجتمع من الأسفل، وعبر استغلال الخصوصية الخطابية والجمالية للشكل الروائي.

وعليه، ينبثق مفهوم "المتخيل التاريخي" في القراءة التطبيقية للخضراوي بوصفه آلية سيادية، اختراقية، وتفكيكية، تسعى بالأساس إلى زحزحة البنى الساكنة وصهر السرديات الشمولية الجافة التي طالما ادعت احتكار الحقيقة التاريخية الكبرى. فالرواية التاريخية المتميزة بحسب الخضراوي لا ترهن قيمتها المعرفية بمحاكاة التاريخ النمطي وإعادة صياغة أحداثه الكبرى دون استثمار طاقات الشكل الروائي ووعيه النظري الباني[203]. وتتحدد الجدارة الإبستيمولوجية للمتخيل الروائي في اشتغاله على الفجوات والمناطق المعزولة والمجهولة داخل طيات التجربة الإنسانية المنسية [204]، ويتجلى هذا التصور بوضوح في قراءاته التطبيقية لروايتي "ابنة بونابرت المصرية" لشربل داغر و"حرب الكوم" لمحمد المعزوز، إذ يبرز كيف يؤول السرد الروائي إلى فضاء لإعادة بناء التاريخ من منظور الفئات المهمشة متجاوزاً سردية المنتصرين، ومتأسساً على مرجعية الذاكرة بدلاً من الارتهان الأحادي للوثيقة، فالتخييل هنا لا يزور الحقيقة التاريخية أو ينفيها، وإنما يعيد تأويلها وتفكيكها عبر مساءلة البياضات والثغرات التي تركها الخطاب التاريخي الرسمي، لذلك فإن العلاقة بين التاريخ والرواية عند الخضراوي ليست علاقة تناقض، بل علاقة تكامل جدلي، حيث يمدّ التاريخ الرواية بالمادة المرجعية، بينما تمنح الرواية التاريخ عمقه الإنساني والتأويلي.

---

202 : هومي بابا، موقع الثقافة، تر: ثائر ديب، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2006، ص. 45 وما بعدها.

203 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 82.

204 : المصدر نفسه، ص 85

يتضح هذا التوجه الإجرائي بجلاء في تفكيك الخضراوي لواقعة "الحملة الفرنسية على مصر" عبر رواية "**ابنة بونابرت المصرية**" **لشربل داغر**، وعلى هذا النحو، يتجاوز اختيار الناقد لهذه المحطة الاستكشافية البُعد الاتفاقي العارض، ليتحدد كضرورةٍ معرفية لاختراق بنيات "الصمت المعرفي" التي واكبت المرحلة التاريخية والوجودية اللاحقة للحملة الفرنسية[205]، فبينما يكتفي التاريخ الرسمي والمدونات السائدة بتدوين الخطاب الكولونيالي المنتصر أو الخطاب النخبوي الجاف، تأتي رواية شربل داغر لتخلخل هذا اليقين المرجعي المطمئن، إذ تعمد بفضل طاقات المتخيل إلى إعادة سرد الأحداث المؤلمة والمأساوية التي شهدتها مدينة مرسيليا، ملقيةً الضوء على المصائر التراجعية للمهمشين والمنسيين الذين جرفتهم عجلات الصدام الحضاري، وتحديداً فئة "المماليك" والوافدين الذين رافقوا بونابرت في رحلة عودته إلى فرنسا، فجوبهوا هناك بالتنكيل والاقصاء والقمع والتصفية الجسدية والمعنوية[206].

وعلى هذا النحو، يتجاوز المتخيل التاريخي في قراءة الخضراوي لرواية "داغر" حدود إعادة قراءة الوثيقة، ليمارس تفكيكاً لبنيات الأسطورة الكولونيالية عبر نزع الأسطرة الرمزية عن أطروحة الحملة النابليونية التنويرية، وهو ما يؤول إلى تمكين الأصوات الهامشية من حق التذكر والانتصار لذاكرة بديلة تخلخل النسق التاريخي التقليدي[207].

وفي المقابل، وضمن الأفق التفكيكي المسائل لأنساق السرد المرجعي المهيمن، تتحدد إستراتيجيات زحزحة السردية الرسمية في قراءة إدريس الخضراوي لواقعة "حرب تطوان (1859–1860م)" بوصفها واقعةً محورية في التاريخ المغربي والحديث، والمجسدة نصياً في رواية "حرب الكوم" للروائي محمد المعزوز؛ حيث يتجاوز المتخيل التاريخي رتبة التأثيث الفني، ليتحول إلى أداة حفرية إبستمولوجية تفكك شروط الهزيمة وتتشابك مع سياقاتها السوسيوسياسية، الوجودية، والنفسية المريرة التي رافقتها وتلتها. فالخضراوي–ومن خلال عدته المفهومية المتماسكة–يلاحق الكيفية المنهجية التي عبر بها محمد المعزوز من رتبة التوثيق التاريخي الجاف والسكوني لواقعة مواجهة الاحتلال الإسباني، إلى تشييد بنية تخييلية مركبة، دافئة، ومقاومة في الآن ذاته، وهي بنية تحتفي بالفنون، والآداب، واللغات، والتجارب الإنسانية المتباينة والمتشظية، بهدف تفجير حواجز الوثيقة الصارمة وسلطتها المعرفية الأحادية والشمولية[208].

---

205 : نفسه، ص 89.

206 : نفسه، ص 83.

207 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 87.

208 : المصدر نفسه، ص 91.

تتحول واقعة حرب الكوم في المنظور النقدي التطبيقي للخضراوي إلى مختبر حي لتفكيك بنية "المجزرة" بتعبيراتها المختلفة، ورصد تداعياتها الصدمية الحارقة على مستويات متعددة: نفسية، اجتماعية، وهوياتية تمس صميم الإنسان المغربي في تلك اللحظة المفصلية من تاريخه الحديث، فالتحليل الحفري عند الخضراوي لا يقف عند رصد الحدث الحربي في دلالته العسكرية أو السياسية المباشرة، بل يتعداه ليتتبع كيف تنعكس الأزمة العميقة لتلك الهزيمة على قضايا "الذاكرة والمواطنة والهوية"، ومساءلة انكسار موجة الأمل العظيم لـ "الكوم" (الجنود النظاميين وغير النظاميين، والمتطوعين، والفئات الهامشية الوافدة) الذين سحقتهم عجلات التاريخ السائد وحرمتهم الروايات الرسمية الجافة من حق الحضور، والاعتراف، والتأصيل الفاعل في متن التاريخ الوطني[209] .

كما يتقاطع هذا الطرح نسقياً مع أطروحات بول ريكور P. Ricœur حول الزمن السردي والهوية الحكائية، في جعل السرد أداةً لتنظيم التجربة وفهم الزمن التاريخي عبر آليّة الحبكة، إذ لا تُدرك الحقيقة التاريخية خارج التمثيل السردي الذي يمنح الوقائع دلالتها وإمكانية تأويلها.

ومِنْ ثَمَّ، تتأسس القيمة المعرفية لرواية "حرب الكوم" بوصفها خطاباً قادراً على إنتاج وعي نقدي بحدث الهزيمة التاريخية، متجاوزاً رتبة التدوين الآلي أو إعادة الإنتاج السلبي للوقائع، نحو إعادة صياغة الذاكرة الجمعية وتفكيك بنياتها الثاوية.

ويبرز هذا الكشف النقدي في المنظور المنهجي للخضراوي آليات اشتغال رواية المعزوز –بالتوازي مع رواية "داغر"–إلى تفكيك هيمنة السردية الكولونيالية أو المدوّنة الرسمية الجاهزة، عبر إحلال "معرفة تاريخية بديلة" تتأسس على ممكنات المتخيل الروائي ووظائفه الإجرائية، وهي معرفة تنزاح عن النقل الآلي المحايد أو الارتهان لسكونية الوثيقة، لتنبثق من تضافر بعدين متكاملين: بعد إنساني يعيد الاعتبار للفئات المتأثرة بالصدمة التاريخية في أبعادها المجالية والوجودية، وبعد جمالي يستثمر إمكانات التخييل واللغة الروائية لاستنطاق البنيات المسكوت عنها، وبذلك يؤول مشروع الخضراوي إلى إعادة الاعتبار للرواية بوصفها نمطاً من أشكال "المعرفة التاريخية المضادة"، وهي فاعلية معرفية تقاوم اختزال التاريخ في أطر الوثيقة الرسمية، لتُعيد فتح الماضي على احتمالات التأويل والذاكرة والمساءلة الإنسانية، ومِنْ ثَمَّ، ينزاح التخييل السردي في هذا الأفق عن تمثيل نقيض الحقيقة التاريخية، ليتحدد كامتدادٍ مكمّلٍ لها، يستنطق ما عجز التاريخ الوضعي عن صياغته، ويعيد للإنسان حضوره داخل حركة الزمن؛ وهو ما يؤكد جدارة "المتخيل التاريخي" بوصفه

209 : نفسه، ص 92-93.

آليةً إجرائية قادرة على خلخلة السرديات الشمولية، وزحزحة اليقينيات الرسمية، واستحضار الذاكرة الجمعية في أبعادها الوجودية التي غيبها صمت المدونات التاريخية[210].

2.3. ثقافة الذاكرة وحفرية استعادة الأصوات الهامشية.

يؤسس الباحث إدريس الخضراوي منظوره للعلاقة الجدلية بين الرواية والتاريخ انطلاقاً من مفهوم "ثقافة الذاكرة" بوصفه أفقاً معرفياً لمساءلة السرديات الرسمية؛ حيث تنزاح الذاكرة عن وظيفة الوعاء الميكانيكي لآلية استعادة الوقائع، متشكّلةً كممارسةٍ تأويلية تعيد بناء الحدث التاريخي من زاوية الفئات الهامشية والأصوات المستبعدة، وفي هذا السياق يتجه رهان الناقد نحو الرواية بوصفها خطاباً يسعى إلى ملء البياضات والثغرات التي يخلفها التاريخ الرسمي، واسترجاع التجارب الإنسانية التي تعرضت للتهميش داخل المدونات التقليدية، ويربط هذا التحول بالمتغيرات التي شهدتها العلوم الإنسانية المعاصرة–لا سيما مع صعود التاريخ الجديد وفلسفات التأويل–والتي أسهمت في إعادة الاعتبار للأدب بوصفه حيزاً معرفياً قادراً على تمثيل الذاكرة الجماعية، وإعادة مساءلة الماضي خارج الأنماط التدوينية النمطية[211].

وتستند هذه المقاربة التفكيكية إلى أطروحات السرديات المعاصرة المخلخلة للفصل التقليدي بين التاريخ والتخييل، ممّا يؤول بالخضراوي إلى تجاوز الطرح الاختزالي للرواية بوصفها محاكاةً تخييلية، نحو أجرأتها كبنية معرفية موازية تفكك خطابات الماضي وتستحضر المسكوت عنه في الذاكرة الجمعية، ومن ثَمَّ فإن المتخيل الروائي يستحيل بموجب هذه القراءة أداة ونبشاً للكشف عن التجارب المنسية، وإعادة تركيب بنية المجتمع من خلال استحضار التفاصيل اليومية، والهويات الهامشية، التي غالباً ما يتجاوزها التاريخ الرسمي المعني بمدونات النخب والمنظورات المؤسساتية، ويتقاطع هذا الطرح نسقياً مع أطروحات بول ريكور P. Ricœur حول "الذاكرة العادلة" و"الهوية الحكائية"، التي تصبح عبرها الحبكة السردية وسيلة تنظيمية لفهم الزمن التاريخي المنسي، والتزاماً أخلاقياً بوفاء نقدي يرفض التزييف ويداوي شروخ الذات الجماعية[212].

---

210 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مرجع سابق، ص 196.

211 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 82.

212 : المصدر نفسه، ص 85

وتأخذ هذه الحفرية عمقها الاجتماعي والسياسي عند الخضراوي من خلال تقاطعها الإجرائي مع أطروحات النقد الثقافي ومباحث ما بعد الكولونيالية حول "سرديات الأمة"، لا سيما عند هومي بابا H. Bhabha حيث يتفكك الخطاب القومي مبرهناً على مفارقة بنيوية بين لغة تعليمية شمولية تسعى إلى فرض التجانس، وبين أداء سردي تعددي ينتجه الهامش لإعادة صياغة الفضاء الثقافي من مواقع البرزخ والتهجين[213]. ويتيح هذا التقاطع النظري للخضراوي مساءلة آليات تشكّل الوعي القومي خارج الأطر الاختزالية، استناداً إلى مفهوم "الجماعات المتخيلة" لبندكت أندرسنB. Anderson، حيث تتحول الرواية إلى حاضنة أنثروبولوجية تعيد بناء الهوية الجمعية عبر تمثيل فئات الهامش والمجالات المنسية المستبعدة من مدونات المركز الرسمية[214].

ويتأكد هذا المنظور الأنثروبولوجي والحفري في قراءة الخضراوي التطبيقية لرواية "ابنة بونابرت المصرية" لشربل داغر؛ حيث يتولى السرد الروائي إعادة تمثيل حقبة الحملة الفرنسية على مصر من زاوية الفئات الهامشية، متجاوزاً منطق المركز الاستعماري أو المدوّنة التاريخية الرسمية، فالرواية–في تصور الخضراوي–تتجاوز رتبة إعادة سرد الحدث التاريخي في تزامنه مع السياق، نحو تعهده بالقراءة والتأويل عبر كشف أبعاده النفسية والثقافية والوجودية في بنيات الذوات المنسية. وتتبدى جماليات الذاكرة هنا وهي تلاحق تلك المصائر التراجعية والشديدة الألم لفئة "المماليك" والوافدين الذين جرفتهم الحملة الفرنسية في تيارها، وعادوا برفقة نابليون بونابرت إلى مرسيليا، ليجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام واقع الإقصاء، والاضطهاد، والتصفية الجسدية والمعنوية العنيفة، وهي تفاصيل يلتزم التاريخ الرسمي تجاهها صمتاً معرفياً مريباً[215]، لتدخل الذاكرة الروائية عند داغر كـ "معرفة مضادة" تفك شيفرة هذا الصمت المعرفي، محولةً السرد الروائي إلى ممارسة مقاومة للنسيان، تحفظ أثر الجماعات الصغيرة وتمنحها حق الحضور والاعتراف والخلود الرمزي داخل متخيل النص[216].

213 : هومي ك. بابا، موقع الثقافة، ترجمة: ثائر ديب، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص 297.

214 : بندكت أندرسن، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، ص25

215 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 83.

216 : المصدر نفسه، ص 87

وفي السياق ذاته، تفصح قراءة الخضراوي عن كيفية اشتغال ثقافة الذاكرة في رواية "حرب الكوم" لمحمد المعزوز لتفكيك سلطة الوثيقة الأحادية التي أحاطت بواقعة "حرب تطوان" وشروط الهزيمة المصاحبة لها؛ حيث يتحول مفهوم الذاكرة في هذا الأفق النقدي إلى فضاءٍ لرصد الشروخ النفسية والمجتمعية الناتجة عن الحدث التاريخي، متجهاً صوب تتبع آثارها الوجودية من خلال استحضار مسارات وسير فئة "الكوم" المنسية، تلك الفئة الهامشية من مجندي القبائل الذين طالهم نسيان المدونات التاريخية الرسمية، فأعادت الرواية الاعتبار لجراحهم وسياقاتهم الإنسانية المغيبة[217].

وتتعزز هذه الحفرية النقدية باستثمار الخضراوي لمفهوم "سرديات الأمة"؛ حيث تتحول الرواية عبر جماليات الذاكرة إلى بنية إجرائية لإعادة بناء الهوية الوطنية من خلال استعادة الذاكرة الثقافية والاجتماعية من الأسفل، استناداً إلى تضافر البُعدين الإنساني والجمالي في تمثيل التعبيرات واللغات والآداب الشعبية بوصفها بنيات ممانعة نسقية في مواجهة خطابات الاختزال والتنميط التاريخي[218]، وهو ما ينسجم مع أطروحات النقد الثقافي في المغرب حول تاريخ الهوامش واستنطاق المتخيل الشعبي[219]. ومِنْ ثَمَّ، تتحدد الذاكرة عند المعزوز –في منظور الخضراوي–كأفقٍ متممٍ للتاريخ يمنحه عمقه الوجودي والتأويلي، لتتجاوز الرواية سياق التسلية أو المحاكاة الجمالية، وتتحدد كـ "معرفة مضادة" تواجه اختزال الوقائع في المدونة الرسمية، وتُعيد للإنسان حضوره الفاعل داخل حركة الزمن، ومِنْ ثَمَّ، يتلازم رهان الخضراوي على "ثقافة الذاكرة" بضرورة استعادة الأصوات الهامشية، لتكتسب الذاكرة أبعاداً حفرية تتجاوز رتبة التدوين السكوني نحو إعادة كتابة واعية للتاريخ، تمكّن الفئات المنسية من مجالات التعبير ومساءلة المدوّنة الرسمية

وتأسيساً على هذه المقاربة، يؤول مشروع الخضراوي النقدي إلى تمكين النص الروائي من الانزياح عن رتبة المحاكاة، ليتحدد كوثيقة أنثروبولوجية مضادة، ووساطة معرفية تبطل سكونية المدوّنة الرسمية؛ حيث لا تقتصر جماليات الذاكرة عنده على استعادة الوقائع، بل تشتغل كآلية حفرية لإعادة صياغة الهوية الجمعية، ومساءلة الأنساق الكولونيالية، وتثبيت الفاعلية الإنسانية داخل الصيرورة التاريخية.

---

217 : نفسه، ص 91.

218 : نفسه، ص 92–93.

219 : محمد بوعزة، تحليل الخطاب السردي: البنية والنمطية الثقافية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص 114.

3.3. بنية الحبكة الروائية وتعدد الأصوات كآلية لاستكشاف الهوية.

وينزاح أفق الممارسة النقدية عند إدريس الخضراوي عن رصد الأبعاد المعرفية والثقافية الملازمة للمتخيل والذاكرة، ليتجه نحو مساءلة التشكلات الخطابية في أبعادها البلاغية والتمثيلية المشتركة بين المدوّنة التاريخية والمنجز الروائي، وينفتح الوعي النقدي في هذا المسار على شعرية الخطاب بوصفها فضاءً حيوياً للالتقاء والتأويل بين الممارستين حيث يُقارب الخطاب باعتباره بنية رمزية، بلاغية، وجمالية قائمة بذاتها، تملك القدرة على إنتاج المعنى وإعادة تنظيم التجربة الإنسانية داخل الزمن السردي.

ومن هذا المنطلق المعرفي، يرتكز اشتغال الخضراوي على تفكيك "بنية الحبكة" بوصفها الآلية المركزية التي يتقاطع داخلها وعي المؤرخ بخيال السارد؛ وهو ما يسمح بالنظر إلى الكتابة التاريخية–في أبعادها التدوينية–كبناء سردي مركب يقوم على خيارات الانتقاء والترتيب والتأويل، مراجعاً بذلك الفصل التقليدي بين التوثيق والأدب، وهي الفاعلية الخطابية الموجهة لمساءلة أبعاد الزمن والمجتمع خارج سطوة السرديات الكبرى، وبما يخدم إعادة بناء الوعي الجماعي وفق أفق نقدي متقاطع، وهنا يستثمر الناقد أطروحات هايدن وايت H White في شعرية التاريخ، والتي أكدت بكثير من الحصافة الإبستيمولوجية أن التاريخ لا يتحقق ولا يكتسب دلالته الإنسانية خارج التمثيل الخطابي، وأن المؤرخ مثل الروائي، يعمد حتماً إلى حبك الوقائع وشحنها داخل بنية حكائية منسجمة تمنحها الدلالة والقبول التأويلي[220].

وتبعاً لهذا التصور الخطابي، يتعامل الخضراوي مع الرواية بوصفها فضاءً حوارياً تتشابك داخله الأصوات، والرؤى، والمنظورات، والتمثلات الاجتماعية المتباينة، مما يمنح الخطاب الروائي أبعاداً بوليفونية تُسهم في مراجعة مركزية السرد الأحادي المنغلق الذي يطبع الوثيقة الرسمية وخطاب النخب المهيمنة، وتتشكل الحقيقة التاريخية داخل النص الروائي المعاصر من خلال تعدد وجهات النظر، وتنازع الذاكرات، واختلاف المواقع الاجتماعية والثقافية للشخصيات؛ حيث تظهر الأطروحة الروائية بوصفها بناءً حركياً يعتمد التعدد والتقاطع، بعيداً عن صيغ المعطيات الجاهزة أو التفسيرات النهائية المغلقة، ومن هنا تبرز فاعلية مفهوم "الحوارية" لميخائيل باختين M. Bakhtin بوصفه خلفية معرفية في مقاربة الخضراوي؛ إذ يغدو النص الروائي فضاءً لتجاور الخطابات وتصارع الرؤى، بما يسمح بمساءلة التاريخ من الداخل وتفكيك

220 : هايدن وايت، محتوى الشكل: الخطاب السردي والتمثيل التاريخي، ترجمة: عاصم الدسوقي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ط1، 2008، ص 45.

سلطته الأحادية، مفسحاً المجال لبروز وعي نقدي يستنطق البياضات والثغرات المتروكة في المتون السائدة، ويعيد صياغة الماضي من منظور الهامش[221].

ويبرز هذا التداخل البنيوي، السوسيولوجي، والأنثروبولوجي بوضوح ساطع ونَفَس تفكيكي ممتد في قراءات الخضراوي التطبيقية لروايتي "ابنة بونابرت المصرية" لشربل داغر و"حرب الكوم" لمحمد المعزوز، حيث يرصد بكثير من الدقة كيف تتحول الحبكة السردية من مجرد ترف تقني فني إلى مختبر حقيقي لاستكشاف الهوية الفردية والجماعية في لحظات التوتر التاريخي المفصلية والصدمية. وتكتسب الرواية–في هذا الأفق النقدي– وظيفة إبستمولوجية تتجاوز حدود استرجاع الوقائع الماضية باعتبارها أحداثاً منتهية، لتكشف عن استمرارية أثر الحدث التاريخي وحركيته في تشكيل الوعي المعاصر، وتأويل تجلياته النفسية والثقافية داخل بنيات الذات الجماعية، وهو ما يمنح المتخيل السردي قدرة على ربط الذاكرة التاريخية بأسئلة الحاضر وامتداداته المعرفية. ومن ثمَّ، تتحدد الحبكة بوصفها آلية إجرائية لاستنطاق تحولات الذات في علاقتها بالبنيات السلطوية، والسياقات الاستعمارية، وتجليات الذاكرة، والمجتمع، ويتجه التخييل السردي في هذا السياق نحو إعادة ترتيب عناصر المرجع التاريخي ومفرداته ضمن بناء جمالي مرن، يُتيح استيعاب الأبعاد المنهجية التي تجاوزها الخطاب التاريخي الوضعي، لا سيما ما يتصل بتفاصيل الحياة اليومية، وتمزقات الهوية، وهشاشة الذات الإنسانية في مواجهة التحولات الكبرى والمنعطفات التاريخية العنيفة

يتضح هذا التلاحم البنيوي المعماري بوضوح في تفكيك الخضراوي لشعرية الخطاب وعقدة الحبكة في رواية "ابنة بونابرت المصرية" لشربل داغر؛ إذ يعمد السرد الروائي إلى تخريب وتفتيت المركزية الاستعمارية الكولونيالية من منظور المهمشين والبسطاء لا من منظور المركز الفرنسي المنتصر؛ حيث يلاحق الخضراوي التعقيد المعماري وتعدد الأصوات (البوليفونية) في رواية داغر، كاشفاً كيف يستعرض النص المصائر المأساوية والتراجعية الحارقة لفئة "المماليك" والوافدين الذين جرفتهم الحملة في تيارها إلى مرسيليا، مانحاً إياهم سلطة التعبير، والبوح، والحضور السردي المتوازن داخل بنية الحكاية. لتدخل الذاكرة الروائية هنا كـ "معرفة مضادة" تفك شيفرة الصمت المريب والتعتيم المعرفي الذي فرضه التاريخ الرسمي تجاه هذه الفئة

221 : ميخائيل باختين، شعرية دويستويفسكي، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986، ص 124.

المنسية، محولة السرد إلى ممارسة مقاومة للنسيان تنزع الأسطرة الزائفة عن نابليون بونابرت وحملته الكولونيالية، وتنتصر لحق الهوامش في صياغة هويتها البديلة[222].

وفي المقابل، وعلى نفس السكة التفكيكية الحفرية، تشرح القراءة النقدية للخضراوي كيف تنهض لغة السرد والتعقيد البنيوي وعقدة الحبكة الاستكشافية في رواية "حرب الكوم" لمحمد المعزوز لتدمير وإبادة سلطة الوثيقة الأحادية الجافة التي لفت واقعة "حرب تطوان" (1859–1860م) وشروط الهزيمة النكراء التي صاحبتها. يستقرئ الخضراوي بنية الحبكة عند المعزوز باعتبارها مختبراً سيكولوجياً واجتماعياً لتفكيك بنية "المجزرة" وتتبع شروخها الصدمية الحارقة في وجدان الإنسان المغربي؛ حيث لا يقف التحليل عند الأبعاد العسكرية الباردة للمعركة، بل يغوص عميقاً لينبش سير وحيوات وفضاءات "الكوم" (الجنود النظاميين وغير النظاميين، والمطوعين، والبسطاء من أبناء القبائل المغربية) الذين سحقتهم عجلات التاريخ السلطوي وغيبت جراحهم وتضحياتهم المدونات الرسمية. وتتعمد الحبكة الاستكشافية هنا إلى استثمار الفنون، واللغات، والآداب، والتعبيرات الشعبية كآليات دفاعية وثقافية داخل النص، محولة الرواية إلى قوة ترميمية تعيد صياغة مفاهيم "المواطنة، والهوية، والذاكرة الجماعية من الأسفل"، وبناء وعي نقدي متجدد بأسئلة الكينونة والوجود ضد كل أشكال الاختزال والتشويه التدويني النمطي[223].

كما تتعزز شعرية الخطاب في مشروع الخضراوي النقدي من خلال اهتمامه البالغ بالبنية الزمنية للنص، حيث يتجاوز الزمن الروائي الخطية الكرونولوجية التقليدية والترتيب التصاعدي الساكن ليصبح زمناً متشظياً، متعدداً، وتأويلياً، تتداخل فيه الاسترجاعات، والاستباقات وفضاءات الذاكرة الحية، وهو ما يمنح السرد بُعداً تأويلياً يتقاطع مع تصورات الفيلسوف بول ريكور P. Ricœur حول الزمان الحكائي والتشابك بين الهوية السردية والزمنية، فالحبكة عند الخضراوي ليست مجرد تنظيم آلي أو فني للأحداث الروائية، بل هي إعادة تشكيل واعية للزمن الإنساني المعيش داخل أفق المعنى والدلالة، ولذلك تغدو الرواية أداةً معرفية طليعية لفهم الكيفية التي تبني بها الجماعات والمجتمعات ذاكرتها، وتمثل تاريخها، وتُعيد إنتاج وعيها بذاتها وبمحيطها المأزوم[224]، ومن هذا المنطلق، تتحول الرواية في صلب هذا المشروع النقدي إلى مختبر سوسيولوجي وأنثروبولوجي بامتياز، قادر على استكشاف البنيات العميقة للمجتمع وتفكيك أنساقه الثاوية؛

222 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 83.

223 : إدريس الخضراوي، من التاريخ إلى الرواية، مصدر سابق، ص 91.

224 : بول ريكور، الزمان والسرد: الحبكة والزمان الحكائي (الجزء الأول)، ترجمة: سعيد الغانمي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2006، ص 172.

لأنها لا تكتفي بعرض الوقائع الجافة، بل تنفذ عميقاً إلى تمثلات الأفراد والجماعات، وتكشف أنماط السلطة، والهيمنة، والكبح، وصوت الهامش داخل النسيج الاجتماعي.

وعلى هذا النحو، لا تنفصل شعرية الخطاب في مشروع الخضراوي التفكيكي عن وظيفتها المعرفية والإبستيمولوجية، حيث يغدو السرد الروائي عنده ممارسةً نقدية واعية تعيد بناء الهوية الوطنية عبر مساءلة الذاكرة الجماعية، وتفكيك السرديات الرسمية المغلقة المحاطة بأسوار اليقين النسقي، وبهذا المعنى الحفري ينجح الناقد نجاحاً باهراً في نقل الرواية التاريخية من دائرة التخييل الجمالي المحض، والتأثيث الفني، أو الترف الفكري البارد، إلى فضاء إنتاج المعرفة التاريخية والثقافية المضادة والبديلة، مؤكداً بكل قوة وعزم أن الحبكة السردية ليست مجرد تقنية فنية مفرغة من محتواها الوجودي، بل هي أفقٌ استكشافي وحفري يعيد للإنسان الفرد البسيط والمهمش حضوره الفاعل والنابض داخل حركة الزمن التاريخي، ويمنح الهوية الوطنية إمكانية التجدد، والتشكل، والانبعاث المتجدد عبر الحوار المستمر والمسؤول مع الذاكرة، والاختلاف، والزمن.

4-حدود التوازن بين سلطة الوثيقة وسيادة المتخيل.

تقتضي القراءة الميتانقدية الواصفة، في إطار تتبع المنجز النقدي للباحث إدريس الخضراوي، الانتقال من رتبة التوصيف الإجرائي لآلياته إلى فضاء المساءلة المعرفية للحدود النظرية والمنهجية التي تحكم تصوره، إذ يتكشف من خلال التتبع الفاحص لشبكته التحليلية ملمح يتصل بطبيعة الرهان القوي الذي عقده على "إنتاجية المعرفة الروائية"، وهو رهان يميل في بعض التمفصلات نحو تضخيم سلطة المتخيل السردي إزاء الوثيقة التاريخية، عبر منح الرواية مكانة معرفية تكاد تكون سيادية في اختراق الثغرات، واستنطاق المسكوت عنه، وإعادة بناء الحقيقة الإنسانية الكلية والبديلة للتاريخ الرسمي. ورغم استناد هذا المنظور إلى أسس مرجعية صلبة تستمد مشروعيتها من تحولات السرديات المعاصرة وفلسفات التأويل (لا سيما أطروحات هايدن وايت وبول ريكور)، إلا أنه يؤدي في التطبيق الإجرائي إلى إضعاف المسافة المنهجية الفاصلة بين إعادة تأويل التاريخ، وبديل إحلال المتخيل السردي محل الوثيقة الأرشيفية، مما قد يوجه وعي المتلقي نحو استقبال الخطاب الروائي بوصفه بديلاً معرفياً تعويضياً ومكتملاً، يتجاوز رتبة الخطاب الموازي والمكمل لعلم التاريخ.

والواقع أن الإنصاف المعرفي يستدعي رصد محاولات التوازن الجدلي التي يحرص الخضراوي على تفعيلها في محطات مختلفة من قراءته. حيث يؤكد صراحة أن الرواية لا تلغي الوثيقة ولا تعدم المرجع التاريخي، بل تتجه نحو مساءلتهما وتأويلهما من الداخل بواسطة مداد التجربة الإنسانية المغيبة. ومع ذلك

فإن هذا التوازن المعرفي يواجه تفاوتات إجرائية في مستوى الصرامة العلمية داخل الممارسة التطبيقية إذ تظهر بعض المقاطع التحليلية–خصوصاً أثناء تشريح المصائر الإنسانية للمماليك في رواية شربل داغر، أو سياقات الكوم والمطوعين في رواية محمد المعزوز–مشدودةً بالكامل إلى خلفية "النقد الثقافي المقاوم"، وهو منحى يجعل المقاربة تقترب أحياناً من تبني منطلقات نظرية مضادة للأنساق السلطوية والكولونيالية، مما يفضي إلى نوع من الانحياز التأويلي القبلي لفائدة خطاب الهامش وحقوق الذاكرة الجماعية المشتركة على حساب برود الوثيقة.

وتكشف هذه التفاوتات الإجرائية طبيعة الشروط المنهجية الناظمة لخطاب نقد النقد عند مقاربة العلاقة بين حركية المتخيل ووثائقية الأرشيف؛ حيث يتبدى كتاب "**من التاريخ إلى الرواية**" بوصفه نموذجاً للممارسة النقدية البينية التي تتأرجح مساراتها التطبيقية بين متطلبات الالتزام بخصوصية المرجع التاريخي وسياقاته، وبين رهانات الانفتاح على طاقات الشكل السردي وأبعاده التأويلية الثقافية. وهو تأرجح يضع المنجز النقدي أمام مساءلة مستمرة حول مدى قدرة آلياته الإجرائية على صيانة المسافة المنهجية الفاصلة بين رصد تداخل الحقول المعرفية، وبين السقوط في الانحياز القبلي لفائدة سلطة التخييل.

غير أن هذه النزعة الحجاجية لا تُفقد مشروع الخضراوي قيمته الإبستيمولوجية الرائدة، بل تعكس انخراطه الواعي في مقاربة أسئلة الوعي والذاكرة والهوية الوطنية ضمن السياقات التاريخية المحكومة بالأزمات والمنعطفات الصدمية الكبرى، وهو ما يجعل خطابه النقدي ممارسة تأويلية تفكيكية تسعى إلى إعادة التوازن الإبستمولوجي بين صوت المركز وصوت الهامش، بعيداً عن صيغ الانحياز الأيديولوجي المنغلق أو القراءات الاختزالية الصرفة لعلاقة التاريخ بالمتخيل.

تركيب.

وتخلص الورقة في مسارها التحليلي إلى نتائج إبستمولوجية تشكّل إجابةً نسقية عن أسئلتها النظرية، وتأكيداً لفرضيتها المركزية؛ بتحديد منجز إدريس الخضراوي بوصفه انعطافاً ميتا–نقديّاً يتجاوز الانغلاق الشكلاني نحو آفاق النقد الثقافي والأنثروبولوجيا التاريخية، ويمكن إجمال هذه الخلاصة المعرفية في المحاور والتمفصلات التالية:

- **إنتاجية المعرفة التاريخية ومساءلة الخطاب التدويني الرسمي:** أثبتت الدراسة أن منجز إدريس الخضراوي يُعيد بناء العلاقة الجدلية بين الحقيقة التاريخية والتخييل السردي. حيث يكتسب الوعي

الروائي قيمة إبستمولوجية قادرة على صياغة معرفة بديلة تفكك الثغرات التدوينية لخطاب النخب، متجاوزة الفصل التقليدي بين الوثيقة والمتخيل الأدبي.

- **جدارة المتخيل في حماية الذاكرة واستعادة الهوامش:** أبرزت الممارسة التطبيقية كيف يغدو النص الروائي في مقاربة الخضراوي وساطةً جمالية ومعرفية لحماية الذاكرة الجمعية من محو النسيان وسياقات التشويه الكولونيالي. وقد تجسد هذا المنحى إجرائياً في تفكيكه لمتن شربل داغر "ابنة بونابرت المصرية" عبر رصد مصائر فئة "المماليك والوافدين" بمرسيليا، وفي تشريحه لرواية "حرب الكوم" لمحمد المعزوز التي استقرأت السياقات الإنسانية والاجتماعية لفئة مجندي القبائل؛ ممّا أتاح منح هذه الذوات حيزاً للتعبير والاعتراف الرمزي الذي تجاوزته المدونات التاريخية الرسمية.

- **شعرية الخطاب والتأويل الزمني للحبكة:** كشف البحث عن تقاطع الرواية والتاريخ في "بنية الحبكة" كآلية تنظيمية تُحوّل الزمن الإنساني من سياقه الكرونولوجي الخطي إلى زمن تأويلي تتداخل فيه الاسترجاعات والاستباقات وفضاءات الذاكرة. وينسجم هذا التداخل النسقي مع أطروحات شعرية التاريخ وفينومينولوجيا الذاكرة، مبرزاً قدرة النص الروائي على استكشاف تحولات الذات وأبعاد الهوية الجماعية إبان المنعطفات التاريخية الكبرى.

- **حوارية المرجعيات وتكامل الأنساق النظرية:** كشفت الدراسة عن تقاطع أطروحات الفكر النقدي الغربي مع أسئلة النقد العربي المعاصر في منجز الخضراوي؛ لينتج خطاباً يربط سيميائيات العتبات بالتداخل الأجناسي، وصولاً إلى النقد الثقافي كأفق لاستنطاق تفاصيل الحياة اليومية وتحولات الهوية في مواجهة المنعطفات التاريخية الكبرى.

بيبليوغرافيا

1. إدريس الخضراوي،

- من التاريخ إلى الرواية: دراسة في آليات إنتاج المعرفة التاريخية عبر السرد، خطوط وظلال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2026.
- سرديات الأمة: بناء الهوية في الرواية المغربية المعاصرة، إفريقيا الشرق، المغرب.

- – السرديات أو تحولات الوعي بالخطاب الأدبي، مجلة ثقافات، العدد21، يناير 2008.
- – السرد موضوعا للدراسات الثقافية، تبين للدراسات الفكرية والثقافية، فبراير2014.

2. بندكت أندرسن، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،
3. ريكور بول، الزمان والسرد: الحبكة والزمان الحكائي (الجزء الأول)، ترجمة: سعيد الغانمي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
4. باختين ميخائيل، شعرية دويستويفسكي، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1986.
5. هايدن وايت، محتوى الشكل: الخطاب السردي والتمثيل التاريخي، ترجمة: عاصم الدسوقي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
6. هومي بابا، موقع الثقافة، ترجمة: ثائر ديب، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
7. صبري حافظ، تكوين الخطاب الروائي العربي: دراسة سوسيولوجية وبنيوية في سياق التحول الثقافي، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
8. برادة محمد، فضاءات روائية، دار الفنك، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2002.
9. بوعزة محمد، تحليل الخطاب السردي: البنية والنمطية الثقافية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

النص الشعري الأمازيغي مستشرفا النهايات

دراسة سيميائية مقارنة في قصيدة الشاعر الأمازيغي الراحل حميد بنساني

The Amazigh Poetic Text Envisioning Endings: A Comparative Semiotic Study in the Poetry of the Late Amazigh Poet Hamid Bensani

د. ونو حفيظ

جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب سايس، فاس

Hafidfaculte@gmail.com

ملخص:

يتناول المقال قصيدة شعرية أمازيغية للشاعر المنتمي إلى قبيلة كروان حميد بنساني، وهي قصيدة تفتح أفق التأويل على مصرعيه، بالنظر إلى سيرورتها الوجدانية بتأمل تحولات الزمن وتأثيرها على الشاعر فيزيولوجيا ونفسيا، يجمع المقال بين المكون التداولي والوسم السيميائي، كما ينفتح على رؤية مقارنة مع دالية العباسي الشهير ابن الرومي.

الكلمات المفاتيح: الشاعر الأمازيغي – الموت – الجسد – الحسرة – ابن الرومي.

Abstract :

The article examines an Amazigh poetic composition by the poet Hamid Bensani, who belongs to the Krouan tribe. The poem opens wide horizons for interpretation, owing to its emotional trajectory and its contemplation of the transformations of time and their impact on the poet, both physiologically and psychologically.

The article combines a pragmatic approach with semiotic analysis, while also adopting a comparative perspective through a parallel reading with the famous Dāliyya poem of the renowned Abbasid poet Ibn al-Rumi.

Keywords: Amazigh poetry – Death – The body – Heartbreak – Ibn Rumi.

أولا: انتماء الشاعر ومفهوم القصيدة الأمازيغية

1) انتماء الشاعر:

1-1- مسقط رأس الشاعر (قبيلة كروان):

قبيلة بربرية، تنتمي إلى قبيلة صنهاجة كجل قبائل الأطلس المتوسط، استقرت في موطنها الحالي في عهد المولى إسماعيل في بداية القرن الثامن عشر.

"وتتكون قبيلة كروان من العشائر التالية: أولاد لحسن، أولاد نصيرن تولال، بالكوم، بني مبتو، إيكو موسى، الخلفيين، يعزم"[225].

وتنتشر قبيلة كروان على رقعة جغرافية هامة وشاسعة، تقدر مساحتها ب 1692 كلمتر مربع، على طول المنحدرات الغربية لهضبة سايس بمقدمة جبال الأطلس المتوسط غربا، يحدها من الجنوب الشرقي قبيلة بني مطير (إفران – الحاجب) وقبيلة مجاط (بوفكران) ومن الشرق مدينة مكناس ومن الشمال الشرقي أعراب سايس(شراردة ورزيغة)، ومن الشمال مدينة سيدي قاسم، ومن الجنوب قبائل أيت مالو (بني مكيلد وزيان)، وغربا قبيلة زمور.

وتنقسم إلى القبيلة إلى قسمين:

– "قسم شمالي (كروان الشمالية): تابع لعمالة مكناس الإسماعيلية، هذا القسم يتكون من بلدية تولال والجماعات المحلية التالي: (دار أم السلطان، وعين كرمة، وآيت ولال، وواد الرمان، وعين عرمة)"[226].

---

[225] عبد الرحمان بن زيدان، هامش العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج1،المطبعة الملكية – الرباط، 1961، ص:17.

[226] قسم الجماعات المحلية، عمالة المنزه.

– قسم جنوبي (كروان الجنوبية): تابع لعمالة إقليم الحاجب، هذا الأخير يتكون من بلدية أكوراي والجماعات المحلية التالية: (أيت يعزم، وراس إجري، وتامشاشات، وجججوح، وأيت ويخلفن).

أما عن المشهد الشعري الأمازيغي في قبيلة كروان فنجده حاضرا في المحافل المحلية والجهوية والوطنية، ويشهد على ذلك كثير من الملتقيات في مناسبات رسمية أو دينية، كموسم إحياء ذكرى المولد النبوي بمكناس، الذي تقام فيه خيمة الشعر بساحة الهديم، تجمع بين فرق الإنشاد من مختلف القبائل، فيتداولون الإنشاد حد التنابز بالكلمة الشعرية الراقية...، كما نجد حضور شعراء كروان موسم مولاي "إدريس زرهون"، والذي فيه يظهرون براعة الكلمة وجميل النظم...، ونجد من هؤلاء الشعراء الكبار: بنعيسى أوملالا، ألمان ادريس، والمعاصرون مجموعتا "كروان" و"ثاظفي"، وهما من أهم الفرق في العقود الثلاثة الأخيرة.

وتناول هؤلاء الشعراء موضوعات كثيرة منها: منها المقاومة والانتخابات والدين وقضايا المجتمع، وكان لهؤلاء بعد ذيوع الصيت حظوة اجتماعية، رغم أن أغلبهم لم يمر عبر المدرسة أو لم يتجاوز المرحلة الابتدائية، لعسر متابعة الدراسة، الناتج عن إكراهات مادية وجغرافية.

وللإشارة فقد تميزت منطقة كروان بإنشاء القصيدة عوض الأنماط الشعرية الأخرى، ولعل السبب يعود إلى انبساط الأراضي التي توحي بالامتداد وسيولة الإنشاد.

2-1- التعريف بالشاعر:

حميد بنساني: ولد سنة 1963، بآيت علي وداود، آيت يعزم، الحاجب، ذو مستوى تعليمي بسيط، قاطن حاليا بمدينة أكوراي، حاصل على مجموعة من الجوائز والشواهد التقديرية، كما شارك في معظم المهرجانات الأمازيغية، وتوفي سنة 2023.

2) مفهوم القصيدة الأمازيغية:

هي عبارة عن قصائد طوال تسمى [أهلل – تامديازت]، وتأتي في الغالب على شكل حوار، حيث يتوسط الجمهور شاعران أو ثلاثة يدعون بـ[إنشادن]، يستهل كل واحد منهم دوره بإنشاد إفتتاحية دينية قبل الانتقال إلى صلب الموضوع.

وتتنوع القصيدة الأمازيغية من حيث شكل أدائها إلى:

- "قصيدة (1) : [شاعر ينشد وإثنان يرددان].
- قصيدة (2): [شاعران يتحاوران وإثنان يرددان].
- قصيدة (3): شاعر ينشد وإثنان يرددان ويسترسلان في الإنشاد إلى حين].
- قصيدة (4): [شاعران يتحاوران وإثنان يرددان ويتمان الكلام].
- قصيدة (5): [شاعران أو أكثر يتحاوران، وإثنان يرددان].
- قصيدة (6): [شاعران أو أكثر يتحاوران، وإثنان يرددان ويتمان الكلام]"[227].

وتتألف [تيفارت] من عدة أبيات متتالية، وتنقسم من حيث بناؤها الهيكلي إلى:

– **المطلع:** ويتخذ طابعا دينيا ذا نزعة تضرعية يذكر فيها الشاعر فضائل الله على خلقه، وفي ذلك يقول الشاعر:

زُورْخشْ أربي العفو نون أيكونيخ.

بك أبد يا ربي، رحمتك هي التي انتظرت.

[227] إبراهيم امحزون، شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1968 بجماعة أيت بورزوين بالحاجب، غير متمدرس، فلاح.

"هذه المقدمة تطورت في مضمونها بعد أن كان الشاعر فيها يتوسل لأحد السادات ليمنحه شيئا ينقصه، وفي ذلك يقول الشاعر:

زُورْخْشْ أَجْخْمَّارْ أَشِّيخْ جُوذْ غِفِي.
بك أبدأ يا سيد [الخمار] لتجود علي"[228].

– **الموضوع أو الغرض الرئيس:** وفيه يطرح [أنشاد]، قضية أو يستحضر فكرة أو يسرد واقعة، مع إثارة بعض من انطباعاته الشخصية، وكان الشاعر لا يتقيد بموضوع واحد، بل يتناول مواضيع عديدة، قد لا يكون فيما بينها رابط، أما في السنوات الأخيرة، فإننا نجد الشاعر يلتزم وحدة الموضوع، بينما في القديم، كان الشاعر لا يحيد عن الأغراض التقليدية: [كالهجاء والمدح والرثاء والفخر...]، أما اليوم "فالشاعر يتناول ما يرتبط بالسياسة والقضايا الاجتماعية والثقافية والتاريخية والمستقبلية، الكلية والجزئية، ومختلف ما يتعرض له شعبه وكل ما وصل إليه إدراكه ومعرفته"[229]. والانتقال من المطلع إلى الغرض الرئيس لا يكون فجائيا، وإنما يكون بعبارات تمهيدية، مثل قول الشاعر: [أَذخْلفْخْ أَوَاج – أتجاوز هذا الكلام – أَتْسْمُوتِّيخْ زْكَّا – أنتقل من هذا].

– **الخاتمة:** وفيها يوضح الشاعر الأمازيغي غايته من نظم قصيدته، التي تتضمن ما استخلصه من تجارب الحياة، وخلال ذلك يدعو الحضور إلى التمعن في مضامين قصيدته التي يختمها بنصيحة أو موعظة أو حكمة للمتلقي.

[228] الحسين أوعرفة، شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1955 بجماعة تيمحضيت، غير متمدرس، فلاح.

[229] بودريس بلعيد: من شعرية القريض الأمازيغي، مجلة مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية متعددة التخصصات بتازة، العدد الرابع، 2013، ص:314.

ويمكن التمييز في القصيدة الأمازيغية بين ثلاثة أنواع من الأنماط:

"أ/ **أَدَانِي** ⇦ من خلال قول الشاعر:

- أَوَاشِي زُورْخْ أَرْبِّي، غُورْسْ مَا يْذْيَكْ.
  اللهم إني أجلك يا ربي الجواد.
- أَبَا بْنْ إِثْرَانْ ذْوَ يورْ غْرِخَاوْنْ أوَا دَانِي.
  يا خالق النجوم والقمر، أطلبك.

– بيتين قصيرين:
– تغنى في بداية الأفراح قصد تنبيه الجمهور للاستماع.
– تغنى بدون آلات عزف أو إيقاع.

ب/ أزدَّايْ ⇦من خلال قول الشاعر:

- زُورْشْ أَرْبِّي غْرِخَاشْ أَيَامْزْ وَارُ نُوئِظَا.
  بك أبدأ يا رب، أنت مبدئي في هذا الليل.
- أَنَّا غْرْدِّخْ نَفْذْ ذَ تَّاخْ لْخِيرْ.
  أينما ذهبت، وجدت الخير أمامي.

– بيتين طويلين.
– تغنى في بداية الأفراح قصد
– تنبيه الجمهورللاستماع.
– تغنى بدون آلات عزف أو إيقاع.

ج/ تيفارت ⇦ وهي سلسلة من الأبيات الشعرية، تنشد طوال الحفل"[230].

وكما هو معروف في الشعر التقليدي تتخذ القصيدة "شكل حوار ومبارزة فنية إبداعية بين شاعرين أو أكثر، فهي إذن تعتمد على الحوارية كشرط أساس لاكتمال المقومات الفنية، وقد يأخذ هذا الحوار طابع السخرية والتهكم والهجاء"[231].

[230] الداودي سليمان، شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1958، بجماعة راس إجري – الحاجب، غير متمدرس.

[231] الحسان مصحو: مفهوم الشعر في الأدب الأمازيغي: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الأنماط الشعرية الأمازيغية التقليدية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009، ص: 25.

ويتحول شعر النقائض في الغالب إلى مجادلة شعرية، بكل ما تحمله لفظة (مجادلة) من أبعاد فلسفية وفكرية، فينأى الشاعر – أثناء ذلك – عن ذلك التوجه العام للإنتاج الشعري الشفوي المطبوع بالعفوية في الإلقاء والبساطة في طرح الأفكار والآراء.

"أما الهدف من هذه المبارزات فهو إظهار البراعة في النظم وصياغة القول إلى جانب الدفاع عن المواقف والأفكار، الشيء الذي يجعل من هذه المبارزات حقلا للمعارف ومصدرا لإنبهارات جمالية من حيث الأفكار أو أسس القول"[232].

ففي إطار شعر النقائض يقول الشاعران:

الشاعر حسن أرشيد:

1) أَيَاشْ أَيَا عْسْكْرِي أَجِيشْ دِّفَاعْ مَانِي لْحْدُودْ ثْقَابْلْثْ مَانِي صْحْرَى.

✓ أحقا أيها الجندي مارست الدفاع عن الصحراء؟ !

2) أَثَغُولْثْ ثْلْهِيثْ سْلْفْرَاوِحْ ثْلْهِيثْ سْلْفْرَاجَاثْ غَا سِ ئقْصِّيرْ.

✓ فقد تحولت إلى من استهوته الأفراح والسهرات.

3) مَثَّا لْعْدَّا نَّا ثُوسِيثْ مَثَّا لْبُولِيسَارْيُو نَّا ثْنْغِيثْ.

✓ فأي سلاح حملت وأي عدو قتلت؟

4) أَوَا مْشْغُورُّونْ يَّانْ لْغْرْ ئِمْغْرَابِينْ نْسَانْ لْخْجَا.

✓ ياذاك إن كان عليك المعول، صار الأمر إلى عبث.

الشاعر عزيز الداودي:

1) أَوَا نْكْنِي ئِعْسْكْرِينْ أَكُوسِينْ أَمُورْ نْلْحَامْيَا نْثْمَازِيرْثْ أَتِنْحْظُو.

[232] أبزيز محمد: شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1981 بجماعة المرس–بولمان، ذو متسوى تعليمي ابتدائي.

✓ يا هذا نحن المجندين من حملنا اللواء من أجل الحمى.

2) أَوَا أَيَاشْ أَلِّي نْدَّا أَذْخْشْمْخْ ئِلَزْمِي أَفْرَاحْ أَسْدِّيخْ.

✓ يا هذا أتعلم أني انخرطت في الجندية عن طواعية وانشراح ؟

3) أَوَا غَاسْ أُوذْمْنْشْ أَشْعْبْ أَمْغْرَبِي ثْمَازِيرْثْ ذُويْلِّيذْ أَخْفْ أَرْنْتْمْثَاثْ.

✓ يا هذا ليس إلا في سبيل الشعب والوطن والملك كان الفداء

4) أُومَا شِّيخْ حَاسَانْ أُورَسِيغِي ئِلْبَارُودْ نْدَّا أُومْخِيبْ ئِخْشْمْ سِيرُومِينْ.

✓ أما الشاعر حسن فمتقاعس، وقد آثر المذموم الهجرة إلى بلاد النصارى.

وتتبني القصيدة الأمازيغية بالأطلس المتوسط على ميزان واحد، ولكن بألحان متنوعة، حيث وصل الشعراء الأمازيغيون بالمنطقة إلى ما يقارب مائتي وخمسين لحنا، بمعنى ما يقارب ألفي إطار [اللغا]، لكون أن كل لحن يعادل ثمانية إطارات [ْلْغَاوَاتْ]، وبذلك يمكن للشاعر أن ينظم قصيدته على لحن معين وواحد ولكن بإضافة أدوات [أوا – أهاوا – أياوا – هاياوا] تجعل للقصيدة أوزانا أخرى.

ثانيا: تعريب القصيدة ودراستها

1) تعريب القصيدة:

- **زُورْخْشْ أَبُو لْمْلْكْ أَرْبِّي بْدِّي أَبُو لْمْخَازِينْ نَّا أُورْذَا يْكَّانْ**

← بك أبدأ، يا صاحب الملك والخزائن الذي لا تأخذه سنة ولا نوم

- **أُورْذِي يِيوْنْ أَنُودْمْ أَشِغْذْرْ أَتْهْوُومْ ئِذَامْ أُورَعَانْشْ ئِدُّونِيثْ أَرْذْجَا**

← لا يصيبك نوم، أنت العليم بكل شيء

- **ثَانِّيثْ لَجَلْ لُّمَمْ نَّا يْزْرِينْ ثَانِّيثْ أَنَّا يْسُولْ ئِغْدَّا أُورِظْهِيرْ**

← رأيت أقدار كل الأمم ما حدث وما لم يحدث

- ئِلاَّشْ لْعَدَدْ يُوفُوسْ أَيَا نْبَّاظْ أُورْذَا سَّمُوثْ ئِرَّايْنْشْ أَوْذْيُوكْ

← تعرف مقدار الأعمار وكلمتك لا تتغير

❖

- أُومَا لِخْرَة أَمْ عْطْرْخْ أَمْ نْزْرْبْ مُولِينُو أَدَّا خْطَّاوْظْ

← فالآخرة سواء تقدمت أو تأخرت سيدركني دوري

- أَنَّا خِلاَّنْ ئِلْعْمْرْ أَتَّزْرِيخْ أُورْنْ دْزَيَاذْ أَسْ ظْرَاسْ

← ما هو مقدر لي سأعيشه بدون زيادة

- أُورْدَّامْ غَاسْ أُوذْمْ رْبِّي ئِسُوجْ ئِدَّا أَذَا خِتَّوِيَا أُوصْمْظْجِينُو

← لا يدوم غير وجه الله، فالمصير هو القبر

❖

- ثَمَثَارْثْ لِّخْرَا سْكِّيسْ أَدَّا ئِتْتُويْ شِّيبْ أَقْشَاشِينُو

← فأمارة الكبر، اشتعال الرأس شيبا

- يَغُولْ وَزَّارْ ئِبْدْلْ أَمِي أُورْجِّينْ يِيخْ لْفْرِزِي ئْبِخُّوشْنْ

← تغير شعري الذي قصصته سابقا

- ئِدَّا أُومْجِيجْ ئِزِّعْ أَبْخُّوشْ ئِغْلْبْ غِفْسْ لَّثِي ذِتْخْلاَّفْ

← تحول الشعر من شقرة أو سواد إلى بياض

- نْوِيخْ أَمْ لْمْثُوجْ نُونْبْذُو لَجَلْ لَّيْتْقْنْ ثْبَانْشَا غُورْخْ

← نضجت سنابلي وأتى الصيف ليحصدني

❖

- أَيَا رُّوحِينُو أَدَّا يْثْرِيمْ أَتَافْظْمْ ثْلْوُودْ أَلْعِيبْ ئِغْصَانِينُو

← حين تؤذن الروح بالرحيل، تستجيب لها العظام

- لَّتْكْسْنْ وُوخْسَانْ ئِرُّويَاخْ وُوتْشِي أُورِسْكِّيذْ أُوفْزَازِينُو

← تتساقط أسناني، أجد صعوبة في الأكل.

- يَغُولْ وَوَاجْ لَّخْسْرْ ئِشَا نْشَا ئِمِي لَّتْفْلاَّظْنْ

← صرت متلعثما وصوتي متقطعا

- ئِدَّا أُوذْمْ لِّي ئِغْمَّرْ أُورَانْ يَامُومْ ئِنِي هْنِيذْ ئِكْرُوشْنْ

← والوجه الممتلئ غزته التجاعيد وضعف

- أَذَا رُّويْخْ أَمُوعْبَانْ أَبَاجِي أُورْظْمِيغْخْ أَذِجِيخْ ئِوِينْ لْعْنَايْثْ

← صرت أذبل كأسمال قديمة، ولا لباس جديد لي

❖

- أَلاَّخْ تُوحِيلْثْ أَيَا رَعَا لْبْعْذْ لَّخْتْنْقِيسْنْ

← ضعف بصري وصرت عاجزا عن رؤية ما هو بعيد

- لَّتَنِّيخْ يُونْ لَّثِنِيخْ ئِتْسِينْ ثُوجِثِي أَثُّوتْ خْفْ وَالْنْ

← صارت الرؤية ضبابا

- ِيخْ أَمِي أُورْجِّينْ نِيوِي ئِيظْ لَّخِتَشْخَا أُوبْرِيذْ لَّتْغْسَّالْخْ

← كأني لم أتمشى ليلا فقط أرمي خطوي

- أُورْيَاذْ ذَتْحْقَّاخْ ذَثِي لَّسْعِوِينْخْ سُغْكَّازْ ئِوْظَرِينُو

← أستعين بعكاز لأتحرك

❖

- أُورْيَاذْ ذَتْسْلاَّخْ ئِثْغُورِي أُونَّا أُورَا خِنْزِلْ مَّاخْ ئِدَّا ذَا سْنْسْلْ

← ضعف سمعي إلا من قريب

- وَخَّا مْشَوَارْ مِدْنْ ثَمَانُو أَنَّا مْيَنَّانْ ئِدَّا تِسِينْخْ

← حتى حوار الناس بجانبي صرت لم أسمعه

- أَدَّا ئِسَوَاجْ شَا أُورْذَا ثِي تْوَاجَبْخْ ئِنَاسْ أَذِي سْنْقِّيمْ

← أجالس شخصا ما فلا أجيبه

- مْشُورَاخْ حُوذِرْ سَامْزُّوغْ أُورْتْقْهَامْخْ أَنَّا ذِقِّيسْنْ

← إذا لم يدنو شخص من أذني لا أسمعه

❖

- لَّيِي تْهْوَّالْمْ أَلْمْفَاصِيلْ نِفَادْنْ نْشْرْمْ ئِبِّي أُوسَرَانُو

← كلت مفاصلي فلم يعد بمقدوري التحرك

- ⵉⵉⵅ ⴰⵎⵉ ⵓⵔⵊⵊⵉⵏ ⵏⵓⵊⵉ ⴰⵙⴰⵡⵏ ⵡⵊⴰ ⴰⵏⴰ ⵢⵍⴰⵒ ⵍⵓⵄⵔ

← كأني لم أصعد عقبة

- ⵜⵔⴰⵢⵉ ⵜⵡⴷⴰ ⵖⴰⵙ ⴰⵏⵢⵓⴷⵓ ⵛⵡⵉ ⵏⴰⴼ ⵉⵡⵢⵔⵉⴷ ⴰⵔⵜⵓⵃⵉⵊⵅ

← أتعب وأنا أمشي

- ⵓⵔⵇⵇⵉⵎ ⵡⴷⵉⴼ ⵉⵄⵊⵊⵎⴰⵏⵓ ⵓⵙⴰⵔ ⵟⵎⵄⵅ ⴰⴷⵉ ⵙⵏⵙⴰⴼⵔ

← العظام تآكلت غضاريفها لم أعد قوي الحركة

❖

- ⵍⵅⵜⵏⵇⵉⵙⵏ ⵏⵣⵓⵔⴰⵏ ⵉⵍⵇⵇⵓⵜ ⵜⵏⴰⵇⵚⵜ ⵜⵣⵓⵔⵜ ⵉⵚⵚⴰⵃⵜ

← لم تعد عروقي قوية، ونحف جسمي

- ⵜⵖⵓⵍ ⵜⴷⴰⵡⵜⵉⵏⵓ ⴷⴷⴰⵔ ⵙⵛⴰⵊ ⵍⵜⵙⵃⵓⵣⵔⵜ ⴰⵜⵓⵙⵔⵜ

← تقوس ظهري، فاقتربت من الأرض

- ⵉⵉⵅ ⴰⵎⵉ ⵡⵔⵊⵊⵉⵏ ⵉⵎⵙⴰⵙⴰ ⵍⵇⴷⵉⵏⵓ ⵍⵡⴰⵏ ⴷⵙ ⵉⴼⵔⵓⵖⵏ

← كأني لم أكن منتصب الهامة والقامة

- ⵉⵙⵏⵇⵏ ⴰⴷⴱⵔⵎⵅ ⵜⵙⵚⵜ ⵏⴰ ⵢⵣⵔⵉⵏ ⴰⴼⴰⴷ ⵏⵜⵎⵣⵉⵏⵓ

← ليت الشباب يعود

- مْشُورْ أُورَاخْ يُومِيزْ شَا أَفُوسْ ئِحْرْمْ أَظْغَارِينُو أَثْمُوثِّيخْ

← إذا لم يساعدني أحد ما انتقلت من مكان إلى آخر

- أُورْيَاذْ ذَنْتْدُّو غْرْ أَجْمُّوعْ نْثْيْمِّي مْغَارْ تُويَانْ ثَمَانُو

← أتجنب الحفلات الجماعية وأكتفي بالعزلة

- ئِلاَّ ذِيِّي أُغُورْبْ أَمُورُفِيخْ كُو لْمْرْثْ أَذِي سُكُّورْ شَا غُورْخْ

← الغربة اجتاحتني، ولا أجلب الآن إلا من يزورني

- ئِعْمَيِي لْقْنْظْ أُورْجِيخْ أَفُوذْ ئِتَّاوِينْ غْرْ لْحْبَابْ أَهْنَنَّايْخْ

← أعماني اليأس ولا حول لأزور الأحباب

❖

- رْبِّي أَمِي قَارْخْ أَذَاخْ ئِغَافْرْ أَذِي سْكِّيرْ تُّوبْثْ ئِلْمْعْصِيثْ

← أنادي ربي، داعيا بحسن الخاتمة

- ثْمْحُوثْ ذْنُوبْنْخْ أَرْبِّي كُونْ سِّرْذَاسْ سِثْذَاوْثْ أَمُوتْلْ

← يمحو خطايانا ويغسلنا من الذنوب

- أُوْنَّا ذَا يْتْشْهَادْنْ أَرْذْجَا تْسَامْحْثَاسْ أَبُو لْفَظَايْجْ

← كل من يتشهد اغفر له يا ذا الفضل

- لْعَارْنْشْ ذْلُّومْثْنْشْ أَمُحَمَّدْ تْسْرَاحْثْ سِلْعْذَابْ

← كن شفيعا لنا يوم القيامة يا رسول الله

2) دراسة القصيدة:

يتحدى الشاعر الزمن بطريقته الخاصة، فهو يكتب أو يقول معلنا حربا دروسا على النسيان، بل يتعدى ذلك إلى ما يشبه كتابة السيرة الذاتية، وإن كان هذا الجنس الأدبي عند "فيليب لوجون" مرتبطا بالنصوص النثرية، أصبح الحديث في الدوائر الأكاديمية خلال السنوات الأخيرة منفتحا على ما يسمى بالسيرة الذاتية الشعرية، هذا ما نجده عند كبار الشعراء كالشاعر الشيلي "بابلو نيرودا" في عمله الشعري (عشرون قصيدة حب وأغنية يائسة)، أو الشاعر الفلسطيني "محمود درويش" في عمليه الشعريين (لاعب النرد، لا أريد لهذه القصيدة أن تنتهي)، كل هذه النصوص وأخواتها تنقل العنصر الشعري إلى مستوى أعلى كثيرا من التعبير النفسي أو الغنائي العابر، فتجعل النص إعادة كتابة لحياة الشاعر، والملفت في هذا الباب، أن "القصيدة (تايفارث) في كثير من مستوياتها تعتمد البناء السردي على نطاق واسع، مما يعني، بشكل من الأشكال، محاولات استيحاء، أو استدعاء الأبعاد الدرامية لإثراء معالمها وعناصرها، وهو ما يرسخ على صعيد آخر اختيارات وجماليات جديدة قصد تشغيل القصيدة على إيقاعات القص أو السرد أو الحوار، أو المونولوغ في اتجاه توليد إمكانات جديدة لها"[233].

ويجلي هذا النص المقترح للشاعر حميد بنساني فيما يجلي دورة الحياة كما يراها الشاعر، انتقالا من فتوة الشباب إلى ضعف الشيخوخة وما يرافق ذلك من تحولات فيزيولوجية ونفسية. وقبل الخوض في المستويات التحليلية للنص لابد من الإشارة إلى بساطة بنيته الدلالية:

- يبدأ الشاعر مبتهلا متوسلا لله عزوجل.
- يصور أثر العمر على جسده.
- يطلب المغفرة وحسن الخاتمة.

العصر الأول بمثابة مقدمة دينية لكل زمان ومكان، بل هي مقدمة مرجعية، تثبت إيمان الشاعر وسلامة عقيدته وتوسله بذكر الله سبحانه وتعالى، ويعكس ذلك "عمق أثر الخطاب الديني في الثقافة

(233) سعيدي المولودي، مداخل إلى الأدب الأمازيغي للأطلس المتوسط، منشورات جمعية أجذير إيزوران للثقافة الأمازيغية، خنيفرة، المطبعة الرباط نت، الطبعة الأولى، 2018، ص 96.

الأمازيغية ومدى تجذر النظرة الدينية الفقهية في الوعي الشعبي لمختلف الشرائح الاجتماعية في الوسط القروي الأمازيغي خاصة وينطبق هذا الحكم عل نسبة هامة من المجتمع الحضري الأمازيغي أيضا"[234].

لينتقل الشاعر إلى ما لا يمكن أن تتجاوزه ذاكرة أي باحث، وهي القصيدة المشهورة لابن الرومي وبيتها الشهير:

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأحكـي لـــه ما فعـل المشيــب**

إن شاعرنا حميد بنساني يمكن الجزم بأنه لا يتعرف على ابن الرومي، فهو لم يدرس بشكل يمكنه من ذلك؛ أبيات كثيرة يغلب فيها جانب التصوير القائم على الثنائيات (القوة / الضعف – الشباب/الشيخوخة – البصر/العمى – الاجتماع/ العزلة)، إضافة إلى تركيزه على عناصر جسده المؤثرة على هاوية الزمن والاختبار البيولوجي الشامل، ظهر متقوس، بصر ضعيف، سمع طفيف، صمت ومجهود كبير للإنصات، كأننا بالشاعر يحتضر، فيصح فيه قوله تعالى: **(لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد)** "**سورة ق، الآية 22**"، فيتذكر ما مر به وما عاشه في هذه السيرة الذاتية الشعرية المختصرة بنفس روحي رباني، بالدعاء له وللناس أجمعين وبطلب المغفرة، واستجداء شفاعة النبي ρ.

والموت إذن محور الضمني للقصيدة (وإن لم يشر إليه الشاعر صراحة)، فحين يبلغ الإنسان هذا الوعي بالذات وبما يمكن أن يحدث لها يكون قد نضج في علاقته بمصيره، الذي هو مصير كل إنسان على وجه الأرض.

تعود القصيدة إلى تسعينيات القرن الماضي، لكن الشاعر لم يفارق الحياة إلا في بداية الألفية الثالثة، وهو نعتبره استشرافا قبليا لما كان يراه الشاعر وحده.

([234]) عصيد أحمد، خطاب الحكمة في الشعر الأمازيغي، تاسكلان تمازيغت، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أعمال الملتقى الأول، الدار البيضاء، طبعة 1991، ص: 145.

لا يفوتنا ونحن بصدد تحليل هذا النص أن نؤكد على أن المقدمة الدينية ثابت أساسي من ثوابت القصيدة لا عند الشاعر حميد بنساني، "ولعل هذه المقدمة هي ما يمدنا بزاد ثمين لتفكيك النص ودراسته، ونقول هنا، إنه يقدم لنا معونة كبرى لضبط انسجام النص وفهم ما غمض منه، إذ هو المحور الذي يتولد وتنامى ويعيد إنتاج نفسه، وهو يحدد هوية القصيدة، فهو إن صحت المشابهة، فبمثابة الرأس للجسد والأساس الذي تنبني عليه"[235].

نعتقد أنه من الأخطاء التي شاعت في دراسة وتحليل النص الشعري، هو حصاره ضمن مجال محدد كأن نقول، على سبيل المثال، بأن هذه القصيدة تنتمي إلى "شعر الحكمة"، فالحق يقال، نلمس جانبا من ذلك، لكن هذا لا يعني وضع النص ضمن هذا الإطار والحكم عليه بهذا المنطق، فنحن نرى أن النص، نص وجودي، والشعراء الذين يتوقفون عند ذواتهم في أواخر عمرها ويستشرفون فكرة الموت، هم شعراء يعدون على رؤوس الأصابع، هذا مبرر واضح على قوة تجربة الشاعر حميد بنساني رحمة الله عليه، وتأكيدا على شعريته المتماسة مع واحد من كبار شعراء العصر العباسي، ابن الرومي، إذ يلتقيان بشكل مدهش في التصوير الآتي:

بيت حميد بنساني:

- **أَلاَّخْ تُوحِيلْتْ أَيَا رَعَا لْبْعْدْ لَّخْتْنِقِيسْنْ**

← ضعف بصري وصرت عاجزا عن رؤية ما هو بعيد

- **لَّتْنِّيخْ يُونْ لَّتْنِيخْ نِتْسِينْ تُوجِتِي أَتَّوُّوتْ خْفْ وَالْنْ**

← صارت الرؤية ضبابا

([235]) أحمد المنادي، علي شوهاد – نظرات في مساره الشعري، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط، طبعة 2011، ص 25.

بيت ابن الرومي:

وبورك طرفي فالشخاص حياله * قرائن من أدنى مدى وهي فرَّد**[236].

بيت حميد بنساني:

- **أُورِقِّيمْ وَذِيفْ ئِعْجُّمَانُو أُوسَارْ ظْمِعْخْ أَذِي سْنْسَافْرْ**

← العظام تآكلت غضاريفها لم أعد قوي الحركة

بيت ابن الرومي:

ودب كلال في عظامي أدبني * جنيب العصا أنأد أو أتيد**[237].

فلابد من هذا الباب "الإصرار على تحليل بنية الثقافة الأمازيغية من خلال عناصرها الداخلية لفهم خصوصيتها وتحليل عناصر التمازج بينها وبين الثقافات المختلفة لفهم قيمتها التاريخية والحضارية"[238].

المصادر والمراجع

- أحمد المنادي، علي شوهاد – نظرات في مساره الشعري، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط، طبعة 2011.
- أحمد عصيد، دراسات في الأدب الأمازيغي، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط، طبعة 2015.
- الحسان مصحو: مفهوم الشعر في الأدب الأمازيغي: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الأنماط الشعرية الأمازيغية التقليدية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009.

(236) ديوان ابن الرومي، تحقيق كامل الكيلاني.

(237) ديوان ابن الرومي، تحقيق كامل الكيلاني.

(238) أحمد عصيد، دراسات في الأدب الأمازيغي، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط، طبعة 2015، ص: 37.

- سعيدي المولودي، مداخل إلى الأدب الأمازيغي للأطلس المتوسط، منشورات جمعية أجذير إيزوران للثقافة الأمازيغية، خنيفرة، المطبعة الرباط نت، الطبعة الأولى، 2018.
- عبد الرحمان بن زيدان، هامش العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج1،المطبعة الملكية – الرباط، 1961.
- عصيد أحمد، خطاب الحكمة في الشعر الأمازيغي، تاسكلان تمازيغت، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أعمال الملتقى الأول، الدار البيضاء، طبعة 1991.
- بودريس بلعيد: من شعرية القريض الأمازيغي، مجلة مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية متعددة التخصصات بتازة، العدد الرابع، 2013.
- إبراهيم امحزون، شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1968 بجماعة أيت بورزوين بالحاجب، غير متمدرس، فلاح.
- أبزيز محمد: شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1981 بجماعة المرس–بولمان، ذو متسوى تعليمي ابتدائي.
- الحسين أوعرفة، شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1955 بجماعة تيمحضيت، غير متمدرس، فلاح.
- الداودي سليمان، شاعر أمازيغي، مزداد سنة 1958، بجماعة راس إجري – الحاجب، غير متمدرس.

رمزية الأعداد في الألعاب الشعبية المغربية: لعبة "الكارطا" نموذجا

The Symbolism of Numbers in Moroccan Folk Games: The Game of "Karta" (Cards) as a Case Study

عبد الحق أتراك

باحث في سلك الدكتوراه

تحت اشراف: د. فاطنة الغزي

كلية اللغات والآداب والفنون– جامعة ابن طفيل المغرب

abdelhak.atrag@uit.ac.ma

ملخص:

الثقافة الشـعبية كل يحتوي المعتقدات، والقيم، والعادات، والتقاليد، والممارسـات اليومية التي تعاش وتمارس بواسـطة عامة الناس في مجتمع معين. فهي تعبير عن هوية المجتمع وتجاربه، نجاحاته وآهاته، فهي كالكائن الحي تولد وتنمو وتذبل وتموت وقد تبعث من جديد. وتنقسم الثقافة الشعبية حسب مظاهرها الى قسـمين: مادية تعكس في الملابس الشـعبية والمأكولات الشـعبية والصـناعات الحرفية والمباني التقليدية... ولامادية (معنوية) وتتجلى في الفلكلور والتراث الشعبي، في الفنون التعبيرية والمنظومة القيمية. ومادة هذا البحث تداخل في هذا الإطار وان بدت في أول وهلة منتمية الى المظهر المادي للثقافة الشعبية (أوراق لعب) فهي في عمقها تظهر فنا ومنظومة قيمية، بل تتصارع فيها حكايات وأساطير. وموضوع هذا البحث حول رمزية الأعداد في أوراق اللعب "الكارطا 40" جعلني أغوص في تاريخ وسـياق ظهور أوراق اللعب عامة وكيف انتقلت الى البلاد العربية والمغرب على الخصوص، لمقارنة أسباب ظهور هذه الأوراق والغرض منها ودلالتها ورمزياتها عند من أوجدها، وكيف يؤثر كل هذا في لاعبي الأوراق في بلدان استقبالها، خصوصا إذا كانت ذات ثقافة وتاريخ ومراجع مختلفة.

اعتمد في البحث على التتبع التاريخي للظاهرة "لعبة الأوراق" ومحاولة فهم وتفسـير وتحليل اللعبة ورموزها في حقب مختلفة منذ النشأة المحتملة الى حقبة دخولها للمملكة المغربية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الشعبية –الألعاب الشعبية – الكارطا 40 – الرمزية

Abstact:

Popular culture encompasses the beliefs, values, customs, traditions, and daily practices shared and exercised by ordinary people within a particular society. It serves as an expression of a community's identity, experiences, achievements, and struggles. Like a living organism, it is born, grows, declines, and may even be revived. Popular culture can be divided, according to its manifestations, into two categories: Material culture, reflected in traditional clothing, folk cuisine, handicrafts, and traditional architecture.Non-material (intangible) culture, manifested in folklore, popular heritage, expressive arts, and systems of values.

The subject of this research falls within this framework. Although, at first glance, it appears to belong to the material aspect of popular culture (playing cards), it actually reveals a form of art and a value system, within which stories and myths often intersect and compete.

This study examines the symbolism of numbers in the "Karta 40" playing cards. It explores the history and context of the emergence of playing cards in general and traces their transmission to the Arab world and Morocco in particular. The research compares the reasons behind the creation of these cards, their intended purposes, meanings, and symbolism in the societies that originated them, and investigates how these elements may influence card players in the societies that later adopted them—especially when those societies possess different cultures, histories, and intellectual references.

The research relies on a historical tracing of the phenomenon of playing cards and seeks to understand, interpret, and analyze the game and its symbols across different periods, from its probable origins to its introduction into the Kingdom of Morocco.

Keywords: Popular Culture – Folk Games – Karta 40 (40-Card Deck) – Symbolism.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الفصل الأول: مدخل الدراسة

أولا: مقدمة

تعطي دراسة الموروث الشعبي معطيات ومعلومات هامة حول سؤال: من نحن وماذا نريد؟ فتخدم بذلك المجتمع وتساعد على تنميته وتغييره نحو الأفضل، فلا تنمية دون الوعي بالعادات والتقاليد والأعراف، بل بما يعيد انتاجها كل مرة من أمثال وحكايات و ألعاب وألغاز ونكت شعبية، فإلقاء الضوء على الأجزاء اللاوعية في اكتساب السلوك والممارسات هي مفتاح التطور والتقدم. ومن هنا لا سبيل الا الرجوع الى السلف، رجوع للبرهان بالخلف عن ما هو مسلم عندنا اليوم، عن تقاليدنا وكيف صمدت وعاداتنا وكيف تولدت وأعرافنا وكيف تقوت. طبعا هذا البحث ليس الا مشاركة في اثارة لموضوع وزرع زوبعة في الادهان حتى لا تؤخذ سلوكياتنا وممارساتنا صماء لا تناقش ولا تسأل. فلقد تم البحث في مواضيع مثل هذه في الحكايات والألغاز والامثال ... الا أن هناك نقص في التطرق الى الألعاب الشعبية ودراساتها خصوصا في بلدنا وفي البلدان العربية على العموم، ومن هنا جاء الشغف لنقر هذا الموضوع والمشاركة فيه خصوصا اذا ما ذُهب بالموضوع الى الغوص في الرمزيات، فالثقافة الشعبية المغربية رموز يجب إعادة فهمها ولا يتأتى ذلك الا بالرجوع الى كيفية تشكيلها وتركيبها قبل أن يستقيم حالها على ماهي عليه.

ثانيا : مشكلة البحث

إن سلوك اللعب سلوك شائع عند بني البشر، بل عند بعض الحيوانات، وإذا كان لعب الأطفال شكل من أشكال تقليد الكبار والاستعداد للدخول في دائرتهم واندماجهم داخل جماعتهم، فإنه أيضا وسيلة للتعبير عن بعض توجهاتهم النفسية واختياراتهم الداخلية. أما لعب الكبار فهو تقليد و/أو اختيار؛ فإن كان اختيارا، فيعتبر بذلك أداة تكشف قناعات الشخص وتوجهاته وكذلك إشارة لنظرة الشخص للعالم ولذاته، وإن كان تقليدا؛ يصبح اللعب بما يحمل من قيم وتوجهات ونظرة هو الفاعل في ذاتية وثقافة وقناعات الاعب وهو الذي يفرض رؤيته على اللاعب ويمارسها فيه وعليه. فالألعاب الشعبية وما توفره من ارتياح داخلي أو شعور بالمنافسة تلعب دور في تمرير مجموعة من الأفكار والقناعات على الأشخاص الممارسة

لها أو المتفرجة عليها، فهي أداة للتنشئة والمثاقفة، إن إكراها أو برضاء. ومن بين الألعاب الشعبية، تعتبر لعبة "الكارطا 40" لعبة شهيرة بالمغرب، رغم أصولها الخارجية، فقد يلعبها الصغار و/أو الكبار، فهي أداة للتسلية والترويح عن النفس، وهي منافسة بين لعبين او أكثر، ولا يخفى عنا استعمالاتها في ألعاب القمار والخفة، كما ان تواجدها فاق ذلك الى استعمالات في طقوس وتقاليد وممارسات سحرية وعرافية (العرافة) تنبؤية. فلعبة "الكارطا 40" هي لعبة من 40 ورقة، كل ورقة تحمل رقم(عدد) وشعار وتسمى اسم معين، ويمكن باستعمال توالي الأرقام (الأعداد) والاحتفاظ بنفس الشعار الحصول على أربع مجموعات أو مجتمعات تتكون كل منها من 10 أوراق، وقد يستعمل هذا التعدد في اللعب والتسلية دون التفكير فهذا أو البحث فيه ودون البحث في أصوله ومنبثه، ودون الغوص في جذوره ورمزياته ومآلاته وفعله في اللاعب وفي ثقافته ومحيطه. من هنا تسألت:

ما رمزية تلك الأعداد والصور في لعبة "الكارطا 40" وأصولها البعيدة وعن تأثيرها في ثقافة وسلوك لاعبها وعن الدلالات المعطاة لها؟

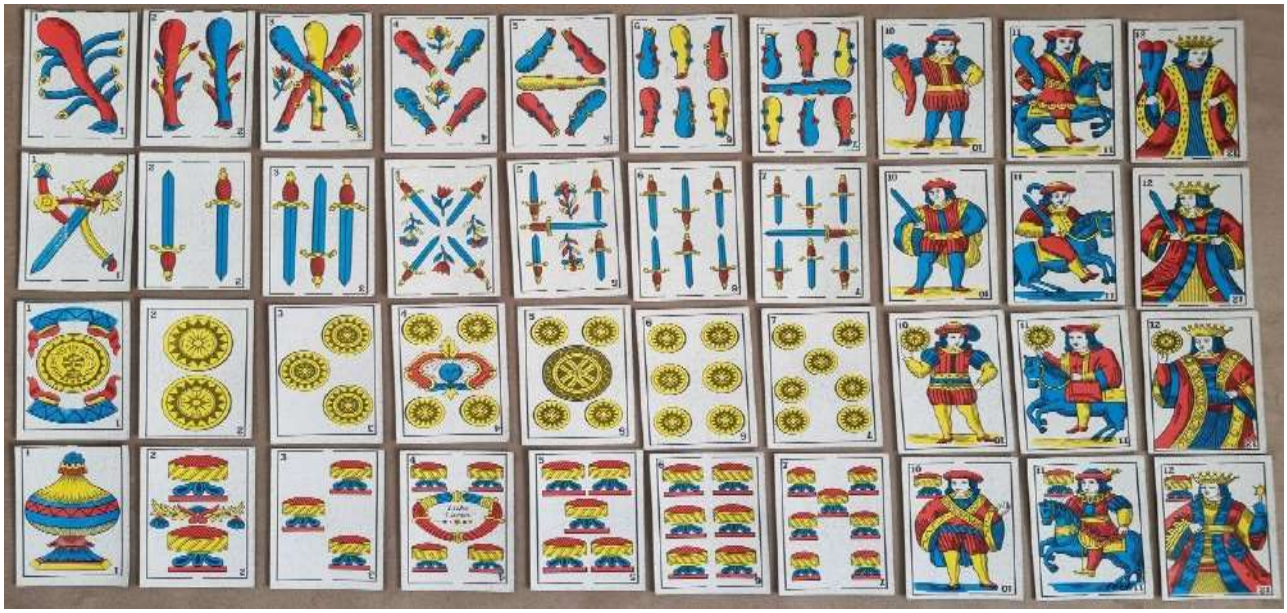

أوراق لعبة "الكارطا 40"

ثالثا: أهمية البحث

إن البحث هنا له أهمية نظرية تتجلى في القاء الضوء على موضوع من مواضيع الثقافة الشعبية في مجال التراث الشعبي وفي فصل الألعاب الشعبية بالضبط. وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء عن الرمز في الثقافة الشعبية المغربية بنموذج الألعاب الشعبية. ومن الأهمية أن يشارك البحث بالتعريف عن أحد الألعاب الشعبية ووصفها بصورتها التي تمارس بها حقيقة. والمشاركة في التوصيات بالحفاظ على الهوية الثقافية للوطن وفهمها حتى يسهل تنقيتها من الدواخل الزائدة، وتعزيز ما قد يساهم في تأكيدها.

رابعا : أهداف البحث

يصبو هذا البحث الى تحقيق أهداف من بينها:

- التعريف بالألعاب الشعبية ودورها في التنشئة الاجتماعية.
- التعرف على ماهية الألعاب الشعبية وكيفية ممارستها واثرها وتأثرها داخل سياق مجتمع معين.
- التوصل الى استنتاجات تحافظ او تشجع على التخلي عن بعض الألعاب الشعبية.
- ابراز بعض العوامل المساعدة على الاحتكاك الثقافي والمثاقفة.

خامسا: أسئلة البحث

من بين الأسئلة التي سيحاول البحث ان يجيب عنها:

1- ما رمزية الأعداد في الثقافة الشعبية وفي مظاهر ممارستها كالألعاب الشعبية؟

2- هل يمكن للألعاب الشعبية أن تحمل بذور تغيير وجهات النظر (الرؤية) في المدى البعيد؟

3- هل يمكن الحكم عن القيم المتبناة من طرف الأشخاص انطلاقا من ممارستهم؟

4- ما دور الألعاب الشعبية في التنشئة الاجتماعية للأفراد وفي إعادة انتاج نفس المجتمع؟

سادسا: منهجية البحث

في هذا البحث سأحاول استعمال المنهج التحليلي الوصفي المقارن، وذلك بالانطلاق من الواقع(الأول) الذي كانت تمارس فيه هذه اللعبة، ومقارنتها أيضا بما آلت اليه هذه الممارسة في وقعنا نحن وذلك بمقارنة اسمائها في البيئة الأولى وفي بيئتنا، ثم التطرق الى الرمزيات الخفية لتلك الشعارات الأعداد على تلك الأوراق وما التصورات الفلسفة والدينية والأسطورية التي تحاول ان تمررها. وعلى العموم فمادة البحث هي تلك الأوراق وما تحتويه من رموز وشعارات.

سابعا: الدراسات السابقة

ليس من السهل إيجاد دراسات سابقة في الدراسات الخاصة في الثقافة الشعبية، ورغم ذلك هناك اجتهادات اكاديمية حول الألعاب الشعبية بشكل عام، ونذكر منها: أشرف سعد نخلة حول "الألعاب الشعبية بمصر والدول العربية"، أحمد منصور "الألعاب الشعبية في مصر القديمة" –نظرة على موروث ألعاب الأطفال في مصر–،

مولاي الزهيد العلوي "نماذج من الألعاب الشعبية والرياضية بالغرب وأبعادها الثقافية والحضارية"، سعاد بلحسن "اللعاب الشعبية بجهة بني ملال خنيفرة".

ثامنا: مفاهيم البحث

أ- **اللعب:**

لغة:

لعِب الشَّخصُ :عمِل عملاً لا ينفع، عكسه جَدَّ {فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا} – {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ :}يستهزئون ويهزلون، لعِب الصبيُّ: تسلّى وقام بما يلهيه ، {أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ}، لَعِبَ الرّيحُ بالمنزل: دَرَسَته، لعِبَ فلانٌ دورًا مُهمًّا: مثَّله، أدّاه، لعِب دورًا في كذا: أثَّر فيه، لعِب الكرةَ : اتّخذها لُعبة، لعِب بأعصابه: أزعجه، أقلقه، جعله متوتِّرًا مضطربًا، لعِب بالأرقام: أظهر براعة فائقة وسرعة بالغة في إجراء العمليّات الحسابيّة، لعِب بالأفكار: سيطر عليها،

لعِب بالشَّخص: تسلّى، عبث به، لعِب بالصِّعاب: ذلَّلها وتغلَّب عليها، لعِب بالنار: عرَّض نفسَه للخطر، لعِب بعقله: استماله بالتملُّق، لعِبت الخمرُ برأسه: أخذته وغيّبته، لعِبت به الهمومُ: تناوبته وتتابعت عليه، لعِب على الحبل: داهن ونافق، يلعب بالبيضة والحجر: ماهر، حاذق، مراوغ.، لعِب بآلة الطرب /لعِب على آلة الطرب: عزف عليها لعِب الرّجُلُ على فلان: احتال عليه ومكَر به، سخِر منه وهزِئ. لعِب في الدِّين: اتّخذه سخرية: "وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا" لَعِبَتِ الرِّياحُ بِالدَّارِ: تَسَلَّطَتْ عَلَيْهَا، دَرَسَتْهَا، يَلْعَبُ على الحَبْلَيْنِ: ذو وَجْهَيْنِ، الْمُنافِقُ[239].

لَعِب : لهو وتسلية، باطل وعبث، **لَعِب**: رياضة، **ألعاب** أولمبيَّة: مهرجان يُقام مرّة كلّ أربع سنوات وتُجرى فيه مباريات دوليّة في **الألعاب** الرِّياضيّة، **ألعاب** القُوى: مجموع الرِّياضات الجسديّة التي يمارسها الرِّياضيّون كالعَدْو والقفز ورمي الرُّمح، **ألعاب** رياضيّة: نشاط جسديّ قائم على الممارسات فرديّة أو جماعيّة بحسب قواعد معيَّنة، **ألعاب** سحريّة :**ألعاب** تعتمد على خِفَّة اليد، **الألعاب** النَّاريّة: موادّ تُحضَّر كيماويًّا وتُحْدث عند اشتعالها دويًّا وضياءً، وهي تُستخدم في الأعياد والمناسبات[240].

اصطلاحا:

اللعب التقليدي؛ تقليد اجتماعي تتناقله الأجيال داخل المجتمع، كما أنه أداء يمارسه الأطفال والشباب والكبار، باعتباره استعدادا فطريا وطبيعيا منذ الطفولة، وأنه ضرورة من ضروريات الحياة كالأكل والشرب والنوم، ويتميز بكونه منظما ويخضع لشروط وقواعد، يلتزم بها المشاركون في اللعب، عن طريق عقدة أخلاقية غير مكتوبة، بل يكون الاتفاق عليها ضمنيا، كما أنه ينتقل من فرد إلى فرد عن طريق المشاهدة والمشاركة في اللعب[241]. وهو عبارة عن طقوس تتدهور من جهة، كما يمكن اعتبارها ذاكرة للقيم الجماعية من جهة أخرى. ويعتبر بياجي، اللعب عملية تحويل المعلومات الواردة لتلائم حاجات الفرد، فاللعب والتقليد والمحاكاة هي جزء لا يتجزأ من عملية النماء العقلي والذكاء.

---

239 https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/لعب

240 نفسه

241 سعد أشرف نخلة، الألعاب الشعبية في مصر والدول العربية، مجلة الثقافة الشعبية، العدد19، خريف 2012، البحرين، ص105.

ونظرية اللعب عملية اتخاذ القرار أو الاســـتراتيجية الفردية، حيث لا يكون لدى الفرد المعني معرفة كاملة بالمحصـــلة النهائية، ويفترض نموذج اللعب أن هناك عددا من الأشـــخاص الداخلين في منافســـة من أجل الحصـــول على مكافأة مرغوبة أو مورد مرغوب، وأن هناك عدد محدود من الاســـتراتيجيات المتاحة، ولكن كل طرف من أطراف هذه المنافسة لا يدري شيئا عن الاستراتيجيات التي سيتبناها منافسوه[242].

درس أيضـــا اللعب في إطار دراســـات الانتشـــار وأكد ما ترمي اليه هذه النظرية، وفي الدراســـات المقارنة كنشـــاط تعبيري يمثل نماذج لأنماط ثقافية، وذهب ســـاتون ســـميت إلى ان فرض التنشـــئة الثقافية الصـــراعية، اذ يقول أن الصـــراعات المتولدة عن التنشـــئة الثقافية تخلق أنماطا معينة من أنشـــطة اللعب تنطوي على قلب الأدوار المرتبطة بتلك الصـــراعات. وهكذا يؤدي اللعب في النهاية إلى إجادة الســـلوك الملائم للأدوار الاجتماعية[243]. وفي مشـــروع الثقافات الســـتة، يذهب لويتينج وتشـــايلد إلى اعتبار اللعب عملية تعلم الأدوار، كما درسا العلاقة بين اللعب والتوقعات السلوكية كالسيطرة والتنشئة. ولقد تمت دراسة اللعب من طرف بيتسون كصيغة من صيغ ما وراء اللاتصال، على أساس ان اللعب ينطوي على "تعلم التعلم". ويســـتخدم جيرتز مفهوم "اللعب العميق" لوصـــف لعبة صـــرع الديكة في بالي، وهي اللعبة التي يفسرها بانها نص اجتماعي يمثل تعليقا على الطبيعة التدرجية الهرمية لمجتمع بالي. وهكذا يرى جيرتز أن اللعب عبارة عن "قراءة ثقافية خاصـة للخبرة". وفي نظرية الدور تناول جوفمان اللعب، وطور فكرة ما وراء الاتصـــال التي تحيط بشـــتى أنماط التفاعل في اللعب. أما آلان دندس فحلل اللعب في ضـــوء بنيته (مورفولوجيته) وحاول تعيين عناصـــر الألعاب. وعلم نفس النمو درس انعكاس مراحل اللعب على النمو العقلي والقدرة على تكوين المفاهيم[244].

[242] شارلوت سيمور، ت. مجموعة من الأساتذة، موسوعة علم الانسان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط2، 2009، ص 535.
[243] شارلوت سيمور، نفس المرجع ص 284.
[244] شارلوت سيمور، نفس المرجع ص 285.

ب – الرمز والرمزية:

الرمز لغة: تصويت خفي باللسان كالهمس، ويكون بتحريك الشفتين بكلام غير مفهوم أو باللفظ من غير إبانة بصوت، وإنما هو إشارة بالشفتين. وقيل: إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشفتين والفم. وقيل: كل ما أشرت إليه مما يبان بلفظ بأي شيء أشرت إليه بيد أو بعين(245).

لم يتوصل علماء الأنتروبولوجيا واللسانيات أيضا إلى تعريف دقيق لكلمة (رمز أو رمزية)، بحيث يكون مقبولا من لدن الجميع، ومع ذلك فهم يقبلون هذه العبارة على علتها وغالبا ما يكتفون بتوضيح العلاقة بين الرمز والفكرة التي يرمز إليها، وتنوع استخدامهم لكلمة رمز ورمزية بعدة معان أدى إلى كثير من الاضطراب والضبابية.

وأيضا تستعمل كلمة رمز ورمزية في عدة مجالات، ويمكن أن نقول إن ماهيةَ الرمز وطبيعتَه تكمن في أنه يقف بديلا عن شيء آخرَ، أو يحل محلَّه، أو يمثله، بحيث تكون العلاقة بينهما علاقة الخاص بالعام، أو المحسوس العياني بالمجرد، وذلك على اعتبار الرمز شيئا له وجود حقيقي مشخص، إلا أنه يرمز إلى فكرة أو معنى محدد. فالحمامة ترمز للسلام، والهلال للإسلام...، كذلك قد تستخدم بعض الحركات والإشارات كرموز، فرفع الذراعين رمز للاستسلام، بينما رفع قبضة اليد يرمز للتهديد...

هذا ويميز العلماء بين الرمز والعلامة، إذ إن المشار إليه بالعلامة أيسر بكثير من الفكرة أو المعنى المشار إليه بالرمز، ويُضرب المثل على ذلك بالعلم الأحمر عندما يوضع في الطريق، حيث يكون في مثل هذه الحالة علامة على وجود خطر، بينما إذا رفعته دولة أو منظمة فإنه يدل على معاني إيديولوجية، ويكون رمزا لكل هذه المعاني والأفكار والنُّظُم المعقدة (246).

وقد عرِّف الرمز في «معجم مصطلحات الأدب» (247) بأنه شيء يعتبر ممثلا لشيء آخر. وبعبارة أكثر تخصيصا فإن الرمز كلمة أو عبارة أو تعبير آخر يمتلك مركبا من المعاني المترابطة، وبهذا المعنى يُنظر إلى الرمز باعتباره يمتلك قيما تختلف عن قيم أي شيء يرمز إليه كائنا ما كان. وبذلك يكون

(245) لسان العرب، ابن منظور، ج 5، ص 312.
(246) فيليب سيرنج، ترجمة عبد الهادي عباس، الرموز في الفن - الأديان - الحياة، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1992، ص 5.
(247) إعداد ابراهيم فتحي، معجم المصطلحات الأدبية، التعاضدية العمالية للطباعة و النشر، صفاقص، تونس، طبعة 1986، ص 170.

العَلَم وهو قطعة من القماش يرمز إلى الأمة، والصـــليب المعقوف يرمز إلى النازية...الخ. كما اســـتخدم الكثير من الشـعراء الوردة رمزا للصـبا والجمال، ورمز المنزلة الاجتماعية شـيء أو عادة أو عرف يمكن بواسطته الحكم على الوضـع الاقتصـادي لمن يملكه أو يقوم به. وفي المعتاد يكون الرمز مقصـودا به أن يعكس مكانة اجتماعية، اقتصادية أعلى مما حققته الشخصية في الواقع.

تاسعا: تاريخ لعبة الورق

1- أسماء لعبة الورق

من أسماء لعبة الأوراق كما رتبها عبد الرحمان بن الشقير في كتابه ورق اللعب[248]:

- الأسكانبيل وهو اسمها في مكة المكرمة في عهد الأشراف.
- بتة: في البحرين وقطر، وهو اسمها القديم في باكستان والهند أيضا.
- الشَّدَّة: في بلاد الشام.
- طاش: في باكستان والهند أيضا.
- كارته (كارطه): في شمال إفريقيا.
- كُنْجُفَة: ذكره ابن حجر الهيتمي في "كف الرعاع"، وابن الكيال، وضبطها بضم الكاف وسكون النون وضم الجيم.
- الجنجفة: في بعض دول الخليج.
- الزنجفة: اسمها القديم في السعودية.
- الكتشينة: في مصر والسودان وغيرهما.

(248) عبد الرحمان بن عبدالله الشقير، ورق اللعب، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2002. ص 22، 23.

- الورقة أو ورق اللعب: في بلدان الخليج العربي.
- أيون كاغدي: في تركيا.

2- الكارطا 40: الجذور التاريخية

في كتاب les cartes à jouer et la cartomancie، يسخر الكاتب الفرنسي بول بواطو Paule Boiteau من الاعتقاد الشائع في فرنسا بأن أوراق اللعب تم اختراعها هنا. ويؤكد على ان أوراق اللعب هذه جاءت من الشرق، وعلى الأرجح من العالم الأسيوي[249]، وانتقلت الى أروبا عن طريق الغجر البوهيميون في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي، والطبيعة الاصلية المسماة أوراق التارو هي صور رمزية غامضة، من ابتكار حكماء الهند، واستخدمت في طقوس العرافة وليس للتسلية، وهي تختلف عن الأوراق الفرنسية الحديثة، ويضيف أن هذه الأوراق القديمة لم تحفظ لسوء الحظ وأن أفضل صورة عنها هي أوراق التارو التي لا تزال تستعمل في بعض المناطق السويسرية والألمانية والأزاسية. ويحذر الكاتب بشكل علمي عن التاريخ "الحقيقي" لأوراق اللعب الذي يمكن سرده ويؤكد على انها دخلت أروبا مع الغجر(من أين جاؤوا: من الهند مرورا ببلاد فارس وشبه الجزيرة العربية وصولا لأروبا) وهنا بدأت رحلتها الأروبية[250]. وحاول بول بواتو ان يقدم أقدم عشر أوراق التارو التي استطاع ان يجمعها من ألعاب التارو المختلفة ليوضح لنا الصورة، الستة الأولى من باريس حوالي 1500م، والامبراطور Empereur والعالمMonde، والاس AsوالملكةReine ، والفارس Cavalier، وخادم Valet. ويمكن التمييز بينها برموز تختلف تماما عن رموز اليوم.

[249] Paule Boitier, les cartes à jouer et la cartomancie, L. Hachette, Paris, 1854 , P1 et P2.
[250] Paule Boitier, idem P3 et P4

As de deniers.

Le Monde.

L'Empereur.

Valet d'épée.

Chevalier de bâton.

Reine d'épée.

والورقة السابعة يقول أنها من ألعاب أقل قدما وهي تمثل صورة الحب Amour، والثامنة أخذت من أوراق التارو الإيطالية من القرن السادس عشر، انها صورة الشمس Soleil، أما التاسعة فهي جديدة وقرية من الرموز الحالية وترمز أيضا للعالم Monde، والأخيرة هي صور المجنون Fou.

Le Soleil.

L'Amoureux.

Le Fou.

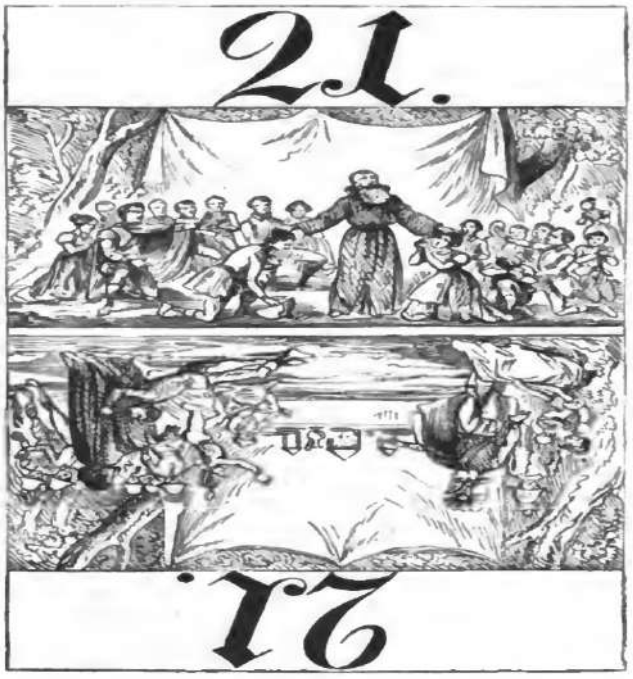

Le Monde

تتكوّن هذه لعبة التارو من ثمانٍ وسبعين ورقة: ورقة "المجنون (Le Fou) "المنفصلة، وتعمل كالصفر في الترقيم العربي، وواحدٍ وعشرين ورقة "رئيسية (atouts) "تحمل رموزًا خاصة، تجمع بين رموز متنوعة جدًا، مما يمنحها طابعًا أكثر حيوية من أوراقنا المعتادة، بالإضافة إلى ستٍ وخمسين ورقة مشابهة لأوراق اللعب العادية، وإن كانت تُميز بعلامات مختلفة، وهي:

أربعون ورقة مرقّمة من الآس إلى العشرة، في أربع مجموعات، وأربعة ملوك، وأربع ملكات، وأربعة فرسان (أو فرسان مثل الشطرنج)، وأربعة فتيان.(valets)

ولورقة "المجنون" دورٌ خاص[251].

أما الأوراق الرمزية الإحدى والعشرون فعادةً ما تكون كالتالي:

[251] Paule Boitier, idem P18 et P19

تاروت صُنعت في باريس حوالي سنة 1500:	تاروت من صنع حديث:
I. الساحر(Le Bateleur)	العالم(Le Monde)
II. الكاهنة(La Papesse)	الحكم(Le Jugement)
III. الإمبراطورة(L'Impératrice)	الشمس(Le Soleil)
IV. الإمبراطور(L'Empereur)	القمر(La Lune)
V. الحبر الأعظم(Le Pape)	النجم(L'Étoile)
VI. العاشقان(L'Amoureux)	الشيطان(Le Diable)
VII. العربة(Le Chariot)	الاعتدال(La Tempérance)
VIII. العدالة(La Justice)	الموت(La Mort)
IX. الناسك(L'Ermite)	بيت الله(La Maison de Dieu)
X. عجلة الحظ(La Roue de Fortune)	المشنوق(Le Pendu)
XI. القوة(La Force)	القوة(La Force)
XII. المشنوق(Le Pendu)	الحظ(La Fortune)
XIII. الموت(La Mort)	الكاهن(Le Prêtre)
XIV. الاعتدال(La Tempérance)	العدالة(La Justice)
XV. الشيطان(Le Diable)	العربة(Le Chariot)
XVI. الصاعقة(La Foudre)	العاشقان(L'Amoureux)
XVII. النجم(L'Étoile)	المشتري(Jupiter)
XVIII. القمر(La Lune)	جونو(Junon)
XIX. الشمس(Le Soleil)	الإمبراطور(L'Empereur)
XX. الدينونة(Le Jugement)	الإمبراطورة(L'Impératrice)
XXI. العالم(Le Monde)	الساحر(Le Bateleur)
- المجنون(Le Fou)	المجنون(Le Fou)

يوضح هنا بول أن لعبة التارو تحمل في طياتها ما يوحي الى أصول حضارية مختلفة عن الواقع الفرنسي وتاريخه، فاستدل باسمها وبتلك الصور والرموز رغم ما طرأ عليها من تغييرات والعدد 7 الذي أسست عليه اللعبة، هذه كلها إشارات توحي الى الأصل الشرقي لأوراق التارو. ليس هناك اعتباطية في ترتيب الأوراق 56 ترتيبا تزايديا فهذا له معناه، وأيضا تقسيمها الى 4 سلاسل[252]. يوضح المؤلف أن لعبة التارو دخلت لفرنسا من إيطاليا أو اسبانيا، وغالبية الأمر من اسبانية في فترة شارل الخامس وتم فرنسة الأوراق مع مرور الوقت بتعديل رموزها وأوانها[253]... يورد النص ترتيب البطاقات كما يلي: في النسخة الفرنسية:

البابا(Le Pape)

الإمبراطور (L'Empereur)

الناسك(L'Ermite)

بيت الله(La Maison de Dieu)

الخادم(Un Valet à cheval)

الأحمق(Le Fou)

العشاق(Les Amoureux)

المشنوق(Le Pendu)

العربة(Le Chariot)

القمر (La Lune)

الشمس(Le Soleil)

[252] Paule Boitier, idem
[253] Paule Boitier, idem P53 à P57

العدالة(La Justice)

القوة(La Force)

الاعتدال(La Tempérance)

الحظ أو القدر(La Fortune)

الموت(La Mort)

الدينونة(Le Jugement)

بعد ذلك، جاءت حقبة التاروت الفرنسي للأوراق الملونة التي أزيلت فيها أوراق الرموز 22، وتم الاحتفاظ بالأوراق المرقمة الى عشرة، والملك والملكة والفارس؛ اللعب هو اللعب، ليس ديناً ولا فلسفة، فلنترك هذه الترهات للسحرة، ولنمرح دون أن نرهق أنفسنا بالتفكير تقول حكمة الأجداد[254].

بعدما كانت لعبة الأغنياء والنخبة، وبعد اختراع النقش على الخشب والنحاس، والتمكن من اكتشاف الطباعة، سيصبح[255] لعب أوراق التارو لعبة شعبية في اواسط القرن الخامس عشر، وستنتشر في عصر شارل السابع وبعده. حملت الأوراق الفرنسية رموز كثرت تفاسيرها، وحسب أحد الأباء[256]:

القلب (♥) رجال الكنيسة، لأنهم يقفون في الجوقة (le chœur) أثناء الصلاة؛ وتمثل السبيكة (♠) رجال الحرب؛ ويمثل الماسة (♦) البرجوازيين، لأن قاعات منازلهم مرصوفة بالبلاط؛ أما البرسيم (♣) فيرمز إلى الفلاحين وأهل الريف.

[254] Paule Boitier, idem P60 à 61
[255] Paule Boitier, idem P62 à 63.
[256] Paule Boitier, idem P72

ويمكن تمييزها عن الفرنسية والإيطالية التي لها نفس الأصول المملوكية العربية، كما يلي[257]:

جانب	الرسوم الإسبانية	الرسوم الفرنسية
أنواع الرسوم	الكؤوس، الدنانير، السيوف، العصي	القلوب، الماس، الزهور، البستوني
الرمزية	الكؤوس ترمز إلى الحب والاحتفال؛ الدنانير مرتبطة بالثروة	القلوب تمثل المشاعر؛ الماس مرتبط بالتجارة
الأسلوب الفني	مؤثرات مورية وعصر النهضة، ألوان زاهية	تصميم بسيط وأنيق، ألوان أساسية الأحمر والأسود
الألعاب الرئيسية	Scopaوألعاب إسبانية تقليدية أخرى	البوكر، البلاك جاك والألعاب الدولية
الأهمية الثقافية	تعكس التأثيرات التاريخية والفنية الإسبانية	رموز عالمية، شائعة في ألعاب الورق الحديثة

257 https://arpokergame.com/article/مقارنة%20بين%20أوراق%20اللعب%20الإسبانية%20والألمانية-20%E%5E7518320التاريخ%20والتصميم%20والرمزية%5

ويذهب الباحثون الى أنه لا يعرف تاريخ اللعبة أو أصلها، أو طريقة انتشارها على الرغم من دخولها في كثير من الحضارات، ويحصرها بعض الباحثين بين عدة بلدان: الصين والهند، وبلاد العرب، وفرنسا ويشكك في دراسات عدة لعدم وجود ما يوثقها، إلا ان الاحتمال الأكثر هو أن مصدرها الصين[258]. ويؤكد صاحب هذا الرأي أنه لم يقف على شيء يثبت أن أصل ورق اللعب من الهند أو من أوربا، إلا انه من المؤكد يقول أنها دخلت أروبا في عصور مبكرة، ومن خلالها تطورت وانتشرت حتى صارت فنا له قوانينه وأصوله وألعابه المتعددة. ويرى كثير من مصادر ورق اللعب أن الصين المكان الأكثر احتمالا لأصلها، وذلك في الفترة ما بين الأول إلى الثالث الهجري/ السابع إلى العاشر الميلادي. ويرى منير البعلبكي ان الصينيين كانوا أقدم من عرف ورق اللعب واستخدمه منذ القرن العاشر للميلاد، لانهم مخترعو الأوراق المالية التي كانت متماثلة مع أوراق اللعب[259]. والرأي الثاني الذي يذهب لوجود أصل هندي لورق اللعب وذلك بناء على الشبه المتمثل في الرموز على بعض المجموعات الأوربية القديمة كما سلف الذكر مع بول: الخاتم والسيف والكأس والعصا؛ المرسومة بطريقة كلاسيكية على أيدي التماثيل والنصب الهندسية.

ولا يعرف بالتحديد متى ظهر ورق اللعب في أوربا وكيف انتشر، ولكن تعد إيطاليا بصورة عامة؛ أول بلد أوربي يعرف ورق اللعب، وعن طريقها انتشرت اللعبة في أوربا، وتضاربت الآراء حول طريقة دخولها لإيطاليا، فهناك من يرى أن البنادقة من أدخلوا أوراق اللعب برسومات صينية، ومن يرى أن نيكو بولو أو ابنه ماركو من أدخلها لأروبا في أثناء تردده على الصين في النصف الثاني للقرن الثالث عشر ميلادي. ويرى باحثون أخرون أن ورق اللعب ظهر في إيطاليا سنة 1200م، لكن ليس هناك ما يؤيد هذا الطرح. والرأي الثالث يظن صاحبه أن الورق أحضر إلى أوربا من جزيرة العرب، وخصوصا بعد الفتح الإسلامي لجزيرة صقلية وإسبانيا. فالكلمة الاسبانية naipes تعني ورق اللعب والكلمة الايطالية raibi التي تحمل المعنى نفسه ربما تكونان من أصل عربي[260].

258 عبد الرحمان بن عبد الله الشقير، ورق اللعب، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2002، ص 26.
259 البعلبكي، موسوعة المورد 8 ص 80.
260 عبد الرحمان بن عبدالله الشقير، ورق اللعب، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2002، ص 37، 38 و39.

ويجدر الإشـــارة الى المجموعات التاريخية[261] لورق اللعب التي تحتفظ بها المتاحف الأوربية والأمريكية، وهي تعكس مدى تطور اللعبة من حيث أشـكالها وأحجامها في البلدان الشـرقية والغربية. فقد كانت في بداياتها تحمل رســـومات ترمز الى حضـــارة البلد الذي يلعبها، وتكشـــف كثيرا من الجوانب الحضارية والاجتماعية للشعوب في تلك الفترة.

وعند العرب، عرف اللعب بصـورته الحالية أوائل القرن التاسـع عشـر الميلادي تقريبا، ويحتمل أن يكون قد انتشر بعد الغزو الفرنسي على يد نابليون بونابارت. ويعد بعض الباحثين ألعاب الورق من وسائل

٤ ـ مجموعة المكتبة الوطنية بباريس Bibliotheque National, Paris (١)

علبة جلدية لحفظ مجموعات أوراق اللعب، وعلبة أخرى لحفظ القطع المعدنية والعاجية البديلة عن النقود (عادة تستخدم في ألعاب القمار)

The New Encyclopaedia Britannica, vol. 3 p. 903 (١)

التسلية التي أقبل المسلمون عليها في العصور الوسطى[262].

3- لعب الأوراق بالمغرب

ابتدأ المغاربة أو بعض أوســـاطهم بتعاطي لعبة "الكارطة" عن طريق بعض العلوج أو الأندلســـيين على ما يرجح، فقد لاحظ السائح "جان موكي" حراس باب القصر الملكي بمراكش يلعبون "الكارطة" بمهارة

[261] عبد الرحمان بن عبدالله الشقير، نفسه ص43.
[262] أحمد عبد الرزاق، دراسات في الحضارة الإسلامية ج1، ص123.

فائقة، وكان ذلك في أوائل القرن السابع عشر ميلادي، ولا يعرف مصدر هذه اللعبة، ولكن يرجح أن أصلها من الشرق (الصين أو الهند أو إيران)، وقد دخلت إلى المغرب عن طريق عرب إسبانيا[263].

وربما يرجع تاريخ أول ظهور للعبة الكارطا في بلاد المغرب إلى عصر الأندلس[264] في القرن الخامس عشر. ومما لا شك فيه أن الأوراق المستعملة في الحاضر في المغرب أنها ذات أصل إسباني محض وهذا واضح من الرسومات التي تحتويها، إذ أن المغرب كان يستورد هذه الأوراق من إسبانيا وفرنسا عبر الشركات التي تصنعها قبل أن ينتقل الإنتاج والطباعة إلى المغرب[265] .ويعد المغرب من الدول القليلة التي تستعمل هذا الأوراق وهذا ليس غريبا فقد أصبحت جزءا من الثقافة الشعبية المغربية. وتتكون المجموعة من أربعين ورقة، يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام كل قسم يحتوي على عشر ورقات، من الرقم واحد إلى الرقم سبعة ثم من الرقم عشرة إلى الرقم اثنا عشر، والأرقام ثمانية وتسعة غير موجودة، ولكل قسم سبع ورقات تحتوي على أشكال (العملة والسيف والكأس ثم العصا) وثلاث ورقات تحتوي على شخصيات (الملك والفارس ثم الخادم).

عاشرا: رمزية الأعداد في الكارطا المغربية

يلاحظ في أول التقاء مع الكارطة وجود عدة رسومات ورموز لابد من أن تثير انتباهك وتجعلك تتسأل عن ماهيتها ودلالتها وما أصلها؟ وهل تخفي خلفها احداث واقعية يجب البحث عنه وفهم كنهها؟ أم هي رموز وبقايا أساطير وخرافات مترسبة من الحضارات القديمة؟ الذي يهمنا هنا ليس التسلية والتفريغ النفسي بين لعبين أو أكثر أثناء ممارسة اللعبة؛ بل ما تثيره تلك الأرقام والرسومات في عمق الشخص الذي يمارسها او يصادفها.

لعبة الورق "الكارطا 40" بنيت على أساس أرقام بعينها قد تكون سبب فهمنا لرموزها، وأولها الرقم أربعة، فأنواع الرسوم أربعة: كؤوس، دنانير(ذهب)، سيوف أو عصي (كرّع graa باللغة الدارجة المغربية)، وهناك أربع سلاسل كل منها بنفس الرسم، والعدد الإجمالي مضاعف للعدد أربعة، وكل سلسلة

[263] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ ج 2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000، ص376.
[264] https://www.wopc.co.uk/spain/moorish/moorish-playing-cards
[265] https://www.wopc.co.uk/morocco/playing-cards-in-morocco

هي ثلاث مرات أربعة نفس الرسم، كما ان العدد الواحد يكرر أربع مرات برسوم مختلفة. فهل هذا كله اعتباطي؟

إن الرقم أربعة مقدس لدى مجموعة الحضارات والشعوب القديمة والديانات السماوية والوضعية أيضا، فهو رمز من رموز الكمال والسلطان والقوة ووحدة رقمية خلاقة، والاربعة لها علاقة بالأرض بسبب الاتجاهات الأربعة فضلا عن الطباع الأربعة والعناصر الأربعة. ويستخلص من الاساطير السومرية ان العناصر الأساسية التي يتألف منها النظام الكوني وهي السماء والأرض والبحر والهواء، وان كل ظاهرة من ظواهر الكون لا يمكن أن توجد الا ضمن هذه العناصر الرئيسية المؤلفة للكون تأتي سيطرة الآلهة آنو (إله السماء) وانليل (إله الزوابع) وانكي (سيد الأرض) وننخرساك على السماء والأرض والبحر والهواء[266]. والرقم أربعة هو رقم الكون، فلقد اعتبر السومريون ان الكون قائم الزوايا أي ان الأرض بأربع زوايا، وهذا كان من المحتمل الأصل في الاتجاهات الأربعة، وأن وجود أربع زوايا للأرض ومنها تهب الرياح الأربعة[267].

وفي الحضارة الفرعونية، توجد الأربعة في كلتا العوالم السماوية والأرضية، وتدل على تجسيد بعض السلطات، وهي من رمزيات القوى الطبيعية كالرياح الأربع، وفي الأساطير نجد الأبناء الأربعة للسماء وللأرض أي ل"تفنوة" و"جب" وهم أوزيريس وايزيس وسيت ونفتيس ويمثلون المخلوقات على ظهر الدنيا. أيضا ان الماء الأزلي يضم ثمان مخلوقات تتمثل في أربع ضفادع وأربع أفاع من الذكور والإناث. وتباينت وجهة النظر المصرية حول الكون، حيث ذكر ان السماء كانت محمولة على عمد أربعة، هي نقط البوصلة الأربع، والآلهة تقوم على رفعها268. وفي المظاهر الكونية تتناول الأساطير أفعال الخلق الأربعة التي قام بها المعبود أتوم–رع، وهي انفصاله عن المياه الأزلية "نون"، توحد مع نفسه، بصق ما كان شو، لفظ ما كان تفنوة269. والجهات الأربع الأصلية، الأعمدة الأربعة التي ترتكز عليها السماء في تلك الجهات وكذلك رياح السماء الأربعة. في عالم الآلهة الهيئات الأربع للمعبودات المصرية مثل الهيئات

[266] محمود عبد الحميد، الأسطورة في بلاد الرافدين، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص17.
[267] حكيم بشير الأسود، الرقم سبعة في حضارة بلاد الرافدين؛ الدلالات والرموز. رسالة ماستر.
[268] عبد الحميد أحمد زايد، مجلة عالم الفكر، المرجع نفسه ص 174
[269] كارم محمود عزيز... ص38-39.

الأربع لإله الشـــمس والقردة البابون الأربعة، أرواح الغرب الأربعة، معبودات الشـــمال والجنوب الأربعة، وحتحور ذات الوجوه الأربع، الهيئات الأربع للمعبود مونتو، الهيئات الأربع للمعبود أوزير، الهيئات الأربع للمعبود حور وكذلك أبناء حور الأربعة وتجســيدهم من خلال الأواني الكانوبية والمعبودات الأربع الحامية لهم.

وفي الديانة اليهودية، العدد أربعة رمز الكمال، إذ هو عدد أنهار الجنة وعدد رياح الســـماء وعدد أطراف الأرض، والأيام التي تخصـــص للتأســـي والحزن والتذكر ببعض الذكريات الســـيئة، وهي انواع المهلكات وعدد أجيال التي يمكن للإنســان أن يعايشــها. وعندما نتحدث عن مضــاعفات العدد أربعة التي لها اســـتعمال متكرر ورمزي ووظيفي في الثقافة اليهودية، لابد من الإشـــارة إلى العدد أربعون، فهو العدد الذي يرمز الى العذاب والجلاء والتيه والخوف والاستراحة والانتظار والجوع والاختلاء، وكمال الرجولة.

أما في المســـيحية، الرقم أربعة مرتبط في الكتاب المقدس بتاريخ امبراطوريات العالم العظمى. ففي التمثال الذي رآه نبوخذ نصر في حلمه، كانت هناك أربعة معادن مختلفة هي: الذهب، والفضة، والنحاس، والحديد. وهذا التمثال بأجزائه ومعادنه المختلفة يتحدث عن الامبراطوريات التي تعاقبت الحكم على العالم؛ بداية من الإمبراطورية البابلية، وإلى حين تأسيس المسيح لمملكته العالمية.

ومثل المعادن الأربع[270] في التمثال، هناك أيضًـــا الحيوانات الأربع التي رآها دانيآل في رؤياه (دانيآل7)، وهي: الأســـد، والدب، والنمر، ثم الحيوان الرابع المخالف لكل الباقين. هذه أيضًـــا تمثل الإمبراطوريات العالمية عينها، وهي: الإمبراطورية البابلية، ثم الفرس، ثم اليونان بدءًا من زمان الإســكندر الأكبر، وأخيرًا الإمبراطورية الرومانية.

في الإســـلام، ارتبط الرقم أربعة في القرآن الكريم بمدة الطلاق وحزن المرأة عن زوجها بعد وفاته وهي مدة الحصن للمرأة والطفل والزوج معا. وقد ارتبطت بأصناف الطيور، وهو عدد محدد لا ينقص عنه في الإدلاء بالشـــهادة وإلا لا معنى لما يشـــهد به، وهو عدد الأشـــهر الحرم: ذو القعدة وذوالحجة ومحرّم ورجب، والأربعة مثلث الثلث في الشهور التي هي عند الله اثنا عشر شهرا، وهو اليوم الوسطي في

[270] https://www.nahwalhadaf.com/72/101/أرقام-الكتاب-المقدس(4)-

أيام الأسـبوع، والأول بعد أيام الحزن الثلاثة فهو التجديد والارتياح، وهو العدد الأكثر تكرارا في صـلواتنا المكتوبة.

خاتمة

كما لاحظنا، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الألعاب الشعبية آلية من آليات الترويح والتسلية فقط، فكل لعبة هي وليدة مجتمع معين وثقافة معينة، سـاهمت عوامل لابتكارها، فالألعاب الشـعبية لها أهداف أخرى وان كانت مسـتترة في غالب الأحوال، فهي أداة ثقافية حاملة لترسـبات وأفكار الأرض التي ولدتها، فلا يمكن الخضوع المباشر والتلقائي للألعاب داخل المجتمع دون افتحاص وتشريح لما تحمله من أفكار وثقافات قد تتماشى أو لا تتماشى مع عقلية وخصوصية المجتمع المستقبل خصوصا في العصر الحالي الذي أصبحت فيه العالم قرية صغير بل منزل صغير لا تحتاج فيه الا الى ضغطة زر لتصل الى لعبة اليكترونية لها خلفيتها وحمولاتها.

البيبليوغرافيا:

إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ ج 2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000.

أحمد عبد الرزاق، دراسات في الحضارة الإسلامية ج1.

إعداد ابراهيم فتحي، معجم المصطلحات الأدبية، التعاضدية العمالية للطباعة و النشر، صفاقص، تونس، طبعة 1986.

البعلبكي، موسوعة المورد.

حكيم بشير الأسود، الرقم سبعة في حضارة بلاد الرافدين؛ الدلالات والرموز. رسالة ماستر.

سعد أشرف نخلة، الألعاب الشعبية في مصر والدول العربية، مجلة الثقافة الشعبية، العدد19، خريف 2012، البحرين.

شارلوت سيمور، ت. مجموعة من الأساتذة، موسوعة علم الانسان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط2، 2009.

عبد الرحمان بن عبدالله الشقير، ورق اللعب، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2002.

فيليب سيرنج، ترجمة عبد الهادي عباس، الرموز في الفن – الأديان – الحياة، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1992.

لسان العرب، ابن منظور.

محمود عبد الحميد، الأسطورة في بلاد الرافدين، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، 1998.

Paule Boitier, les cartes à jouer et la cartomancie, L. Hachette, Paris, 1854

مواقع الكترونية:

https://www.nahwalhadaf.com/72/101/أرقام-الكتاب-المقدس(4)-

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/لعب

https://www.wopc.co.uk/spain/moorish/moorish-playing-cards

https://www.wopc.co.uk/morocco/playing-cards-in-morocco

https://arpokergame.com/article/مقارنة%20بين%20أوراق%20اللعب%20الإسبانية%20والألمانية-%20التاريخ%20والتصميم%20والرمزية%E%5E75183205

ديدكتيك النص الأدبي وتقنية الذكاء الاصطناعي تنمية الكفايات التواصلية واللغوية وتحسين الممارسات الصفية بالسلك الثانوي الإعدادي

The Didactics of Literary Texts and Artificial Intelligence Technology Developing Communicative and Linguistic Competencies and Improving Classroom Practices at the Lower Secondary Level

د. زكرياء الزاير
ZAKARIA EZZAIR
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس
zakaria.ezzair@usmba.ac.ma

ملخص:

تتناول هذه الدراسة قضية تحديث ديدكتيك النص الأدبي بالسلك الثانوي الإعدادي في ظل الطفرة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأدب ليس مجرد مادة معرفية، بل هو خطاب قيمي وجمالي يسهم في بناء شخصية المتعلم وتنمية ملكاته النقدية والتواصلية. وتستعرض الدراسة أهداف تدريس النص الشعري، مبرزة دور القراءة المنهجية بمراحلها الأربع في صقل الذوق الفني وحماية الناشئة من السطحية الفكرية والانغلاق. كما يقدم البحث نماذج تطبيقية لنصوص شعرية (محمود درويش وعبد الوهاب البياتي) ترتكز على قيم التعايش والإنسانية المشتركة، مبينا كيف يمكن للوسائط الرقمية والمؤثرات السمعية البصرية أن تحول الفضاء الصفي إلى بيئة تفاعلية تتجاوز النمطية التقليدية. وتخلص الدراسة إلى أن إدماج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الدرس الأدبي يعد ضرورة تربوية لتعزيز كفايات المتعلم، شريطة أن يتم ذلك وفق رؤية ديدكتيكية واعية تجعل من التكنولوجيا وسيلة لتجويد التعلم وتعميق الاستجابة الجمالية للنصوص.

كلمات مفاتيح: ديدكتيك، كفاية تواصلية، كفاية لغوية، ممارسة صفية

Abstract

This study examines the modernization of literary text didactics within middle school education, focusing on the impact of the digital revolution and Artificial Intelligence. The research is based on the premise that literature is not merely a subject of knowledge, but rather a value-based and aesthetic discourse that contributes to building the learner's personality and developing their critical and communicative faculties. The study explores the objectives of teaching poetry, highlighting the role of systematic reading across its four stages in refining artistic taste and protecting youth from intellectual superficiality and dogmatism. Furthermore, the paper presents practical applications of poetic texts by Mahmoud Darwish and Abdul Wahab Al-Bayati, centered on the values of coexistence and shared humanity. It demonstrates how digital media and audio-visual effects can transform the classroom into an interactive environment that transcends traditional stereotypes. The study concludes that integrating technology and AI into literary lessons is a pedagogical necessity to enhance learner competencies, provided it is implemented through a conscious didactic vision that utilizes technology as a means to improve learning quality and deepen aesthetic response to texts.

مقدمة:

يعدُّ الأدب، وخاصة الشعر، خطابا جامعا لعناصر قيمية هامة وهادفة في المنظومة التعليمية، فقد ظلَّ مرتبطا بالإنسان ارتباطا وثيقا، يُعبِّر عن احتياجاته، وميوله، وتطلعاته، كما كان بمثابة خزّان لتجاربه الحياتيّة والمادية والروحيّة. ونجده يضمّ مختلف مناحي اهتمامات الإنسان، وتصوراته حول العالم والطبيعة والآخر، فقد اشتمل على العديد من المكونات الحضارية والفنية، وعلى رأسها اللغة العربيّة. فحين ننظر للنص الأدبي نجده جَمَّاع لعناصرَ جمالية وفنية ونقدية، تجعله مستوعِبا لمجموعة من البنيات الفكرية والثقافية واللغوية، فيشكّلُ بذلك خطابا إنسانيا وتربويا.

يتماشى هذا الأمر مع طبيعة الأدب القادرة على فتح قنوات يسعى من خلالها المتعلِّم لتحقيق تكامل وانسجام مع إيقاع الحياة، وتكسير أنماطها السائدة. فالنص الأدبي، المتمثل في القصيدة الشعرية، أو المقالة الأدبية، أو القصة، أداة قادرة على أن تلامس مجموعة من الجوانب في شخصية المتعلم، كما تنمي حسّه الجمالي وذوقه الفني.

وإننا اليوم، في ظل التحول الرقمي والتكنولوجي، وما يعرف بالذكاء الاصطناعي، نعيش ثورة كبيرة في توفر المعلومة وتلقينها، بحيث يفتح لنا الذكاء الاصطناعي قنوات وآليات جديدة ومتجددة، قادرة أن تجعل العملية التعليمية التعلمية، ناجحة وفعّالة. كما تجعل من النصوص الأدبية المدروسة وفق آليات ذكية جديدة، فضاء للحوار والتفاعل في ظل مقاربات ديدكتيكية حديثة، تحسِّن مستوى المتعلمين، وتساهم في بناء الكفايات المرجوة، وفق المقاربة بالكفايات.

من هذا المنطلق نطرح الإشكال التالي:

كيف يعزز البعد الرقمي فهمنا للنصوص الأدبية وإنتاج المعنى؟ وكيف يمكن اقتراح ملامح نموذج ديدكتيكي ذكي يساهم في تعزيز دور المدرّس والمتعلم في العملية التعليمية التعلمية؟ وكيف يمكن توظيف الوسائط الرقمية كآلية لدعم التفاعل الأدبي والانفتاح على النصوص؟ وكيف نتجاوز الطرق التقليدية النمطية في تدريس النص الأدبي ونعيد بناء مقاربة بيداغوجية جديدة للدرس الأدبي؟

I. التواصل الحوار وتقدير الذات والانفتاح على الآخر

الحوار يعلي من تقديرنا لذواتنا وإنسانيتنا التي تستدعي بالضرورة تقديرا للآخر باعتباره مشاركا وفاعلا. فالمقصود بحوار الحضارات هو تخفيف التوتر بين الشعوب، على أساس يسوده التآلف والمحبة والأخوة، يكون بين طرفين متباينين ومختلفين من حيث التوجه ومن حيث اللغة والثقافة. والتحاور يأتي بمعنى مراجعة الكلام والخطاب لمبادئ العقل والمنطق، فالمتحاور يحاور الطرف الآخر بالحجة والمنطق لغرض إقناعه برأيه والدفاع عن وجهة نظره .

ويتمثل الاحترام المتبادل بين الأطراف المتحاوِرة في تجنب إنقاص أحد الأطراف من قيمة الطرف الآخر، كما أنه يجب عدم سعي كل منهما إلى فرض السيطرة والهيمنة على الطرف الآخر وإرهابه بأي وسيلة كانت، كما يجب على كلا الطرفين احترام نفسه وتفاعله بشكل إيجابي في المجتمع، والحفاظ على تراثه، وذلك لكي تقوى هيبته في نفوس الأطراف الأخرى وبالتالي احترامه وإعلاء شأنه. ثم إنّ تحقيق الهدف المرجو من الحوار يوجِب على كل طرف من الأطراف المتحاورة أن يعرف الهدف المقصود من عملية الحوار، وما يتصل بهذا الهدف من ارتباطات، فلكي يكون الحوار إيجابياً وحقيقياً يجب أن يحقق الهدف

المقصود كتعارف الثقافات على بعضها البعض، وتشارك المعرفة، وبناء علاقات إيجابية بين الطرفين، لتبادل وجهات النظر في مختلف القضايا لجعل عملية التحاور فعالة .

إذن لا يتحقق الحوار الحضاري ولا يؤتي أُكله إلا إذا بُني على العطاء المتبادل، واستيعاب المفاهيم الحضارية ومختلف التجارب التاريخية. إضافة إلى مدى التشبث بالقيم الإنسانية النبيلة التي تعلي من شأن الإنسان ومكانته، كما تعلي من شأن ثقافته وتراثه ومعارفه. بالإضافة إلى مدى استيعابه وتفهمه لقضية التعايش السلمي، ومعرفة القيم الدينية التي يقوم عليها، والأنماط الاجتماعية السائدة، كما يجب معرفة مدى فاعلية الحوار الحضاري وما ينتج عنه من ثمار مفيدة لكلا الطرفين .

جاعلا ذاته تقابل الآخر، فلا وجود لذات بلا عالم ولا وجود لذات دون آخر –الغير– فأن يكون الإنسان إنسانا معناه أن يقترب من الغير (الآخر) لا أن يتصور الإنسان نفسه بمعزل. بل إن كنهه هو في وجوده مع الغير. فكينونة الإنسان، ليست كينونة ذاتٍ منعزلة متفردة، بل هي كينونة اجتماعية وتاريخية. فعلاقة الإنسان بالعالم تتجاوز حدود الأشياء إلى الكينونة، وكينونة الإنسان أن يكون في العالم مع الغير.

هذه الفاعلية والتشاركية– التي يحتِّمها الفعل الحضاري– في طبيعتها تجعل إنسان اليوم يطرح الأسئلة تلوى الأسئلة، ويبحث عن مجموعة من القنوات التي تجعله في تواصل دائم وانفتاح مستمر متماشيا مع متطلبات العصر الراهن الذي صار فيه الإنسان سيد نفسه وسيد اختياراته. موجها بذلك دفة الصراع نحو قوة ناعمة، هي الفن والأدب والإبداع بكل صوره، والتي تبدو مواجهة تسمو بالروح وتطِهر النفس من كل الشرور، وتُبعد الإنسان عن خيارات الحرب والعنف، وتفتح له آفاقا جديدة للسلام والتعايش. فقد صار يتطلع للغد المشرق باعتباره يمتلك قدرة العقل كقاسم مشترك يُمنطق وفقه هذا العالم ويسعى إلى تربية ذوقه وآليات تفكيره مجسدا بذلك جوهره الإنساني ومواقفه ومحددا مصيره.

وفق ذلك يتوق إنسان اليوم إلى فك الأغلال والخروج خارج الكهف ورؤية شمس الحقيقة، أي المعرفة. المعرفة التي تتبني في الأساس على تحاور وتشارك مع الحضارات والثقافات الأخرى، ليكتشف الطريق، طريق الإنسانية المطلقة بعيدا عن القيود التي تكبِّل الفكر والوجدان. ليحقق ماهيته العقلية والروحية، ويجسد إرادته وحريته، ككائن مفكر ومبدع خلاّق. إذ يستطيع التَموقع بأصالة بواسطة الفن والأدب كأداة يجرِّد بها

هذا العالم من مأساته وهزائمه، بمعنى آخر، أصبح يبتعد عن كلِّ مظاهر التصنع لينغمس في الطبيعة بكل ما تحمله من جمال مشترك.

وقد كان البحث عن الجميل والفنِيّ مطيته، إذ تَم استخدامه في صيغ متعددة، بحيث يرتبط بالحركة وهي قوة فاعلة. إنّه الوعي الجمالي الذي بفعله أخذ يتأمل الطبيعة بتركيز ونزق أقل. فالمقاربة المعاصرة لمفهوم الحضارة حولت الاهتمام من القوة والعنف إلى مفهوم الكلمة التي صارت مفتاح الحوار والتعايش والسلام. إذن مفهوم الحضارة في القديم كان يتأسس على مفهوم السيف ومفهوم الحضارة اليوم يتأسس على مفهوم الكلمة. الكلمة هي السلاح الحضاري وأساس التحاور.

لقد بات الفن ذا قيمة أساسية في حياتنا اليوم، وله أهمية كبيرة منذ بدأ الإنسان يمحور ذاته في هذا الوجود، فقد صار قضية إنسانية يلجأ إليه الإنسان المعاصر لمعالجة مجموعة من الإشكاليات الجوهرية التي تدخل في حواره الحضاري مع الآخر. ولقد صار العمل الفني اليوم ذا بعد تحسيسي تواصلي يستطيع من خلاله الفنان إبلاغ رسالة تأثرية لها ما لها من أهمية. فقد أصبح، هذا الأخير، ظاهرة اجتماعية نلمسها في كل المجمعات على اختلاف ثقافتها ومرجعياتها الفكرية والدينية. و" قد تراءى لبعض الفلاسفة أن قيمة الفن ترتبط بالضرورة بالمتعة، وهم يدافعون عن وجهة نظرهم تلك بالقول بأننا حين نقول عن عمل ما إنه جيد، فإن ذلك يساوي قولنا بأن هذا العمل ممتع أو سار(...) فإن هناك اعتقاد واسع النطاق بأن بالفن نشترك نوعا من الأحاسيس"(271)، كالسعادة والفرح والحزن.

II. أهداف وآفاق ديدكتيك النص الأدبي/ الشعري

لا يقتصر الهدف الأسمى من تدريس الأدب في المدرسة على تحقيق نجاح عابر في الامتحانات أو الحصول على نقط مرتفعة في فروض المراقبة المستمرة، بل يتجاوز ذلك إلى غاية أعمق وأبعد أثرًا، تتمثل في إكساب المتعلم كفاية حياتية أساسية تُعرف في الأدبيات التربوية بـ«الكفاية الأدبية». وتتمثل هذه الكفاية في امتلاك مجموعة من الأدوات والقدرات التي تمكّن المتعلم من القراءة الواعية والناقدة، لا الاكتفاء

271 جوردون جراهام ترجمة: محمد يونس، فلسفة الفن مدخل إلى علم الجمال، سلسلة آفاق عالمية، ط1، القاهرة 2013. ص 12/11.

بقراءة سطحية عابرة. "مع التركيز على الجانب الإبداعي اللغوي، مع توليد الجمل اللامتناهية واستعمالها بشكل إبداعي، مع تمثل فلسفة ذات أبعاد تنشيطية، مراعية لتعدد ذكاءات المتعلمين وملكاتهم" ([272]).

فعندما نعلّم التلميذ كيف يقرأ النص الأدبي قراءة متعمقة وسليمة وذكية، فإننا لا نزوّده بمهارة جزئية مرتبطة بمادة دراسية بعينها، بل نُسهم في بناء مكتسبات معرفية ووجدانية وفكرية واسعة، تمتد آثارها إلى مختلف جوانب شخصيته وحياته.

- **تنمية القدرة على التحليل والنقد**

وحسب القراءة المنهجية المعتمدة في السلك الثانوي الإعدادي فإننا نعتمد أربع مراحل أساسية، وهي القراءة الاستكشافية، والقراءة التوجيهية، والقراءة التحليلية، والقراءة التركيبية. والهدف من هذه القراءات أن يحتكّ المتعلم بنصوص أدبية رفيعة المستوى، مصحوبًا بتوجيهه إلى قراءتها قراءة واعية ومتأنية، يفضي ذلك تدريجيًا إلى تنمية حسّه الجمالي وصقل ذوقه الفني.

من ثمة يصبح المتعلم قادرًا على التمييز بين التعبير الجميل والمؤثر، وبين الخطاب السطحي أو المبتذل، ويتعلم تقدير جمال اللغة، ومتعة الأسلوب الراقي، والانتباه إلى الفروق الدقيقة بين الألفاظ والتراكيب. "فإن هناك اعتقاد واسع النطاق بأن بالفن نشترك نوعا من الأحاسيس" ([273]) والذوق.

ولا يُعدّ هذا الذوق الأدبي ترفًا ثقافيًا أو متعة عابرة، بل يشكّل أساسًا متينًا لبناء شخصية متوازنة وراقية، قادرة على تذوق الجمال في مختلف مظاهر الحياة، لا في الأدب وحده. فالمتعلم الذي يمتلك ذوقًا أدبيًا سليمًا يغدو أكثر حساسية للجمال في الطبيعة، والفنون، والعلاقات الإنسانية، وأقل انجذابًا إلى السطحية والابتذال، اللذين تطبعهما بعض مظاهر الثقافة الاستهلاكية المعاصرة. وهكذا يصبح الذوق الأدبي بوابة لحياة أكثر عمقًا وثراءً وإنسانية.

[272] ينظر: محمد الدريج: ماذا بعد بيداغوجيا الإدماج؟ نموذج التدريس بالملكات. جريدة الأخبار/ المغرب، عدد 62، يناير 2013. ص08.

[273] جوردون جراهام ترجمة: محمد يونس، فلسفة الفن مدخل إلى علم الجمال، سلسلة آفاق عالمية، ط1، القاهرة 2013. ص 12/11.

إن هذه المهارة النقدية لا تقتصر فائدتها على مجال الأدب وحده، بل تمتد لتشمل مختلف مجالات الحياة. فالتمتعلم الذي يتعلم التفكير النقدي من خلال درس الأدب يصبح أكثر قدرة على تحليل الأخبار والمعلومات التي يتلقاها عبر وسائل الإعلام، وأكثر وعيًا عند اتخاذ القرارات في حياته الشخصية، وأقل عرضة للانخداع بالدعاية والشائعات والأفكار المضللة. ومن ثمّ، يُعدّ التفكير النقدي درعًا واقيًا ضد التطرف والانغلاق الفكري والتعصب الأعمى. من خلال ذلك يصبح متلقيا للنص ويصبح" المحور الأهم والمقدم في عملية التلقي، وعلاقته بالنص ليست علاقة جبرية (...) وإنما هي علاقة حرة غير مقيدة"([274]).

وتكتسي هذه القيمة الأخلاقية والسلوكية أهمية قصوى في عالمنا المعاصر، الذي يشهد توترات وصراعات متعددة ناجمة عن ضعف القدرة على تقبّل الآخر المختلف. فالمتعلم الذي يتعلم احترام الرأي المخالف داخل درس الأدب، ويعتاد الإنصات والحوار، يصبح مواطنًا أكثر تسامحًا وانفتاحًا، وأقدر على التعايش الإيجابي مع التنوع الثقافي والفكري داخل مجتمعه.

ومن أبرز المكاسب التي يحققها تدريس الأدب وفق مقاربة تربوية سليمة تنميةُ قدرة التلميذ على التفكير النقدي المستقل. فعندما يُشجَّع المتعلم على تأويل النصوص بنفسه، ومقارنة القراءات المختلفة، وتقييم الحجج والأدلة، فإنه يكتسب مهارة حياتية أساسية تتمثل في التفكير النقدي الواعي. فلا يمكن تنمية التفكير عند المتعلم ما لم يتعلم كيف يفكر، وذلك عن طريق إكسابه المهارات العلمية ([275]).

ينبغي أن يتعلم المتعلم، في هذا السياق، ألا يقبل الأفكار بوصفها حقائق نهائية ومسلَّمات جاهزة، بل يكتسب القدرة على مساءلتها وفحصها وتحليلها بموضوعية وعقلانية. كما يتدرب على طرح الأسئلة، وإبداء الرأي، وممارسة الشك المنهجي البنّاء، بما يعزز استقلاليته الفكرية ويؤهله ليكون مواطنًا واعيًا وقادرًا على اتخاذ مواقف مدروسة في مختلف مجالات الحياة.

[274] محمود عباس عبد الواحد: قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة. دار الفكر العربي، الطبعة الأولى/ 1996. ص 17.

[275] ينظر: عطية محسن علي: الجودة الشاملة والتجديد في التدريس. دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن/ 2009. ص 33.

- **تنمية القدرة على التعبير والتواصل:**

عندما يتعرض التلميذ لنماذج راقية من التعبير اللغوي في النصوص الأدبية، ويتعلم تحليلها ومناقشتها، تتحسن قدرته على التعبير عن أفكاره ومشاعره بوضوح ودقة. كما يكتسب ثروة لغوية غنية من المفردات والتراكيب، ويتعلم تنظيم أفكاره بشكل منطقي ومتسلسل، مما يجعله أكثر قدرة على التواصل الفعّال مع الآخرين، شفهيًا وكتابيًا.

ولا تقتصر أهمية هذه المهارة على الحياة الدراسية فحسب، بل تتجاوزها إلى الحياة المهنية والاجتماعية؛ فالشخص القادر على التعبير الواضح والمؤثر يكون أكثر نجاحًا في عمله، وأكثر قدرة على بناء علاقات إنسانية متوازنة. وهكذا يسهم الأدب إسهامًا كبيرًا في تكوين شخصية قادرة على التواصل الناجح والفاعل.

- **تطوير الخيال وتنمية الإبداع:**

يفتح الأدب، ولا سيما الأجناس الإبداعية كالشعر والقصة والرواية، آفاقًا واسعة أمام خيال المتعلم. فحين يقرأ التلميذ نصًا أدبيًا مبدعًا، يلج عوالم جديدة، ويتفاعل مع شخصيات وأحداث وأماكن قد تكون بعيدة عن تجربته المباشرة. وهذا الاحتكاك المستمر بعوالم التخيل يسهم في تنمية قدراته الإبداعية، ويعزز لديه مهارة التفكير خارج الأطر الجاهزة، والقدرة على ابتكار أفكار جديدة وغير مألوفة.

ولا يقتصر دور الخيال والإبداع على المجالات الفنية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى المجالات العلمية والتقنية، إذ إن كثيرًا من الاكتشافات والاختراعات الكبرى بدأت بخيال جريء وقدرة على تصور ما لم يكن ممكنًا في زمنه. ومن ثمّ، يسهم الأدب في تكوين عقول مبدعة قادرة على الابتكار والتجديد في مختلف الميادين.

نماذج تطبيقية:

نقترح نصين يمكن أن نجسد من خلالهما مجموعة من الأهداف التربوية التي يمكن أن نقارب من خلالها مجموعة من القيم التواصلية، التي يحملها النص الشعري ... والغاية أن نبين كيف يمكن للتقنية أن تساهم في تقريب الدلالة من المتعلم، وكيف يمكن لها أن تساعد في تنمية الكفايات التواصلية والغوية...

1. قصيدة الشاعر محمود درويش "عندما يبتعد"

يجسد فيها الشاعر مثالا حيا لفتح قنوات التواصل بلغة فنية لافتة:

.للعدوّ الذي يشرب الشاي في كوخنا فرسٌ في الدخان

.وبنتٌ لها حاجبان كثيفان

.عينان بنّيتان

.وشعرٌ طويلٌ كليل الأغاني على الكتفين

.وصورتها لا تفارقه كلّما جاءنا يطلب الشاي

لكنّه لا يحدّثنا عن مشاغلها في المساء،

...وعن فرسٍ تركته الأغاني على قمّة التلّ

في كوخنا يستريح العدوّ من البندقيّة، ...

.يتركها فوق كرسيّ جدّي

.ويأكل من خبزنا مثلما يفعل الضيف

.يغفو قليلاً على مقعد الخيزران

ويحنو على فرو قطّتنا" ([276])

2. قصيدة "إخواني الشعراء" للشاعر العراقيّ عبد الوهاب البياتي

والتي هي كذلك دعوة صريحة للتّعايش، والتّسالم وفق كلّ ما هو إنساني مشترك:

"يا أخوتي: الحياة

أغنيةٌ جميلةٌ، وأجملُ الأشياء:

ما هو آت، ما وراء اللّيل من ضياء

ومن مسرّات وهناء

[276] . محمود درويش، لماذا تركت الحصان وحيدا/ شعر، دار الرياض الريس للكتابة والنشر- بيروت، ط4/ 2009، ص: 136.

وأجمل الغناء:

ما كان من قلوبهم ينبَع من أعماق

شعوبنا الراسخة الأعراق

وأرضنا الطيّبة الخضراء

فلتلغوا الظلام

وصانعي المأساة والآلام

ولتمسحوا الدموع

وتوقدوا الشموع

في وحشة الطريق الإنسان

...

يا إخوتي: الحياة

أغنية جميلة، مطلعها الدموع والأحزان (...) (277) "

3. توظيف المؤثرات السمعية والبصرية

يُظهر لنا محمود درويش عمق ارتباط الخطاب الشعريّ بالقيم الإنسانية، فينتصر لقيمة الصدق والوفاء والتسامح. هذا التسامح الذي يعلو فوق كلّ أشكال المَيز التي تمنع التواصل والانصهار في ثقافة الآخر، التي هي في الأصل ثقافة إنسانيّة مشتركة. إذ يمثل لذلك بوصف الفتاة اليهودية (وبنتٌ لها حاجبان كثيفان

277 عبد الوهاب البياتي، الأعمال الشعرية الكاملة، ديوان: المجد للأطفال والزيتون، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت/ 1995، ص: 202.

/عينان بنّيتان/ وشعرٌ طويلٌ كليل الأغاني على الكتفين)، التي تشبه الفتاة العربيّة في ملامحها، فالغاية هنا أنّ الثقافة اليهوديّة تشبه إلى حدٍّ كبير الثقافة العربيّة إنْ لم تكن جزءا منها. لينتقل لهذا الجندي الذي يحمل البندقية، كمعادل رمزي للصراع الذي يَحول بين التّواصل، والتّعايش، والسّلام، إلى أن يصل إلى الفكرة الجوهريّة التي تعيق هذا الانصهار، والتواصل الإنسانيّ؛ البندقية (لولا المسدس لاختلط الناي في الناي). فلولا الصراع/ البندقية لعشنا في سلام.

أما الشاعر عبد الوهاب البياتي في هذه القصيدة، يمثل لنا مشهدا آخر من مشاهد الإنسانيّة التي تكون فيها الذات مصدر تفاؤل وتناغم مع الذوات الأخرى، فتُوجه بذلك إلى الآخر المشترك دعوة للعيش، في ظل مبادئ الجمال والأخوة. فنجد الذات هنا تحضر كمعادل جماليّ في مقابل الآخر الرمزيّ الذي يتمثل الشر (الظلام، المأساة، الليل، الدموع). الذات/ الجمال، الآخر الرمزيّ/ الشر، إذن يجب نبذ الشر وتوحيد الذوات عن طريق نشر الضياء كطاقة إيجابيّة. وهنا دعوة صريحة من لدن الشاعرين للتعايش: الذات/ الآخر= المشترك/ الناي. الذات/ الآخر= الصراع/ البندقية. فيجب إزالة الظلام ليعمَّ النور.

إن الاستعانة بشريط مصور لهذين النصين يعزز العمق الثقافي والقيمي الذي تحمله هذه النصوص الشعرية، كما أن البعد التأثيري للصوت، الذي يجسده القاء الشاعر الفلسطيني محمود درويش، والشاعر العراقي عبد الوهاب البياتي، يحقق فهما واستيعابا جماليا لدى المتعلم، الذي يستثير لديه حاسة السمع وحاسة البصر، ومن ثمة تنمية الكفاية التواصلية واللغوية.

فإننا نعيش اليوم، بلا شك، في عصر التكنولوجيا الرقمية والثورة المعلوماتية المتسارعة، ولم يعد الكتاب المدرسي الورقي التقليدي وحده كافيًا لتلبية حاجات المتعلمين ومتطلبات هذا العصر. ومن ثمّ، يصبح من الضروري توظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة والمتنوعة توظيفًا ذكيًا وفعّالًا في تدريس الأدب وتحليل النصوص.

ويمكن، في هذا السياق، الاستفادة من شبكة الإنترنت في البحث داخل المكتبات الرقمية العربية والعالمية التي تزخر بملايين الكتب والمراجع، أو في مشاهدة مواد سمعية بصرية توثيقية وتعليمية حول حياة الشعراء والأدباء والعصور الأدبية المختلفة، أو في الاستماع إلى تسجيلات صوتية لقراءات شعرية

معبّرة، فضلًا عن المشاركة في منتديات أدبية ومنصات رقمية تتيح نقاشات فكرية مع متعلمين من مدارس أخرى، بل ومن بلدان مختلفة.

III. الأهداف التربوية من التوظيف التكنولوجي

ويسهم هذا التوظيف المدروس للتكنولوجيا في التعليم في تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية المهمة، من أبرزها:

- **إتاحة كمٍّ هائل ومتنوّع من المعارف والمعلومات الموثوقة**

مما يساعد المتعلم على تعميق فهمه للنص الأدبي واستيعاب سياقه التاريخي والاجتماعي والثقافي. فبنقرة واحدة، يستطيع المتعلم الاطلاع على سيرة الشاعر، والظروف التاريخية التي عاشها، والمدرسة الأدبية التي ينتمي إليها، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة فهمه للنص.

- **تعزيز علاقة المتعلم بالمادة الدراسية**

مما يجعلها أكثر جاذبية وقربًا من اهتماماته، من خلال توظيف أدوات تكنولوجية معاصرة يألفها ويستمتع باستخدامها في حياته اليومية، كالهاتف الذكي، والحاسوب اللوحي، وتطبيقات التواصل الاجتماعي. وربط الأدب بهذه الوسائط يسهم في تقليص المسافة النفسية بين التلميذ والنص الأدبي.

- **تشجيع النقاش والحوار حول الأدب خارج الزمن المدرسي الرسمي**

إذ يمكن للتلاميذ إنشاء مجموعات نقاش رقمية لتبادل الآراء حول النصوص المدروسة، أو مشاركة مقالات أدبية، أو نشر محاولاتهم الإبداعية الخاصة وتلقي ملاحظات زملائهم بشأنها. فيصبح الغرض من استعمال التكنولوجيا" تربية الإنسان وإعداده للحياة في المجالات المعرفية والنفسية والمهارية، ليكون عنصرا إيجابيا فاعلا في المجتمع عن طريق تزويده بالمعارف والمهارات، وتكوين القيم والاتجاهات، وخلق قناعة لديه بالفكرة، أو القضية" ([278]). وبذلك تتشكل بيئة تعلم ممتدة تتجاوز حدود الفصل الدراسي، وتُسهم في ترسيخ علاقة حية ودائمة بين المتعلم والأدب.

[278] محسن علي عطية: تكنولوجيا الاتصال في التعليم الفعال، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى/ 2008. ص 70.

ومع ذلك، لا بد من التنبيه بوضوح إلى ضرورة توظيف التكنولوجيا توظيفًا ذكيًا ومدروسًا وموجَّهًا، لا استعمالًا عشوائيًا أو مفرطًا. فالتكنولوجيا تظل وسيلة تعليمية لا غاية في حد ذاتها، ويقتضي استخدامها الناجع وجود إشراف وتوجيه من المدرس، بما يضمن توظيفها فيما يخدم التعلم ويُنمّي الفهم، لا في مجرد التسلية أو إضاعة الوقت.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الرهان الحقيقي في تدريس النص الأدبي لم يعد يكمن في نقل المعارف الجاهزة أو في استظهار المضامين، بل في إحداث تحول نوعي في الفعل التعليمي–التعلمي، ينتقل به من نموذج تلقيني أحادي الاتجاه، يحتكر فيه المدرس سلطة المعرفة والتفسير، إلى نموذج تفاعلي تشاركي يجعل المتعلم محور العملية التعليمية، وفاعلاً أساسياً في بناء المعنى وتأويل النصوص الأدبية. إن هذا التحول ليس اختياراً بيداغوجياً معزولاً، بل هو ضرورة تربوية تمليها التحولات المعرفية والثقافية التي يعرفها العالم المعاصر، وتفرضها الحاجة الملحة إلى إصلاح عميق للمدرسة العربية.

وقد أبرزت الدراسة أن تدريس النص الأدبي، حين يُبنى على مقاربات حديثة تستثمر القراءة التفاعلية الذكية، قادر على تحويل حصة الأدب إلى تجربة تعليمية حية وممتعة، تنمّي لدى المتعلم حب القراءة، وتُنمّي كفاياته اللغوية والتواصلية، وتُسهم في بناء ذائقته الجمالية، وتعزيز قدرته على التفكير النقدي والإبداعي. فالنص الأدبي لا ينبغي أن يُختزل في كونه مادة للشرح أو مناسبة لاستخراج المحسنات البلاغية، بل ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه فضاءً مفتوحاً لبناء المعنى، وتداول القيم، واستكشاف الذات والعالم.

كما بينت أن نجاح هذا التحول يظل رهيناً بتجاوز عدد من الإكراهات التي تعيق تجديد تدريس الأدب، وفي مقدمتها هيمنة الامتحان، وضغط المقرر، وضعف التكوين المستمر في مجال الديداكتيك الأدبي، إضافة إلى تمثلات سلبية ما تزال تربط الأدب بالحفظ والتلقين. غير أن هذه الصعوبات، على أهميتها، لا ينبغي أن تُتخذ مبرراً لجمود الممارسة الصفية، بل حافزاً لتجديدها، خاصة في ظل توفر مقومات التغيير من كفاءات تربوية، ومناهج مطورة، وإمكانات بيداغوجية وتقنية قابلة للاستثمار.

إن الرهان الأكبر الذي تطرحه هذه الدراسة يتمثل في بناء متعلم قارئ، ناقد، ومبدع، قادر على التفاعل الإيجابي مع النصوص الأدبية، واستثمارها في فهم واقعه، والمساهمة في تطوير مجتمعه. وفي الأخير، تؤكد هذه الدراسة أن التغيير الحقيقي في تدريس النص الأدبي مسار تراكمي يتطلب صبراً ومثابرة، وإيماناً عميقاً بأهمية الإصلاح التربوي، وتضافر جهود مختلف الفاعلين التربويين. فحين تتوفر الإرادة، ويُدعم المدرس تكويناً وتأطيراً.

بيبليوغرافيا:

1. محمد الدريج: ماذا بعد بيداغوجيا الإدماج؟ نموذج التدريس بالملكات. جريدة الأخبار/ المغرب، عدد 62، يناير 2013.
2. جوردون جراهام ترجمة: محمد يونس، فلسفة الفن مدخل إلى علم الجمال، سلسلة آفاق عالمية، ط1، القاهرة 2013.
3. محمود عباس عبد الواحد: قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة. دار الفكر العربي، الطبعة الأولى/ 1996.
4. عطية محسن علي: الجودة الشاملة والتجديد في التدريس. دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن/ 2009.
5. عبد الوهاب البياتي، الأعمال الشعرية الكاملة، ديوان: المجد للأطفال والزيتون، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت/ 1995.
6. محمود درويش، لماذا تركت الحصان وحيدا/ شعر، دار الرياض الريس للكتابة والنشر– بيروت، ط4/ 2009.
7. محسن علي عطية: تكنولوجيا الاتصال في التعليم الفعال، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى/ 2008.

8. جوردون جراهام ترجمة: محمد يونس، فلسفة الفن مدخل إلى علم الجمال، سلسلة آفاق عالمية، ط1، القاهرة 2013.

L'erreur de Descartes : Damasio ou l'esthétique incarnée

Pr Mohamed HAJAOUI
Professeur chercheur, Directeur de l'Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé (ISPITS) d'Errachidia
m.hajaoui@umi.ac.ma

> ***Une vie rationnelle n'est pas une vie dépourvue d'émotions***

Résumé :

Cet article propose une lecture critique et esthétique de L'Erreur de Descartes d'Antonio R. Damasio. Il montre que la raison humaine ne peut être comprise comme une faculté abstraite séparée du corps, mais comme une rationalité incarnée, orientée par les émotions, les sentiments et la mémoire affective. À partir des cas de Phineas Gage et d'Elliot, l'étude met en évidence la dissociation entre intelligence formelle et capacité pratique de décision : lorsque les circuits émotionnels sont altérés, le raisonnement peut subsister sans parvenir à hiérarchiser les valeurs ni à guider l'action. L'hypothèse des marqueurs somatiques est alors analysée comme un modèle permettant de comprendre le rôle du corps dans l'évaluation des options. L'article prolonge cette thèse par une approche esthétique de la sensibilité, où juger signifie aussi percevoir des formes, des rythmes, des intensités et des significations situées. Il souligne toutefois les limites du modèle damasien : simplification possible de Descartes, risque de réduction neurobiologique et insuffisante prise en compte des dimensions sociales, culturelles et symboliques des affects. Enfin, la réflexion ouvre sur l'éducation, le soin, le jugement clinique et l'intelligence artificielle, en défendant l'idée que toute rationalité pleinement humaine suppose un corps sensible, vulnérable et socialement formé.

Mots-clés : Damasio ; émotion ; marqueurs somatiques ; rationalité incarnée ; esthétique du soin

Abstract:

This article offers a critical and aesthetic reading of Antonio R. Damasio's Descartes' Error. It argues that human reason cannot be understood as an abstract faculty separated from the body, but as an embodied rationality guided by emotions, feelings and affective memory. Drawing on the clinical cases of Phineas Gage and Elliot, the study highlights the dissociation between formal intelligence and practical decision-making: when emotional circuits are impaired, reasoning may remain available while the ability to rank values and direct action collapses.

The somatic marker hypothesis is examined as a model for explaining how bodily signals orient the evaluation of possible choices. The article then extends Damasio's thesis through an aesthetic account of sensibility, in which judging also means perceiving forms, rhythms, intensities and situated meanings. The analysis nevertheless stresses the limits of Damasio's model, including a possible simplification of Descartes, the risk of neurobiological reductionism, and insufficient attention to the social, cultural and symbolic dimensions of affect. Finally, the article opens onto issues in education, care, clinical judgment and artificial intelligence, arguing that fully human rationality presupposes a sensitive, vulnerable and socially formed body.

Keywords: Damasio; emotion; somatic markers; embodied rationality; aesthetics of care

Introduction

Publier aujourd'hui un article consacré à *L'Erreur de Descartes* d'Antonio Damasio, ne consiste pas simplement à raviver une ancienne controverse entre l'âme et le corps. Il s'agit plutôt de rouvrir une interrogation toujours actuelle : comment la pensée humaine parvient-elle à juger, choisir, créer, refuser, s'orienter et donner forme au monde qu'elle habite ?

Paru en 1994 sous le titre *Descartes' Error: Emotion, Reason, and the Human Brain*, puis traduit en français sous le titre *L'Erreur de Descartes*, l'ouvrage de Damasio propose une relecture décisive des rapports entre émotion, raison et cerveau. *La raison des émotions*, a produit un effet durable parce qu'il a contesté une séparation encore influente entre rationalité et affectivité.[279]

L'enjeu n'est pas uniquement neuroscientifique. Il engage une anthropologie philosophique, une théorie du sujet et une esthétique. Entendue comme pensée de l'*aisthesis* - de la sensibilité -, l'esthétique offre un cadre privilégié pour comprendre l'apport de Damasio. Le corps n'est pas seulement un organisme biologique. Il est le médium par lequel le monde devient perceptible, le milieu dans lequel la perception, la mémoire, l'affect et le jugement se nouent. La lecture esthétique de Damasio ne consiste donc pas à appliquer artificiellement une théorie

[279] Antonio R. Damasio, *Descartes' Error: Emotion, Reason, and the Human Brain*, New York, G. P. Putnam's Sons, 1994.

de l'art à un ouvrage de neurosciences. Elle consiste à dégager, au cœur même de son argument, une conception sensible de la rationalité.

Cette perspective conduit à déplacer la formule de l'erreur. L'erreur de Descartes ne peut pas être identifiée à une phrase isolée. Elle désigne plutôt une architecture moderne de la pensée, dans laquelle le sujet rationnel a souvent été séparé de ses attachements corporels. Le cartésianisme devenu imaginaire culturel a fait de la raison une instance souveraine, autonome, idéalement libérée de l'épaisseur sensible. Damasio répond que la clinique, l'observation neurologique et l'étude de la décision montrent le contraire : lorsque certaines régions cérébrales nécessaires à l'intégration émotionnelle sont lésées, l'intelligence abstraite peut demeurer disponible tandis que la conduite pratique s'effondre.[280]

L'originalité de l'article tient à un double geste. Il prend Damasio au sérieux, car sa critique du dualisme restitue aux émotions une fonction cognitive et pratique. Mais il ne le suit pas sans distance, car son modèle comporte des limites : il peut simplifier Descartes, privilégier le cerveau comme lieu d'explication et réduire la richesse symbolique de l'expérience esthétique à des corrélats neurobiologiques. Il faut donc lire Damasio en dialogue : avec Descartes, avec Spinoza, avec les neurosciences contemporaines, mais aussi avec la phénoménologie, l'esthétique philosophique, l'anthropologie des sensibilités et les théories sociales de l'affect.

L'hypothèse directrice est la suivante : la thèse damasienne selon laquelle la raison est enracinée dans les émotions reçoit sa pleine signification lorsqu'elle est reformulée en termes esthétiques. Juger ne consiste pas seulement à appliquer une règle. C'est percevoir une organisation pertinente dans un champ de possibles, éprouver une valeur, ajuster une conduite et inscrire une décision dans une forme de vie. La rationalité humaine n'est pas purement discursive ; elle est aussi une orientation affective, corporelle, temporelle et symbolique. L'erreur de Descartes, lue esthétiquement, devient alors l'erreur d'une raison qui voudrait être sans corps, sans image, sans ton, sans rythme et sans vulnérabilité.

[280] Antonio R. Damasio, « The Somatic Marker Hypothesis and the Possible Functions of the Prefrontal Cortex », *Philosophical Transactions of the Royal Society of London B*, vol. 351, no 1346, 1996, p. 1413-1420, DOI: 10.1098/rstb.1996.0125.

L'article s'articulera en sept sections. La première présentera le projet de Damasio et ses fondements cliniques. La deuxième analysera l'hypothèse des marqueurs somatiques et les

débats qu'elle a suscités. La troisième examinera la cible cartésienne et montrera pourquoi il faut distinguer Descartes du cartésianisme culturel. La quatrième développera l'arrière-plan esthétique de la lecture proposée, de l'*aisthesis* au jugement incarné. La cinquième discutera l'apport de la neuroesthétique contemporaine. La sixième exposera les limites du modèle damasien : réduction, social, culture, genre et forme. La septième proposera une esthétique de la rationalité située, avec des implications pour l'éducation, le soin, le jugement clinique et les enjeux contemporains de l'intelligence artificielle.

1. Le projet de Damasio : un neurologue contre le dualisme

Antonio R. Damasio appartient à cette catégorie de chercheurs dont l'œuvre dépasse le cadre strict de la discipline initiale. Neurologue et neuroscientifique, il a consacré une part importante de ses recherches aux liens entre émotion, décision, conscience, corps et culture. Son projet ne se réduit pas à une vulgarisation scientifique. Il reformule une question philosophique majeure à partir de cas cliniques, d'observations neuropsychologiques et d'une théorie de l'organisme. Dans *L'Erreur de Descartes*, la thèse se construit progressivement : la raison pratique ne fonctionne pas correctement lorsqu'elle est coupée des émotions ; les sentiments ne sont pas des ornements subjectifs, mais des modalités d'évaluation du monde et de soi.[281]

Le livre combine trois registres. Le premier est narratif : Damasio raconte des cas, en particulier celui de Phineas Gage et celui d'Elliot. Le deuxième est expérimental : il s'appuie sur des données neurologiques, des tests psychologiques et l'hypothèse des marqueurs somatiques. Le troisième est philosophique : il discute une tradition qui a opposé le penser au sentir. Cette combinaison explique la force de l'ouvrage, mais aussi certaines ambiguïtés. Damasio écrit en scientifique qui sait que les faits doivent être interprétés ; il écrit aussi en humaniste qui refuse de laisser la subjectivité aux seules spéculations métaphysiques.

[281] Antonio R. Damasio, *Self Comes to Mind: Constructing the Conscious Brain*, New York, Pantheon Books, 2010.

Il convient d'abord de clarifier une distinction centrale chez Damasio : l'émotion et le sentiment ne désignent pas exactement la même réalité. L'émotion est un processus corporel et comportemental, en partie observable : modifications du rythme cardiaque, de la posture, du visage, de la respiration, de la tension musculaire et de l'orientation de l'action. Le sentiment est l'expérience subjective de ces modifications, la manière dont l'organisme se perçoit lui-même en train d'être affecté. Cette différence est essentielle pour une lecture esthétique : une œuvre produit des émotions, mais elle suscite aussi des sentiments, c'est-à-dire des expériences vécues et interprétées. L'esthétique s'intéresse précisément au passage du corps affecté à la forme signifiante.

Le cœur de l'argument damasien peut être formulé ainsi : les émotions relient le cerveau, le corps et l'environnement ; les sentiments donnent accès, dans l'expérience vécue, à certaines modifications de l'état corporel ; ces signaux affectifs orientent les décisions en marquant les options comme préférables, dangereuses, coûteuses, prometteuses ou indésirables. La rationalité humaine ne peut donc pas être pensée comme une computation froide qui choisirait mécaniquement la meilleure option. Elle est inséparable d'un fond affectif qui hiérarchise les possibles avant même que le raisonnement explicite ne les examine entièrement.

La présentation générale du projet damasien doit maintenant être éclairée par les cas cliniques qui en constituent le fondement empirique. Damasio ouvre son enquête par un cas devenu paradigmatique : Phineas Gage, contremaître américain victime en 1848 d'un accident au cours duquel une barre de fer traversa son crâne. Gage survécut, mais les témoignages rapportèrent une modification profonde de son comportement : celui qui semblait auparavant responsable, stable et socialement adapté devint instable, grossier et incapable de maintenir une conduite cohérente. Pour Damasio, la signification du cas ne réside pas dans le spectaculaire de la blessure. Elle se trouve dans la dissociation qu'elle rend pensable entre intelligence opératoire et conduite pratique.[282]

Le cas Gage doit être manié avec prudence. Les sources sont anciennes, parfois lacunaires, et la reconstruction neurologique dépend de modèles ultérieurs. Damasio ne fait donc pas de

[282] Damasio, *L'Erreur de Descartes*, op.cit., chap. I-II.

Gage une preuve isolée, mais un point d'entrée vers un problème plus vaste : comment expliquer qu'un individu conserve des capacités perceptives, langagières ou motrices, tout en perdant la capacité de se conduire selon des normes sociales et des projets durables ? La réponse damasienne situe la rationalité pratique dans des circuits reliant cortex préfrontal, émotions, mémoire et régulation corporelle.

Le cas d'Elliot rend le problème plus précis. Damasio décrit un patient dont les capacités intellectuelles générales demeurent remarquables, mais qui devient incapable de décider efficacement dans la vie quotidienne après une lésion cérébrale. Elliot peut discuter rationnellement les options, comparer les arguments, analyser les conséquences ; pourtant, il ne parvient plus à hiérarchiser ce qui compte vraiment. Ce paradoxe est central : la raison formelle peut rester disponible alors que la vie rationnelle s'effondre. Ce n'est pas l'absence d'intelligence qui empêche Elliot de décider ; c'est l'absence d'affect pertinent qui prive l'intelligence de poids, de relief et de direction.

L'esthétique offre ici un langage éclairant. Décider suppose de percevoir une saillance. Dans un tableau, une composition réussie n'est pas une accumulation neutre d'éléments ; elle organise des tensions, des contrastes, des proportions, des intensités. De même, dans une situation pratique, toutes les informations ne valent pas également. Une décision humaine exige une composition affective : certaines possibilités avancent au premier plan, d'autres deviennent arrière-plan, d'autres disparaissent. Lorsque cette organisation est atteinte, le monde pratique devient plat ; tout peut être argumenté, mais rien ne s'impose.

Cette platitude décisionnelle constitue l'un des apports les plus instructifs de Damasio à une esthétique de l'existence. Une vie rationnelle n'est pas une vie dépourvue d'émotions. Elle est une vie capable de donner forme à ses affects, de les intégrer à des projets, de les soumettre à l'épreuve du sens. Le pathologique ne se définit donc pas seulement par l'excès émotionnel ; il peut se manifester par l'insuffisance du marquage affectif. L'indifférence, l'engourdissement et l'impossibilité de hiérarchiser les valeurs peuvent être aussi destructeurs que l'impulsivité.

2. L'hypothèse des marqueurs somatiques : portée théorique et débats

L'hypothèse des marqueurs somatiques constitue le centre théorique de *L'Erreur de Descartes*. Damasio soutient que certaines expériences passées associent des situations, des images ou des options à des états corporels émotionnellement chargés. Ces états fonctionnent comme des signaux. Ils attirent, repoussent, avertissent, simplifient ou orientent. Le marqueur somatique ne remplace pas le raisonnement ; il le prépare et le guide. Il permet de réduire l'espace des possibles lorsque l'analyse exhaustive serait trop lente ou impossible.[283]

Dans une décision réelle, il est rarement possible de calculer toutes les conséquences. La vie humaine se déroule sous incertitude, dans des contextes mouvants, avec des informations incomplètes et des contraintes temporelles. L'hypothèse des marqueurs somatiques explique comment l'organisme peut agir sans attendre une démonstration totale. Le corps mémorise des valeurs pratiques ; il signale qu'une option a déjà été associée à un danger, à une perte, à une honte, à une satisfaction ou à une réussite. La raison n'est pas abolie. Elle est située dans un champ d'indices affectifs.

Cette hypothèse a été discutée, testée et critiquée, notamment à partir de l'Iowa Gambling Task. Les travaux de Bechara et de ses collaborateurs ont soutenu que des participants peuvent commencer à choisir avantageusement avant d'être capables d'expliciter verbalement la stratégie correcte.[284] Des critiques ont cependant contesté cette interprétation en montrant que la connaissance consciente des participants pourrait apparaître plus tôt qu'on ne l'avait d'abord pensé.[285] Ce débat oblige à ne pas transformer l'hypothèse en dogme. Il montre que l'émotion n'agit pas comme une force obscure et infaillible ; elle travaille avec des formes variables de mémoire, d'attention, d'apprentissage et de conscience.

[283] Damasio, « The Somatic Marker Hypothesis… », art. cit.

[284] Antoine Bechara, Hanna Damasio, Daniel Tranel et Antonio R. Damasio, « Deciding Advantageously before Knowing the Advantageous Strategy », *Science*, vol. 275, no 5304, 1997, p. 1293-1295, DOI: 10.1126/science.275.5304.1293.

[285] Tiago V. Maia et James L. McClelland, « A Reexamination of the Evidence for the Somatic Marker Hypothesis », *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 101, no 45, 2004, p. 16075-16080, DOI : 10.1073/pnas.0406666101.

La force de la proposition damasienne ne tient donc pas à l'idée naïve selon laquelle l'émotion aurait toujours raison. Damasio ne sacralise pas l'affect. Les marqueurs somatiques peuvent être inadéquats, mal calibrés, traumatiques, socialement produits ou culturellement biaisés. Une peur apprise peut protéger, mais elle peut aussi enfermer ; un goût formé peut affiner le jugement, mais il peut aussi reproduire des exclusions. La question n'est pas de choisir entre raison et émotion. Elle est de savoir comment éduquer, interpréter et transformer les émotions qui soutiennent nos jugements.

Cette dimension éducative rapproche Damasio de l'esthétique. Le goût n'est pas un simple réflexe ; il se forme. La sensibilité esthétique n'est pas pure spontanéité ; elle implique apprentissage de l'attention, de la nuance, de la comparaison et de la mémoire. De même, les marqueurs somatiques ne sont pas de simples automatismes biologiques. Ils sont pris dans l'histoire vécue, les institutions, les images collectives, les blessures sociales et les pratiques culturelles. Une lecture esthétique doit donc prolonger Damasio au-delà de la neurobiologie : il faut penser l'affect comme forme vécue et comme forme socialement travaillée.

Un autre aspect du problème concerne les pathologies affectives. Damasio s'intéresse aux lésions cérébrales, mais la clinique quotidienne rencontre aussi la dépression, l'anxiété, les troubles bipolaires, les troubles de la régulation émotionnelle, les états post-traumatiques et les formes d'émoussement affectif. Ces pathologies montrent que les émotions peuvent devenir souffrantes, envahissantes, décalées ou appauvries. Le jugement peut être capturé par la peur, ralenti par la tristesse, excité par l'impulsivité ou vidé par l'indifférence. La rationalité située n'a donc pas seulement besoin d'émotions ; elle a besoin d'émotions interprétables, discutables et parfois soignées.

Pour les professions de santé, ce point est décisif. Le soignant ne rencontre pas une émotion abstraite, mais un patient dont la sensibilité est affectée par la douleur, la peur, la honte, l'attente, la dépendance, la fatigue ou la mémoire d'expériences antérieures. La décision clinique exige alors de reconnaître les affects sans s'y soumettre aveuglément. Elle demande une forme de discernement qui unit données scientifiques, attention au corps, écoute de la parole et compréhension de la situation. L'hypothèse des marqueurs somatiques devient ainsi une ressource pour penser la clinique, à condition de l'ouvrir à la relation et à la culture.

L'hypothèse des marqueurs somatiques étant posée, il convient d'examiner la cible historique de Damasio : que vise-t-il exactement lorsqu'il parle de « l'erreur de Descartes » ? Cette question est nécessaire, car la force polémique du titre peut masquer une difficulté philosophique. Il ne suffit pas de dire que Descartes a séparé l'âme et le corps. Il faut préciser de quel Descartes il s'agit : le Descartes des textes, le Descartes reçu par la tradition, ou le cartésianisme simplifié devenu matrice culturelle de la modernité.

3. Descartes et le cartésianisme : une cible complexe

L'expression « erreur de Descartes » possède une efficacité critique, mais elle exige une prudence philosophique. Descartes n'est pas seulement le philosophe d'une séparation brutale entre âme et corps. Dans le *Discours de la méthode*, les *Méditations métaphysiques* et *Les Passions de l'âme*, il propose des analyses plus complexes, où l'union de l'âme et du corps joue un rôle réel.[286] La difficulté tient donc au statut de la cible. Damasio critique-t-il Descartes lui-même, ou bien un cartésianisme simplifié devenu l'horizon culturel de la modernité ?

La réponse la plus juste consiste probablement à distinguer Descartes comme auteur et le cartésianisme comme imaginaire. Comme auteur, Descartes ne peut pas être réduit à une caricature. Il reconnaît l'union substantielle, étudie les passions et accorde au corps un rôle dans la vie pratique. Comme imaginaire moderne, en revanche, le cartésianisme a souvent fonctionné comme une séparation hiérarchique : d'un côté la pensée claire, de l'autre le corps obscur ; d'un côté l'ordre rationnel, de l'autre le trouble affectif. C'est cet imaginaire que Damasio atteint avec le plus de force.

La critique doit donc être double. Il faut défendre Damasio contre ceux qui voudraient maintenir une raison désincarnée ; mais il faut aussi défendre Descartes contre une lecture trop rapide. L'erreur de Descartes est moins une erreur textuelle qu'un symptôme : celui d'une tradition qui a parfois préféré la transparence de l'idée à la résistance du vivant. La pensée moderne a gagné en rigueur par l'exigence de clarté ; elle a parfois perdu en vérité lorsqu'elle a oublié que toute pensée humaine appartient à un organisme sentant.

[286] René Descartes, *Œuvres de Descartes*, éd. Charles Adam et Paul Tannery, Paris, Vrin/CNRS, 1964-1974, notamment *Discours de la méthode*, *Méditations métaphysiques* et *Les Passions de l'âme*.

Une esthétique de la rationalité située peut reformuler la question. Descartes cherche la certitude ; Damasio cherche la viabilité. La certitude veut isoler un point indubitable ; la viabilité veut comprendre comment un vivant se maintient, s'oriente et se transforme. L'esthétique introduit un troisième terme : la forme. Une vie humaine ne se réduit ni à la certitude de la conscience ni à la régulation biologique. Elle se déploie comme une forme sensible, symbolique et relationnelle. La raison n'est pas seulement ce qui démontre ; elle est aussi ce qui compose une vie habitable.

Ce déplacement permet de comprendre pourquoi Damasio s'est tourné vers Spinoza dans ses travaux ultérieurs. Spinoza propose une voie non dualiste où le corps et l'esprit ne sont pas deux substances étrangères, mais deux expressions d'une même réalité. Les affects spinozistes - joie, tristesse, désir - sont des variations de la puissance d'agir du corps.[287] Cette proximité avec Damasio est frappante : les marqueurs somatiques peuvent être rapprochés d'un effort du vivant pour persévérer, s'orienter et maintenir sa cohérence.

Il faut toutefois éviter de transformer Spinoza en simple précurseur des neurosciences. Chez Spinoza, l'affect n'est pas seulement un mécanisme biologique. Il concerne la puissance d'agir, les relations, les imaginaires collectifs et la manière dont les hommes sont déterminés par des causes qu'ils ne connaissent pas toujours. L'esthétique ajoute que les affects spinozistes peuvent être composés en formes : une joie peut devenir chant, fête, geste thérapeutique ou solidarité ; une tristesse peut devenir plainte, récit, mémoire ou œuvre. Lire Damasio avec Spinoza est donc fécond, à condition de lire aussi Spinoza avec l'anthropologie, la politique et l'esthétique sociale.

Ce détour par Descartes et Spinoza confirme que la question n'est pas seulement neurologique. Elle touche à une conception de l'humain. Sommes-nous des esprits logés dans des corps, ou des vivants capables de pensée parce qu'ils sentent, se souviennent, interprètent et agissent ? Damasio choisit la seconde voie. Mais pour en mesurer toute la portée, il faut maintenant entrer dans l'arrière-plan esthétique de cette conception.

[287] Baruch Spinoza, *Éthique*, 1677, trad. Bernard Pautrat, Paris, Seuil, 1988.

4. L'arrière-plan esthétique : de l'*aisthesis* au jugement incarné

La critique du cartésianisme ouvre une voie nouvelle : si la raison est corporelle, alors l'esthétique, comme pensée de la sensibilité, devient un cadre privilégié pour comprendre la rationalité humaine. L'esthétique ne se réduit pas à la philosophie de l'art. Avant d'être théorie du beau, elle est pensée de la connaissance sensible. Baumgarten l'a constituée comme *scientia cognitionis sensitivae* ; Kant l'a déplacée vers l'analyse du jugement de goût ; Dewey l'a reliée à l'expérience ; la phénoménologie l'a reconduite vers la chair percevante et l'apparaître du monde.[288]

Lire Damasio depuis l'esthétique signifie donc demander : que devient le jugement lorsque la sensibilité n'est plus considérée comme inférieure à la raison, mais comme son sol d'émergence ? La réponse tient dans une idée précise : juger suppose de discriminer des différences, d'ordonner des intensités et de reconnaître des formes pertinentes. Avant même de formuler une proposition, le sujet humain est affecté par des rythmes, des distances, des proportions, des menaces, des promesses et des valeurs. Dans l'expérience esthétique, cette structure devient particulièrement visible.

Une œuvre n'est pas d'abord un énoncé à décoder. Elle est un champ de présence qui modifie l'attention, organise le temps, suscite des attentes, produit des tensions et engage le corps. Damasio permet de penser cette expérience non pas comme un luxe culturel, mais comme une modalité générale de la cognition située. L'émotion esthétique n'est pas seulement une variation du rythme cardiaque ou une activation cérébrale. Elle est une expérience interprétée, située, souvent médiatisée par une histoire culturelle. Le frisson devant une musique, la paix devant une architecture ou le trouble devant une image ne sont pas des faits bruts ; ce sont des événements de sens.

La notion de forme devient alors centrale. La forme esthétique peut être définie comme une organisation sensible qui fait apparaître un monde. Elle n'est pas un contenant extérieur du sens

[288] Alexander G. Baumgarten, *Aesthetica*, Francfort-sur-l'Oder, Kleyb, 1750-1758.

; elle configure la perception, l'attention et le jugement. Chez Kant, la forme permet au jugement de goût de prétendre à une communicabilité sans concept déterminant.[289] Chez Dewey, elle résulte d'une interaction entre l'organisme et l'environnement.[290] Chez Merleau-Ponty, elle renvoie à la structure vécue de la perception, où le corps n'est pas un objet mais notre manière d'avoir un monde.[291] Appliquée à Damasio, cette notion permet de penser l'émotion non comme un état brut, mais comme une configuration qui oriente l'action et la décision.

À titre d'exemple, prenons la *Sonate pour piano n° 14* de Beethoven, dite « au clair de lune ». L'expérience de cette œuvre ne se réduit pas à une perception acoustique neutre suivie d'un jugement esthétique. Elle engage d'emblée le corps : rythme lent, pulsation régulière, tension harmonique, dynamique retenue, temporalité suspendue. Ces éléments produisent une tonalité affective mélancolique, méditative, parfois inquiète, qui oriente l'écoute avant même que l'auditeur ne puisse la formuler. Le jugement « c'est beau » n'est pas une conclusion abstraite. Il est la reconnaissance d'une organisation sensible qui a modifié l'état corporel, l'attention et la temporalité vécue.

Cet exemple illustre ce que Damasio rend pensable : l'émotion n'est pas un supplément à la perception ; elle participe à la manière dont l'objet est perçu comme signifiant. L'esthétique ajoute cependant que cette signification n'est pas seulement somatique. Elle est aussi historique, culturelle et interprétative. La mélancolie attribuée à cette sonate dépend d'un horizon musical, d'habitudes d'écoute, de récits biographiques, de traditions d'interprétation et d'une mémoire collective. L'émotion est corporelle, mais elle n'est jamais simplement naturelle.

La phénoménologie offre ici un contrepoint essentiel à Damasio. Merleau-Ponty a montré que le corps n'est pas un objet parmi les objets, mais notre manière d'être au monde. Cette idée rejoint Damasio, mais elle le déplace. Le corps n'est pas seulement l'organisme que le cerveau cartographie ; il est aussi la chair par laquelle le visible, le tactile, le sonore et l'espace deviennent habitables. L'esthétique du corps pensant ne peut donc pas se réduire à une

[289] Kant, *Critique de la faculté de juger*, op. cit.
[290] Dewey, *Art as Experience*, op. cit.
[291] Merleau-Ponty, *Phénoménologie de la perception*, op. cit.

neurobiologie de la décision. Elle doit décrire l'expérience vécue : la peur qui rétrécit l'espace, la joie qui l'ouvre, la tristesse qui ralentit le temps, l'admiration qui suspend le regard, la honte qui modifie la posture.

Dans cette perspective, l'œuvre d'art devient un laboratoire privilégié. Elle montre comment une émotion peut être travaillée, déplacée, stylisée et partagée. Dans la musique, le rythme organise le temps du corps ; dans la peinture, la couleur intensifie la présence ; dans la littérature, le langage donne forme aux affects obscurs ; dans l'architecture, l'espace produit des manières d'habiter. L'esthétique montre que comprendre, ce n'est pas seulement calculer ou déduire. C'est souvent reconnaître une forme et s'y orienter.

Cette reconnaissance de forme est proche de ce que Damasio décrit lorsqu'il analyse la perception des états corporels. Elle rejoint également les travaux de Mark Johnson sur le sens corporel et ceux de Richard Shusterman sur la somaesthétique, qui donnent au corps vécu une place centrale dans la compréhension esthétique.[292] Sentir son propre état, c'est déjà établir une cartographie implicite des variations du vivant. Mais l'esthétique ajoute que ces variations peuvent être partagées. Une œuvre crée un espace commun d'affects sans abolir la singularité de chaque expérience. Elle transforme le somatique en communicable, le vécu en forme, l'intime en monde.

Il devient alors possible de proposer une définition provisoire : la raison esthétique est la capacité d'orienter le jugement à partir d'une sensibilité formée, incarnée et symboliquement médiatisée. Elle ne nie pas les émotions et ne les idolâtre pas. Elle les écoute, les examine, les compose et les met à l'épreuve du sens. Cette rationalité pratique permet de comprendre ce que Damasio ouvre sans toujours le nommer : la possibilité d'une pensée qui ne sépare plus le vrai du vécu, la décision de l'affect, ni la connaissance de l'expérience.

5. Neuroesthétique, émotion et cognition incarnée

L'apport de la neuroesthétique confirme l'intuition damasienne, mais il doit être interprété avec prudence. Les travaux d'Anjan Chatterjee et d'Oshin Vartanian décrivent l'expérience

[292] Mark Johnson, *The Meaning of the Body: Aesthetics of Human Understanding*, Chicago, University of Chicago Press, 2007.

esthétique comme le résultat d'interactions entre systèmes sensorimoteurs, systèmes d'évaluation émotionnelle et systèmes de connaissance ou de signification.[293] Cette triade est proche de l'intuition damasienne : l'esprit ne peut pas être séparé des mécanismes corporels qui rendent la valeur perceptible. L'œuvre est rencontrée par un organisme entier, non par une intelligence pure.

La neuroesthétique montre également que l'émotion n'est pas un supplément secondaire de la perception artistique. Elle participe à l'attention, à la mémoire, à l'empathie, à la reconnaissance des formes et à l'évaluation. La beauté, le sublime, le comique, le tragique ou l'étrangeté ne sont pas des jugements ajoutés après coup. Ils modifient la manière dont l'objet est perçu. Cette idée rejoint l'hypothèse des marqueurs somatiques : la valeur affective n'arrive pas après la cognition ; elle oriente la cognition.

Les théories de la simulation incarnée, notamment les travaux de Freedberg et Gallese, ont proposé de comprendre l'expérience esthétique comme une participation corporelle implicite : face à un geste représenté, une trace, une posture ou une figure, le spectateur ne reste pas extérieur ; il résonne corporellement avec ce qu'il perçoit.[294] Cette perspective est précieuse pour notre lecture. Elle permet d'affirmer que l'œuvre ne s'adresse pas seulement à l'intellect interprétatif, mais à un corps capable d'anticiper, de mimer, d'éprouver et de comprendre par participation.

Les travaux récents sur le *predictive processing* renforcent encore cette perspective. L'expérience esthétique peut être comprise comme un jeu complexe d'attentes, d'écarts, de surprises et de réajustements. Le plaisir esthétique n'est pas l'absence d'incertitude ; il peut naître de la transformation de l'incertitude en intelligibilité sensible. Frascaroli, Leder, Brattico et Van de Cruys ont montré que la rencontre entre esthétique et traitement prédictif ouvre un programme de recherche fécond sur la perception, l'émotion et l'apprentissage.[295] Ici encore,

[293] Anjan Chatterjee et Oshin Vartanian, « Neuroaesthetics », *Trends in Cognitive Sciences*, vol. 18, no 7, 2014, p. 370-375, DOI : 10.1016/j.tics.2014.03.003.

[294] David Freedberg et Vittorio Gallese, « Motion, Emotion and Empathy in Esthetic Experience », *Trends in Cognitive Sciences*, vol. 11, no 5, 2007, p. 197-203, DOI: 10.1016/j.tics.2007.02.003.

[295] Jacopo Frascaroli, Helmut Leder, Elvira Brattico et Sander Van de Cruys, « Aesthetics and Predictive Processing: Grounds and Prospects of a Fruitful Encounter », *Philosophical Transactions of the Royal Society B*, vol. 379, no 1895, 2024, article 20220410, DOI: 10.1098/rstb.2022.0410.

Damasio aide à comprendre que les émotions ne sont pas des perturbations de la connaissance. Elles accompagnent la rencontre avec l'inattendu et l'orientation dans le monde.

Les recherches de G. Gabrielle Starr vont dans le même sens lorsqu'elles rapprochent l'expérience esthétique de l'apprentissage humain.[296] L'expérience esthétique met en jeu l'attention, la préférence, la surprise, le plaisir, la mémoire et la réorganisation des attentes. Elle n'est donc pas extérieure à la cognition. Elle en expose une forme intensifiée. L'art ne se contente pas de décorer l'esprit ; il peut devenir une scène où l'esprit apprend à sentir, à comparer, à anticiper et à transformer ses cadres perceptifs.

Cette actualisation doit cependant rester prudente. La neuroesthétique n'a pas pour mission de remplacer l'histoire de l'art, la critique, la philosophie ou l'anthropologie. Elle peut éclairer les conditions corporelles et neuronales de l'expérience, mais elle ne peut pas dire seule pourquoi une œuvre devient historiquement signifiante, pourquoi une forme touche une communauté, pourquoi une image répare ou blesse une mémoire. L'esthétique de Damasio doit donc être interdisciplinaire : neuroscientifique dans ses conditions, phénoménologique dans sa description, herméneutique dans son interprétation, sociale dans sa compréhension des affects.

La question de la neuro-réhabilitation illustre cette articulation. Des travaux récents examinent le rôle possible de l'expérience esthétique dans les processus de réhabilitation neurologique et cognitive.[297] L'enjeu n'est pas de réduire l'art à un outil thérapeutique, ni de transformer l'hôpital en musée. Il est de comprendre que l'attention esthétique, l'émotion, la motivation et la plasticité peuvent se soutenir mutuellement. Une image, une musique, un espace ou un geste artistique peuvent contribuer à réorganiser une relation au corps, au temps et à l'action.

Cette perspective intéresse directement les métiers du soin. Elle montre que la sensibilité n'est pas un supplément décoratif. Elle peut participer à la reconstruction de capacités, à l'adhésion thérapeutique, à la modulation émotionnelle, à la confiance et à la qualité

[296] G. Gabrielle Starr, « Aesthetic Experience Models Human Learning », *Frontiers in Human Neuroscience*, vol. 17, 2023, article 1146083, DOI: 10.3389/fnhum.2023.1146083.

[297] Francesca Colombi et al., « Neuroaesthetics: Exploring the Role of Aesthetic Experience in Neurorehabilitation », *Frontiers in Psychology*, 2025, DOI: 10.3389/fpsyg.2025.1671220.

relationnelle. Toutefois, cette contribution ne peut être pensée sans éthique. Le patient ne doit pas être réduit à un cerveau à stimuler. Il est un sujet vulnérable, porteur d'une histoire, d'une culture, d'une langue, d'une mémoire et d'une dignité.

La neuroesthétique donne ainsi une actualité scientifique à l'intuition damasienne. Mais elle révèle aussi la nécessité d'un dépassement critique. Si l'on s'en tient aux circuits neuronaux, on manque la forme vécue de l'expérience. Si l'on s'en tient à la culture, on risque d'oublier les conditions corporelles de la sensibilité. La lecture esthétique de Damasio doit tenir ensemble ces deux exigences : reconnaître l'épaisseur biologique de l'affect et refuser de l'enfermer dans le biologique.

6. Limites du modèle damasien : réduction, social, culture et forme

L'apport de la neuroesthétique confirme l'intuition damasienne, mais il ne doit pas masquer les limites du modèle. Une lecture critique s'impose. La première limite tient au risque de réduction. Même lorsque Damasio se défend d'être réductionniste, son cadre peut être lu comme une naturalisation forte de la subjectivité. Or l'expérience humaine n'est pas seulement le résultat de mécanismes biologiques. Elle est médiée par le langage, les institutions, les récits, les pratiques et les formes symboliques. Une émotion esthétique n'est pas identique chez un enfant, un musicien, un patient en rééducation, un critique d'art ou une communauté traversée par une mémoire traumatique.

Cette réserve rejoint les approches énactives. Varela, Thompson et Rosch ont montré que l'esprit ne peut pas être pensé comme une entité localisée uniquement dans le cerveau, car il émerge de l'interaction entre cerveau, corps et environnement.[298] De ce point de vue, l'esthétique n'est pas un supplément ajouté à la neurobiologie. Elle est une dimension constitutive de la cognition. Sentir, percevoir et juger, c'est déjà être engagé dans un monde d'objets, d'autres corps, de gestes, de normes et de valeurs.

La deuxième limite concerne la dimension sociale des émotions. Damasio accorde une place aux normes et aux comportements adaptés, mais sa théorie demeure centrée sur l'organisme

[298] Francisco J. Varela, Evan Thompson et Eleanor Rosch, *The Embodied Mind: Cognitive Science and Human Experience*, Cambridge, MA, MIT Press, 1991.

individuel. Or les émotions ne sont pas seulement des états internes ; elles sont aussi des phénomènes intersubjectifs, institués collectivement, médiés par le langage et par les pratiques. Une peur est apprise dans un contexte social ; une honte est produite par le regard d'autrui ; une joie peut être partagée, interdite ou hiérarchisée. Les travaux de Margaret Wetherell sur les pratiques affectives et ceux de Sara Ahmed sur la politique culturelle des émotions montrent que les affects circulent entre les corps, produisent des effets sociaux et participent à la formation des identités collectives.[299]

Une esthétique de la rationalité située ne peut donc pas se contenter d'un corps biologique. Elle doit intégrer un corps social, traversé par les normes, les appartenances et les rapports de pouvoir. Les marqueurs affectifs ne se forment pas seulement dans une histoire personnelle. Ils sont aussi institués collectivement. Bourdieu a montré, dans une perspective sociologique, que les goûts et les jugements esthétiques fonctionnent aussi comme des marqueurs de position sociale.[300] Une société apprend à ses membres ce qu'il faut craindre, admirer, mépriser, désirer ou cacher. L'esthétique sociale travaille les corps : postures, gestes, voix, vêtements, images, espaces et rituels participent à la formation du jugement.

La troisième limite concerne la diversité culturelle des sensibilités. L'esthétique occidentale a longtemps prétendu à l'universalité du jugement de goût, notamment dans l'héritage kantien. Or les travaux d'anthropologie montrent que les régimes de perception, d'attention et de valeur varient considérablement selon les cultures. Alfred Gell a analysé l'art comme un système d'agency sociale plutôt que comme un simple objet de contemplation, tandis que Philippe Descola a montré que les rapports entre humains, non-humains, images et milieux ne sont pas universellement organisés selon les mêmes ontologies.[301]

Une œuvre n'est pas reçue de la même manière dans une société où elle a une fonction rituelle, dans une autre où elle relève du marché, ou dans une autre encore où elle est perçue

[299] Margaret Wetherell, *Affect and Emotion: A New Social Science Understanding*, London, Sage, 2012.

[300] Pierre Bourdieu, *La Distinction. Critique sociale du jugement*, Paris, Minuit, 1979.

[301] Alfred Gell, *Art and Agency: An Anthropological Theory*, Oxford, Clarendon Press, 1998.

comme dangereuse, sacrée ou thérapeutique. L'approche damasienne, centrée sur des mécanismes neurobiologiques généraux, doit donc être complétée par une anthropologie des sensibilités. Le corps sent, mais il sent différemment selon les mondes sociaux qu'il habite. La rationalité incarnée est toujours aussi une rationalité culturellement formée.

La quatrième limite appelle une critique féministe de la raison incarnée. L'opposition raison/émotion a historiquement servi à disqualifier les femmes, souvent perçues comme trop émotionnelles pour la rationalité politique, scientifique ou institutionnelle. Damasio renverse cette hiérarchie en montrant que l'émotion est nécessaire au jugement. Mais il ne questionne pas suffisamment les conditions sociales de production de l'émotion ni la manière dont les affects sont genrés. Les travaux de Geneviève Fraisse, Sandra Harding, Donna Haraway et Judith Butler montrent que la raison, l'objectivité et la vulnérabilité sont des catégories historiquement situées et politiquement disputées.[302]

Cette critique ne diminue pas l'intérêt de Damasio ; elle en précise les conditions d'usage. Dire que la raison a besoin du corps ne suffit pas. Il faut demander de quel corps il s'agit : corps masculin ou féminin, valide ou vulnérable, dominant ou dominé, soignant ou soigné, exposé ou protégé, visible ou invisibilisé. Le corps qui sent n'est jamais une abstraction neutre. Il est toujours pris dans des rapports sociaux qui distribuent inégalement la crédibilité, la parole, l'attention et la reconnaissance.

La cinquième limite est esthétique. Damasio parle du corps, de l'image mentale, de la conscience et même de la culture, mais il ne développe pas une théorie de la forme artistique. Or, du point de vue esthétique, la forme est précisément ce qui transforme l'affect en signification communicable. Une peur brute n'est pas une tragédie ; une joie brute n'est pas une œuvre ; une sensation isolée n'est pas encore une expérience esthétique. Il faut une organisation, une médiation, une distance, une configuration symbolique. L'esthétique ne nie pas le corps ; elle montre comment le corps devient forme.

Ces limites ne diminuent pas la valeur du livre. Elles indiquent les conditions de son prolongement. *L'Erreur de Descartes* est un ouvrage important parce qu'il a déplacé le débat.

[302] Geneviève Fraisse, *Les deux gouvernements : la famille et la Cité*, Paris, Gallimard, 2000.

Mais ce déplacement doit être complété par une philosophie de la culture, une anthropologie des affects, une critique des rapports de pouvoir et une théorie de la forme. La rationalité située n'est pas seulement cérébrale. Elle est inscrite dans des mondes d'images, de pratiques, de valeurs, de récits et d'institutions.

7. Vers une esthétique de la rationalité incarnée

La rationalité incarnée ne signifie pas que toute décision doive suivre l'émotion immédiate. Elle signifie que l'émotion fait partie des conditions de possibilité du discernement. Une décision juste n'est pas celle qui supprime les affects, mais celle qui parvient à les intégrer sans s'y perdre. L'éducation du jugement doit donc inclure une éducation de la sensibilité. C'est une thèse philosophique, psychologique, pédagogique et sanitaire : dans les pratiques de soin, dans l'enseignement et dans la conduite institutionnelle, décider exige de reconnaître la valeur cognitive des affects sans renoncer aux exigences de la preuve.

7.1. Éducation de la sensibilité

Si la rationalité est corporelle et esthétique, l'éducation ne peut pas se réduire à la transmission de connaissances abstraites. Elle doit aussi former la sensibilité : apprendre à percevoir, discriminer, hiérarchiser, interpréter et être affecté de manière pertinente. Cette idée rejoint l'ambition de Schiller lorsqu'il associe l'éducation esthétique à la formation de l'humain, mais elle peut être reprise aujourd'hui dans un cadre plus clinique et institutionnel.[303] Former la sensibilité ne signifie pas apprendre seulement à aimer l'art. Cela signifie apprendre à habiter le monde avec attention, discernement et responsabilité.

Dans la formation en santé, cette exigence prend une forme concrète. L'étudiant doit apprendre à percevoir une situation clinique comme un tout signifiant. Il doit reconnaître les indices faibles, sentir une urgence, percevoir une détresse, comprendre une posture, entendre une hésitation, distinguer une plainte corporelle d'une souffrance plus diffuse. Ce savoir n'est pas purement théorique. Il se forme dans l'expérience, la supervision, la réflexivité, la confrontation aux situations et l'apprentissage de la parole professionnelle.

[303] Friedrich Schiller, *Lettres sur l'éducation esthétique de l'homme*, 1795, trad. Robert Leroux, Paris, Aubier, 1943.

7.2. Esthétique du soin

L'esthétique du soin ne désigne pas l'embellissement superficiel des hôpitaux. Elle désigne la qualité sensible de la relation thérapeutique : tonalité de la voix, rythme du geste, présence du regard, organisation de l'espace, respect du corps vulnérable, attention au silence et à la pudeur. Ces dimensions ne sont pas accessoires. Elles participent à la confiance, à l'adhésion thérapeutique, à la compréhension et parfois à la guérison. Un soignant qui écoute, qui voit, qui touche avec attention pratique une forme de rationalité située : il ne suit pas un protocole mécanique, il interprète une situation à partir d'indices sensibles, d'une mémoire affective et d'une éthique de la vulnérabilité.

Cette perspective permet de prolonger Damasio dans le champ sanitaire. Une raison sans émotion peut devenir inhumaine ; une émotion sans raison peut devenir dangereuse. L'enjeu est l'articulation. Le soignant doit composer entre données scientifiques, normes institutionnelles, singularité du patient, urgence, incertitude et charge affective. L'esthétique du soin éclaire cette composition : elle montre que la pratique clinique n'est pas seulement application de règles, mais organisation sensible d'une relation juste.

7.3. Pédagogie du jugement clinique

La pédagogie du jugement clinique doit donc assumer une double exigence. D'une part, elle doit former à la preuve, aux protocoles, aux données probantes, à la prudence et à la responsabilité. D'autre part, elle doit former à la perception des situations, à l'attention aux corps, à l'écoute des récits et à l'interprétation des affects. Le jugement clinique est une forme de rationalité incarnée corrigée par la science. Il n'est ni intuition vague ni calcul mécanique.

Cette pédagogie suppose des dispositifs concrets : analyse de situations, simulation, récit clinique, supervision réflexive, discussion éthique, attention aux environnements de soin, travail sur la communication et formation à la présence. Elle demande aussi de reconnaître que les étudiants ne sont pas seulement des récepteurs de savoirs. Ils sont des corps affectés par la peur de mal faire, la fatigue, l'admiration, l'angoisse devant la souffrance, la honte de l'erreur ou la joie d'un geste réussi. Former des professionnels, c'est aussi former des sensibilités responsables.

7.4. Intelligence artificielle et rationalité sans corps

La thèse de Damasio prend une résonance particulière à l'ère de l'intelligence artificielle. Les systèmes d'IA sont capables de calculs, de classements et de productions textuelles ou visuelles d'une grande efficacité. Mais ils ne disposent pas d'un corps vivant, d'émotions éprouvées, d'une vulnérabilité propre ni d'une sensibilité esthétique au sens phénoménologique. Peuvent-ils être qualifiés de rationnels ? Tout dépend de ce que l'on entend par rationalité. Si la rationalité est seulement calcul, optimisation ou inférence, l'IA en réalise certaines formes. Si elle est jugement incarné dans un monde de valeurs, de douleurs, de gestes, de soins et de responsabilités, elle demeure d'une autre nature.

Cette différence n'autorise ni fascination naïve ni rejet simpliste. L'IA peut assister la décision, aider à organiser l'information, soutenir la recherche et améliorer certains processus. Mais elle ne sent pas ce qu'elle traite. Elle calcule des relations sans éprouver les conséquences vécues d'une décision. La lecture esthétique de Damasio rappelle donc une limite essentielle : juger humainement suppose une inscription corporelle, affective, sociale et symbolique. L'IA peut produire des réponses ; elle ne partage pas la vulnérabilité qui donne au jugement humain sa gravité.

7.5. Implications pratiques et synthèse critique

Les implications pratiques de cette lecture esthétique de Damasio sont multiples. Dans le domaine de l'éducation, elle invite à former la sensibilité comme condition du jugement. Dans le soin, elle éclaire la dimension relationnelle et corporelle de la pratique clinique. Dans les politiques publiques, elle suggère que les décisions ne peuvent pas être réduites à des calculs techniques, mais doivent intégrer une dimension affective et symbolique. Une réforme institutionnelle qui ignore les peurs, les attentes, les blessures et les représentations des acteurs risque de rester formelle. L'esthétique de la rationalité située est donc une philosophie pratique.

Ce que l'esthétique ajoute à Damasio peut être résumé en cinq points. Premièrement, elle élargit l'émotion à la forme : l'émotion n'est pas seulement un état, elle devient rythme, image, style, geste et atmosphère. Deuxièmement, elle insiste sur l'interprétation : un affect n'a pas un sens immédiat, il doit être compris dans une situation, une histoire et une culture. Troisièmement, elle intègre le symbolique : le corps humain n'est pas seulement organisme, il

est aussi corps social, genré, soigné, exposé et éduqué. Quatrièmement, elle défend la singularité artistique contre toute réduction fonctionnaliste. Cinquièmement, elle rappelle la dimension éthique et politique de la sensibilité.

La critique esthétique de Damasio n'est donc pas une opposition. Elle est un approfondissement. Elle accepte son renversement du dualisme, mais refuse que le corps soit pensé uniquement depuis le cerveau. Elle accepte l'importance des marqueurs somatiques, mais demande comment ces marqueurs sont formés par les images, les récits, les institutions et les rapports sociaux. Elle accepte l'idée d'une rationalité corporelle, mais affirme que l'incarnation est toujours aussi expression, style et symbolisation.

Il faut alors parler non d'une erreur de Descartes seulement, mais d'une erreur plus vaste : l'erreur de toute pensée qui sépare ce qui, dans l'humain, ne se donne jamais séparément. Séparer la raison du corps, c'est oublier la sensibilité ; séparer le corps de la culture, c'est oublier la signification ; séparer l'émotion de la forme, c'est oublier l'esthétique ; séparer la science de l'éthique, c'est oublier la responsabilité. Damasio aide à sortir du premier oubli ; l'esthétique aide à ne pas tomber dans les suivants.

Conclusion

L'Erreur de Descartes demeure un ouvrage important parce qu'il a modifié notre manière de penser la raison. Les cas cliniques, l'hypothèse des marqueurs somatiques et la théorie du corps sentant montrent que la décision humaine ne peut être comprise sans les émotions. La lecture présentative restitue cet apport ; la lecture analytique en précise les conditions ; la lecture critique en souligne les limites : simplification possible de Descartes, risque de réduction neurobiologique, insuffisance de la dimension sociale et absence d'une théorie de la forme.

L'esthétique ajoute une contribution spécifique. Elle montre que les émotions ne sont pas seulement des signaux adaptatifs ; elles deviennent formes, images, rythmes, gestes, récits et significations partageables. La raison humaine n'est ni l'ennemie du sentiment, ni sa servante ; elle est la capacité d'organiser ce que nous sentons en orientations discutables et responsables. L'erreur de Descartes est donc aussi une erreur esthétique : croire qu'une raison pure pourrait juger sans être touchée, choisir sans éprouver, comprendre sans percevoir.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ce travail ouvre plusieurs pistes : une enquête empirique sur la formation de la sensibilité clinique chez les professionnels de santé ; une comparaison interculturelle des marqueurs affectifs du jugement ; une étude de l'esthétique du soin dans les institutions sanitaires ; une réflexion éthique sur l'intelligence artificielle et les décisions sans corps. Damasio ne clôt pas le débat entre corps et esprit. Il oblige à le reformuler. Toute rationalité humaine commence par l'écoute du corps, mais elle ne devient pleinement humaine qu'en transformant cette écoute en forme, en parole, en soin et en responsabilité.

Bibliographie

- Baumgarten, Alexander Gottlieb. *Aesthetica*. Francfort-sur-l'Oder : Kleyb, 1750-1758.
- Bechara, Antoine, Damasio, Hanna, Tranel, Daniel, et Damasio, Antonio R. « Deciding Advantageously before Knowing the Advantageous Strategy ». *Science*, vol. 275, no 5304, 1997, p. 1293-1295. DOI : 10.1126/science.275.5304.1293.
- Bourdieu, Pierre. *La Distinction. Critique sociale du jugement*. Paris : Minuit, 1979.
- Chatterjee, Anjan, et Vartanian, Oshin. « Neuroaesthetics ». *Trends in Cognitive Sciences*, vol. 18, no 7, 2014, p. 370-375. DOI: 10.1016/j.tics.2014.03.003.
- Colombi, Francesca, Varesio, Greta, Selini, Enrico, Amighetti, Elia, Crepaldi, Maura, Fusi, Giulia, Ronga, Irene, Cancer, Alice, Antonietti, Alessandro, Geminiani, Giuliano Carlo, et Rusconi, Maria Luisa. « Neuroaesthetics: Exploring the Role of Aesthetic Experience in Neurorehabilitation ». *Frontiers in Psychology*, 2025. DOI: 10.3389/fpsyg.2025.1671220.
- Damasio, Antonio R. *Descartes' Error: Emotion, Reason, and the Human Brain*. New York : G. P. Putnam's Sons, 1994.
- Damasio, Antonio R. *L'Erreur de Descartes. La raison des émotions*. Trad. Marcel Blanc. Paris: Odile Jacob, 1995; éd. poche, 2010.
- Damasio, Antonio R. « The Somatic Marker Hypothesis and the Possible Functions of the Prefrontal Cortex ». *Philosophical Transactions of the Royal Society of London B*, vol. 351, no 1346, 1996, p. 1413-1420. DOI: 10.1098/rstb.1996.0125.
- Damasio, Antonio R. *Self Comes to Mind: Constructing the Conscious Brain*. New York: Pantheon Books, 2010.
- Descartes, René. *Œuvres de Descartes*. Éd. Charles Adam et Paul Tannery. Paris : Vrin/CNRS, 1964-1974.
- Dewey, John. *Art as Experience*. New York: Minton, Balch & Company, 1934.
- Fraisse, Geneviève. *Les deux gouvernements : la famille et la Cité*. Paris: Gallimard, 2000.

- Frascaroli, Jacopo, Leder, Helmut, Brattico, Elvira, et Van de Cruys, Sander. « Aesthetics and Predictive Processing: Grounds and Prospects of a Fruitful Encounter ». *Philosophical Transactions of the Royal Society B*, vol. 379, no 1895, 2024, article 20220410. DOI: 10.1098/rstb.2022.0410.
- Freedberg, David, et Gallese, Vittorio. « Motion, Emotion and Empathy in Esthetic Experience ». *Trends in Cognitive Sciences*, vol. 11, no 5, 2007, p. 197-203. DOI: 10.1016/j.tics.2007.02.003.
- Gell, Alfred. *Art and Agency: An Anthropological Theory*. Oxford: Clarendon Press, 1998.
- Johnson, Mark. *The Meaning of the Body: Aesthetics of Human Understanding*. Chicago: University of Chicago Press, 2007.
- Kant, Immanuel. *Critique de la faculté de juger*. 1790. Trad. Alain Renaut. Paris: GF Flammarion, 1995.
- Maia, Tiago V., et McClelland, James L. « A Reexamination of the Evidence for the Somatic Marker Hypothesis: What Participants Really Know in the Iowa Gambling Task ». *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 101, no 45, 2004, p. 16075-16080. DOI : 10.1073/pnas.0406666101.
- Merleau-Ponty, Maurice. *Phénoménologie de la perception*. Paris : Gallimard, 1945.
- Schiller, Friedrich. *Lettres sur l'éducation esthétique de l'homme*. 1795. Trad. Robert Leroux. Paris: Aubier, 1943.
- Spinoza, Baruch. *Éthique*. 1677. Trad. Bernard Pautrat. Paris : Seuil, 1988.
- Starr, G. Gabrielle. « Aesthetic Experience Models Human Learning ». *Frontiers in Human Neuroscience*, vol. 17, 2023, article 1146083. DOI: 10.3389/fnhum.2023.1146083.
- Varela, Francisco J., Thompson, Evan, et Rosch, Eleanor. *The Embodied Mind: Cognitive Science and Human Experience*. Cambridge, MA: MIT Press, 1991.
- Wetherell, Margaret. *Affect and Emotion: A New Social Science Understanding*. London : Sage, 2012.

Note biographique de l'auteur

Professeur **Mohamed HAJAOUI** est professeur chercheur et directeur de l'Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé (ISPITS) d'Errachidia. Ses travaux portent sur l'éthique du soin, la philosophie des neurosciences, la psychologie de la vulnérabilité et l'esthétique de l'incarnation. Dans une perspective interdisciplinaire, il interroge les rapports entre corps, langage, institution sanitaire, formation professionnelle et responsabilité éthique. Cette orientation l'amène à croiser philosophie, psychologie, sciences infirmières, pédagogie clinique et esthétique du soin, avec une attention particulière aux formes de vulnérabilité vécues dans les contextes de santé.

Des topoï à l'inférence discursive
logique, sémantique et argumentation dans les langues naturelles

Zahra CHELLAT
Professeure chercheuse en linguistique française
Faculté polydisciplinaire d'Errachidia
Université moulay Ismail Maroc
z.chellat@umi.ac.ma

À Hammou ENAKARI,

pour qui la logique n'est pas seulement méthode, mais exigence de vérité.

Résumé

Cet article étudie la notion de topoï comme principe de passage entre logique, sémantique et argumentation dans les langues naturelles. Il montre que les topoï ne sont pas de simples lieux communs, mais des opérateurs discursifs qui rendent possible l'enchaînement entre prémisses, valeurs partagées et conclusions. En suivant un parcours allant d'Aristote à Port-Royal, puis de Pascal à la nouvelle rhétorique et à l'argumentation dans la langue, l'étude met en évidence le déplacement de la validité logique vers ses conditions sémantiques, pragmatiques et doxiques. L'analyse des connecteurs, de l'implicite, des stéréotypes lexicaux et des cadres sémantiques permet de comprendre comment le sens oriente les inférences. L'article défend ainsi une conception logico-sémantique de l'inférence discursive, située entre rigueur rationnelle, pratiques langagières et représentations collectives.

Abstract

This article examines topoi as principles of transition between logic, semantics, and argumentation in natural languages. It argues that topoi are not merely commonplaces, but discursive operators that make it possible to move from premises and shared values to acceptable conclusions. From Aristotle and Port-Royal to Pascal, the New Rhetoric, and argumentation within language, the study shows how logical validity is reinscribed in semantic, pragmatic, and doxic conditions. The analysis of connectors, implicit meaning, lexical stereotypes, and semantic frames clarifies how meaning guides discursive inference.

Mots-clés

Topoï ; inférence discursive ; logique ; sémantique ; argumentation ; langue naturelle ; doxa ; implicite ; connecteurs ; rationalité discursive.

Introduction

Le titre de cette étude engage une difficulté qui ne saurait être réduite à une simple question d'histoire des disciplines. Passer des topoï à l'inférence discursive, ce n'est pas raconter le déplacement linéaire d'une logique ancienne vers une sémantique moderne ; c'est interroger la manière dont une catégorie issue de la tradition dialectique et rhétorique continue de travailler les théories contemporaines du langage. Le problème central peut être formulé ainsi : comment un énoncé en appelle-t-il un autre ? Par quel principe une prémisse devient-elle apte à soutenir une conclusion ? Et à quel niveau se joue cette aptitude : dans la forme logique du raisonnement, dans la signification des mots, dans les présupposés pragmatiques de l'échange ou dans les représentations collectives qui rendent certains passages discursifs spontanément recevables ?

La notion de topos occupe ici une position stratégique. Elle ne désigne pas seulement un thème récurrent, un motif culturel ou une banalité répétée par l'usage. Elle peut être comprise comme une structure de passage, c'est-à-dire comme le principe plus ou moins explicite qui autorise le mouvement d'un donné vers une conclusion, d'un attribut vers une évaluation, d'une description vers une prescription. C'est précisément cette puissance de médiation qui explique la persistance du concept depuis les Topiques d'Aristote jusqu'aux théories de l'argumentation dans la langue. La recherche de Refka Daoud a utilement montré que la longue histoire des topoï permet de penser conjointement la logique, la sémantique et l'organisation argumentative du discours, en soulignant que la sémantique constitue l'un des axes fédérateurs de cette histoire.[304]

La thèse défendue dans cet article est la suivante : le passage de la logique à la sémantique n'abolit pas la question de la validité ; il la déplace vers les conditions discursives, lexicales, pragmatiques et culturelles de l'inférence dans les langues naturelles. La logique y perd peut-être l'illusion d'une souveraineté abstraite lorsqu'elle se confronte au discours ordinaire, mais

[304] Daoud, Refka, Les Topoï : de la logique à la sémantique ou des fondements sémantiques de la logique à la naissance de la sémantique, thèse de doctorat, Université Bourgogne Franche-Comté, 2018.

elle y gagne un terrain d'effectuation plus concret. En ce sens, la sémantique ne succède pas à la logique comme une discipline étrangère ; elle devient l'espace où les formes de raisonnement prennent corps dans des significations, des connecteurs, des implicites, des valeurs et des évidences partagées.

Une telle hypothèse impose une méthode. Il ne s'agira pas seulement de juxtaposer des doctrines, mais de suivre une transformation conceptuelle : le topos comme lieu d'invention chez Aristote, comme objet de vigilance critique chez Port-Royal, comme point d'appui de la nouvelle rhétorique, comme principe implicite d'orientation chez Anscombre et Ducrot, et enfin comme opérateur transversal permettant d'articuler lexique, cadres sémantiques, présuppositions et cohérence discursive. La perspective adoptée est donc à la fois historique, épistémologique et analytique : historique parce qu'elle suit la migration d'un concept ; épistémologique parce qu'elle interroge les conditions de validité du raisonnement en langue ; analytique parce qu'elle examine les opérations concrètes par lesquelles un discours rend certaines conclusions plus naturelles que d'autres.

1. Du lieu commun au principe de passage : le statut théorique du topos

Il convient d'abord de dissiper un malentendu persistant. Dans l'usage courant, le « lieu commun » renvoie souvent à ce qui est banal, usé, sans fécondité conceptuelle. Or cette valeur péjorative est le résultat d'une longue dégradation sémantique. Dans la tradition logique et rhétorique, le topos ne signifie pas d'abord banalité ; il désigne une ressource de pensée, un lieu d'où peuvent être tirés des arguments, une matrice capable de produire des enchaînements. Le terme nomme donc moins un contenu figé qu'une possibilité de circulation : circulation entre les idées, entre les prémisses et les conclusions, entre les valeurs partagées et les décisions discursives.

Ce point est décisif, car il permet d'éviter deux réductions symétriques. La première consisterait à traiter les topoï comme de simples clichés culturels. La seconde les ramènerait à des formes logiques totalement indépendantes du contenu. Dans les deux cas, on manquerait leur fonction propre : les topoï sont des opérateurs relationnels. Ils organisent des passages et non de simples stocks d'idées. Lorsqu'un discours affirme qu'un acte est courageux, qu'une décision est raisonnable ou qu'une situation est grave, il n'ajoute pas seulement des qualificatifs ; il ouvre des parcours d'inférence. Le courage peut appeler l'éloge, la raisonnabilité peut

appeler l'acceptation, la gravité peut appeler l'urgence d'agir. Le topos travaille précisément dans cet espace de prolongement.

Cette compréhension relationnelle explique pourquoi la notion appartient simultanément à plusieurs disciplines. Elle relève de la logique parce qu'elle concerne l'inférence et la relation entre prémisses et conclusion. Elle relève de la rhétorique parce qu'elle intervient dans l'invention argumentative et dans la production de l'adhésion. Elle relève de la sémantique parce que le passage discursif dépend du sens des mots, des valeurs associées aux prédicats, des oppositions lexicales et des scénarios interprétatifs. Elle touche enfin à la pragmatique, parce qu'aucun passage ne fonctionne sans situation, sans auditoire, sans présuppositions partagées et sans horizon d'attente.

Le topos peut donc être défini comme un principe général, socialement partageable, permettant de rendre recevable le passage d'un énoncé à un autre. Cette définition présente l'avantage de maintenir ensemble trois dimensions souvent séparées. Elle conserve la dimension logique, puisqu'il y a bien une relation de soutien entre ce qui est dit et ce qui est conclu. Elle conserve la dimension sémantique, puisque cette relation dépend de contenus de sens. Elle conserve enfin la dimension doxique, puisque le passage ne devient efficace que dans un monde de représentations plus ou moins communes. C'est pourquoi les topoï sont des médiateurs : ils ne sont ni de pures règles formelles ni de simples croyances empiriques.

La fécondité de cette notion apparaît dès que l'on s'éloigne d'une conception statique du sens. Un énoncé ne vaut pas seulement par ce qu'il décrit ; il vaut aussi par les suites qu'il autorise, par les objections qu'il neutralise, par les conclusions qu'il prépare. La signification comporte ainsi une dimension projective. Elle ne se contente pas de renvoyer au monde ; elle oriente l'interprétation. Les topoï nomment cette orientation lorsqu'elle prend la forme d'un principe de passage relativement stabilisé.

Cette orientation n'est toutefois pas mécanique. Un même contenu peut donner lieu à plusieurs parcours selon les valeurs qui le gouvernent et selon le cadre discursif dans lequel il est inscrit. Le topos ne fonctionne donc jamais comme une loi naturelle. Il est une règle de pertinence située, toujours susceptible d'être confirmée, contestée ou renversée. C'est précisément ce caractère à la fois stable et révisable qui en fait un objet majeur pour l'analyse

du discours : les topoï assurent la continuité du sens tout en exposant cette continuité à la critique.

2. Aristote : topique, dialectique et rationalité du vraisemblable

L'horizon aristotélicien demeure incontournable, non parce qu'il constituerait un commencement absolu, mais parce qu'il fixe avec une remarquable précision le lieu où se rencontrent logique, dialectique et argumentation. Dans les Topiques, Aristote distingue le raisonnement démonstratif, qui part de prémisses vraies et premières, du raisonnement dialectique, qui part d'opinions admises. Cette distinction ne doit pas être comprise comme une simple hiérarchie de valeur où la dialectique serait une démonstration affaiblie. Elle indique plutôt que la pensée humaine opère selon plusieurs régimes de rationalité. Il existe une rationalité de la preuve stricte ; il existe aussi une rationalité de la discussion, de l'examen, de la controverse et du vraisemblable.[305]

Dans cet espace dialectique, le topos fonctionne comme instrument d'invention. Il permet de trouver des arguments à partir de ce qui est admis par tous, par la plupart ou par les sages. La doxa n'est donc pas l'ennemie pure et simple de la rationalité. Elle constitue le milieu où les interlocuteurs peuvent se reconnaître partiellement et où une argumentation devient possible. Sans opinions admises, il n'y aurait pas de point de départ commun ; sans point de départ commun, il n'y aurait ni discussion ni persuasion. La topique aristotélicienne montre ainsi que la raison discursive ne commence pas toujours par l'évidence apodictique, mais par des matériaux partagés qu'il faut examiner, ordonner et éprouver.

La Rhétorique confirme ce déplacement. L'enthymème y apparaît comme la forme propre du raisonnement persuasif. Il ne s'agit pas simplement d'un syllogisme incomplet ; il s'agit d'un raisonnement adapté à la situation rhétorique, dans laquelle tout ne peut pas être explicité et dans laquelle l'auditoire reconstruit une partie de la médiation. Le topos intervient alors comme principe capable de générer une multiplicité d'enthymèmes. Il fournit le cadre général à partir duquel un raisonnement condensé devient intelligible pour ceux qui partagent les prémisses implicites de la situation.[306]

[305] Aristote, Topiques, I, 1, 100a18-101a4.
[306] Aristote, Rhétorique, I, 2, 1355b26-1356a20.

Ce rapport entre topos et enthymème est essentiel pour notre propos. Il montre déjà que l'inférence discursive ne se réduit ni à une forme logique abstraite ni à une pure psychologie de la persuasion. Elle suppose une sémantique implicite. L'auditoire comprend l'argument parce qu'il reconnaît le type de relation qui relie le cas particulier à une généralité recevable. La conclusion n'est pas seulement produite par la forme ; elle est soutenue par un monde de significations et de valeurs qui permet d'identifier le passage comme plausible.

La théorie aristotélicienne des prédicables renforce cette idée. Définition, genre, propre et accident ne sont pas de simples catégories scolaires ; ils décrivent des relations de sens qui autorisent ou interdisent certains enchaînements. Dire qu'un prédicat relève du genre, du propre ou de l'accident, c'est déjà qualifier la force de la relation entre un sujet et ce qui lui est attribué. La logique travaille donc sur des contenus organisés. Le moyen terme du syllogisme ne fonctionne pas comme un pivot vide ; il met en relation des significations selon des rapports d'inclusion, de différence, de propriété ou de contingence.

Il faut en tirer une conséquence importante : la sémantique n'est pas simplement postérieure à la logique. Elle est déjà présente dans la constitution même des relations logiques lorsqu'elles portent sur des langues naturelles et des prédicats signifiants. Le geste contemporain qui consiste à rapprocher logique et sémantique ne trahit donc pas Aristote ; il rend explicite une tension qui travaille son œuvre. La topique se situe exactement à ce point d'articulation où la forme du raisonnement ne peut être séparée de la matière du sens.

3. Port-Royal : rationalisation de la pensée et critique des lieux

Le XVIIe siècle introduit une inflexion majeure dans l'histoire des topoï. Avec La logique ou l'art de penser d'Arnauld et Nicole, l'exigence de clarté, de distinction et de méthode réorganise le rapport entre langage et raisonnement. Port-Royal ne supprime pas la question des lieux, mais il en déplace fortement la valeur. Les lieux communs deviennent suspects lorsqu'ils paraissent favoriser l'abondance verbale au détriment de la justesse intellectuelle. Ils peuvent donner l'illusion de raisonner alors que l'on ne fait qu'appliquer des schèmes généraux à des matières qui exigeraient des raisons propres.[307]

[307] Arnauld, Antoine et Nicole, Pierre, La logique ou l'art de penser, Paris: Gallimard, 1992.

Cette critique possède une portée épistémologique qu'il serait injuste de négliger. Elle vise moins la topique comme telle qu'un usage scolaire, routinier et paresseux des lieux. Là où Aristote pensait des instruments d'invention et d'examen, la tradition rhétorique pouvait parfois produire des catalogues de procédés susceptibles d'être appliqués mécaniquement. Port-Royal réagit contre ce risque. Il rappelle que la persuasion ne suffit pas à fonder la vérité, que l'abondance argumentative peut masquer la pauvreté conceptuelle et que le langage peut simuler la rationalité sans l'accomplir.

Il serait toutefois réducteur de faire de Port-Royal un simple moment de rupture avec la topique. La logique de Port-Royal demeure profondément attentive au langage. La proposition, le jugement, les rapports entre idées, la grammaire générale et l'ordre des mots y jouent un rôle essentiel. Ce rationalisme n'est donc pas une logique sans langue. Il cherche plutôt à discipliner le langage afin qu'il serve la pensée au lieu de la troubler. Paradoxalement, cette volonté de purification prépare elle aussi la question moderne du rapport entre logique et sémantique : si les erreurs de raisonnement passent souvent par les mots, alors la logique doit nécessairement rencontrer la théorie du sens.

La contribution de Port-Royal à notre problématique est donc double. D'un côté, elle exerce une vigilance critique sur les lieux communs et sur la doxa. Elle refuse de confondre recevabilité sociale et validité rationnelle. De l'autre, elle maintient l'idée que le raisonnement humain se déploie dans des formes langagières qu'il faut analyser. Le passage des topoï à l'inférence discursive doit conserver ces deux leçons : reconnaître la fonction médiatrice des évidences partagées, mais refuser de les sacraliser ; analyser les principes de passage, mais les soumettre à l'examen critique de leur légitimité.

Ce moment classique permet aussi de mieux comprendre la tension moderne entre logique formelle et discours ordinaire. La logique cherche la rigueur, l'univocité, la maîtrise de l'enchaînement ; la langue naturelle travaille avec la polysémie, l'implicite, les valeurs et les approximations réglées. Il ne faut pas opposer brutalement ces deux plans. Il faut plutôt comprendre que les topoï occupent la zone intermédiaire où la raison discursive se donne des formes relativement stables sans atteindre toujours la nécessité démonstrative. Cette zone n'est pas un défaut de la pensée ; elle constitue son milieu ordinaire.

4. Pascal : l'inférence entre géométrie, persuasion et implicite

La référence à Pascal permet de saisir de manière particulièrement nette cette zone intermédiaire. Pascal connaît l'exigence géométrique, mais il sait aussi que la vérité humaine ne se transmet pas seulement par démonstration. Les Pensées ne relèvent ni d'un traité systématique ni d'un simple recueil d'aphorismes ; elles construisent une stratégie de déplacement de l'interlocuteur. Le fragment pascalien condense des raisonnements, active des oppositions, suppose des médiations implicites et oblige le lecteur à reconstituer des passages. Il constitue ainsi un laboratoire remarquable de l'inférence discursive.[308]

Les couples pascaliens — grandeur et misère, divertissement et vérité, coutume et justice, force et droit, cœur et raison — ne sont pas seulement des oppositions thématiques. Ils fonctionnent comme des matrices d'orientation. Chaque terme appelle des suites argumentatives possibles. La misère peut conduire à l'idée de dépendance ; la grandeur peut conduire à l'idée de dignité ; le divertissement peut être compris comme soulagement ou comme fuite ; la coutume peut être vue comme stabilisation sociale ou comme arbitraire institué. Pascal travaille précisément ces passages concurrents. Il ne se contente pas d'appliquer des topoï ; il les hiérarchise, les retourne, les reconfigure.

L'exemple du divertissement est à cet égard décisif. Un premier topos pourrait faire valoir que ce qui détourne de la souffrance est bénéfique. Un autre topos, plus profond dans l'architecture pascalienne, soutient que ce qui détourne l'homme de sa condition véritable l'égare. Le même objet discursif peut donc appeler deux conclusions divergentes selon le cadre de valeurs qui l'organise. Cette concurrence montre que les topoï ne sont pas des automatismes : ils se disputent l'espace de la conclusion. L'inférence discursive est toujours traversée par des hiérarchies axiologiques.

Pascal manifeste également la puissance de l'implicite. Beaucoup de fragments ne donnent pas toutes les prémisses. Ils supposent un lecteur capable de reconnaître les médiations manquantes. Cette économie du non-dit rappelle l'enthymème aristotélicien, mais elle l'inscrit dans une écriture existentielle et apologétique. Le sens ne réside pas seulement dans la phrase

[308] Pascal, Blaise, Pensées, Paris : Gallimard, 1976.

achevée ; il réside dans la distance que le lecteur doit parcourir pour rejoindre la conclusion. Les topoï fonctionnent alors comme des ponts invisibles entre le dit et le compris.

5. Nouvelle rhétorique et logique du raisonnable

La redécouverte contemporaine de l'argumentation a joué un rôle majeur dans la réhabilitation des lieux. Le Traité de l'argumentation de Perelman et Olbrechts-Tyteca refuse de penser l'argumentation comme une forme inférieure de démonstration. Il propose au contraire de reconnaître une rationalité propre au raisonnable, distincte de la nécessité mathématique mais irréductible à la simple manipulation. L'argumentation vise l'adhésion d'un auditoire ; elle travaille avec des valeurs, des hiérarchies, des préférences et des lieux qui servent de points d'appui à la discussion.[309]

Dans cette perspective, les lieux ne sont pas des restes archaïques de la rhétorique ancienne. Ils deviennent des catégories indispensables pour comprendre la rationalité pratique. Les décisions morales, juridiques, politiques et culturelles ne se déduisent pas toujours de principes premiers avec la nécessité d'un théorème. Elles mobilisent des comparaisons, des ordres de préférence, des évaluations du préférable, du normal, du juste, de l'utile ou du digne. Les topoï rendent visibles ces opérations en tant que principes de passage entre des valeurs et des conclusions.

La nouvelle rhétorique permet ainsi de dépasser une alternative trop simple : ou bien la logique stricte, ou bien l'irrationalité persuasive. Entre les deux, il existe un champ de rationalité argumentative. Ce champ n'abolit pas l'exigence critique ; il la déplace. Il ne suffit plus de demander si une conclusion est formellement déductible. Il faut encore demander quels lieux l'autorisent, quels auditoires les reconnaissent, quelles valeurs ils supposent, quelles exclusions ils produisent. Le topos devient alors un instrument d'analyse critique de la raison pratique.

La notion de warrant chez Toulmin confirme cette orientation. Entre les données et la conclusion, il faut une loi de passage qui autorise l'inférence. Cette loi n'est pas elle-même une

[309] Perelman, Chaïm et Olbrechts-Tyteca, Lucie, Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique, Bruxelles : Éditions de l'Université de Bruxelles, 1988.

donnée empirique ; elle n'est pas non plus toujours un axiome universel. Elle fonctionne comme un principe de légitimation propre à un champ d'argumentation. La proximité avec la fonction topique est évidente : dans les deux cas, il s'agit d'identifier ce qui rend possible le passage d'un énoncé vers une conclusion.[310]

Ce rapprochement est important pour la théorie du discours. Il montre que l'inférence discursive ne peut être décrite seulement en termes de forme logique. Elle suppose des garanties, des schèmes, des cadres de pertinence. Ces médiations sont souvent implicites, mais elles décident de la force argumentative. Une conclusion n'est persuasive que si le passage qui la soutient paraît légitime dans un certain contexte. La tâche de l'analyse consiste alors à expliciter cette légitimité, à la décrire et, si nécessaire, à la contester.

6. Le tournant sémantique : Anscombre, Ducrot et l'argumentation dans la langue

La théorie de l'argumentation dans la langue marque une étape décisive, car elle déplace la question du côté de la sémantique elle-même. Avec Anscombre et Ducrot, l'argumentation n'est plus seulement un usage du langage venant s'ajouter à un contenu descriptif préalable. Elle est inscrite dans la signification des énoncés. Dire, ce n'est pas seulement représenter un état de choses ; c'est orienter le discours vers certaines suites possibles. Cette idée transforme profondément la conception du sens.[311]

La distinction entre contenu informatif et orientation argumentative est ici centrale. Un énoncé peut décrire une situation tout en préparant une conclusion. Lorsqu'on dit qu'une mesure est « insuffisante », on ne livre pas seulement une information ; on oriente vers l'idée qu'il faut la renforcer, la refuser ou la compléter. Lorsqu'on dit qu'un comportement est « imprudent », on prépare une évaluation négative et une recommandation de prudence. Le sens comporte donc une force de continuation. Il ne se ferme pas sur ce qui est dit ; il ouvre un champ d'inférences.

[310] Toulmin, Stephen, The Uses of Argument, Cambridge : Cambridge University Press, 1958.
[311] Anscombre, Jean-Claude et Ducrot, Oswald, L'argumentation dans la langue, Bruxelles : Mardaga, 1983.

Le topos devient alors le principe implicite de cette orientation. Il n'est plus seulement un lieu d'invention rhétorique ; il devient une loi de passage inscrite dans la compétence discursive. Les locuteurs comprennent les enchaînements parce qu'ils disposent de schèmes socialement partagés. Ces schèmes ne sont pas toujours formulés, mais ils rendent les suites interprétatives reconnaissables. C'est pourquoi la sémantique argumentative ne se confond pas avec une psychologie individuelle de l'interprétation : elle décrit des contraintes de sens portées par la langue et par l'usage.

Ducrot avait déjà montré, dans ses travaux sur le dire et le non-dit, que le sens d'un énoncé ne se limite pas à son contenu explicite. Présupposés, sous-entendus, implicites et effets d'orientation participent à la signification. Cette analyse prépare le terrain d'une sémantique où l'on ne sépare plus radicalement ce qui est dit de ce que le discours rend possible. La langue n'est pas un répertoire neutre de désignations ; elle est un système d'instructions interprétatives.[312]

La portée épistémologique du tournant sémantique est considérable. La logique classique cherche des formes valides indépendamment des contenus. La sémantique argumentative montre que, dans les langues naturelles, les contenus orientent eux-mêmes la validité discursive. Une conclusion peut paraître recevable non parce qu'elle est formellement nécessaire, mais parce que les mots employés, les valeurs activées et les topoï disponibles convergent pour la rendre plausible. L'inférence discursive est donc une inférence sémantiquement motivée.

Les développements ultérieurs de la théorie des topoï, notamment autour des travaux dirigés par Anscombre, ont renforcé cette intuition : les topoï ne sont pas des ornements rhétoriques, mais des principes structurants du sens. Ils expliquent pourquoi certains enchaînements semblent naturels, pourquoi d'autres paraissent forcés, et pourquoi un mot peut contenir virtuellement une direction argumentative. En ce sens, l'étude des topoï devient une voie privilégiée pour analyser la dimension dynamique de la signification.[313]

[312] Ducrot, Oswald, Dire et ne pas dire. Principes de sémantique linguistique, Paris : Hermann, 1972.
[313] Anscombre, Jean-Claude (dir.), Théorie des topoï, Paris : Kimé, 1995.

7. Connecteurs, implicite et cohérence discursive

L'analyse des connecteurs constitue l'un des terrains les plus convaincants pour observer le fonctionnement des topoï. Des mots comme donc, mais, pourtant, parce que, même, seulement ou encore ne se contentent pas de relier syntaxiquement des segments. Ils indiquent le type de relation que l'interprète doit construire : conséquence, concession, justification, restriction, contraste, addition orientée. Le connecteur est ainsi un marqueur de parcours. Il ne produit pas seul l'inférence, mais il signale la manière dont celle-ci doit être reconstruite.

Un donc présuppose qu'un passage vers la conclusion est disponible. Si ce passage n'est pas immédiatement visible, l'interprète cherche le topos capable de le rendre intelligible. Un mais introduit une tension entre une attente et une correction. Il suppose qu'un premier segment appelait une certaine conclusion, mais que le second segment vient en infléchir l'orientation. Un pourtant marque une relation encore plus complexe : il articule deux segments que l'attente commune aurait tendance à séparer. Dans chaque cas, le connecteur active un travail logico-sémantique.

Cette analyse montre que la cohérence discursive ne se réduit pas à la continuité thématique. Un texte est cohérent lorsque ses enchaînements peuvent être reconstruits à partir de principes reconnaissables. Les topoï jouent alors le rôle de médiations invisibles. Ils permettent de passer d'une phrase à une autre, d'un argument à sa conclusion, d'un exemple à sa règle, d'une qualification à son effet évaluatif. La cohérence est donc à la fois formelle et sémantique : elle dépend de la structure du discours, mais aussi des valeurs de sens qui soutiennent les transitions.

L'implicite devient dans cette perspective une dimension centrale de la rationalité discursive. Il ne constitue pas une déficience du discours ; il en est l'une des conditions ordinaires. Si tout devait être explicité, la communication deviendrait interminable. Les locuteurs s'appuient donc sur des présupposés, des connaissances partagées, des valeurs communes et des scénarios interprétatifs. Le topos intervient comme ce qui permet à l'implicite de ne pas être arbitraire. Il donne au non-dit une forme reconstructible.[314]

[314] Moeschler, Jacques et Reboul, Anne, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris : Seuil, 1994.

Il faut toutefois distinguer plusieurs régimes du non-dit. Le présupposé est inscrit dans certaines formes linguistiques ; le sous-entendu relève davantage de l'interprétation contextuelle ; l'implicite englobe les médiations non formulées qui rendent le discours intelligible. Les topoï peuvent traverser ces différents régimes. Ils peuvent stabiliser un sous-entendu, justifier un présupposé ou rendre acceptable une conclusion non énoncée. La sémantique argumentative gagne ainsi à dialoguer avec la pragmatique, car l'orientation du sens ne se laisse pas entièrement enfermer dans le niveau lexical ou propositionnel.

L'analyse des connecteurs et de l'implicite révèle aussi la dimension critique des topoï. Ce qui paraît aller de soi dans un discours est souvent le résultat d'un partage doxique. Analyser les topoï d'un texte, c'est donc rendre visible la rationalité implicite qui gouverne ses enchaînements. C'est montrer que certaines conclusions ne sont pas naturelles en elles-mêmes, mais naturalisées par des schèmes de sens. Cette opération intéresse autant la linguistique que la philosophie du langage, l'analyse du discours et la critique idéologique.

8. Topoï, argumentation ordinaire et analyse du discours

La notion de topos ne peut être réservée aux traités de logique ou aux théories formelles de l'argumentation. Elle concerne la parole ordinaire, les textes politiques, les discours institutionnels, les médias, les controverses scientifiques et les pratiques quotidiennes de justification. Chaque fois qu'un discours présente un fait comme raison d'une conclusion, il mobilise une loi de passage. Cette loi peut être explicite, mais elle est le plus souvent supposée. L'analyse des topoï permet précisément de mettre au jour ces suppositions.

Christian Plantin a montré que l'argumentation n'est pas seulement une technique de persuasion, mais une activité discursive organisée par des questions, des désaccords et des justifications. Dans cette perspective, les topoï apparaissent comme des ressources disponibles dans l'espace social de la parole. Ils ne sont pas créés de toutes pièces par le locuteur ; ils sont prélevés, adaptés, transformés, parfois retournés contre eux-mêmes. Le discours argumentatif travaille donc sur un fonds collectif de plausibilités.[315]

[315] Plantin, Christian, L'argumentation, Paris : Seuil, 1996.

Ruth Amossy a, de son côté, insisté sur l'inscription de l'argumentation dans le discours. Il ne suffit pas d'isoler des arguments ; il faut analyser les genres, les ethos, les cadres énonciatifs, les valeurs et les dispositifs de réception. Cette approche confirme que le topos ne fonctionne jamais dans l'abstraction. Il est toujours pris dans une scène discursive, dans une configuration institutionnelle et dans un rapport à un auditoire. L'inférence discursive est donc aussi une pratique sociale.[316]

Cette dimension sociale n'annule pas la dimension sémantique ; elle la renforce. Les mots orientent parce qu'ils circulent dans des usages stabilisés. Les valeurs attachées à des qualificatifs comme juste, moderne, archaïque, rationnel, dangereux, naturel ou excessif ne se comprennent pas hors des communautés discursives qui les emploient. Un même terme peut soutenir des conclusions différentes selon les univers de discours. Les topoï sont ainsi des opérateurs situés : ils donnent forme à la relation entre langue, société et argumentation.

La théorie contemporaine de l'argumentation oblige alors à repenser la validité. Celle-ci ne disparaît pas ; elle change de régime. Dans l'argumentation ordinaire, valider une conclusion signifie souvent montrer qu'elle s'inscrit dans un réseau de raisons acceptables pour un auditoire donné. Cette acceptabilité peut être critiquée, mais elle ne peut être ignorée. La logique formelle reste indispensable pour décrire certaines relations ; elle ne suffit pas à expliquer pourquoi un discours persuade, oriente, légitime ou naturalise une conclusion.

9. Lexique, stéréotypes et possibles argumentatifs

L'un des apports les plus féconds du tournant sémantique consiste à déplacer l'analyse des topoï vers le lexique. Si les mots n'étaient que des étiquettes référentielles, ils n'auraient pas de force argumentative propre. Or l'usage montre le contraire. Certains mots contiennent des orientations. Ils activent des attentes, des évaluations, des scénarios et des continuations préférentielles. Le lexique devient ainsi un lieu d'inférence condensée.

La théorie des blocs sémantiques, prolongée par Marion Carel, radicalise cette intuition en refusant de réduire l'argumentation à une justification extérieure. Argumenter n'est pas

[316] Amossy, Ruth, L'argumentation dans le discours, Paris : Armand Colin, 2010.

simplement ajouter une raison à une proposition ; c'est construire des rapports de sens où la conclusion est déjà impliquée dans l'orientation argumentative du discours. Cette perspective renforce l'idée selon laquelle le sens est dynamique et relationnel. Il ne se contente pas de nommer ; il enchaîne.[317]

La sémantique des possibles argumentatifs d'Olga Galatanu apporte une autre contribution importante. Elle montre que les unités lexicales comportent des potentialités argumentatives qui peuvent être activées différemment selon les contextes. Un mot n'impose pas une seule conclusion ; il ouvre un espace de possibles, plus ou moins stabilisés, plus ou moins compatibles avec les valeurs qui l'accompagnent. Le lexique apparaît alors comme une mémoire discursive de parcours disponibles.[318]

Cette approche rejoint, par certains aspects, la sémantique du prototype. Les catégories ne se laissent pas toujours définir par des conditions nécessaires et suffisantes ; elles s'organisent souvent autour de degrés de typicalité, d'exemples centraux et de propriétés saillantes. De telles structures prototypiques ont des effets argumentatifs : ce qui est perçu comme typique paraît plus normal, plus attendu, plus légitime. La catégorisation produit ainsi des orientations de jugement.[319]

Le stéréotype doit être compris ici avec prudence. Il ne désigne pas seulement une représentation simplificatrice ou dégradée. Il peut être analysé comme une structure de connaissance partagée qui oriente l'interprétation. Un mot active des propriétés attendues, des scripts, des rôles, des relations causales ou évaluatives. Ces éléments ne sont pas toujours vrais ; ils sont néanmoins disponibles dans la compétence interprétative commune. L'analyse des topoï permet de les traiter non comme de simples contenus mentaux, mais comme des schèmes discursifs susceptibles d'être mobilisés, contestés ou transformés.

[317] Carel, Marion, L'argumentation dans le discours. Argumenter n'est pas justifier, Paris : Kimé, 2011.
[318] Galatanu, Olga, La sémantique des possibles argumentatifs, Bruxelles : Peter Lang, 2018.
[319] Kleiber, Georges, La sémantique du prototype. Catégories et sens lexical, Paris : Presses universitaires de France, 1990.

10. Cadres sémantiques, ontologies et traitement du sens

La notion de cadre sémantique offre un prolongement contemporain important. Dans la théorie des frames, comprendre un mot ou un énoncé suppose d'activer un cadre de connaissances : rôles, relations, attentes, scénarios et valeurs. Le sens ne réside pas seulement dans une définition isolée ; il dépend d'une structure qui organise les relations entre les éléments d'une expérience. Les topoï et les cadres se rejoignent ainsi dans leur manière de penser le sens comme organisation relationnelle.[320]

Cette convergence permet de comprendre pourquoi l'inférence discursive intéresse aujourd'hui non seulement les sciences du langage, mais aussi la modélisation des connaissances. Lorsqu'une ontologie relie des concepts par des relations de genre, d'espèce, de partie, de fonction ou de cause, elle formalise une part de l'organisation sémantique nécessaire au raisonnement. On retrouve, sous une forme technologique, des questions très anciennes : comment classer ? comment relier ? comment passer d'un concept à un autre ? comment rendre les relations intelligibles pour un système d'interprétation ?

Il faut cependant éviter toute illusion de transparence. La formalisation informatique ne capture pas intégralement la richesse des topoï discursifs. Les valeurs, les implicites, les variations contextuelles et les conflits de doxa résistent à la réduction intégrale en structures explicites. Mais cette limite n'annule pas l'intérêt du rapprochement. Elle montre au contraire que le traitement automatique du langage, lorsqu'il veut dépasser la simple reconnaissance formelle, doit rencontrer les problèmes de la sémantique, de la catégorisation et de l'inférence.

La sémantique interprétative de François Rastier rappelle utilement que le sens n'est jamais donné comme une substance isolée. Il se construit dans des parcours, des isotopies, des différences et des contextes. Cette perspective permet de compléter la théorie des topoï : un principe de passage n'agit jamais hors d'un texte ou d'un corpus. Il prend valeur dans une configuration interprétative. Les topoï ne doivent donc pas être abstraits de la matérialité discursive qui les actualise.[321]

[320] Fillmore, Charles J., « Frame Semantics », dans The Linguistic Society of Korea (dir.), Linguistics in the Morning Calm, Seoul : Hanshin Publishing, 1982.

[321] Rastier, François, Sémantique interprétative, Paris : Presses universitaires de France, 1987.

Cette réflexion conduit à une prudence méthodologique. Il ne suffit pas d'identifier un topos dans un texte ; il faut montrer comment il fonctionne, à quels marqueurs il s'adosse, quelles conclusions il rend disponibles, quelles valeurs il présuppose et quelles alternatives il exclut. L'analyse doit articuler le niveau lexical, le niveau propositionnel, le niveau énonciatif et le niveau culturel. C'est à cette condition que la notion conserve sa précision et ne se dissout pas dans une généralité vague.

11. Vers une théorie logico-sémantique de l'inférence discursive

L'ensemble du parcours permet désormais de préciser ce que l'on entend par inférence discursive. Il ne s'agit pas seulement d'une inférence logique appliquée au discours, ni d'une simple association psychologique entre idées. L'inférence discursive désigne le passage réglé, mais souvent implicite, d'un segment de discours à un autre, passage rendu possible par des relations de sens, des connecteurs, des présuppositions, des schèmes argumentatifs et des valeurs partagées. Elle est logique par sa structure de relation ; elle est sémantique par la matière qu'elle relie ; elle est pragmatique par sa dépendance à une situation ; elle est culturelle par son inscription dans une doxa.

Jean-Blaise Grize, avec la logique naturelle, a contribué à penser cette rationalité discursive non formalisée au sens strict, mais néanmoins organisée. Les sujets parlants construisent des objets de discours, sélectionnent des propriétés, établissent des relations, produisent des schématisations. Ces opérations ne sont pas arbitraires. Elles forment une logique de la communication ordinaire, où l'enchaînement dépend à la fois du langage et du monde représenté.[322]

Une théorie logico-sémantique de l'inférence doit donc refuser deux excès. Le premier serait le formalisme intégral, qui ne verrait dans les langues naturelles que des réalisations imparfaites de formes logiques. Le second serait le relativisme discursif, qui dissoudrait toute exigence de validité dans les effets de contexte. Entre les deux, les topoï permettent de maintenir une rationalité située : les passages sont réglés, mais leurs règles sont historiquement, lexicalement et culturellement médiatisées.

[322] Grize, Jean-Blaise, Logique naturelle et communications, Paris : Presses universitaires de France, 1996.

Cette rationalité située explique pourquoi les topoï sont à la fois indispensables et dangereux. Ils sont indispensables parce qu'aucun discours humain ne peut expliciter toutes ses médiations. Ils sont dangereux parce qu'ils peuvent naturaliser des conclusions contestables, transformer des valeurs particulières en évidences générales, donner à la doxa l'apparence de la nécessité. L'analyse critique des topoï consiste précisément à reconnaître leur fonction tout en examinant leurs effets.

Le déplacement de la logique vers la sémantique doit donc être compris comme une complexification de la validité. Dans les langues naturelles, une conclusion n'est pas seulement valide ou invalide selon une forme abstraite ; elle est plus ou moins recevable selon les topoï qu'elle mobilise, les valeurs qu'elle présuppose, les connecteurs qui l'orientent et les cadres sémantiques qui la soutiennent. La validité discursive est graduée, contextualisée, mais non arbitraire.

12. Discussion critique : ce qui se déplace de la logique à la sémantique

Il reste à préciser ce qui se déplace réellement lorsque l'on parle de passage de la logique à la sémantique. La formule peut être trompeuse si elle suggère que la logique appartient au passé et que la sémantique viendrait simplement la remplacer. Le déplacement est plus subtil. Il concerne d'abord le statut de l'inférence. Celle-ci n'est plus pensée uniquement comme relation formelle entre propositions ; elle est également envisagée comme relation de sens entre des énoncés situés.

Ce déplacement concerne ensuite le statut de la signification. Le sens n'est plus seulement ce qui correspond à un état de choses. Il devient ce qui oriente, ce qui rend possible, ce qui prépare des suites. Une sémantique adéquate des langues naturelles doit donc être dynamique. Elle doit décrire non seulement les contenus, mais les trajectoires que ces contenus rendent pertinentes. Les topoï offrent ici un concept opératoire, parce qu'ils permettent de relier signification et continuation discursive.

Le déplacement concerne aussi le statut de la doxa. Une tradition rationaliste a souvent traité l'opinion comme ce qu'il faut dépasser pour atteindre la vérité. L'approche topique ne renverse pas naïvement cette hiérarchie ; elle ne fait pas de la doxa une vérité. Elle montre plutôt que la pensée discursive se déploie toujours à partir de croyances, de valeurs et de représentations

partagées. La tâche critique n'est donc pas de supprimer la doxa, mais de l'expliciter et de la rendre discutable.

Enfin, ce déplacement concerne la frontière des disciplines. La logique, la rhétorique, la sémantique, la pragmatique, l'analyse du discours et la modélisation des connaissances ne peuvent plus être traitées comme des domaines étanches. Les topoï obligent à une circulation conceptuelle. Ils montrent que la pensée du langage gagne lorsqu'elle accepte de croiser la rigueur formelle, l'attention au sens, l'analyse des usages et l'examen des valeurs.

Cette transversalité impose cependant une exigence de précision. Si l'on appelle topos toute régularité culturelle, tout thème ou toute association d'idées, le concept perd sa force analytique. Il faut donc réserver le terme à des principes de passage relativement généraux, socialement reconnaissables, capables de soutenir une orientation argumentative ou interprétative. Cette définition permet de distinguer le topos du simple thème, du motif, du cliché et du stéréotype, tout en reconnaissant les liens qu'il entretient avec eux.

Conclusion

L'étude des topoï permet de rouvrir la question du rapport entre logique, sémantique et argumentation dans les langues naturelles. Elle montre que l'inférence discursive ne peut être pensée ni comme pure forme déductive ni comme simple effet de persuasion. Elle est une opération médiate, soutenue par des principes de passage, des structures lexicales, des connecteurs, des implicites, des valeurs et des cadres de sens. Les topoï donnent un nom à cette médiation.

Depuis Aristote, la topique montre que la rationalité humaine ne se réduit pas à la démonstration. Avec Port-Royal, elle rencontre l'exigence critique d'une pensée qui refuse les facilités verbales. Avec Pascal, elle apparaît dans l'économie du fragment, de l'implicite et de la persuasion existentielle. Avec Perelman, Toulmin, Plantin et Amossy, elle participe à la reconnaissance d'une rationalité argumentative du raisonnable. Avec Anscombre et Ducrot, elle devient une catégorie sémantique majeure, capable de rendre compte de l'orientation interne des énoncés. Avec les théories lexicales, les cadres sémantiques et les modélisations contemporaines, elle ouvre enfin vers une conception relationnelle et dynamique du sens.

La conclusion principale peut être formulée ainsi : la sémantique ne remplace pas la logique ; elle en révèle les conditions discursives d'effectuation. Dans les langues naturelles, raisonner suppose toujours plus qu'une forme : il faut des significations, des relations, des valeurs, des présuppositions et des cadres de reconnaissance. La logique garde son exigence de validité ; la sémantique lui restitue son milieu d'opération. Entre les deux, les topoï jouent le rôle de formes intermédiaires, à la fois réglées et ouvertes, rationnelles et historiques, stables et interprétables.

Penser les topoï aujourd'hui, ce n'est donc pas revenir à une archéologie de la rhétorique pour elle-même. C'est affronter l'une des tâches les plus importantes de la théorie contemporaine du langage : comprendre comment le sens rend possible l'inférence et comment l'inférence donne au sens sa force discursive. Une telle tâche concerne autant la linguistique que la philosophie du langage, autant la logique que l'analyse du discours, autant l'histoire des concepts que les enjeux contemporains de l'interprétation.

Bibliographie

- Amossy, Ruth, *L'argumentation dans le discours*, Paris : Armand Colin, 2010.
- Anscombre, Jean-Claude (dir.), *Théorie des topoï*, Paris : Kimé, 1995.
- Anscombre, Jean-Claude et Ducrot, Oswald, *L'argumentation dans la langue*, Bruxelles : Mardaga, 1983.
- Aristote, *Les Topiques*, Paris : Vrin / Les Belles Lettres.
- Aristote, *Rhétorique*, Paris : Les Belles Lettres.
- Arnauld, Antoine et Nicole, Pierre, *La logique ou l'art de penser*, Paris : Gallimard, 1992.
- Carel, Marion, *L'argumentation dans le discours. Argumenter n'est pas justifier*, Paris : Kimé, 2011.
- Daoud, Refka, *Les Topoï : de la logique à la sémantique ou des fondements sémantiques de la logique à la naissance de la sémantique*, Université Bourgogne Franche-Comté : thèse de doctorat, 2018.
- Ducrot, Oswald, *Dire et ne pas dire. Principes de sémantique linguistique*, Paris : Hermann, 1972.
- Ducrot, Oswald, *Le dire et le dit*, Paris : Minuit, 1984.
- Fillmore, Charles J., *Frame Semantics*, Seoul: Hanshin Publishing, 1982.
- Galatanu, Olga, *La sémantique des possibles argumentatifs*, Bruxelles : Peter Lang, 2018.
- Grize, Jean-Blaise, *Logique naturelle et communications*, Paris : Presses universitaires de France, 1996.

- Kleiber, Georges, *La sémantique du prototype. Catégories et sens lexical*, Paris : Presses universitaires de France, 1990.
- Moeschler, Jacques et Reboul, Anne, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Paris : Seuil, 1994.
- Pascal, Blaise, *Pensées*, Paris : Gallimard, 1976.
- Perelman, Chaïm et Olbrechts-Tyteca, Lucie, *Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique*, Bruxelles : Éditions de l'Université de Bruxelles, 1988.
- Plantin, Christian, *L'argumentation*, Paris : Seuil, 1996.
- Rastier, François, *Sémantique interprétative*, Paris : Presses universitaires de France, 1987.
- Toulmin, Stephen, *The Uses of Argument*, Cambridge: Cambridge University Press, 1958.

De la sociolinguistique du terrain à la sociolinguistique numérique Négocier sa posture de chercheur à l'ère des humanités digitales

From field sociolinguistics to digital sociolinguistics: Negotiating one's researcher stance in the age of digital humanities

EL FAOUKI Hasna

Maitre de Conférence en linguistique française

Laboratoire LARDIAC

Université Sultan Moulay Slimane

h.elfaouki@usms.ma

Résumé

Cet article interroge la manière dont une chercheuse formée à l'enquête sociolinguistique de terrain, au sens ethnographique et immersif du terme, négocie sa posture scientifique lorsqu'elle migre vers un corpus onomastique produit dans un environnement numérique. En prenant appui sur une double expérience de recherche : d'une part, une thèse de doctorat consacrée à l'onomastique et à la toponymie oasienne amazighe dans le sud-est marocain, d'autre part, une collecte de données onomastiques au sein du jeu vidéo en ligne Roblox. Cet article examine les reconfigurations épistémologiques, méthodologiques et éthiques qu'implique ce passage du terrain réel au terrain virtuel. Nous montrons que les humanités digitales ne constituent pas une simple extension outillée des méthodes traditionnelles, mais imposent au chercheur une réflexivité renouvelée sur son rôle, son positionnement identitaire et les catégories analytiques héritées de la sociolinguistique classique.

Mots-clés : *sociolinguistique numérique, terrain virtuel, onomastique amazighe, Roblox, posture du chercheur.*

Abstract

This article examines how a researcher trained in ethnographic sociolinguistic fieldwork negotiates her scientific posture when transitioning to an onomastic corpus produced within a digital environment Drawing on two research experiences, a doctoral dissertation on Amazigh

oasis onomastics and toponymy in southeastern Morocco, and an onomastic data collection within the online video game Roblox. This paper analyses the epistemological, methodological, and ethical reconfigurations entailed by this shift from real to virtual fieldwork. We argue that digital humanities do not merely extend traditional methods with new tools, but require researchers to develop a renewed reflexivity about their role, their identity positioning, and the analytical categories inherited from classical sociolinguistics.

Keywords: *digital sociolinguistics, virtual fieldwork, Amazigh onomastics, Roblox, researcher posture.*

1. Introduction : deux terrains, une même chercheuse

Mon premier terrain était une carte. Pas une image numérique, mais une carte géographique, froissée par les marches et les relevés suite à l'enquête réelle. J'y traquais les noms de lieux, ces toponymes qui racontent un répertoire linguistique authentique, une mémoire orale, une appropriation du sol. Chaque nom était une strate : l'arabe dialectal, l'amazigh, l'arabe classique, le français, l'espagnol et des fois, l'anglais. Il me fallait écouter les témoins locaux, arpenter les chemins, vérifier les cadastres. Ce terrain-là était physique, au sens où mes semelles s'imprimaient peu à peu sur le gravier.

Aujourd'hui, mon terrain est une autre carte : celle d'un jeu vidéo. Des royaumes imaginaires, des cités flottantes, des forêts enchantées. Des noms, puisque c'est toujours des dénominations, mais qui ne désignent plus de lieux physiques. Ils sont nés d'un contexte virtuel, d'un code, d'une communauté de joueurs. Certes, c'est le même geste onomastique, toutefois, avec un esprit qui flotte et un physique qui s'oublie. En effet, nos corps se désincarnaient sur le virtuel et mon regard y glissait sans aspérité.

Comment négocier sa posture quand le réel n'est plus une garantie, mais un horizon ? De la toponymie des vallées à l'onomastique des mondes simulés, il m'a fallu réapprendre à écouter des noms qui ne répondent plus aux mêmes lois du sol, mais à d'autres, celles du code, du lore et du joueur. Voilà ce que je voudrais mettre en lumière : une archéologie du nom propre, du vrai terrain au terrain vécu par écran interposé.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

IL semble bien admis que la sociolinguistique a longtemps construit son identité disciplinaire autour d'une conception incarnée du terrain. Héritière de l'ethnographie de la communication (Hymes, 1974) et de la dialectologie sociale (Labov, 1976), elle a érigé en norme épistémologique la coprésence physique du chercheur avec ses interlocuteurs, la durée de l'immersion et la maîtrise des codes socioculturaux de la communauté observée. Or, l'essor des humanités digitales et la prolifération des pratiques langagières numériques, que ce soit dans les réseaux socionumériques, les forums, les jeux en ligne ou les métavers, imposent de repenser radicalement cette conception du terrain.

C'est précisément à cette tension que mon article est consacré. Son point de départ est autobiographique et réflexif. Formée à la collecte de données onomastiques et corpus toponymique dans les oasis amazighophones du sud-est marocain dans le cadre d'une thèse de doctorat, je me suis trouvée confrontée à la nécessité d'élaborer un autre protocole de recueil d'un corpus onomastique entièrement produit dans l'environnement numérique du jeu Roblox. Ce déplacement de terrain à la fois, géographique, culturel, technologique, a rendu incontestables des questions que la pratique routinière de l'enquête de terrain avait largement dissimulées : Qu'est-ce précisément qu'un terrain de recherche ? Qui est le chercheur face à ses données ? Quels sont les impensés méthodologiques que le virage numérique oblige tout chercheur scientifique à ressaisir ?

Après avoir posé l'assise théorique et épistémologique, je décrirai successivement le terrain oasien amazigh et le terrain Roblox, avant d'analyser comparativement les reconfigurations de la posture du chercheur qu'implique ce passage. Je finirai par mettre en lumière les enjeux éthiques spécifiques au terrain numérique, et proposer quelques pistes pour une épistémologie de la sociolinguistique numérique.

2. Cadre théorique et épistémologique

2.1. La posture du chercheur comme objet de réflexion

La notion de posture du chercheur renvoie à l'ensemble des positionnements, épistémologiques, identitaires, éthiques, qu'un enquêteur adopte et négocie en situation de recherche (Blanchet & Chardenet, 2011). Elle est au cœur de la sociolinguistique critique et de

l'ethnographie réflexive (Bourdieu & Wacquant, 1992 ; Clifford & Marcus, 1986), qui ont toutes deux insisté sur l'impossibilité d'une observation neutre et sur la nécessité, pour le chercheur, de rendre compte de sa propre implication dans la production des données.

Dans le contexte des études onomastiques de terrain, cette réflexivité prend des formes particulièrement frappantes. L'onomasticienne qui collecte des noms de lieux ou des anthroponymes dans une communauté amazigh-oasienne comme c'est le cas dans la vallée de Drâa au sud-est marocain, doit constamment négocier son statut : insider ou outsider ? locutrice ou linguiste ? membre de la communauté ou représentante de l'institution académique ? Ces tensions, analysées notamment par Calvet (1999) et Baggioni (1997), constituent le substrat à partir duquel se déploie la comparaison proposée dans cet article.

2.2. Humanités digitales et sociolinguistique numérique : état des lieux

Le terme d'humanités digitales (ou humanités numériques) désigne un champ interdisciplinaire qui articule les sciences humaines et sociales avec les outils et méthodes du numérique (Burdick et al., 2012 ; Mounier, 2018). En sociolinguistique, ce tournant a donné naissance à ce que Sebba (2012), puis Androutsopoulos (2014), ont conceptualisé comme la sociolinguistique des médias numériques ou sociolinguistique numérique (digital sociolinguistics). Ce courant s'intéresse aux pratiques langagières médiées par les technologies : alternances codiques en ligne, construction identitaire dans les jeux vidéo, graphies vernaculaires sur les réseaux socionumériques, etc.

Dans le domaine de l'onomastique, les corpus numériques ouvrent des perspectives inédites : ils donnent accès à des pratiques de nomination qui échappent aux registres officiels, révèlent des stratégies d'identification et de distinction, et permettent d'observer des dynamiques de contact linguistique à grande échelle (Hogan-Brun & Wolff, 2003 ; de Klerk & Bosch, 1995). Les jeux vidéo massivement multijoueurs, en particulier, constituent des terrains onomastiques fertiles : les joueurs y créent des pseudonymes, des noms de personnages et des noms de lieux qui reflètent leurs répertoires plurilingues et leurs appartenances identitaires (Hagström, 2012).

2.3. Le terrain en question : du physique au virtuel

La notion de terrain a fait l'objet de nombreuses redéfinitions depuis les travaux fondateurs de Malinowski (1922). Dans la tradition ethnographique classique, le terrain implique une présence physique prolongée, une observation participante et la construction d'une relation de confiance avec les enquêtés. Cette conception a été mise à l'épreuve par l'émergence de l'ethnographie virtuelle ou cyber-ethnographie (Kozinets, 2010 ; Hine, 2000), qui a montré que les communautés en ligne produisent des normes sociales, des pratiques communicatives et des identités tout aussi réelles que les communautés géographiquement localisées.

Pour autant, le terrain virtuel n'est pas un terrain comme les autres. Il pose des questions spécifiques liées à l'anonymat, à la traçabilité des données, à la définition même de la communauté étudiée et au statut ontologique des productions langagières recueillies. C'est dans cet espace de tension que nous situons notre réflexion.

3. Le terrain oasien amazigh : immersion, corps et mémoire des noms

3.1. Le contexte de la thèse de doctorat

Mon travail de thèse de doctorat portait sur l'onomastique et la toponymie oasienne amazighe dans la vallée de Drâa, au sud-est du Maroc. Ce terrain, linguistiquement marqué par la langue amazighe, socialement organisé autour du système de l'irrigation traditionnelle et culturellement attaché à une mémoire toponymique multiséculaire, constituait un objet onomastique d'une grande richesse et d'une grande complexité.

La collecte des données a nécessité plusieurs séjours prolongés sur place, au cours desquels j’ai mené des entretiens semi-directifs avec des locuteurs de différentes générations, enregistré des récits de vie, compilé des listes de noms de lieux auprès d'informateurs privilégiés (anciens, lettrés, gardiens de mosquées) et constitué un corpus de documents écrits anciens (actes notariaux, registres fonciers, archives administratives coloniales et postcoloniales). Les périodes d'enquête de terrain toponymique et les déplacements chez les témoins locaux sur les noms de lieux varient en fonction de plusieurs facteurs tels que la taille de la commune

étudiée[323] , la disponibilité des témoins, les ressources financières et logistiques disponibles, et la méthodologie utilisée.

Ma démarche d'enquête conjugue rigueur protocolaire et souplesse adaptative face aux imprévus et aux détours. Elle se caractérise ainsi par plusieurs traits distinctifs : En premier lieu, je cite la coprésence physique puisqu'on partage l'espace et le temps des enquêtés, dans une relation d'interaction directe. En second lieu, je mets en lumière l'observation participante qui se concrétise par une immersion dans le groupe observé pour en comprendre les codes et les pratiques. En troisième lieu, j'évoque la réflexivité in situ ; A vrai dire, tous les ajustements de posture se négocient dans l'instant, en réaction aux situations rencontrées. Finalement, je m'arrête sur l'éthique de la relation. De sorte que le consentement et la protection des enquêtés reposent sur un lien interpersonnel construit dans la durée.

Lors de ce premier séjour, j'ai exploré la vallée Draa et j'ai rencontré différents interlocuteurs pour recueillir des informations sur les noms utilisés dans la région. J'ai souhaité me familiariser avec les noms communs, les noms propres et les noms de lieux qui font partie de la réalité onomastique de la vallée Draa.

Mes deuxièmes et troisièmes séjours ont eu lieu en 2020, durant les vacances universitaires. Pendant ces périodes, j'ai approfondi mes recherches en interrogeant les habitants de la vallée d'étude et en analysant des documents et des archives disponibles. J'ai également consulté des ouvrages spécialisés et des ressources en ligne pour obtenir des informations plus précises sur les noms usuels et fréquents dans ladite région.

Enfin, mon quatrième séjour, en 2021, a duré trois semaines et avait pour objectif de compléter le corpus de données onomastiques que j'ai collectées lors de mes précédents séjours.

Ces périodes d'enquête de terrain m'ont permis d'obtenir une connaissance approfondie des noms usuels et fréquents dans la vallée Draa. Les informations collectées constituent une base solide pour toute étude future sur l'onomastique de cette vallée.

[323] Mes investigations de terrain de recherche couvrent l'intégralité des cinq communes constitutives de la vallée considérée.

3.2. La posture de chercheuse sur le terrain oasien

Sur ce terrain, ma posture a été caractérisée par ce que l'on pourrait appeler une double appartenance confuse. D'un côté, mon appartenance culturelle à cette région d'étude et ma connaissance de la langue amazighe facilitaient les premières prises de contact et créaient un sentiment de familiarité avec les enquêtés. De l'autre, mon statut d'universitaire, ma méconnaissance initiale de la toponymie vernaculaire et mon extériorité relative par rapport aux communautés oasiennes nous positionnaient comme un outsider légitime, suffisamment proche pour être acceptée, suffisamment distante pour être perçue comme une observatrice neutre.

Cette négociation identitaire a été permanente et s'est manifestée de manière très concrète : dans la sélection des informateurs, dans le choix des lieux d'entretien (espace public ou espace privé ?), dans la langue utilisée (arabe dialectal, français, amazighe) et dans la manière dont mes données étaient perçues et commentées par les enquêtés eux-mêmes.

3.3. Ce que le terrain oasien enseigne sur l'onomastique

Ce terrain m'a enseigné que les noms de lieux amazighs ne sont pas de simples étiquettes géographiques : ils sont des condensés de mémoire collective, des marqueurs d'appartenance tribale et familiale, des traces de stratifications linguistiques (amazighe, arabe, français, anglais, espagnol, langues subsahariennes). Leur collecte implique un travail interprétatif dense, inséparable de la relation de confiance construite avec les locuteurs. En d'autres termes, le nom ne se donne pas : il se négocie, dans le cadre d'une relation sociale dont le chercheur doit assumer toute la complexité.

Le corpus toponymique d'étude est un ensemble de noms de lieux de la région Draa-Dads, généralement en langue amazighe locale. Il inclut des noms de saints, marabouts, de villages, de rivières, de montagnes, de lacs et d'autres caractéristiques géographiques. Le corpus toponymique peut être utilisé pour étudier la particularité du système onomastique amazighe de l'oasis en creusant dans l'histoire, la géographie, la culture et les langues de ladite vallée.

Figure n °1 : Terrain réel, Vallée Drâa, toponymie amazighe

La figure n°1 présente le premier terrain de cette recherche, ancré dans la réalité géographique et culturelle du Sud-Est marocain. La Vallée du Drâa constitue un espace sociolinguistique stratifié, où la langue amazighe s'inscrit dans les noms de lieux comme mémoire vivante du territoire oasien. Ce terrain classique de la sociolinguistique classique mobilise des méthodes éprouvées : enquête ethnographique, entretiens semi-directifs et observation participante. La posture adoptée est celle d'une immersion prolongée au sein d'une

communauté amazigh-oasienne. Ce cadre méthodologique traditionnel sert de point de référence épistémique à partir duquel sera mesurée la transition vers le terrain numérique.

4. Le terrain virtuel Roblox : noms, avatars et communautés invisibles

4.1. Roblox comme terrain onomastique

Roblox est une plateforme de jeu vidéo en ligne fondée en 2004, qui permet à ses utilisateurs à la fois de jouer à des jeux créés par la communauté et de créer leurs propres univers ludiques. Avec plus de 380 millions de comptes enregistrés et 70 millions d'utilisateurs actifs quotidiens (données 2024), Roblox constitue l'un des environnements numériques les plus fréquentés au monde, en particulier par les adolescents et les jeunes adultes. Sa dimension multilingue et multiculturelle en fait un terrain particulièrement pertinent pour l'étude des pratiques onomastiques en contexte de contact linguistique.

Sur Roblox, chaque utilisateur doit se choisir un nom d'utilisateur unique (username), irrévocable une fois fixé, et peut se donner un nom d'affichage (display name) modifiable. Les créateurs de jeux attribuent des noms à leurs univers (game titles), à leurs mondes (world names) et à leurs objets (item names). Ce triple niveau onomastique, anthroponymie avatariale, toponymie virtuelle, chrématonymie ludique, constitue un corpus d'une richesse exceptionnelle pour le sociolinguiste.

4.2. Protocole de collecte et construction du corpus

La collecte de données sur Roblox a nécessité l'élaboration d'un protocole spécifique, articulant plusieurs méthodes complémentaires : observation non participante des espaces de jeu, collecte systématique de noms d'utilisateurs via l'API publique de la plateforme, analyse des noms de jeux dans les classements de popularité, et entretiens asynchrones menés via le système de messagerie interne de la plateforme avec des utilisateurs consentants. Ce protocole multi-méthodes visait à capturer la diversité des pratiques onomastiques tout en respectant les contraintes éthiques du terrain numérique.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Sur le plan analytique, nous avons appliqué aux données collectées les catégories de l'onomastique classique (morphologie du nom, motivation onomasiologique, stratification linguistique), tout en les enrichissant des apports de la sociolinguistique numérique (Androutsopoulos, 2014) et des game studies (Consalvo, 2007 ; Taylor, 2006), notamment les notions de performance identitaire et de community of practice virtuelle (Wenger, 1998).

4.3. Ce que Roblox révèle que le terrain oasien ne peut pas montrer

Le terrain Roblox offre un accès à des pratiques onomastiques qui, par nature, n'existent pas dans les espaces physiques : noms entièrement inventés, hybridations graphiques interlinguales, jeux sur les contraintes techniques de la plateforme (longueur maximale, caractères autorisés), stratégies d'évitement des filtres automatiques. Il révèle également des dynamiques de groupe invisibles dans un terrain classique : des modes onomastiques qui circulent entre sous-communautés, des marqueurs d'appartenance à des guildes ou à des clans, des pratiques de distinction et d'imitation entre générations de joueurs.

Figure n °2 : Terrain virtuel, Roblox, onomastique numérique

La figure n°2 présente le second terrain, radicalement différent par sa nature mais homologue dans sa logique onomastique. L'univers vidéoludique Roblox constitue un espace sociolinguistique numérique où les noms d'avatars et les pseudonymes fonctionnent comme des marqueurs identitaires au même titre que les toponymes du terrain réel. La démarche ethnographique mobilisée, l'observation non-participante, la collecte de corpus numérique,

l'analyse lexicale transposent les outils de la sociolinguistique classique dans un environnement dématérialisé. La posture de chercheuse y est fondamentalement différente : distanciée, médiatisée par l'écran, confrontée à des interactions plurilingues spontanées. C'est précisément cet écart de posture que cet article entend analyser et théoriser.

5. Reconfigurations épistémologiques : négocier sa posture entre deux terrains

5.1. De l'immersion corporelle à la présence numérique

L'une des différences les plus fondamentales entre les deux terrains réside dans le statut du corps du chercheur. Sur le terrain oasien, notre présence physique était à la fois une ressource (elle permettait l'observation directe, l'établissement d'une confiance fondée sur la co-présence) et une contrainte (notre extériorité visible vestimentaire, linguistique, gestuelle était constamment lue et interprétée par les enquêtés). Sur le terrain Roblox, ce corps disparaît, remplacé par un avatar et un nom d'utilisateur. Cette disparition est à la fois une libération et une perte : elle efface certains biais liés à l'apparence physique, mais elle prive le chercheur de la richesse sémiotique de la coprésence.

Cette reconfiguration conduit à repenser ce que Goffman (1963) appelle la « présentation de soi » : sur le terrain numérique, le chercheur doit construire une identité numérique crédible, choisir un nom d'utilisateur qui ne le trahisse pas comme outsider, et apprendre les codes sociolinguistiques propres à la plateforme : abréviations, argot de joueur, normes conversationnelles des chats. En d'autres termes, la compétence communicative (Hymes, 1974) requise sur le terrain virtuel est différente, mais tout aussi exigeante que celle requise sur le terrain oasien.

5.2. La réflexivité autoethnographique comme méthode

Face à ces reconfigurations, j'ai adopté une démarche autoethnographique (Ellis, Adams & Bochner, 2011), consistant à faire de ma propre trajectoire de chercheuse et des tensions qu'elle génère, un objet d'analyse à part entière. Cette approche m'a permis de documenter systématiquement mes étonnements, mes résistances et mes adaptations au fur et à

mesure du passage d'un terrain à l'autre, constituant ainsi un journal de bord réflexif qui alimentait l'analyse au même titre que le corpus onomastique lui-même.

Cette posture autoethnographique est ici revendiquée non comme un aveu de subjectivité incontrôlée, mais comme une épistémologie assumée : « the personal is analytical » (Holman Jones, 2005). En rendant visibles les conditions de production des données, on contribue à la transparence méthodologique que les sciences sociales exigent désormais à l'ère de la reproductibilité (Nosek et al., 2015).

5.3. La comparaison méthodologique comme outil épistémologique

La comparaison entre les deux terrains n'est pas, dans ma démarche, un simple exercice de style : elle est constitutive de l'analyse. En confrontant les procédures de collecte, les catégories analytiques et les postures adoptées sur chacun des deux terrains, nous faisons apparaître ce que chaque terrain présuppose et ce qu'il occulte. Le terrain oasien présuppose la stabilité des communautés de locuteurs, la territorialisation des noms, la mémoire transgénérationnelle. Néanmoins, le terrain Roblox présuppose la fluidité identitaire, le désancrage territorial, l'éphémérité des communautés. Ces présuppositions ne sont pas des données de la réalité : elles sont des effets de la construction méthodologique du terrain.

6. Enjeux éthiques du terrain numérique

6.1. Le consentement éclairé en milieu virtuel

La question du consentement éclairé, centrale dans l'éthique de la recherche classique, se pose de manière radicalement différente sur un terrain numérique. Dans le contexte oasien, le consentement était négocié de vive voix, inscrit dans une relation personnelle et documenté par des formulaires signés. Sur Roblox, la majorité des données onomastiques sont accessibles publiquement : les noms d'utilisateurs sont visibles de tous, les noms de jeux sont indexés par les moteurs de recherche. Faut-il pour autant considérer que leur collecte est éthiquement non problématique ?

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Je répondrai par la négative, en m'appuyant sur la distinction proposée par Markham et Buchanan (2012) entre ce qui est techniquement public et ce qui est socialement perçu comme public par les acteurs eux-mêmes. Un joueur Roblox qui choisit un pseudonyme ne s'attend pasnécessairement à ce que ce pseudonyme fasse l'objet d'une analyse scientifique publiée. Cette expectative raisonnable de confidentialité relative m'a conduit à adopter une politique systématique d'anonymisation ou de pseudonymisation des données collectées et à limiter la citation de noms d'utilisateurs identifiables.

6.2. La protection des mineurs et les terrains de jeux

Roblox est fréquenté massivement par des mineurs, ce qui impose des précautions éthiques spécifiques. La collecte de données impliquant des mineurs est soumise, dans la plupart des cadres réglementaires nationaux et internationaux (RGPD en Europe, COPPA aux États-Unis), à des exigences de consentement parental qui sont pratiquement impossibles à satisfaire dans un environnement numérique anonymisé. J'ai choisi de limiter ma collecte aux données strictement onomastiques à savoir noms d'utilisateurs et noms de jeux, sans chercher à recouper ces données avec des informations personnelles identifiables.

6.3. La posture du chercheur face aux communautés marginalisées en ligne

Sur des plateformes comme Roblox, où les dynamiques de pouvoir, d'âge et de compétence technique recoupent souvent des vulnérabilités sociales (jeunes, minorités linguistiques, joueurs en situation de précarité numérique), adopter une posture de chercheur en sociolinguistique exige une négociation constante entre distance critique et implication responsable. Contrairement au terrain physique, l'observateur en ligne peut passer inaperçu ou, à l'inverse, être perçu comme un intrus selon son degré de participation. Face à des communautés marginalisées, le risque n'est plus seulement l'exotisation, mais aussi la surveillance décontextualisée ou l'extraction froide de données conversationnelles. Il devient dès lors nécessaire de repenser l'éthique du « voir sans être vu » : la présence du chercheur doit être explicitement signalée, ses interactions justifiées, et ses analyses co-construites avec les acteurs locaux, quitte à ralentir la production scientifique. En effet, la frontière entre jeu et socialisation est poreuse. Ceci dit que négocier sa posture revient à accepter une forme de vulnérabilité épistémique : ne pas tout comprendre du jargon, des codes gestuels (les avatars)

ou des hiérarchies implicites, et faire de cette incompréhension même un levier d'enquête réflexive. Ainsi, la sociolinguistique numérique ne peut se contenter d'appliquer les protocoles du terrain traditionnel ; elle doit inventer une posture hybride, entre ethnographie participative et veille technologique, pour restituer la parole sans la trahir.

7. Discussion : vers une épistémologie de la sociolinguistique numérique

Mon parcours entre deux terrains nous amène à proposer quelques jalons pour une épistémologie spécifique à la sociolinguistique numérique, qui ne soit ni un simple transfert des méthodes classiques ni une rupture totale avec elles. J'identifie trois principes directeurs.

Premièrement, le principe de continuité critique : les catégories analytiques héritées de la sociolinguistique classique à savoir la variation, le répertoire, l'identité, la communauté de pratique, restent aussi pertinentes sur le terrain numérique, à condition d'être redéfinies pour tenir compte de la spécificité des interactions médiées. Elles ne doivent pas être importées telles quelles, mais transposées de manière critique et réflexive.

Deuxièmement, le principe de réflexivité augmentée : la multiplicité des positionnements possibles sur un terrain numérique (chercheur, joueur, observateur, participant) exige une réflexivité plus systématique encore que sur le terrain classique. Le journal de bord réflexif, l'analyse autoethnographique et la documentation des choix méthodologiques constituent des outils indispensables à cette réflexivité.

Troisièmement, le principe d'éthique contextualisée : il n'existe pas de protocole éthique universel applicable à tous les terrains numériques. Chaque plateforme, chaque communauté, chaque type de données appelle une analyse contextuelle spécifique des risques et des bénéfices. La chercheuse doit développer une sensibilité éthique fine, nourrie par le dialogue avec les communautés étudiées et par la connaissance des cadres réglementaires en vigueur.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Figure n °3 : zone de dialogue, humanités digitales, questions et enjeux communs

La figure n°3 matérialise l'espace théorique et méthodologique qui articule les deux terrains de cette recherche. Loin d'être un simple espace intermédiaire, cette zone de dialogue constitue le cœur réflexif de mon article : c'est en son sein que se négocient les questions communes aux deux corpus, identité et altérité nominale, transmission culturelle, rapport entre langue et territoire. Les humanités digitales y sont convoquées non comme cadre décoratif, mais comme paradigme opératoire permettant de penser ensemble le réel et le virtuel. Les enjeux posturaux, l'auto-ethnographie réflexive, le transfert épistémique, la légitimité scientifique y sont explicitement nommés, signalant que le passage d'un terrain à l'autre n'est pas neutre et exige une posture réflexive assumée.

8. Conclusion

Cet article a tenté de montrer que le passage de la sociolinguistique du terrain à la sociolinguistique numérique n'est pas un simple changement d'outil ou de support : c'est une reconfiguration profonde de la posture épistémologique du chercheur. En prenant appui sur deux expériences de recherche radicalement différentes, l'une ancrée dans les oasis amazighophones du sud-est marocain, l'autre déployée dans l'univers du jeu vidéo Roblox, nous avons montré que les défis propres au terrain numérique (anonymat, consentement, fluidité identitaire, désancrage territorial) ne peuvent être traités qu'à travers une réflexivité renouvelée sur le rôle du chercheur.

L'onomastique, discipline en apparence conservatrice, se révèle être un observatoire particulièrement sensible de ces transformations : les noms propres, qu'ils désignent une vallée amazighe ou des avatars de jeu, sont toujours des nœuds de signification sociale, des marqueurs d'appartenance et de distinction, des stratégies identitaires. Ce qu'ils nous apprennent change selon le terrain sur lequel ils sont collectés. C'est précisément cette variabilité qui en fait des objets si précieux pour la sociolinguistique.

À terme, la comparaison entre terrain réel et terrain virtuel nous engage à ne pas opposer ces deux modes de recherche, mais à les penser ensemble, dans une complémentarité qui enrichit mutuellement leurs apports. Les humanités digitales ne remplacent pas l'ethnographie de terrain : elles l'obligent à se réinventer.

Références bibliographiques

Androutsopoulos, J. (2014). Mediatization and sociolinguistic change. Key concepts, research traditions, open issues. In J. Androutsopoulos (Ed.), Mediatization and Sociolinguistic Change (pp. 3-48). De Gruyter.

Baggioni, D. (1997). Langues et nations en Europe. Payot.

Blanchet, P., & Chardenet, P. (Eds.). (2011). Guide pour la recherche en didactique des langues et des cultures. Éditions des Archives Contemporaines.

Bourdieu, P., & Wacquant, L. (1992). Réponses : pour une anthropologie réflexive. Seuil.

Burdick, A., Drucker, J., Lunenfeld, P., Presner, T., & Schnapp, J. (2012). Digital Humanities. MIT Press.

Calvet, L.-J. (1999). Pour une écologie des langues du monde. Plon.

Clifford, J., & Marcus, G. E. (Eds.). (1986). Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography. University of California Press.

Consalvo, M. (2007). Cheating: Gaining Advantage in Videogames. MIT Press.

de Klerk, V., & Bosch, B. (1995). Nicknames as sex-role stereotypes. Sex Roles, 32(9-10), 525-541.

Ellis, C., Adams, T. E., & Bochner, A. P. (2011). Autoethnography: An overview. Forum: Qualitative Social Research, 12(1), Art. 10.

Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. Prentice-Hall.

Hagström, C. (2012). Playing with names: Gaming and naming in World of Warcraft. In L. Proceedings of the Names in Games Conference. Uppsala University.

Hine, C. (2000). Virtual Ethnography. Sage.

Hogan-Brun, G., & Wolff, S. (Eds.). (2003). Minority Languages in Europe: Frameworks, Status, Prospects. Palgrave Macmillan.

Holman Jones, S. (2005). Autoethnography: Making the personal political. In N. K. Denzin & Y. S. Lincoln (Eds.), Handbook of Qualitative Research (3rd ed., pp. 763-791). Sage.

Hymes, D. (1974). Foundations in Sociolinguistics: An Ethnographic Approach. University of Pennsylvania Press.

Kozinets, R. V. (2010). Netnography: Doing Ethnographic Research Online. Sage.

Labov, W. (1976). Sociolinguistique. Éditions de Minuit. (Trad. de l'anglais, éd. orig. 1972.)

Malinowski, B. (1922). Argonauts of the Western Pacific. Routledge.

Markham, A., & Buchanan, E. (2012). Ethical Decision-Making and Internet Research: Recommendations from the AoIR Ethics Working Committee (Version 2.0). Association of Internet Researchers.

Mounier, P. (2018). Les humanités numériques : une histoire critique. Éditions de la Maison des sciences de l'homme.

Nosek, B. A., et al. (2015). Promoting an open research culture. Science, 348(6242), 1422-1425.

Sebba, M. (2012). Orthography as social action: Scripts, spelling, identity and power. In A. Jaffe et al. (Eds.), Orthography as Social Action (pp. 1-20). De Gruyter Mouton.

Taylor, T. L. (2006). Play Between Worlds: Exploring Online Game Culture. MIT Press.

Wenger, E. (1998). Communities of Practice: Learning, Meaning, and Identity. Cambridge University Press.

Institutional Learning and Fiscal Constraints: The Political Economy of Crisis Response in MENA — Morocco's Trajectory 2008–2023

مفارقة الإصلاح المالي في الاقتصادات الناشئة: التقدم المؤسسي وتآكل الحيز المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2008–2023

Karima Bairouk
PhD Candidate in Monetary and Financial Policy
Mohammed V University, Rabat – Faculty of Legal, Economic and Social Sciences (Souissi)
karima_bairouk@um5.ac.ma
Doctoral Supervisor: Dr. Mounir Neggaoui
Mohammed V University, Rabat – Faculty of Legal, Economic and Social Sciences (Souissi)
m.neggaoui@um5s.net.ma

Abstract

When confronted with comparable external economic shocks, emerging economies often exhibit markedly divergent fiscal responses, challenging standard theoretical predictions of policy convergence. This study examines how institutional capacity, structural constraints, and political economy dynamics jointly shape fiscal policy choices and fiscal space evolution during external crises, with Morocco as the central case.

The analysis employs a mixed-methods framework combining Structural Vector Autoregression (SVAR) models identified through sign restrictions, debt sustainability assessment within a Dynamic Stochastic General Equilibrium (DSGE) framework, synthetic control methods calibrated on pre-crisis trajectories, and qualitative institutional process tracing. The dataset covers Morocco's fiscal responses to three major shocks between 2008 and 2023—the global financial crisis, the COVID-19 pandemic, and the 2022–2023 energy and inflation shock—with comparative evidence from Tunisia, Egypt, and Jordan drawn from IMF Government Finance Statistics, World Bank databases, and national fiscal authorities.

Results reveal a structural paradox: measurable institutional learning—faster deployment, improved targeting precision, innovative policy instruments—coexists with persistent

contraction of fiscal space. Public debt rose from 47.3% to 70.5% of GDP across the study period; subsidy burdens remained structurally entrenched at 2–6% of GDP; tax revenues stagnated at 22% of GDP despite sustained modernization efforts. Fiscal multipliers peak during demand-driven crises and decline sharply under stagflationary conditions. Synthetic control estimates suggest only modest relative gains in debt stabilization compared to regional peers, with a 2.7 percentage point differential attributable to institutional quality. The findings underscore that institutional improvement does not translate into expanded fiscal capacity when political economy constraints dominate structural adjustment processes, and that fiscal outcomes are ultimately shaped by the political feasibility of reform rather than its technical merits.

Keywords: fiscal policy; MENA; institutional learning; political economy; fiscal sustainability; emerging markets; Morocco; structural reform; debt dynamics.

ملخص

تُثير التباينات الملموسة في استجابات السياسة المالية داخل الدول الناشئة، رغم تعرضها لصدمات كلية متقاربة، إشكالاً تحليلياً يعكس تعقّد التفاعل بين البنية المؤسسية والقيود الهيكلية وديناميات الاقتصاد السياسي الداخلي .وتسعى هذه الدراسة إلى تفكيك آليات تشكيل اختيارات السياسة المالية وإعادة تعريف الحيز المالي المتاح خلال فترات الأزمات الخارجية، مع اعتماد المملكة المغربية حالةً دراسية مركزية . وتعتمد الدراسة مقاربةً منهجيةً تركيبيةً متقدمة توفّق بين نماذج SVARومنهجية التحكم الاصطناعي وتحليل استدامة الدين في إطار نماذج DSGE، مدعومةً بقراءة كيفية للتطور المؤسسي على امتداد الفترة 2008–2023، مع مقارنة تحليلية بتونس ومصر والأردن .وتُبرز النتائج "مفارقةً هيكلية "محورية :تقلّص زمن الاستجابة المؤسسية من 9–6 أشهر إلى 4–2أشهر، في حين ارتفع الدين العمومي إلى 70.5% من الناتج الداخلي الخام في ظل استمرار محدودية التعبئة الجبائية وثقل نفقات الأجور ونظام دعم

المقاصة .وتخلص الدراسة إلى أن الاقتصاد السياسي يظل المحدد الأكثر حسماً في تشكيل مخرجات السياسة المالية، بما يجعل تحسين النجاعة المؤسسية غير كافٍ ما لم يُواكبه إصلاح هيكلي عميق

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، الاقتصاد السياسي ، الحيز المالي ، استدامة الدين ، المغرب، التطور المؤسسي.

1. Introduction

1.1 Research Motivation and Context

Cross-national examination of fiscal responses to comparable external shocks reveals a persistent empirical puzzle that has challenged policymakers and scholars for decades: divergences in policy choices cannot be explained by conventional economic analysis alone. Standard theory predicts that rational governments facing identical circumstances would pursue similar policies according to optimization principles; empirical reality demonstrates substantial variation that appears disconnected from economic fundamentals. This fundamental disconnect motivates the present inquiry and suggests that conventional fiscal economics may be incomplete in its specification of the policy process.

The consequences of these policy divergences are too significant to dismiss. Fiscal decisions taken during crises determine whether vulnerable populations receive adequate support or experience deepened hardship, whether countries accumulate debt on sustainable or unsustainable trajectories, and whether fiscal buffers are maintained for future shocks or depleted, creating path dependencies that constrain future options for years and decades afterward.

Morocco merits particular analytical attention not because it represents a model case, but because its intermediate institutional positioning creates a productive natural laboratory. It possesses stronger state institutions than many developing countries—professional civil service, functional tax administration, independent central bank—yet weaker than most advanced economies. It maintains greater political stability than post-2011 Tunisia, yet lacks Jordan's monarchical embeddedness. It receives less strategic external support than Egypt,

yet more than Tunisia's constrained partnerships. This intermediate positioning, combined with structural challenges shared across MENA—universal energy and food subsidies affecting over 60% of population, public wage bills consuming 11–12% of GDP, narrow tax bases concentrated in trade taxes and VAT, and substantial commodity import dependence—enables systematic examination of how institutional and political factors shape fiscal outcomes under binding constraints. The MENA region's homogeneous structural characteristics yet heterogeneous institutional and political configurations make it an ideal laboratory for testing theories about fiscal policy determinants.

1.2 Theoretical Contribution and Research Questions

Technical fiscal economics has advanced significantly over the past two decades. Sophisticated understanding exists regarding multiplier variation, subsidy system inefficiency, and debt sustainability conditions. Yet this substantial technical knowledge regularly goes unimplemented. Morocco announced major subsidy reforms during nearly every government transition since 2002—in 2007, 2011, 2013, 2016, 2019, and 2021—with implementation remaining minimal despite consistent and growing technical consensus regarding necessity. Tunisia and Egypt experienced similar cycles of reform rhetoric disconnected from actual policy change. This persistent gap between technical knowledge and policy implementation indicates that conventional fiscal analysis, which treats politics as an obstacle to overcome rather than as a fundamental feature of the policy process, fundamentally misspecifies how policy actually emerges.

This research adopts a political economy framework structured around four interrelated sub-questions: (1) Why do countries facing near-identical external shocks implement substantially different fiscal responses—is observed divergence optimal adaptation or political constraint? (2) Have countries genuinely improved crisis response capacity through institutional learning, or does path dependence prevent meaningful adaptation despite accumulating experience? (3) Which structural features most fundamentally limit fiscal flexibility, and are these equally binding across countries? (4) Are fiscal crisis responses sustainable, or do they create ratchet effects depleting the buffers available for subsequent shocks?

2. Theoretical Framework

2.1 Fiscal Space as a Multidimensional Concept

Fiscal space represents resources available to governments for achieving policy objectives without jeopardizing fiscal sustainability. Rather than reducing fiscal capacity to a single metric, it encompasses five analytically distinct dimensions: proximity to debt sustainability thresholds incorporating growth, interest rate, and primary balance trajectories; primary balance adequacy relative to debt stabilization requirements adjusted for cyclical conditions; revenue system flexibility measuring capacity to mobilize additional resources; spendingcomposition between genuinely discretionary items and mandatory ones locked in by legislation or stakeholder agreements; and institutional quality determining implementation efficiency and vulnerability to special interest capture.

For Morocco, multidimensional examination reveals substantially tighter constraints than headline debt figures suggest. Revenue mobility remains severely limited at 22% of GDP despite two decades of modernization—the informal sector constitutes approximately 40% of economic activity, and revenue is highly concentrated in imports and VAT, creating acute sensitivity to demand fluctuations and trade policy changes. On the expenditure side, approximately two-thirds of spending is effectively constrained: universal subsidies on energy and food consume 2–6% of GDP depending on commodity prices; public sector wages protected by civil service rules consume 11–12% of GDP; interest payments absorb 3.2% of GDP; and security spending is constitutionally protected. These four categories alone consume half to two-thirds of government revenue, leaving only health, education, and infrastructure as genuinely adjustable in response to shocks.

2.2 Institutional Learning versus Path Dependence

Organizational theory presents competing hypotheses with profound implications for policy outcomes. The learning hypothesis posits that repeated crisis experience generates accumulated organizational improvement—faster procedures, more capable personnel, lessons incorporated from failures into enhanced practices. Applied to fiscal policy, this suggests measurably improving crisis response capacity across successive episodes, with faster deployment, better

targeting, and more sophisticated instruments. The path dependence hypothesis, by contrast, emphasizes institutional inertia: early decisions embed themselves in organizational culture, stakeholder expectations, and legislative commitments, constraining later options even when superior alternatives become available. Established procedures create resistance to change, and earlier policy choices create explicit and implicit commitments that persist even when circumstances change.

Empirically, these hypotheses operate simultaneously on different dimensions. At the implementation level—deployment speed, targeting precision, instrument sophistication—genuine learning is observable. At the policy choice level—what structural arrangements governments attempt to transform and what political risks they undertake—substantial path dependence persists. Organizations become better at executing existing policies without being able to transform what they fundamentally do. This distinction between implementation learning and political constraints on structural choice is central to interpreting Morocco's trajectory across three successive crises.

2.3 Political Economy of Fiscal Choice and Crisis Windows

Standard fiscal economics assumes governments facing evidence about policy effectiveness will implement superior policies. This technocratic assumption fails with striking regularity in emerging markets. Subsidy beneficiary coalitions are broad and politically powerful—nearly all income levels benefit from subsidized energy or food prices, encompassing voters, businesses dependent on cheap inputs, and politically-organized labor groups. In contrast, reform beneficiaries—consumers and taxpayers in general—face severe collective action problems. Organized opposition substantially exceeds organized support for change, generating predictable policy bias toward maintaining the status quo despite acknowledged costs.

Historical experience further shapes contemporary risk perception in ways technical analysis cannot easily override. Morocco's 1984 bread riots, triggered by IMF-mandated subsidy cuts, remain politically salient decades later, providing credible deterrence against adjustment attempts. Contemporary policymakers retain legitimate concern about triggering similar upheaval. The literature on reform and crises suggests that economic emergencies sometimes create political windows for structural change otherwise impossible—crises can weaken

organized opposition, shift public opinion, and enhance executive authority. However, these windows are time-limited and frequently close as crisis recedes from public consciousness and stakeholder coalitions remobilize opposition. Understanding the interaction between crisis urgency and political window dynamics is essential to explaining the pattern of reform attempt and reversal documented in the empirical analysis.

3. Data and Methodology

3.1 Data Sources

The study draws on fiscal data from multiple sources enabling triangulation across measurement approaches. For Morocco, primary data originated from the Ministry of Economy and Finance annual budget laws and quarterly execution reports (2008–2023), Treasury statistical bulletins detailing revenue collection, and Bank Al-Maghrib publications on monetary policy coordination. For regional comparison, the study utilized IMF Government Finance Statistics providing standardized fiscal accounts, IMF Article IV consultation reports for each country, World Bank administrative data on public sector employment and wage trends, and central bank publications documenting monetary-fiscal coordination.

A standardized implicit subsidy methodology was applied uniformly across all countries to overcome heterogeneous reporting practices—calculating the gap between international reference prices (adjusted for transportation and distribution cost premiums) and domestic retail prices, multiplied by consumption volumes derived from official production and household survey data. This approach reveals subsidy burdens 20–40% larger than official budget figures depending on commodity price levels and estimation methodology, a difference of substantial analytical consequence. International reference prices were sourced from commodity futures markets (ICE, NYMEX) and World Bank commodity price databases; domestic retail prices from sectoral ministry surveys coordinated with World Bank price tracking missions.

3.2 Analytical Methods

SVAR models estimated fiscal multipliers across three crisis episodes using six endogenous variables: real GDP growth (quarterly, seasonally adjusted), inflation, government spending (current and capital separately), tax revenues, government debt, and short-term interest rates,

with four lags determined by BIC and AIC criteria. Identification employed sign restrictions grounded in economic theory: fiscal shocks increase government spending contemporaneously; tax revenues do not respond immediately in the first quarter following spending shocks; government spending shocks increase real output after a one-to-two quarter lag; and inflation responses vary by shock type. Multipliers were calculated as cumulative GDP responses over eight quarters following Jordà (2005) local projection methodology, with 10,000 Monte Carlo simulations for standard errors incorporating both parameter and identification uncertainty.

A composite fiscal space index combined four equally-weighted normalized dimensions (0–1 scale): debt distance from sustainability thresholds incorporating baseline growth forecasts and interest rate spreads; primary balance adequacy measured as distance from the historical maximum sustainable primary balance; revenue flexibility relative to emerging market benchmarks (Turkey, Brazil, Mexico average); and institutional quality based on World Bank CPIA ratings for budget transparency and expenditure composition flexibility. Synthetic control analysis constructed counterfactual Morocco as a weighted combination of Tunisia, Egypt, and Jordan calibrated on pre-crisis characteristics spanning 2007–2008, with weights selected to minimize mean squared prediction error in the pre-treatment period. Treatment effects were calculated as the difference between actual Morocco outcomes and synthetic control trajectories for debt accumulation, primary balance, growth recovery, and inflation dynamics. Qualitative institutional analysis employed process-tracing through government budget speeches, parliamentary debates on subsidy reform, IMF surveillance reports, and contemporary media coverage to identify causal mechanisms linking institutional configurations to specific policy choices.

4. Fiscal Responses Across Three Crises

4.1 Global Financial Crisis (2008–2009): Initial Institutional Response

Morocco entered the global financial crisis from relative fiscal strength: debt-to-GDP had fallen to 47.3% from 78% a decade earlier following sustained consolidation; the fiscal deficit stood at 2.1% of GDP; investment-grade ratings (S&P BBB-) were maintained; and external reserves covered 6.2 months of imports, providing meaningful buffer against external shock. This position created substantial space for implementing countercyclical fiscal responses. The shock

transmitted simultaneously through multiple channels: tourism demand collapsed (representing 9.6% of exports and 4.2% of employment); manufacturing export demand plummeted; remittances declined 8.3% at peak; and phosphate export revenues contracted with falling commodity prices. Combined effects created severe balance-of-payments pressure and sharp revenue contraction.

Morocco's policy response featured four pillars: accelerated infrastructure investment with spending increased from projected 3.2% to 4.7% of GDP; partial subsidy cost management through selective price adjustments while maintaining universal staple food subsidies; social spending increases including public sector wage supplements; and enhanced credit guarantees supporting SME lending. However, political economy constraints proved decisive. Despite repeated reform announcements since 1997, subsidy restructuring faced coalition opposition from energy-dependent businesses, cost-sensitive labor unions, and politically risk-averse leadership. When February 2011 protests erupted, government implemented substantial wage increases averaging 5–8% and recruited 45,000 civil servants in 2011–2012 alone—an 18% payroll expansion. The fiscal deficit expanded to 7.3% of GDP by 2012, consuming accumulated buffers and reversing a decade of consolidation. Regional peers diverged along both institutional and political lines: Tunisia implemented smaller expansion (3.2% deficit increase) before revolutionary institutional disruption; Egypt deployed larger resources (5.1% increase) leveraging Gulf strategic partnerships but with poor targeting; Jordan maintained modest expansion (2.8% increase) through exceptional external support, preserving greater fiscal capacity.

4.2 COVID-19 Pandemic (2020–2021): Institutional Learning and Policy Innovation

COVID-19 combined sudden demand collapse from lockdowns—GDP contracted 6.3% in 2020, the largest contraction since 1995—with simultaneous supply-side disruptions, creating space for genuine policy innovation rather than mechanical replication of prior approaches. Morocco established a COVID-19 Special Fund with autonomous governance structure and dedicated financing, providing employer wage subsidies for businesses experiencing revenue collapse exceeding 30%, direct digital transfers to informal workers through national ID registry platforms, targeted sectoral support for tourism, hospitality, and transport, and

enhanced health system investment. Total fiscal expansion reached approximately 7.6% of GDP deficit increase—substantial but more measured than the 2008–2009 experience.

Implementation demonstrated measurable institutional learning from prior crisis experience. Digital platforms enabled rapid beneficiary identification through national ID registry matching with tax records and social safety net data. Deployment time compressed from 6–9 months in 2008–2009 to 2–4 months for COVID-19 programs—a 60% reduction in implementation lag

driven by pre-positioned resources and autonomous decision-making structures. Estimated leakage to unintended beneficiaries declined from 25–30% in prior programs to 12–15% for COVID responses, reflecting improved administrative capacity in digital verification and cross-referencing. Yet constraints remained evident: the absolute expansion was modest relative to economic impact (7.6% versus the IMF's estimated 8.2% required for full output gap closure), and post-pandemic consolidation proved politically difficult—deficits remained elevated at 5.9% of GDP in 2022 despite economic recovery. Regionally, Tunisia implemented the largest response (10.1% of GDP) but with execution challenges and implementation lags exceeding eight months; Egypt's expansion (6.2%) was less precisely targeted; Jordan's moderate response (4.1%) was supplemented by exceptional external support, better preserving fiscal buffers for subsequent shocks.

4.3 Energy and Inflation Crisis (2022–2023): Political Economy as Dominant Force

Morocco entered the 2022–2023 energy and food price surge with substantially eroded fiscal space: debt had risen to 66% of GDP; deficits remained above structural levels at 5.2% of GDP; subsidy systems remained unreformed despite fifteen years of reform announcements; and external reserves had declined to 5.1 months of imports. Commodity price surges—oil exceeding $120 per barrel in June 2022, food prices surging over 30%—confronted policymakers with a genuine and irresolvable trade-off: allowing price pass-through would maintain fiscal discipline but impose concentrated costs on vulnerable households; expanding subsidies would contain inflation but sacrifice fiscal sustainability. The government chose subsidy expansion; by 2023, subsidy burdens had reached 5.7% of GDP, their highest level since 1984.

This choice reveals political economy as entirely determinative when genuine trade-offs lack technically optimal solutions. Despite fifteen years of consistent analysis demonstrating subsidy inefficiency, empirical evidence of regressive distributional effects, sustainability modeling showing fiscal risks, and sustained international reform pressure, political factors prevailed: historical memory of 1984 bread riots, electoral calendar pressures from 2023 and 2025 elections, mobilized subsidy beneficiary coalitions, and fear of social instability during heightened political uncertainty. Regional responses diverged fundamentally along political rather than technical lines: Tunisia pursued a middle-path combining partial subsidy expansion with selective price liberalization for non-essential items; Egypt attempted comprehensive price controls until forced by market pressures into 40%+ inflation by late 2023—the highest in thirty years; Jordan deployed selective subsidies supplemented by strategic partner support, avoiding both full subsidy expansion and complete price pass-through. Identical commodity price pressures produced four distinct policy responses, each explicable by political configuration rather than economic optimization. This divergence constitutes perhaps the clearest empirical demonstration in the dataset that political economy, not technical analysis, determines fiscal outcomes when genuine trade-offs exist.

5. Quantitative Results

5.1 Fiscal Multiplier Estimates by Crisis Type

Crisis Episode / Instrument	Morocco	Tunisia	Egypt	Jordan	Theoretical Range
2008–2009 Global Financial Crisis (Demand Shock)					
Government Spending	1.2	1.0	0.9	1.3	1.0–1.5
Public Investment	1.5	1.2	1.1	1.6	1.5–2.0
2020–2021 COVID-19 Pandemic (Demand + Supply Shock)					
Government Spending	1.8	1.6	1.4	1.5	1.5–2.5
Public Investment	2.1	1.9	1.7	1.8	2.0–3.0
2022–2023 Energy & Inflation Shock (Supply/Stagflation)					
Government Spending	0.6	0.5	0.4	0.7	0.3–0.7
Public Investment	0.8	0.7	0.5	0.9	0.5–1.0

Table 1: Fiscal Multiplier Estimates by Crisis Episode and Country. Source: Author's SVAR estimation with 10,000 Monte Carlo simulations. Multipliers represent cumulative GDP response over eight quarters divided by cumulative fiscal shock. Estimates robust to alternative lag specifications (3–5 lags). Crisis-specific differences significant at 5% confidence level.

Fiscal multipliers peaked dramatically during the COVID-19 pandemic when monetary constraints limited alternative demand sources, credit markets functioned poorly, and idle resources were abundant—output gaps exceeded −6% across MENA countries by 2020Q2. The abundance of unemployed productive capacity amplified fiscal transmission considerably beyond normal conditions. Multipliers were lowest during the supply-side stagflationary shock, where stimulus increased inflation more than output, partially offsetting demand effects through adverse real income and expectation channels; fiscal expansion under stagflation effectively transferred purchasing power rather than expanding aggregate capacity. Public investment multipliers consistently exceeded current spending multipliers across all episodes and all countries, confirming that productive asset creation generates both immediate demand response and longer-term productivity benefits that partially offset inflation concerns. Morocco's multipliers exceeded Tunisia's and Egypt's in most specifications, consistent with stronger institutional credibility constraining inflation expectations and enabling greater monetary

accommodation of fiscal expansion. Jordan's multipliers approximate Morocco's despite a smaller economy, reflecting similar institutional characteristics and the additional credibility conferred by external partnership arrangements.

5.2 Fiscal Space Deterioration

Country	2007	2009	2015	2021	2023	Change & Trend
Morocco	0.68	0.62	0.54	0.48	0.38	−44% · Declining
Tunisia	0.55	0.48	0.38	0.32	0.22	−60% · Steep decline
Egypt	0.42	0.35	0.28	0.20	0.15	−64% · Steepest decline
Jordan	0.61	0.58	0.52	0.46	0.41	−33% · Moderate decline

Table 2: Composite Fiscal Space Indices (0–1 scale). Source: Author's calculations based on World Bank CPIA data, IMF Government Finance Statistics, and debt sustainability analysis. Index components: 40% debt distance from sustainability threshold; 30% revenue flexibility; 20% primary balance adequacy; 10% institutional quality. Sensitivity analysis confirms rankings robust to alternative weighting schemes.

Morocco's fiscal space index declined 44% over fifteen years—substantial deterioration but less severe than Tunisia (−60%) or Egypt (−64%), reflecting institutional and political advantages that slowed but did not prevent cumulative fiscal erosion. Deterioration sources include debt escalation from 47.3% to 70.5% of GDP (23.2 percentage point increase across three crisis episodes); primary balance deterioration from −0.9% to −2.2% of GDP; revenue stagnation at 22–23% of GDP despite modernization efforts; and subsidy persistence at 2–6% of GDP despite sustained reform rhetoric. These components reflect cumulative political choices rather than inevitable structural decline—revenue stagnation despite administration improvements indicates tax policy constraints protecting politically connected sectors, while subsidy persistence reflects conscious decisions to maintain inefficient arrangements despite their acknowledged costs. Synthetic control estimates indicate Morocco would have faced debt accumulation of 73.2% of GDP absent its institutional advantages—a 2.7 percentage point differential reflecting measurable policy quality affect over the study period. Jordan's relative stability (−33%) reflects exceptional external support from strategic partnerships enabling gentler adjustment paths, demonstrating the importance of external relationships in fiscal sustainability alongside domestic institutions.

5.3 Measurable Institutional Learning Indicators

Implementation speed improved significantly across successive crises. Average time from policy announcement to beneficiary disbursement compressed from 6–9 months during 2008–2009 responses to 2–4 months for COVID-19 programs—a 60% reduction driven by digital platform deployment, pre-positioned administrative resources, and autonomous decision-making structures bypassing standard appropriations constraints. Targeting precision improved correspondingly: estimated leakage to unintended beneficiaries declined from 25–30% during earlier programs to 12–15% during COVID-19 responses, reflecting digital verification systems, national ID matching, and tax record cross-referencing that were unavailable or underdeveloped during the 2008–2009 response. These improvements represent genuine and consequential organizational learning with measurable welfare implications—reduced leakage meant more resources reaching intended beneficiaries per dirham of fiscal expenditure.

However, when authorities returned to universal subsidy expansion in 2022–2023, leakage increased to 20–25% as subsidies benefited all income levels regardless of need or administrative eligibility. This reversal demonstrates that institutional learning at the implementation level does not automatically translate to improved policy choices when political pressures shift. The COVID-19 Special Fund succeeded precisely because it operated outside normal political economy constraints through autonomous governance—when political economy constraints reasserted themselves in the subsidy choice, the administrative sophistication developed during the pandemic period could not prevent a regression to less targeted instruments. Technical capacity and political will operate on analytically distinct dimensions that do not substitute for one another.

6. Synthesis: The Structural Paradox

The most analytically significant finding concerns the coexistence of genuine institutional learning with cumulative fiscal deterioration—trends that appear contradictory yet illuminate fundamental realities about fiscal policy in emerging markets. Morocco demonstrably improved implementation sophistication, targeting precision, and crisis response speed across successive shocks: deployment compressed 60%, targeting precision improved 40–50%, and policy innovation occurred through autonomous special funds and digital identification platforms.

This institutional progress was genuine, documented in administrative records, and consequential for resource allocation efficiency and human welfare outcomes during crises.

Yet simultaneously, fiscal space contracted substantially and cumulatively across the same period. Debt accumulated 23.2 percentage points (47.3% to 70.5% of GDP); primary balances deteriorated 1.3 percentage points below sustainable levels; subsidy burdens remained structurally high at 2–6% of GDP; tax revenues stagnated at 22% of GDP despite modernization. The simultaneity illuminates something fundamental about fiscal policy in emerging markets: improving how governments deploy limited resources does not expand the overall resources available. Technical sophistication at the implementation level operates on a different dimension than political constraints at the policy choice level. Morocco became better at executing subsidy programs without reforming subsidy systems fundamentally. It developed sophisticated digital verification without leveraging these capabilities for implementing fundamentally different redistributive policies that would have expanded fiscal space.

Structural constraints—universal subsidy systems, elevated public wage bills, narrow tax bases, commodity import dependence—bind all MENA countries. Yet the degree to which these constraints actually bind varies dramatically with political configuration. All four countries faced identical commodity price shocks in 2022–2023; responses differed fundamentally. For Morocco specifically, subsidies remained at 2–6% of GDP across fifteen years despite repeated reform announcements—not because institutional capacity was insufficient but because political equilibrium persistently favored maintenance. Organized opposition from subsidy beneficiaries substantially exceeds organized support for reform; historical trauma from 1984 riots maintains credible deterrence against adjustment attempts; and electoral incentives systematically favor consumption protection over fiscal discipline. When genuine policy trade-offs emerge with no technically optimal solution—as in stagflation—political economy becomes the exclusive determinant of outcomes, and technical analysis becomes diagnostic rather than prescriptive.

7. Discussion and Policy Implications

Five findings carry combined theoretical and practical significance for understanding fiscal policy in emerging markets. First, institutional learning is demonstrable but operationally

constrained: measurable improvements in deployment speed and targeting precision could not overcome political constraints on structural policy choices, confirming that technical capacity and political will are necessary complements rather than substitutes. Second, fiscal space erodes cumulatively through successive crises, creating downward path dependence where each shock response reduces available capacity for future ones—by 2023, all four countries possessed substantially less resilience than in 2008, with implications for their vulnerability to future commodity, climate, or financial shocks. Third, when genuine trade-offs lack unique technical optima—as in stagflation—political economy factors become entirely determinative, suggesting that fiscal policy analysis treating politics as exogenous fundamentally misspecifies how policy choices emerge. Fourth, structural constraints prove remarkably resistant to reform despite sustained technical consensus, yielding only to acute crisis pressure and frequently reversing as urgency recedes. Fifth, Morocco's comparative advantage—debt 70.5% versus regional peers at 75%+—reflects institutional advantages that improved implementation without enabling structural reform, confirming that institutions enhance efficiency without substituting for political will.

Sustainable fiscal resilience requires moving beyond crisis management toward proactive structural reform encompassing four dimensions: genuine subsidy reduction replacing universal price controls (2–6% of GDP) with targeted cash transfers (0.5–1% of GDP) adequately designed to protect vulnerable households and politically defuse opposition; revenue mobilization through tax base broadening and formalization incentives potentially increasing revenue from 22% toward 26% of GDP without rate increases that risk investment deterrence; public wage management through composition restructuring toward performance-based elements rather than immediate nominal cuts that would face union opposition; and fiscal buffer accumulation during commodity price relief periods through sovereign wealth mechanisms. These recommendations are technically sound and widely endorsed in the literature. The binding constraint is fundamentally political: building reform coalitions capable of overcoming beneficiary opposition, designing credible compensation mechanisms for reform losers adequate to maintain social cohesion, and sustaining commitment against predictable remobilization as crisis urgency recedes.

For emerging markets generally, this research underscores that fiscal resilience requires equal investment in technical institutional capacity and political economy management sophistication. Countries must develop professional civil services, transparent budgeting, and capable tax administration to improve efficiency and build credibility. Equally essential is capacity for political coalition building: identifying which configurations support reform, designing compensation mechanisms for losers, leveraging crisis windows before they close, and maintaining commitment against opposition remobilization. International institutions can provide conditional lending creating external accountability and peer coordination normalizing reform regionally—but fiscal outcomes ultimately depend on political choices about navigating inevitable distributional conflicts, not on technical prescriptions.

8. Limitations and Future Research Directions

The fifteen-year study period, while encompassing three major crises, remains relatively short for understanding path dependence and institutional change operating on multi-decade timescales. Extended historical analysis covering 30–40 years could provide richer understanding of how institutional and political configurations themselves evolve in response to accumulated fiscal experience. Geographic scope, while including four MENA comparators, would benefit from countries with different institutional configurations—stronger capacity contexts like Chile or Turkey, or weaker capacity in sub-Saharan African or South Asian settings—to test whether findings generalize beyond the region's specific structural characteristics.

Data limitations in political economy dimensions would be substantially addressed through structured interviews with policymakers, labor leaders, business groups, and participants in reform processes, providing direct evidence of actual constraints faced during decision-making. Household survey data on subsidy incidence and reform preferences would enable more precise welfare analysis. The analysis does not trace outcomes beyond immediate recovery periods into longer-term consequences spanning five to ten post-crisis years, limiting assessment of whether short-term policy choices produce lasting consequences or whether countries successfully correct initial deviations. Priority research directions include: detailed case studies of successful versus failed reform attempts to identify effective coalition-building strategies; historical

analysis of how current institutional arrangements emerged and how they are protected against reform; comprehensive contingent liability assessment from state-owned enterprises and pension underfunding; and analysis of how climate-related fiscal risks interact with existing structural constraints to compound future vulnerability.

9. Conclusion

This article examined fiscal policy responses in the Middle East and North Africa during three successive major external shocks—the 2008–2009 Global Financial Crisis, the 2020–2021 COVID-19 pandemic, and the 2022–2023 energy and inflation shock—through systematic analysis of Morocco with comparative assessment of Tunisia, Egypt, and Jordan. The central contribution is demonstrating that fiscal outcomes cannot be understood through technical economic analysis alone. Such analysis provides essential evidence about policy magnitudes and effects, but fails to explain the critical question of policy choice: why countries facing similar shocks implement different responses, why technically obvious reforms repeatedly fail, and how institutional learning coexists with persistent structural constraints.

The research documents three simultaneous realities that together constitute the paper's core contribution. First, institutional learning is demonstrable and consequential: Morocco improved fiscal policy implementation sophistication across successive crises—deployment speed compressed from 6–9 months to 2–4 months; targeting precision improved with estimated leakage declining from 25–30% to 12–15%; policy innovation occurred through mechanisms like the COVID-19 Special Fund demonstrating genuine organizational adaptation capacity. Second, fiscal space contracted cumulatively despite these improvements: debt increased from 47.3% to 70.5% of GDP across the study period; primary balances deteriorated below sustainable levels; subsidy burdens remained at 2–6% of GDP across fifteen years of reform rhetoric; tax revenues stagnated at 22% of GDP despite sustained modernization efforts. The coexistence of implementation progress and structural deterioration is analytically illuminating—technical sophistication in execution cannot solve fundamental problems of insufficient resources and unresolved political trade-offs. Third, when genuine policy trade-offs exist offering no technically optimal solution, political economy factors become entirely determinative of fiscal outcomes, a finding with profound implications for understanding and advising fiscal policy across emerging markets.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

The fundamental challenge facing MENA countries—and emerging markets more broadly—is neither technical nor financial but political: how to build societies and political coalitions willing to undertake difficult distributional adjustments necessary for fiscal sustainability while maintaining social cohesion and democratic legitimacy. Morocco's institutional progress over fifteen years is real and should not be dismissed; but it has not yet been sufficient to translate into the structural reform that long-term fiscal sustainability requires. Morocco's next fiscal decade will determine whether accumulated institutional capacity can finally translate into structural reform, or whether continued deferral leads to forced crisis adjustment with more severe and inequitable distributional consequences for its population.

References

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.

Alesina, A., & Ardagna, S. (2010). Large changes in fiscal policy: Taxes versus spending. In J. R. Brown (Ed.), Tax Policy and the Economy (Vol. 24, pp. 35–68). University of Chicago Press.

Alesina, A., Carloni, D., & Lecce, G. (2012). The electoral consequences of large fiscal adjustments. IMF Economic Review, 60(4), 649–682.

Blanchard, O., & Leigh, D. (2013). Growth forecast errors and fiscal multipliers. American Economic Review, 103(3), 117–120.

Drazen, A., & Grilli, V. (1993). The benefit of crises for economic reforms. American Economic Review, 83(3), 598–607.

Fatás, A., & Mihov, I. (2010). The macroeconomic effects of fiscal policy. NBER Macroeconomics Annual, 24(1), 13–75.

Heller, P. S. (2005). Understanding Fiscal Space (IMF Policy Discussion Paper No. 05/4). International Monetary Fund.

Ilzetzki, E., Mendoza, E. G., & Végh, C. A. (2013). How big (small?) are fiscal multipliers? Journal of Monetary Economics, 60(2), 239–254.

International Monetary Fund. (2021). Fiscal Monitor: Concepts and Measurement of Fiscal Transparency. IMF.

International Monetary Fund. (2023). Government Finance Statistics. Retrieved from https://data.imf.org

Jordà, Ò. (2005). Estimation and inference of impulse responses by local projections. American Economic Review, 95(1), 161–182.

Nakamura, E., & Steinsson, J. (2014). Fiscal stimulus in a monetary union: Evidence from U.S. regions. American Economic Review, 104(3), 753–792.

Olson, M. (1971). The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Harvard University Press.

Ostry, J. D., Ghosh, A. R., Kim, J. I., & Qureshi, M. S. (2010). Fiscal space. IMF Staff Position Notes, 1–28.

Ramey, V. A. (2011). Identifying government spending shocks: It's all in the timing. Quarterly Journal of Economics, 126(1), 1–50.

Romer, C. D., & Romer, D. H. (2010). The macroeconomic effects of tax changes: Estimates based on a new measure of fiscal shocks. American Economic Review, 100(3), 763–801.

Sims, C. A. (1980). Macroeconomics and reality. Econometrica, 48(1), 1–48.

Tornell, A., & Lane, P. R. (1999). The voracity effect. American Economic Review, 89(1), 22–46.

Végh, C. A., & Vuletin, G. (2014). Overcoming the policymaker's dilemma. In A. Helpman (Ed.), Handbook of Macroeconomics (Vol. 2, pp. 1753–1792). Elsevier.

Woo, J., & Kumar, M. S. (2015). Public debt and growth. Economica, 82(328), 705–739.

World Bank. (2020). World Economic Outlook: The Global Pandemic and Economic Crisis. World Bank Publications.

World Bank. (2023). MENA Economic Monitor: Fiscal Policy and Stability in Uncertain Times. World Bank Regional Office MENA.

مجلة بروميثيوس الدولية
PROMETHEUS INTERNATIONAL JOURNAL
للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الإجتماعية

مجلة بروميثيوس الدولية

للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات و الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية و القانونية

المجلة موطنة في المنصة الإلكترونية PSRM
التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية IMIST

جميع الحقوق محفوظة للمجلة

رقم الإيداع القانوني:2026PE0013
الرقم الدولي المعياري: 6837- 3119
الرقم الدولي المعياري الإلكتروني: 6845 -3119